جامعـــــة الأقصـــــى _غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
قســـم اللغـــة العربيـــة وآدابهـــا
شـــعبة النحـــو والصـــرف

شرحا (التَّعريفِ في ضروريِّ التَّصريف لابن مالك ت٦٧٢هـ)

للحُسَين بن إياز (ت٦٨١ هـ)

و لعزِّ الدِّين عُمر (ت ٧٤٨ هـ)

دراسة وصفيَّة مقارنة

إعداد الطالبة:

عفاف محمد البلّي

إشراف:

الأستاذ الدكتور / سلام عبدالله عاشور

أستاذ النَّحو والصَّرف بجامعة الأقصى

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

١٤٣٦هـ-٢٠١٥م

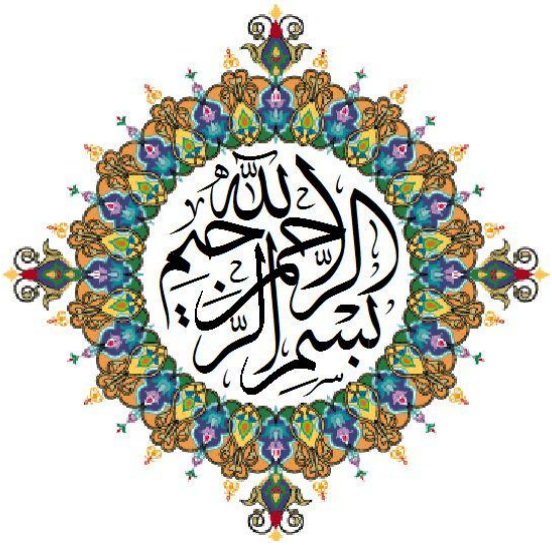

قال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّـهُ أَنَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ صدق الله العظيم

(آل عمران، آية ١٨)

STATE OF PALESTINE
AL-AQSA UNIVERSITY
Deanship of Postgraduate Studies

دولة فلسطين
جامعة الأقصى
عمادة الدراسات العليا

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناء على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأقصى بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة : عقاب محمد محمد البلبي لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ـ نحو وصرف وموضوعها : شرحا (التَّعريف في ضروري التَّصريف لابن مالك ت ٦٧٢هـ) للخسين بن إياز (ت ٦٨١ هـ) و لعز الدين عمر (ت ٧٤٨ هـ) "دراسة وصفيّة مقارنة" وبعد المناقشة العلنية التي تمت يوم الخميس 18 رجب الموافق 2015/5/7م مايو الساعة العاشرة صباحا بقاعة المؤتمرات ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من :

أ.د. سلام عبدالله عاشور	(مشرفاً ورئيساً)	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	(مناقشاً داخلياً)	.....
د. كامل سعيد شهوان	(مناقشاً خارجياً)	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث/ة درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ـ نحو وصرف والنجنة إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه/ها في خدمة دينه/ها ووطنه/ها

والله ولي التوفيق

عميد الدراسات العليا

د. محمد إسماعيل حسونة

Gaza –Palestine
Tel: 08/2641600
Email: academic@alaqsa.edu.ps
Fax : 08/2641617
غزة – فلسطين
ص.ب 4051

إقرار

أُقِرُّ أنا الموقع أدناه مُقدِّم الرسالة التي تحمل عنوان:

شرحا (التَّعريفِ في ضروريِّ التَّصريف لابن مالك ت٦٧٢هـ) للحُسَين بن إياز (ت٦٨١ هـ) و لعزِّ الدِّين عُمر (ت ٧٤٨ هـ)

دراسة وصفيَّة مقارنة

بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنَّما هو نِتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تَمَّت الإشارةُ إليه حيثما وَرَد، وأنَّ هذه الرسالة كَكُل، أو أيّ جزءٍ منها، لم يُقَدَّم من قَبْل، لِنَيْل دَرَجَةٍ، أو لَقَبٍ علميّ، أو بحثي، لدى أيِّ مؤسسةٍ تعليميةٍ، أو بحثيَّةٍ أُخرى.

الباحثة: عفاف محمد محمد البلي

التوقيع: ـــــــــ

التاريخ: ٧ / ٥ /٢٠١٥م.

Confirmation

I confirm that the presented thesis which is entitled in:

Explanations for the Necessity of Definition in Morphology to Ibin Malik died (672Hijri), to Hussein Ibin Iyaz died (681 Hijri) and Izz Edine Omar died (748 Hijri) analytical/descriptive study.

What is included in this thesis is my own work and efforts except what has been referred. Also, this thesis as whole or any part of it has not been presented before to obtain any degree, scientific or research designation in any educational or any other research institutes.

Researcher: Afaf Mohammed Mohammed Elbali

Signature: _____

Date: 07/05/2015

* إلى أبي وأمي أمدَّ الله في عمرهما

* إلى زوجي شريك حياتي ورفيق دربي

* إلى أبنائي فلذات كبدي وفؤادي وشركاء كفاحي

* إلى إخوتي وأخواتي الأحبّاء

* إلى من ضحوا بأرواحهم . . . من أجل فلسطين . . . والإسلام والمسلمين . . . الشُّهداء

* إلى روّاد الفكر . . . ومنابع العطاء . . . وحَمَلَة القرآن . . . وورثة الأنبياء . . . أساتذتي

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذه الدراسة

الباحثة

قال تعالى في مُحْكَمِ التَّنْزِيْل: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [1] ، وكما قال رسولُه المُصْطَفَى – ﷺ- : "لَا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ"[2].

فإنِّي أشكُرُ اللهَ تبَارَكَ وتَعَالَى الذي مَنَّ عَلَيَّ من فَضْلِه، وكَرَمِه وإِحْسَانِه، وَأَسْبَغَ عَلَيَّ النِّعْمَ، ظَاهِرَةَ وبَاطِنَةً، وهَدَانِي وَوَفَّقَنِي لِطَلَبِ العِلْمِ، وَأَعَانَنِي عَلَى إِتْمَامِ هَذا البحث المُتَوَاضِع، فَلَهُ الحَمْدُ أَوَّلاً، وآخِراً ،ثُمَّ لِوَالِدَيَّ الكَرِيْمَيْن اللَّذَيْن عُنِيَا بتَعْلِيْمِي، وشَجَّعَانِي عَلَى مُوَاصَلَةِ العِلْمِ، فَجَزَاهُمُ اللهُ عَنِّي خَيْرَ الجَزَاءِ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ بِجَزِيْلِ الشُّكْرِ وَالتَقْدِيْرِ وَالْعِرْفَانِ لِأُسْتَاذِي وَمُشْرِفِي:

الأُسْتَاذ الدُّكْتُوْر/ سلام عبد الله عاشور حفظه الله ورعاه

لِتَفَضُّلِهِ بِقُبُوْلِ الإِشْرَافِ على هذه الدراسة، لِمَا تَمَيَّزَ بِه مِن علمٍ واسعٍ، ورَحَابَةِ صَدْرٍ وإِخْلَاصٍ في العمل، فكان المُوَجِّهَ بِعِلْمِه عندَ الاسْتِشَارةِ، والمَرْجِعَ بخبرتِهِ عند طَلَبِ الاستنارة.

لَهُ كُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيْرِ، وجزاهُ اللهُ عني خيرَ الجزاء.

وأنا أَشْكُرُ أَهْلَ الفَضْلِ لِفَضْلِهِم،لا يَسعُني إِلَّا أَنْ أَشْكُرَ مَنْ شَرُفْتُ بِهِم مِمَّن تَوَلُّوا أمرَ مُنَاقَشَةِ هذه الدراسة:

الدُّكْتُوْر/ كامل سعيد شهوان حفظه الله.

الدُّكْتُوْر/ محمد مصطفى القطاوي حفظه الله.

فجزاهما الله عني خيراً .

ثُمَّ أَتَقَدَّمُ بالشُّكْرِ إلى جامعة الأقصى الغَرَّاء، إِذْ أَتَاحَتْ لِي، ولغيري من الباحثين فُرْصَةَ الإِفَادة من برنامج الدِّراسات العليا، لِمَا يَعُوْدُ بِه مِنْ اتِّساع الآفاق أمام الباحثين، لِسَبْرِ أَغْوَار مُخْتَلَفِ العلوم اسْتِجْلَاباً لِكُنُوْزِهَا، وانْتِفَاع الأجيالِ بِثِمَارِهَا. يَقْدُمُهَا في عِرْفَانِي رَئِيْسُهَا **الأستاذ الدكتور/علي زيدان أبو زُهري** .

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٥٢

(٢) سُنن أبي داود، للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ)، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ١٨٢/٣.

والشُّكْرُ مَوصولٌ لعَمَادَةِ الدِّرَاساتِ العُلْيَا مُمَثَّلَةً بِعَمِيْدِها الدكتور / محمد إسماعيل حسونة، وعَمَادَةِ كُلِّيَّةِ الآداب و العلوم الإنسانية مُمَثَّلَةً بِعَمِيْدِهَا الأستاذ الدكتور/ عبد الجليل حسن صرصور، و لَجْنَةِ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا مُمَثَّلَةً برئيسها الأُسْتَاذُ الدُّكْتُور/ أحمد جبر شعث ،كما أَشْكُر قسمَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مُمَثَّلا برَئِيْسِه الدكتورة/ عبلة ثابت، وشُكْرِي أَيْضاً لِقِسْمِ العِلَاقَاتِ العَامَّة على رِعَايَتِه، وتَجْهِيزِه لَهَذَا الحفل.

كما أجِدُ لزاماً عليَّ أنْ أَتَقَدَّمَ بالشُّكْرِ والتَّقْدِيْرِ لأُسْتَاذِي الدُّكْتُور/ رباح اليمني مفتاح، الذِي زَرَعَ البِذْرَةَ الأُوْلَى لِهَذَه الدِّرَاسَة، وَرَعَاها مُشْرِفِي الأُسْتَاذُ الدُّكْتُور/ سلام عبد الله عاشور، بَعْدَ أَنْ أَضَافَ إلَيْها تَعْدِيْلَاتِه الجذرية، التِي كَانَ لَهَا الأَثَر العَظِيم فِي هَذِه الدِّرَاسَة، فَلَهُما كُلُّ الشُّكْرِ والتَّقْدِير.

وأتقدم بِخَالِصِ الشُّكْرِ والتَّقْدِيرِ والامْتِنَانِ والاعْتِرَافِ بالجَمِيْلِ إلى مَنْ تَنْحَنِي هامَتِي احتراماً لها الدكتورة/ نوال إسماعيل فرحات التي لم تَتَوَانَ في تَقْدِيْم العَوْن، والمساعدة، فجزاها الله عني خيرا.

كما يَطِيْبُ لي أنْ أَتَقَدَّمَ بجزيل الشُّكر والتَّقدير للأخت الفاضلة الأستاذة/ ليلى محمد مطر مديرة المدرسة التي كانت خيرَ مُشَجِّعٍ، ومُحَفِّزٍ لي لِمُوَاصَلَةِ مِشْوَارِي، فأشكرها جزيل الشكر، ولا أنسى زميلاتي المعلمات،وصديقاتي، فلهنَّ كل الشكر و التقدير.

وأتوجَّهُ بِخَالِصِ مَشَاعِرِ الحُبِّ، والشُّكْرِ والتَّقْدِيْرِ والامْتِنَانِ والاعْتِرَافِ بِالجَمِيْلِ إلى جميع أفراد أسرتي، لما عانوه معي طوال إعداد هذه الدراسة، وأخصُّ زوجِي العزيز رفيقَ دربي، فقد كان خيرَ رفيقٍ ومُعِيْنٍ في مشواري، و ابني الغالي وديع الذي كان معي خُطْوةً خُطْوَة في هذ البحث وفَّقَه اللهُ ورعاه، وسدَّدَ خُطاه، وأعاده إلينا دكتوراً عظيماً إنْ شاء الله.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، لكل من وقف بجانبي، وقدَّم لي المساعدة في إعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر مكتبة جامعة الأقصى، والجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمكتبات العامة التي أسعفتني بما احتجت إليه من مراجع ومصادر، مُمَثَّلَةً بالقائمين على هذه المكتبات من مدراء، وأمناء، وعاملين، داعيةً المولى عزَّ وجَل أنْ يجزيَهم عني وعن كل الباحثين خير الجزاء.وأتقدم بخالص الشكر والثناء، لجميع مَنْ حضروا اليوم كلٌّ باسمه ولقبه، شكراً جزيلاً .

المُلَخَّص

شرحا (التَّعريفِ في ضروريِّ التَّصريف لابن مالك ت ٦٧٢هـ)

للحُسَين بن إياز (ت٦٨١ هـ) ولعزِّ الدِّين عُمر (ت ٧٤٨ هـ)

دراسة وصفيَّة مقارنة

تناولت هذه الدراسة، شرحي التعريف في ضروري التصريف لابن مالك (ت ٦٧١هـ) للحسين بن إياز(ت٦٨١هـ)، و لعز الدين عمر(ت٧٤٨هـ) "دراسة وصفية مقارنة"، وتظهر أهمية الدراسة في أنَّها تحصُر بعض المسائل الصرفية في الشرحين، وتُبْرزُ موقف الشَّارِحَيْن: من تلك المسائل واختياراتهما، والمنهج الذي اتَّبَعاه، والأُصولُ التي اعتمداها في تناولهما لها، و مدى التَّأثُّر والتَّأثير بينهما، وتوضحُ آراءَ بعض العلماء في المسائل التي دار الخلاف فيها، وتقارنُ بين تلك المسائل وتُعَلِّقُ عليها، للوصول إلى الرَّاجح من أَقوال العلماء وآرائهم فيها، واقْتَضَت طبيعةُ البحث أنْ يَعْتَمِدَ "المنهج الوصفي المُقَارَن". و قد قُسِّم البحث إلى خمسة فصول، يسبقها تمهيد، يتناول ترجمةً للعلماء الثلاثة: ابن مالك، و الحسين بن بدر بن إياز، وعز الدِّين بن أحمد ، أمَّا الفصل الأَول، فتناول بعض المسائل الصرفية في الميزان الصرفي، وأوزان الكَلِم، وعَرَضَ الفصل الثاني: من المسائل الصرفية في الأَسماء، و خُصِّصَ الفصل الثالث: لمسائل صرفية مشتركة بين الأسماء والأفعال، و تناول الفصل الرابع: من المسائل الخلافية في شرحي" التعريف في ضروري التصريف " وموقف الشَّارِحَيْن: منها، أما الفصل الخامس، فَجُعِل للأصول النَّحوية التي اعتمدها ابن إياز وعز الدين في ترجيح بعض المسائل. و اتَّضَح من البحث أنَّ شرحي التعريف في ضروري التصريف لابن إياز، ولعز الدين من الكتب القيِّمة التي تساعد الدارسين على فهم المسائل الصرفية الدقيقة، بما تميَّزا به من تعليل وتفسير وتوضيح وتمثيل لهذه المسائل، بأسلوبٍ واضحٍ سَلِس مفهوم،وقد تناول ابن إياز مسائل هذا الشرح بإسهابٍ، واستفاضةٍ، بينما تناولها عز الدين باختصار دون إخلال، فكان الاختلاف بينهما في المنهج ، في الوقت الذي وافق عز الدين ابن إياز في أغلب المسائل التي رجَّحها، وعرض لها، بل كان عرضه، وتعليله، وتمثيله في معظم المسائل، يوافق عرض ابن إياز، لكن باختصار دون الخوض في المسائل التي دار الخلاف فيها.

Abstract

Explanations for the Necessity of Definition in Morphology to Ibin Malik died (672 Hijri), to Hussein Ibin Iyaz died (681 Hijri) and Izz Edine Omar died (748 Hijri) analytical/descriptive study

This analytical/descriptive study discussed Explanations for the Necessity of Definition in Morphology to Bin Malik died (672 Hijri), to Hussein Bin Ayaz died

(681 Hijri) and Azzedine Bin Omar died (748 Hijri) The importance of the study comes from its ability of limiting some of the morphological issues in the two explanations, highlighting the position of the commentators from those issues, their choices, their approach of addressing the issue, and the degree of being influenced and influential of each other. In addition, this study highlights the views of some scientists in the controversial problems , and compares those issues and comments on them to reach the most correct scholarly opinion and views.

The nature of this study necessitated the use of the descriptive/ Comparative approach. This study research was divided into five chapters, preceded by an introduction addressing the translation of the three scientists: Bin Malik, Hussein bin Bader bin Ayaz, and Azzedine bin Ahmed. The first chapter handled some morphological issues in relation to the morphological balance. The second chapter discussed some nominal morphological issues. The third chapter is devoted to the common morphological issues between nouns and verbs. Chapter four talked the controversial issues in my explanation of " Necessity of Definition in Morphology ". The last one deals with the grammatical issues that Bin Ayaz and Azzedine adopted in weighing some issues.

It has became clear from this study that the book "Necessity of Definition in Morphology" written by Bin Ayaz and Azzedine is a valuable books as it helps learners to understand the minutes of morphological issues. This book provides justification, interpretation, clarification and representing the morphological issues in a simple, clear and easy way. Bin Ayaz discussed the morphological issues in a lengthy details while Ezedine addressed the topics briefly. The main difference between them was in the approach; both of them agreed upon the main morphological issues, but Ezedine discussed the issues briefly without talking about the controversial problems.

This explanation length and thoroughgoing while addressed short without prejudice, was the difference between them in the curriculum, at the same time agreeing Azzedine son Ayaz in most matters Rgehha, and show her it was introduced and explained by and representation in most of the issues, agrees explanation and presentation son Ayaz, But in short, without going into the issues that the House disput

مقدمة

الحَمْدُ للهِ ذِي العِزَّةِ والجَلالِ، والطَّوْلِ والإنْعَام، المُنعِمُ على عبادِه نِعْمَةً لا تَبْلَى، وكَنْزاً لا يَفْنَى حَمْداً يَبْلُغُ رِضَاه، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على خَيْرِ مُعَلِّمٍ لِلْبَشَرِيَّةِ جَمْعَاء، نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ –ﷺ– وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.وبعد

فإنَّ علمَ الصَّرفِ مُقَدِّمَةٌ ضَرُوْرِيَّةٌ لِدِرَاسَةِ قَوَاعِدَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة، وَهُوَ مِيْزَانُ العَرَبِيَّةِ الذي لا غِنَى لها عنه، والتَّصْرِيفُ أَشْرَفُ شَطْرَيّ العَرَبِيَّةِ وأَغْمَضُهُمَا" [1]؛ وهذا ما دَفَعَنِي إلَى أَنْ أُخَصِّصَ بَحْثِي في مَجالِ الصَّرفِ، وقَد تَناوَلْتُ شَرْحَيّ "**التَّعريفِ في ضَرُوْرِيِّ التَّصْرِيفِ لِابْنِ مَالِك**" لـ:جَمَالِ الدِّيْنِ الحُسَيْن بِنْ بَدْرِ بِنْ إِيَاز، المُتَوَفَّى سَنَة إِحْدَى و ثَمَانِيْن و سِتُمِائَةٍ لِلْهِجْرَة، المُسَمَّى بشرح التعريف، ولِـ:عِزِّ الدِّيْن عُمَرِ بْنِ عَلَاءِ الدِّيْنِ أَحْمَد بِنْ مُحَمَّدِ المَقْدِسِيّ، المُتَوَفَّى سَنة ثَمَانٍ وأَرْبَعِين وسَبْعُمِائَةٍ لِلْهِجْرَة. المُسَمَّى بشرح التعريف، وشَرْحَا التَّعْرِيْفِ مِنَ الكُتُب التِي أُلِّفَتْ فِي القَرْنَين السَّابِعِ والثَّامِنِ الهِجْرِيَّيْن، وَمَتْنهمَا لِإِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ النَّحْوِ والصَّرْفِ ، الذي تَهَافَتَ العُلَمَاءُ عَلَى مُؤَلَّفَاتِهِ شَرْحَاً،و تَحْقِيْقَاً، ودِرَاسَةً، أَلَا وَهُوَ الإِمَامُ: أبو عبدالله، مُحَمَّدٌ جَمَالُ الدِّيْنِ، بِنْ عَبْدُ اللَّهِ بِنْ مَالِكِ الطَّائِيّ الجَيَّانِيّ المُتَوَفَّى سَنة اثْنَتَيْن وسَبْعِيْن وسِتُّمِائَةٍ لِلْهِجْرَة.

وقد ضُمِّن" **التَّعْرِيْفُ في ضَرُوْرِيّ التَّصْرِيْفِ** " جُلَّ مَسَائِلِ الصَّرْفِ ذَاتِ الأَهَمِّيَّةِ البَالِغَةِ؛ لِذَلِكَ نَجِدُهُ يَزْخَرُ بِمَسَائِلَ صَرْفِيَّةٍ هَامَّةٍ، فَشَرَحَ الشُّرَّاحُ تِلْكَ المَسَائِل، كُلٌ حَسَبَ عِلْمِهِ وتَمَكُّنِهِ.

وقد خَصَّصَتِ البَاحِثَةُ دِرَاسَتَها فِي هَذَيْن الشَّرْحَيْن؛ لِلْوُقُوْفِ عَلَى مَا تَمَيَّزَ بِهِ كُلُّ شَرْحٍ جَامِعَةً لِلْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ التِّي وَقَعَ فِيْهَا الخِلَافُ، والتِّي لَمْ يَقَعْ ،مُظْهِرَةً موقف الشَّارِحَيْن: في أغلب تِلْكَ المَسَائِل واختياراتهما، ومُبْرِزَةً آرَاءَ بَعْضِ العُلَمَاءِ في المَسَائِلِ التِّي وَقَعَ فِيْهَا خِلَافٌ ، والمَنْهَجَ الذِي اتَّبَعَه الشارحان، والأُصُوْلَ التِّي اعْتَمَدَاها فِي تَنَاوُلِهِمَا هَذِهِ المَسَائِل، مُقَارِنَةً بين الشَّرْحَيْن؛ لِإِبْرَازِ مَدَى التَّأَثُّرِ، وَالتَّأْثِيْرِ بَيْنَهُمَا.

---

(١)الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان١٩٩٦م ٣١.

أولاً- أهمية الدراسة:

تَنْبُعُ أَهَمِّيَّةُ هَذِه الدِّرَاسَة مِنْ أَسْبَابٍ عِدَّةٍ، مِنْهَا:

- دِرَاسَةُ شَرْحَيّ "التَّعْرِيْفِ فِي ضَرُوْرِيِّ التَّصْرِيْفِ لابْنِ مَالِكٍ" و الذِّي يُعَدُّ من أُمَّاتِ كُتُبِ الصَّرْفِ؛ حَيْثُ يَضُمُّ بَيْنَ دَفَّتَيْه آرَاءَ عَالِمٍ لُغَوِيٍّ شارك مُشارَكةً كَبِيْرَةً فِي شَتَّى عُلُوْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، و الكَشْفُ عَنْ قِيْمَتَيْهِمَا؛ وذَلِكَ بِبَيَانِ ما فِيْهِمَا مِنْ قَضَايَا صَرْفِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ .
- إِظْهَارُ مَنْهَج الشَّارِحَيْن فِي شَرْحَيْهِمَا ، والأُصُوْل اللُّغَوِيَّةِ التِي اعْتَمَدَاها فِي تَرْجِيْحِ بَعْض المَسَائِلِ الوَارِدَةِ، وإِبْرَازِ مَدَى التَّأَثُّرِ والتَّأْثِيرِ بَيْنَهُما.
- تَحْلِيلُ المَسائِلِ الصَّرْفِيَّةِ الوَارِدَةِ فِي شَرْحَيّ التَّعْرِيْفِ، و إِبْرَاز موقف الشَّارِحَيْن مِنْها.
- تَحْلِيْلُ مَسائِلِ الخِلافِ الصَّرْفِيَّة، و بَيَانُ موقف الشَّارِحَيْن: مِنْهَا، وجَمْعُ آرَاءِ المُتَقَدِّمِين فيها وذَلِكَ لِمَعْرِفَةِ مَلامِحَ شَخْصِيَّةِ الشَّارِحَيْن اللُّغَوِيَّة، وتُقَارِن البَاحِثَةُ بَيْنَ تِلْكَ المَسَائِل وتُعَلِّقُ عَلَيْها لِلْوُصُوْلِ إِلى الرَّاجِحِ مِن أَقْوَالِ العُلمَاءِ ورَأْيِهِمَا فِيْها
- الكَشْفُ عن شَخْصيَّةِ عَالِمَيْن جَلِيْلَيْن لاسيَّما عز الدِّين.
- إِثراءُ المكتبةِ العَرَبِيَّةِ بإِضافةِ لَبِنَةٍ جديدةٍ في الدَّرسِ الصَّرفيِّ، إِلى سلسلةِ الدَّراساتِ الجادَّةِ في علمِ الصَّرف.

ثانياً- أَسباب اختيار الموضوع:

تَرْجِعُ أَسبابُ اختيارِ موضوعِ الدِّراسةِ إِلى:

- أَهميةُ شرحيّ "التَّعريفِ في ضروريِّ التَّصريفِ لابنِ مالكٍ"؛ وذلك لمكانةِ صاحبيهما، واختِصاصِهما بجانبٍ هامٍ من جوانبِ العلومِ اللُّغويَّةِ، أَلا وهو الجانبُ الصَّرفيّ .
- مكانةُ مسائلِ الخلافِ الصَّرفِيّ، وأَهميةُ دِراسَتِها.
- قلَّةُ الدراساتِ الصَّرْفِيَّةِ مُقَارَنَةً بالدِّراساتِ النَّحْويةِ، وعدم تناوُلِ الموضوعِ في حدود معلوماتِ الباحثةِ، من خلالِ اطِّلاعِها على ما تَوَفَّر لها من مصادرٍ، ودراساتٍ، على الرَّغم من كَوْن الكتابان من الكَتبِ المُمَيَّزة التي تَسْتَحِقُّ الدِّرَاسَة .

ثالثاً- منهج الدراسة:

اعتمدَ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ المُقارَن؛ لأَنَّه يَتَنَاسَبُ وطَبِيْعة الموضوع.

رابعاً–الصعوبات:

١. كَثرةُ الأخطاءِ اللُّغَوِيَّةِ و الإملائِيَّةِ، ووجود سَقْطٌ في بعضِ الأحيانِ في ثنايا شرحِ التَّعريفِ بضروريِّ التَّصريفِ، لابن إياز، تحقيقُ، أ.د هادي نهر ،و أ.د هلال ناجي المحامي، دار الفكر، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م ،و تَمَّ التَّغَلُّبُ عليها بفضلِ اللهِ و كَرَمِه ومَنِّهِ عَلَيّ أنْ وجدتُ دراسةً بعنوان: شرحُ ابن إياز على تصريفِ ابن مالك المُسَمَّى "إيجازُ التَّعريفِ في علمِ التَّصريفِ" دراسة وتحقيق، مُقَدَّمَةً من الباحث: أَحمد دولة محمد الأَمين إلى قسم اللغة العربية بجامعة أُمِّ القُرَى في مكةَ المُكرَّمةِ، بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، وتَمَّ تصحيحُ ما وقعَ فيها من أخطاءٍ لُغَوِيَّةٍ وإملائيةٍ، كما تَمَّ إثباتُ السَّقطِ الموجودِ في شرحِ التَّعريفِ بضروريِّ التَّصريفِ، لابن إياز.

٢. كثرةُ المسائلِ في بعضِ الفصولِ، و قِلَّتِها في الفُصولِ الأُخرى، مِمَّا جعلَ فصولَ الرسالةِ تتفاوت ،وهذا لم أجدْ لَهُ حَلّاً؛ لأنَّ الشارِحَيْن اعتمدا على الخلاف كثيراً.

خامساً–الدِّراسات السابقة:

دراسةٌ بِعُنْوَان: شرحُ ابنِ إياز على تصريفِ ابن مالك المُسَمَّى "إيجازُ التَّعريفِ في علمِ التَّصريف" دراسة وتحقيق ،أَحمد دولة محمد الأَمين ،جامعة أُم القرى ،مكة المكرمة،السعودية ١٤١١هـ –١٩٩٠م، وقد جانبَ الباحثُ الصَّوابَ في الشِّقِّ الثَّاني من عنوانِ الدِّراسةِ بقولِه:" المُسَمَّى إيجازُ التعريفِ في علمِ التَّصريفِ"؛ وذلك لأنَّ تصريف ابن مالك الذي قام بتحقيقه هو" شرح التعريف في ضروري التصريف" وليس "إيجاز التعريف في علم التصريف"، و قد نصَّ محققُ كتابَ "إيجاز التعريف في علم التصريف" محمد المهدي عبد الحي عمار سالم؛ أنَّ بعضَ الباحثين قد خَلَطَ اسمَ هذا الكتابِ بكتابٍ آخَرَ للمُصَنِّفِ هو "التعريفُ في ضروريِّ التَّصريف"، ويَعْزُو المحققُ سببَ هذا الخلطِ إلى أنَّ كلا الكتابين مختصران في التَّصريف لابن مالك، و إنْ كان "التعريفُ في ضروريِّ التَّصريفِ" أشدَّ اختصاراً من "إيجازِ التَّعريفِ في علمِ التَّصريفِ"[(١)].

ثمَّ إنَّ ابن إياز شرحَ "التعريفَ في ضروريِّ التَّصريف"، ولم يشرح الإيجاز.

وقد حققَ الباحثُ أَحمد دولة محمد الأَمين في هذه الدِّراسةِ جميع الموضوعاتِ الواردةِ في

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف : محمد جمال الدين بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجياني، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م مقدمة التحقيق، ص٣١. وإيجاز التعريف في علم التصريف : محمد جمال الدين بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجياني، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٩م.

"شرحِ التعريف في ضروري التصريف" لابن إياز ، وهي: أوزانُ الاسم، أوزانُ الفعل، حروفُ الزيادة مواضعُ حروفُ الزِّيادة، أدِلَّةُ الزِّيادة، الإعلالُ، الإبدالُ، النَّسَبُ، التَّصغيرُ، الإدغام.

بينما اشتملَ كتابُ "إيجازِ التَّعريفِ في علمِ التَّصريف" على موضوعاتٍ منها على سبيلِ المِثالِ لا الحصر: تعريفُ التَّصريف، أوزانُ الاسمِ المُجَرَّدِ، أوزانُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّد من الأفعالِ، أوزانُ أسماءِ الفاعلين والمفعولين و المصادر من الثُّلاثِي، وَزْن اسمِ المَرَّة و اسمِ الهَيْئَةِ، وهكذا تختلفُ باقي فصولِ الكتابِ و مَوْضُوْعَاتُه، عن كتابِ "شرحِ التَّعريف في ضروري التصريف" لابن إياز، مِمَّاُ يُدَلِّلُ على أنَّ كتابَ "إيجاز التعريف في علم التصريف" ليس هو التعريف في ضروري التصريف الذي شرحه ابن إياز ،وكذلك حقق الأستاذ محمد عثمان كتاب"إيجاز التعريف في علم التصريف" مرة أخرى، وفيه المواضيع السابقة المختلفة عن مواضيع شرح التعريف في علم التصريف.

وثمَّة دراسة قرأتُ عنوانَها على شبكة المعلومات الدَّولِيَّة ولم أقفْ عليها وهي بعنوان: تنبيهات ابن إياز في شرحه لكتاب التعريف بضروري التصريف لابن مالك جمعاً ودراسةً، للدكتور/ محمد خلف محمود، الأستاذ في كلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، مصر، فرع جرجا، عدد ١١.

خطة البحث:

يتكونُ البحثُ من تمهيدٍ، وخمسةِ فصولٍ، وخاتمةٍ، وفهارسَ، وذلك على النَّحوِ الآتي:

التمهيد: ويتناولُ ابنَ مالكٍ وكتابَهُ "التعريف في ضروريِّ التَّصريفِ"

ويشتملُ على ثلاثةِ مباحثٍ :

- **المبحث الأَول:** ابنُ مالكٍ و شارحَيّ الكتاب: سيرتهم العلميةُ (الشيوخ والتلاميذ)،وآثارهم.
- **المبحث الثاني:** بين التعريف في ضروري التصريف، وشرحيه.
- **المبحث الثالث:** بين مَتْنِ "شرحِ التَّعريف في ضروري التصريف" لـ: ابن إياز، وعز الدين، من حيث: مصادرهما، وتأثيرهما.

الفصل الأَول: من المسائل الصرفية في المِيزانِ الصَّرفِيِّ وأوزَانِ الكَلِم

ويشتمل على أربعة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** الميزان الصرفي.
- **المبحث الثاني:** أوزان الاسم المجرد .

- **المبحث الثالث:** أوزان الاسم المزيد.
- **المبحث الرابع:** مسائل في الأفعال.
- **النتائج.**

الفصل الثاني : من المسائل الصرفية في الأَسماء

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحـث الأَول:** الإفراد و الجمع.
- **المبحث الثانـي:** التذكير والتأنيث.
- **المبحث الثالث:** التصغير .
- **المبحث الرابـع:** النسب.
- **النتائج**

الفصل الثالث : من المسائل الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأَول:** الإبدال .
- **المبحث الثاني:** الحذف .
- **المبحث الثالث:** الإدغام.
- **النتائج.**

الفصل الرابع: من المسائل الخلافية في شرحين، وموقف الشَّارِحَيْن منها.

وفيه مبحثان:

- **المبحـث الأَول:** من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .
- **المبحث الثانـي:** من مسائل الخلاف بين النُّحاة البصريين .
- **النتائـج.**

الفصل الخامس: الأصول النَّحوية التي اعتمدها ابن إياز، وعزّ الدّين في شرحيهما.

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأَول:** السماع.
- **المبحث الثاني:** القياس.
- **المبحث الثالث:** الإجماع.
- **النتائج.**

الخاتمة :

وتتضمن أَهم نتائج الدراسة ، والتوصيات.

الفهارس الفنية :

وتشتمل فهرس المسائل الصرفية، وفهرس المسائل الخلافية ، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

وفي الختام لا أَدَّعِي أَنَّنِي أَحَطْتُ علماً بِهذا المَوضوعِ من جميعِ جوانِبِه، ولكِنَّنِي بَذَلْتُ جَهْدِي وَوَرَدْتُ بِبِضَاعَةٍ قليلةٍ، وحَسْبِي أَنِّي اجْتَهَدْتُ قَدْرَ اسْتِطَاعَتِي، فَسَدَّدْتُ وقَارَبت وِفْقَ ما وُفِّقْتُ إليه مُدْرِكَةً أَنَّ الكمالَ للهِ سبحانَهُ وتعالى، والنَّقصَ والقُصورَ صفةٌ لازمةٌ لِبَنِي البَشر، فَمَا كان من صوابٍ فذاك من اللهِ وتَسدِيْدِه أَوَّلاً وآخراً ،وما كان من حَيْفٍ أو خَطأ، فهذا منِّي ومن الشَّيطان، واللهُ ورسولُه بريئان من ذلك ،وحسبي قولُ الفاضلِ عبد الرحيم بن علي البيساني: "إِنِّي رأيتُ أَنَّه ما كتبَ أَحَدُهم في يومِه كتاباً إِلَّا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا، لَكَانَ أَحسنَ ،ولو زِيْدَ لَكَانَ يُسْتَحْسَن ،ولو قُدِّمَ هذا، لَكَانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاك، لكانَ أَجْمَل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليلٌ على استيلاءِ النَّقصِ على جُمْلَةِ البَشَر" [1]، فَرَحِمَ اللهُ أخاً رأى خيراً، فَغَنِم، ورأى نَقْصاً، فَأكمل، وأسأَلُك يا منَّان العفوَ والغُفران عمَّا بَدَرَ وكَان، أَنْ تَجعلَ هذا العملَ خالصاً لِوجْهِكَ الكريم، وتَجْعَلَهُ ذُخْرَاً لِيَوم الدِّيْن. وآخرُ دَعْوَانا أَنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمِين، وصَلِّ اللَّهُم على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِيْن.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بـ "حاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين، و زميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت ١٨/١.

التَّمهيد

ابن مالك وكتابه "التَّعريف في ضروري التَّصريف"

ويقع في ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ابن مالكٍ وشارحَي الكتاب [سيرتهم العلمية] وآثارهم.
- **المبحث الثاني:** بين التعريف في ضروري التصريف و شرحيه.
- **المبحث الثالث:** بين مَتْنِ "شرحِ التَّعريف في ضروري التصريف" لـ: ابن إياز، وعز الدين، من حيث مصادر الشرحين، وتأثيرهما.

المبحث الأول: ابن مالك وشارحَي الكتاب [سيرتهم العلمية] وآثارهم

أولاً –المصنف ابن مالك [1]:

هو العلامة: أبوعبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعيّ الجَيَّانِيّ الأَندَلُسيّ، "وُلِدَ سنة ستمائة أو إحدى وستمائة بمدينة جَيّانَ الأندلسية، حُجَّةُ العرب، صاحبُ التصانيف، أَوْحَدُ عصرِهِ في علم اللِّسان والنَّحو، المُقرِئ، المُحدِّث، الفقيه.

شيوخه:

قال عبد المجيد اليماني في كتابه (إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين): "سمعت الشيخ أثير الدين أبا حيان بالقاهرة بجامع الأقمر يقول: ما زلت أُفَحِّص وأُنَقِّب عمن قرأ عليه ابن مالك فما وجدت، إلى أن جرى ذلك بحضور تلميذه ابن الربيع سليمان بن أبي حرب الفارقي، فقال: كان الشيخ يقول: قرأت العربية على ثابت بن حيان الكلاعي ... وسمعت من يذكر أنه حضر مجلس

---

(١) ينظر في ترجمته، العبر في خبر من عبر، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٣٢٦/٣، فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي،(ت ٧٦٤هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت، ٣ /٤٠٧، الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي،(٧٦٤هـ)، تحقيق، أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ٢٨٥/٣، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي،(ت ٧٧١هـ)، تحقيق، محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ٦٧/٨، طبقات النحاة واللغويين، تقي الدين بن قاضي شهبة،(ت٨٥١هـ)، تحقيق، محمد غياض، طبع جامعة بغداد، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، د.ت، ١٣٣، الدليل الشافي على المنهل الصافي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري،(ت٨٧٤هـ)، تحقيق، فهيم محمد شلتوت، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ت،٦٤٢/١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،(ت٩١١هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١٣٠/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي،(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق، عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، د.ت، ٥٩٠/٧، نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني،(ت١٠٤١هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ٢٢٢/٢ .

أبي علي الشلوبين"[1]، "كما أخذ عن علماء أمثال: أبي رزين بن ثابت بن محمد يوسف بن خيار الكلاعي وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وفي حلب أخذ عن عالمها الشهير ابن يعيش موفق الدين يعيش بن يعيش الحلبي وتلميذه ابن عمرون، وفي دمشق سمع من الإمام أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، وأبي صادق والحسن بن الصباح المخزومي، ونجم الدِّين مكرم بن محمد القرشي الدِّمشقي"[2]

تلاميذه:

"أخذ عنه وتخرج به مجموعة كبيرة من النُّجَباء منهم: ابنه الإمام بدر الدين أبوعبد الله محمد والإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وشيخ الإسلام محيي الدين النووي، وزين الدين بن المنجا "[3]، "وشهاب الدين بن غانم، وناصر الدين شافع بن عبد الظاهر"[4].

مكانته العلميَّة:

"كان ابن مالك إماماً في القراءات وعللها، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف، فكان بحراً لا يُجَارَى، وحِبْراً لا يُبارَى أما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللَّغة والنَّحو، فكان الأئمة الأعلام يَتَحَيَّرون في أمره ويَتَعَجَّبون من أين يأتي بها، كان مشهوراً بِسِعَةِ العِلم، والإتقان، والفضل، مَوثُوقاً بِنَقْلِه حُجَّة في ذلك؛ وقد تَميَّز بكمال العقل، ورقَّة القلب، وحُسن السَّمت؛ فضلاً عمَّا هو عليه من الدِّين المتين، والتقوى الراسخة وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، والوقار والتُّؤدة"[5].

---

(١) إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي عبد المجيد اليماني، (ت ٧٤٣هـ) تحقيق، عبد المجيد ذياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د.ت ٣٢٠-٣٢١.

(٢) الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ١٧/٨، وطبقات النحاة واللغويين ١٣٣، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٣١/١، نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب ٢٢٢/٢، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٥٩/٧.

(٣) طبقات النحاة اللغويين، ١٣٣، بغية الوعاة١٣٠/١.

(٤) الوافي بالوفيات، ٢٨٥/٣.

(٥) فوات الوفيات ٤٠٧/٣، والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣، وطبقات النحاة واللغويين ١٣٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٣٠/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥٩١/٧.

آثاره العلمية:

كان ابن مالك غزير العلم،وقد ترك لنا مصنفات كثيرة، أقبل عليها العلماء شرحاً ودراسةً، ثم تحقيقاً مما يُدَلِّلُ على جودتها، ومعظم هذه المصنفات في علوم اللغة، وسأكتفي بإيراد البعض منها:

- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد وشرحه، نشر بتحقيق حسين تورال وزميله سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، نشر بتحقيق د. حاتم الضامن، سنة ١٤٠٤هـ.
- الإعلام بتثليث الكلام "نظم"، نشر بتصحيح وشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي سنة ١٣٢٩هـ.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، نشر بتحقيق د. سعد حمدان الغامدي سنة ١٤٠٤هـ.
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، نشر بتحقيق د. نجاة حسن عبد الله نولي سنة ١٤١١هـ.
- إيجاز التعريف في علم التصريف نشر بتحقيقين: حققه محمد عثمان، ونشرته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،١٤١٥هـ -٢٠٠٩م، وحققه محمد المهدي عبد الحي عمار السالم، ونشرته، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .
- تحفة المودود في المقصور والممدود، نشرت سنة ١٨٩٧بعناية إبراهيم اليازجي، القاهرة، ١٣١٥هـ وسنة ١٣٢٩هـ بعناية أحمد الأمين الشنقيطي.
- تسهيل الفوائد، نشر بتحقيق محمد كامل بركات سنة ١٣٨٧هـ.
- التعريف في ضروري التصريف، نشرته دار البخاري بتحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم سنة ١٤١٨هـ.
- ثلاثيات الأفعال، نشرت بتحقيق د. سليمان العايد.
- شرح التسهيل، نشر منه مجلدان بتحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، نشر بتحقيق عدنان الدوري ١٣٩٧هـ.
- شرح النَّظم الأَوْجَز فيما يُهْمَز وما لا يُهْمَز، نشر بتحقيق د. علي حسين البواب ١٤٠٥هـ.
- متن الكافية الشافية، طبع في مصر سنة ١٣٧٣هـ -١٩١٤م.
- مسألة في الاشتقاق، نشرت بتحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار السالم في مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١٠٧ للسنة ٢٩ في ١٤١٨هـ-١٤١٩هـ.

تأثيره في الخالفين:

كان ابن مالك غزير الإنتاج مقبول التصانيف، ولعل الإقبال على مؤلفاته منذ تأليفها حتى الآن أكبر دليل على جودتها، بل تفوقها على مثيلاتها، فكانت من الذَّخائر والكنوز التي نهل منها أئمة العلم، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يأتي:

أولاً- الشروح:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦٣هـ)، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ) تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك: بدر الدين أبوعبد الله، محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، الشهير بابن الناظم، (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت[1].
- شرح الإمام الشاطبي المُسمّى: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية".
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي، (٧٦٩هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥هـ) تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي (ت٧٦٩هـ) إحياء الكتب الإسلامية، إيران، د.ت ١/١٦-١٨.

- شرح التعريف بضروري التصريف: الحسين بن بدر بن إياز، (ت٦٨١هـ) تحقيق الأستاذين: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، نشرته دار الفكر ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- شرح التعريف في ضروري التصريف: عز الدين عمر بن علاء بن أحمد بن محمد الأموي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الحي عمار السالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شرح السيوطي على الألفية المُسمّى البهجة المرضية.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (٧٧٠هـ) تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م [1].
- المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمد بن أحمد العين (ت٨٥٥ هـ) دار صادر، بيروت، د.ت .
- الوفية في مختصر الألفية: جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن فخر الدين عثمان بن ناظر، الشهير بـ(السيوطي)، (ت٩١١هـ). شرح التوضيح لبدر الدين الغزي، (ت ٩٨٤هـ).

ثانياً-الحواشي:

- حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ).
- حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي (ت ٨٩٠هـ).
- حاشية جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
- حاشية حفيد ابن هشام أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٨٣٥ هـ).

---

(١) ينظر في شروح تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد لابن مالك، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠هـ)،تحقيق، الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ٤١-٥٣.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٠٢٦هـ).
- حاشية عز الدين بن جماعة، ت ٨١٩هـ.
- حاشية كشف الغطا والخفا لأبي عبد الله محمد بن حمدون السلمي، (ت ١٢٧٤هـ).
- حاشية ابن كيران أبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد (ت ١٢٢٧هـ).
- حاشية محمد التونسي (ت ٩٧٢هـ).
- حاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السعدي (ت ٨٨٠هـ).
- حاشية ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني (ت ٩٥٨هـ).
- حاشية يس على التصريح يس بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١هـ).

ثالثاً- شرح الشواهد:

- تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام لأبي عبد الله محمد بن الفاسي (ت ١٠٩١هـ).
- شرح شواهد الشافية عبد القادر بن قمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ).
- المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية الكبرى للعيني(ت٨٥٥هـ).

وفاته:

تُوفِّي العلامة: أبوعبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك بدمشق، في الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائةٍ من الهجرة.

الشارح ابن إياز:

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين البغدادي، كذا ورد اسمه عند أكثر الذين ترجموا له[١]، وقد روى حاجي خليفة – في كشف الظنون – مرة إيازاً، ومرة إياساً"[٢]، وقد أشار ابن مكتوم إلى جواز قول: "إياس" بدل "إياز"[٣].

الحسين بن إياز النحوي البغدادي المنعوت بالجمال [٤]. الحسين بن أبان النحوي البغدادي المنعوت بالجمال [٥].

والرَّاجح أنَّ اسمه ولقبه وكنيته: الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين؛ بدليل اتفاق معظم من ترجموا له على هذا الاسم واللَّقب، فَضْلاً عن إثبات اسمه عند مُحَقِّقِي كتابه: "شرح التعريف في ضروري التصريف"، الأستاذين: هادي نهر و هلال ناجي المحامي، والدكتور: محمد بن عبد الحي عمار السالم. أما نعته بـ (الجمال) الذي ورد في كتابي: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، فقد يكون صحيحاً، وعدم ذكره في المصادر التي ترجمت له، قد يرجع إلى أنَّ المعتاد عند الترجمة لأي شخص،يُكْتَفَى بذكر الاسم واللقب والكنية، دون ذكر النعت للمترجَم له، ولهذا لم يذكر هذا النعت في كتبهم.

---

(١) الوافي بالوفيات، ٢١٢/١٢، بغية الوعاة، ٥٣٢/١، تاريخ الأدب العربي، كارول بروكلمان، نقله للعربية، د. رمضان عبد التواب، راجعه، د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف، د.ت، ١٨٥/٥، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، د.ت ٦٠٥.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٢٦٩/٢، ١٥٧٣/٢.

(٣) شرح تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التعريف في علم التصريف، رسالة ماجستير، أحمد دولة الأمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ١٤١١ هـ – ١١٩٩ م، ١٦.

(٤) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٠٣.

(٥) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ) تحقيق، د. حسان راتب أحمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ١٨، ولم أعثر على هذا النعت – الجمال – إلا في هذين المرجعين.

أما عن اسمه (الحسين بن أبان) الذي ورد في "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، فيبدو أنَّه تصحيف، بدليل أنه لم يذكر هذا غيره، وقول الصفدي: "الحسين بن إياز بألفين بينهما ياء وفي الآخر زاي"[١] وهذا يُقوِّي ما ذكر سابقاً.

لم تتعرض المصادر التي ترجمت له لمعنى الاسم: (إياز)، كما لم يرد معناها فيما وقع بين يديّ من معاجم لغة، ولكن ورد في معاجم اللُّغة معنى (إياس) وتعني العِوَض، أو العطية، فقد جاء في معجم العين: "أوس قبيلة من اليمن، واشتقاقه من: آس يَؤُوس أَوْساً، والاسم: الإياس، وهو من العِوَض" [٢].

وجاء في لسان العرب: "أَوس: الأَوْسُ: العَطِيَّة، أو العِوَض، والإياس: العِوَض، وإياس اسم رَجُل منه"[٣].

وقال الفيروزآبادي: "الأَوْس: الإعطاء، و التعويض من الشيء"[٤] .

وجاء في المعجم الوسيط: "آسه أوساً و إياساً: أعطاه، وعَوَّضه مما فقده، وأعانه"[٥] .

شيوخه:

أخذ ابن إياز العربية عن بعض الشيوخ نذكر منهم: أبو عثمان سعد بن أحمد بن الجذامي البياني الأندلسي [٦]، وقد صرح ابن إياز نفسه بذلك في كتابه "شرح التعريف بضروري التصريف"

---

(١) الوافي بالوفيات، ٢١٢/١٢

(٢) العين مرتباً علي حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٠هـ)، ترتيب و تحقيق، د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ٩٨/١.

(٣) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن محمد المعروف بـ "ابن منظور"(ت٧١١هـ) دار صادر طبعة جديدة محققة ٢٠٠٠م ١ / ١٩٢ .

(٤) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م٥٣١/١.

(٥) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، مصر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٣٢.

(٦) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٠٣، وبغية الوعاة ٥٣٢/١.

في م٢١١١١سألة البناء السادس للاسم الرباعي المجرد (فُعْلَل) المُخْتَلَف فيه؛ حيث قال: "كان شيخي الثقة المحقق سعد بن أحمد المغربي – جزاه الله عني أحسن جزاء – يُصَوِّب قول الأخفش، وهو أنّ الفراء روى ذلك، وهو ثقة لا سبيل إلى رد روايته [١] .

الشيخ تاج الدين الأرموي [٢]، ابن الصقيل الجزري، وهو معد بن نصر الله بن رجب شمس الدين بن أبي الفتح المعروف بابن صقيل الجزري.

تلاميذه:

قرأ على الشيخ كثير من العلماء منهم: تاج الدين بن السباك الحنفي [٣]، وعبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي المشهور بالقواس، وكتب عنه ابن الفوطي وأبو العلاء الفرضي[٤].

مكانته العلمية:

كان ابنُ إيازٍ إماماً متأخراً في العربية، أوحد زمانه في النحو والتصريف، ثقة فيما يكتب تصدر لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد، نقل السيوطي قول ابن مكتوم في ابن إياز قوله: "لم أطَّلع له على غوامض في النحو، ونقل أيضاً قول أبي حيان: "ابن إياز أبو تعاليل"[٥]، وقد شهد له كل من ترجم له بالعلم والفضل وثقة الرواية [٦].

آثاره:

١. الإسعاف في الخلاف [٧]، ذكره البغدادي الإسعاف في علم الخلاف [٨].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق، هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م٣١، ٣٢.

(٢) الوافي بالوفيات ١٢ /٢١٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢١٤/٢.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١.

(٤) نفسه ٩٩/٢.

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١.

(٦) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ١٠٣،، الوفي بالوفيات، ٢١٢/١٢، تاريخ الأدب العربي ١٨٥/٥.

(٧) نفسه ٥٣٢/١.

(٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت ٣١٣/١.

٢. قواعد المطارحة [١]، ذكره البغدادي: القواعد في المطارحة [٢]، المطارحة، وذكر الدكتور: محمد صفوت محمد مرسي، المطارحة، والقواعد في المطارحة كتاب واحد، وليس كما ذكر صاحب هدية العارفين حيث أوردهما كتابين [٣].

٣. شرح ضروري التصريف مختصر جمال الدين ابن مالك [٤].

٤. مسائل الخلاف في النحو [٥].

٥. المأخذ المتبع [٦].

٦. المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ، ذكره ابن إياز نفسه بهذا الاسم [٧]، وسمَّاه بعضُهم: "شرح الفصول [٨]"، "شرح فصول ابن معطٍ [٩]"،"شرح الفصول لابن معطٍ"، "المحصول شرح الفصول عن فصول ابن معطٍ في النحو [١٠]"، و"شرح فصول الخمسين"[١١]، و"شرح الفصول الخمسين في النحو"[١٢].

وفاته:

كل من ترجم لابن إياز، واطُّلِع على مصادره، متفق على أنَّه توفى سنة إحدى وثمانين

---

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٠٣، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١.

(٢) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ١ /٣١٣.

(٣) المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ، أطروحة مقدمة من الدكتور، محمد صفوت محمد علي مرسي جامعة الأزهر، د.ت ١/ ١٢٥.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٠٨٧/٢.

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ /١٦٦٩.

(٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٥٧٣/٢، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٣١٣/١

(٧) المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ ٢/١.

(٨) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٠٣.

(٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١، وتاريخ الأدب ١٨٥/٥.

(١٠) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٣١٣/١.

(١١) كشف الظنون ٢ /١٢٦٩.

(١٢) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة،د.ت ٦٠٥.

وستمائة للهجرة [١]، ولم يخالف هذا القول إلا عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، فقد ذكر أنَّ سنة فاته أربعٌ وسبعون وستمائة [٢]، وتَبِعَه محمد بن يعقوب الفيروزآبادي [٣].

وليس ما قالاه صحيحاً بدليلين:

الدَّليل الأول: إجماع من ترجموا له غير المذكورين بأنه تُوُفِّيَ سنة إحدى وثمانين وستمائة.

الدَّليل الثاني: ما أورده الباحث في دراسة شرح إيجاز التعريف في علم التصريف قوله: "وليس ما قالاه صحيحاً – اليماني و الفيروزآبادي – بدليل ما وُجد من أثر المؤلف نفسه، إذ إنه نص في ذيل كتاب الأبحاث الجلية في شرح الجزولية – وقد نسخه بيده – نص على أنه انتهى من نسخ الجزء الأول منه سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة، وانتهى من نسخ الجزء الثاني سنة سبع وسبعين وستمائة للهجرة"[٤]، فكيف يكون قد توفي سنة أربع وسبعين وستمائة؟

(١) الوافي بالوفيات، ١١٢/١٢،، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ /٥٣٢، كشف الظنون ١٠٨٧/٢ هدية العارفين ٢ /٣١٣، تاريخ الأدب ١٨٥/٥، معجم المؤلفين ١ /٦٠٥.

(٢) إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ١٠٣ .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٢٢.

(٤) شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف"، أحمد دولة الأمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م ٣٠ .

الشارح عز الدين عمر:

هو الشيخ العلامة القاضي عمر بن الشيخ علاء الدين أحمد بن محمد الأموي، أبو حفص عز الدين المقدسي الشافعي. هكذا ورد اسمه ولقبه وكنيته ومذهبه في كتابه "شرح التعريف في ضروري التصريف" تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الحي عمار السالم(١).

وجاء ما يؤكد ذلك عند بعض المؤرخين أنه: "الإمام العالم العابد عز الدين أبو حفص عمر ابن أحمد بن محمد المقدسي، الشافعي الدمشقي"(٢).

شيوخه:

من شيوخه عبد الله بن أحمد بن تمَّام التِّلي هذا هو الشيخ الوحيد(٣) الذي وَقَفَت على ذكره المصادر التي وقعت بين يدي وترجمت له، ولا شك أنَّ له شيوخاً آخرين أفاد منهم لكن لم تذكر التراجم التي وقعت تحت يدي إلا ما ذكرت.

تلاميذه:

يقول السلامي: "أعاد بالقدس الشريف، ودرَّس وأفتى، وكان خيِّراً كثير النفع للطلبة، وله حلقة يشغل فيها الطلبة"(٤). ولم تذكر المصادر التي ترجمت له أيّاً من تلاميذه، ولكن جاء في أول هذا الشرح ما يفيد أن ناسخ هذا الكتاب أحد تلامذته حيث قال: "قال سيدنا وشيخنا"(٥) وهذا التلميذ هو

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين عمر بن أحمد، تحقيق، محمد بن عبد الحي عمار السالم الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية،المدينة المنورة،١٤٣٢هـ-٢٠١١م ١٤، والصورة المصورة للورقة الأولى من المخطوطة في نفسه.

(٢) الوفيات، تقي الدين محمد بن رافع السلامي،(ت ٧٧٤هـ)، تحقيق، صالح مهدي عباس، راجعه، بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م ٥٤/٢، و تاريخ ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهب (ت ٨٥١هـ) تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق،١٩٩٤م ١ /٥٢٧ .

(٣) ذكره تلميذ أبو حفص في بداية شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين بن عمر بن أحمد ٦١.

(٤) الوفيات ٥٤/٢.

(٥) نماذج مصورة من المخطوطة، الصفحة الأولى للمخطوطة ،ص ٥٦من شرح التعريف في ضروري التصريف،عز الدين عمر بن علاء الدين بن أحمد.

محمد بن حسن بن علي الصفدي المقدسي بدليل أنَّه ذكر اسمه في الصفحة الأخيرة من المخطوطة التي نسخها" لشرح التعريف في ضروري التصريف "لعز الدين عمر بن أحمد بن محمد المقدسي [١].

مكانته العلمية:

كان أبو حفص عز الدين عالماً، وفقيهاً، ومحدثاً، إماماً في اللغة والنحو والصرف، دَرَّسَ بالقدس وأَفْتَى، وكانت له حلقة يُدرِّسُ فيها الطلبة، كان كثير النفع للطلبة، ثم قدم دمشق، وأعاد "بالبادرائية"[٢]، ونقل ابن قاضي شهبة قول ابن كثير عنه حيث قال: "كان معيداً بالصلاحية بالقدس، ومُدَرِّساً في غيرها مدة طويلة"[٣] ،كان عابداً كثير التلاوة والخير والتَّوجُّه.

مؤلفاته:

لم تحصر المصادر التي ترجمت له مؤلفاته، ولكني أورد ما ذكره محقق كتاب "شرح التعريف في ضروري التصريف" محمد بن عبد الحي عمار السالم حيث قال: "وجدتُ له أربعة كتب ما زالت مخطوطة ضمن مجموع تحتفظ به المكتبة الأحمدية في مدينة حلب تحت رقم (٩٨٠) والمخطوطات هي:

١. إكمال عمدة الحافظ وعدة اللافظ، أكمل نسخه محمد بن حسن بن علي الصفدي المقدسي الأنصاري، نهار الثامن عشر من شهر ذي الحجة سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.
٢. رسالة في فوائد علمية نحوية، لم يذكر اسم الناسخ لها، ولكن الخط مطابق لخط محمد بن حسن الصفدي، ولا يوجد تاريخ لنسخها.
٣. شرح تصريف ابن مالك، وهو الشرح الذي نقدم له وقد أنجز نسخه محمد بن حسن بن علي

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين عمر بن علاء الدين بن أحمد، نماذج مصورة من المخطوطة، الصفحة الأخيرة من المخطوطة ٥٨.

(٢) احدى مدارس الشافعية في دمشق،مؤسسها نجم الدين أبو محمد عبد الله البادرائي (ت٦٥٥هـ). الدارس في تاريخ المدارس،عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقيّ(ت٩٧٨هـ) أعدَّ فهارسه،إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان١٤١٠هـ–١٩٩٠م ١/١٥٤.

(٣) الوفيات ٢/٥٤ ،تاريخ ابن قاضي شهبة ١ /٥٢٨.

الصفدي المقدسي الأنصاري في شهر محرم، سنة خمس وثلاثين وسبعمائة للهجرة.

٤. زاوية الحاجبية الملقبة بالكافية، أكمل نسخها محمد بن حسن الصفدي في الثامن عشر من شهر محرم، سنة خمس وثلاثين وسبعمائة للهجرة [١].

وفاته:

ذكر السلامي تاريخ وفاته في مصنفه: "الوفيات" عندما تحدث عن وفيات سنة ثمان وأربعين و سبعمائة بقوله:"وفي ليلة الجمعة سَلْخِ شوال منها تُوفِّيَ الإمام العابد عز الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن محمد المقدسيّ الشافعيّ بدمشق ،و صُلِّيَ عليه عقيب الجمعة بجامعها،و دُفِنَ بالقُرب من القُبَيْبَات" [٢].

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين بن أحمد، مقدمة التحقيق، ٢٧.

(٢)الوفيات ،السلامي٢/٥٤.والقُبَيْبَات: جمع تصغير: قُبَّة، وهي: محلة جليلة بظاهر مسجد دمشق.معجم البلدان،أبو عبد الله،شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي،دار صادر،بيروت،د.ت ٣٠٨/٤.

المبحث الثاني: بين التعريف في ضروري التصريف وشرحيه

أولاً-التعريف في ضروري التصريف، ومنهج ابن مالك فيه:

ذكره حاجي خليفة بـ: "ضروري التصريف "مختصر لجمال الدين بن مالك محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة، ثم شرحه وسمَّاه التعريف، وهو مفيد واضح، وشرحه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وشرحه "ابن إياز النحوي صاحب الإسعاف"[(١)].

وقد قام بتحقيقه الدكتور: محمد بن عبد الحي عمار السالم، ونُشِر بدار البخاري بالمدينة المنورة سنة ١٤١٨هـ، كما حقق منه مخطوطة كلٌّ من الأستاذ الدكتور: هادي نهر، والأستاذ : هلال ناجي المحامي حسب تصريحهما بذلك في مقدمة شرح "التعريف بضروري التصريف لابن إياز"[(٢)].

وقد وقع عند بعض الباحثين خلط بين كتاب "التعريف في ضروري التصريف "و"إيجاز التعريف في علم التصريف"

يقول محقق الكتاب الدكتور محمد بن عبد الحي عمار السالم: "وقد وقع خلط عند بعض الباحثين بين اسم هذا الكتاب، وكتاب آخر للمصنف هو "إيجاز التعريف في علم التصريف "فجعلهما كتاباً واحداً، وعدَّ بعضهم إيجاز التعريف شرحاً لضروري التصريف، وسبب هذا اللبس هو أن كلا الكتابين مختصران في التصريف لابن مالك، وإن كان "التعريف في ضروري التصريف "أشد اختصاراً من "إيجاز التعريف "والصحيح أنهما كتابان كل منهما مستقل بذاته وليس أحدهما شرحاً للآخر"[(٣)].

ومن هؤلاء الباحثين: الباحث أحمد دولة محمد الأمين؛ الذي تقدم برسالة ماجستير لقسم اللغة العربية، بجامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية، بعنوان: شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف "دراسة وتحقيقاً، وقد أجازتها الجامعة بهذا

---

(١) كشف الظنون ١٠٨٧/٢.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق، أ.د هادي نهر، هلال ناجي المحامي ١٢ .

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد عبد الحي عمار السالم، عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م ٢٢، ٢٣.

العنوان عام ١٤١١ هـ-١٩٩١م. والمُطَّلع على هذه الرسالة[١] يجد أنَّ الباحث قد حقق كتاب "شرح التعريف في ضروري التصريف وليس "إيجاز التعريف في علم التصريف"، على الرغم من أنَّ كتاب "إيجاز التعريف في علم التصريف" قد طُبِعَ، ونشر بتحقيقين:

الأول- حققه محمد عثمان، ونشرته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م .

الثاني- حققه محمد المهدي عبد الحي عمار السالم، ونشرته، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .

ولكي يتضح الفرق بين الكتابين،سيوردالبحث مواضيع كلٍّ منهما:

أ- موضوعات كتاب التعريف في ضروري التصريف:

ضَمَّنَ ابن مالك كتابه "التعريف في ضروري التصريف "أهم القضايا الصرفية بأسلوب مختصر، وبعبارات دقيقة، تحتاج إلى شرح وتبيان. وجاءت مسائل الكتاب موزعة على النحو الآتي:

- بيان أقسام الأسماء المجردة وأوزانها.
- حروف الزيادة وعلاماتها ومواقعها وأدلة معرفتها.
- الإعلال بأنواعه الثلاثة: قلبٌ، وإبدالٌ، وحذفٌ، وتُعَدُّ مسائل هذا الموضوع جوهر الكتاب.
- الإدغام وحروفه وأحكامه وهو آخر مباحث الكتاب.

أمَّا موضوعات كتاب إيجاز التعريف في علم التصريف، فهي:

تعريف علم التصريف، أوزان الاسم الثلاثي المجرد، أوزان الاسم الرباعي المجرد، أوزان الاسم الخماسي المجرد، أوزان الفعل الثلاثي المجرد، أوزان أسماء الفاعلين والمفعولين من الثلاثي، وزن اسم المرة والهيئة، حركة المضارع، أوزان الفعل الرباعي المجرد، صوغ الفعل للمفعول، المصوغ للأمر، أصالة الحرف، وزن الكلمة، حروف الزيادة ومواضعها، الإبدال، القلب، الحذف، الإعلال الواجب، الإدغام.

---

(١) شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف"، أحمد دولة الأمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

من هنا يَتَبَيَّن أنّ الكتابين ليسا واحداً، وإن اختلف المترجمون والمحققون فيهما فهذا دليل واضح وجلي يفرق بين الكتابين.

ب- منهج ابن مالك في كتابه "التعريف في ضروري التصريف":

- اتَّبع ابن مالك الاختصار والإيجاز منهجاً له في هذا الكتاب.
- خلا الكتاب من الشواهد بسبب إيجازه.
- طرح بعض مسائل التصريف والتركيز على جوهرها، وهي الإعلال بأنواعه الثلاثة: القلب، والحذف، وخاصة الإبدال؛ فقد توسع في ذكر مواضع الإبدال فذكرها في ثلاثة عشر فصلاً موجزاً، وذكر الحروف التي يقع الإبدال فيها،وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة.
- خلا هذا المختصر من بعض مباحث التصريف كـ: الاشتقاق، والمصادر، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، وصيغ المبالغة، والتثنية، والجمع.

ت- أثره في الخالفين:

لم يكن الكتاب مجهولاً عند العلماء الذين جاءوا بعد ابن مالك، فقد تناوله بالشرح كلٌ من:

- العلَّامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز، المتوفى،(٦٨١هـ) والذي نقدم له في هذه الدراسة [١].
- العلَّامة أبو حفص عز الدين بن عمر بن علاء الدين بن أحمد بن محمد المقدسي، المتوفي (٧٤٨هـ) والذي نتناوله في هذه الدراسة.
- العلَّامة جلال الدين السيوطي، المتوفى(٩١١هـ) ذُكِر ضمن مؤلفاته شرح الضروري لابن مالك[٢].

(١) كشف الظنون، ٢ / ١٠٨٧، وهدية العارفين، ٥ /٥٤٠.

(٢) المرجعان السابقان، والصفحات نفسها.

ثانياً-كتاب شرح التعريف بضروري التصريف للحسين بن بدر بن إياز موضوعاته ومنهجه فيه:

حققه كل من: الأستاذ الدكتور/ هادي نهر، والأستاذ / هلال ناجي المحامي، ونشرته دار الفكر للطباعة عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م، بعنوان "شرح التعريف بضروري التصريف "ولم يظهر هذا العنوان إلا على غلاف الكتاب فقط، أما داخل الكتاب فقد ورد بعنوان "شرح التعريف في ضروري التصريف".

فقد قالا عند ذكر كتب ابن إياز: "شرح التعريف في ضروري التصريف، وهو كتابنا هذا، وهو أول كتاب يُطبع لابن إياز البغدادي"(١).كما حققه الباحث: أحمد دولة الأمين"(٢).

أ- موضوعاته:

التزم ابن إياز نَصَّ ابن مالك في كتابه: "التعريف في ضروري التصريف" ولم يحدْ عنه"(٣).

ذكر ابن إياز سبب شرحه لهذا الكتاب حيث قال: "فإنَّ جماعةً من المشتغلين عليّ والمُتَرَدِّدِين إليّ التمسوا مني أنْ أُبَيِّن ما أَلْغَزَه الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه، وأُتْبِع كل فصل مما يليق به من تصحيحه أو تزييفه، فأجبتُ ملتمسهم، وشرحته"(٤).

ب- منهج ابن إياز في شرح "التعريف بضروري التصريف":

أ- التزم الشارح بنص ابن مالك ولم يحد عنه، كما التزم بترتيب المسائل كما تناولها ابن مالك، وقد ميَّز ابن إياز بين المتن والشرح بألفاظ نحو: "قال، قوله، قلتُ، أقول" .

قال: "والفعل المجرد إما ثلاثي كـ: ذَهَبَ، وعَلِمَ، ومَكُثَ، وإما رباعي كـ: دَحْرَجَ"

قلت: لما تَكَلَّم على أوزان الاسم أخذ في الكلام على أوزان الفعل، وهو على ضربين: مجرد من الزيادة، وذو زيادة، فبدأ بالمجرد، وهو قسمان: ثلاثي، ورباعي ...." (٥) .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ١٥.

(٢) شرح تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف، أحمد دولة الأمين، قسم التحقيق من الدراسة.

(٣) ص ١٧ من البحث.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٣.

(٥) نفسه، ابن إياز٣٥.

ب- تناول ابن إياز في شرحه القضايا والمسائل الواردة بالشرح، والتحليل، والتعليل، وقد طغى أسلوب التعليل على أغلب المسائل التي شرحها.

جاء في مسألة زيادة الهاء وقفاً قال المصنف: "والهاء وقفاً في نحو: اقْتَدِه، ولِمَه"

قلت: "الهاء تزادُ زيادةً مُطَّرِدةً للوقف، وتكون في نحو: "فِيْمَه، ولِمَه" والأصل: "فيما، ولما" بالألف؛ ولكن حُذِفَت ألف ما الاستفهامية لمَّا دخل عليها حرف الجر، فرقاً بينها وبين الخبرية، التي هي موصولة، وكان الحذف من الاستفهامية أَوْلَى؛ لأن الموصولة مع صلتها كلمة واحدة والألف حينئذ حشو، وألف الاستفهامية طرف، والتغير إلى الطرف أسرع منه إلى الحشو ...[١].

ت- التمثيل والاستشهاد على المسائل التي يتناولها بأسلوب واضح، وبعباراتٍ دقيقةٍ سهلةِ الفهم، وبطريقة مُوَسَّعة، نحو قوله: "لو بنيت من: "وَعَدَ، وزن مثل "كَوْثَرٌ" لقلت: "أَوْعَدٌ وأَوزَنٌ" والأصل: وَوْعَدٌ، وَوْزَنٌ" فقلبت الواو الأولى همزة لاجتماعهما أولاً، وإن كانت الثانية ساكنة ولو سميت بهما لصرفتهما؛ لأنهما(فَوْعَلْ) لا(أَفْعَلٌ)" [٢] .

ث- نبَّه ابن إياز في شرحه وبصورة كبيرة،إذ بلغت تنبيهاته حوالي أربعين تنبيهاً كلها على قضايا صرفية جوهرية، تُعين على إيضاح كل مشكل فيها نحو قوله: "وهنا تنبيه؛ وهو أن الزائدُ قد لا يُقال بلفظه"[٣].

ج- ذكر أقوال اللغويين والصرفيين والنُّحاة ممن سبقوه، وشرحها وحلَّلها مبرزاً رأيه في العديد منها نحو قوله: "والمبرد أخرجها – يقصد الهاء – من حروف الزيادة؛ لأنَّها لم تُزَدْ إلا في الآخر وهو ضعيف؛ لأنَّها زِيْدت في غير ذلك"[٤].

ح- إيراد أسئلة افتراضية والإجابة عنها، مما يُدلِّل على سِعَة عِلْمه، وتمكنه من علم الصرف نحو قوله: "فإن قيل: ما وزن" لَيْس"، والظاهر أنه: فَعْل بسكون العين؟ فالجواب: وزنه: فَعِلَ كـ: "عَلِمَ" سكنت عينه، والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز أن يكون بفتحها، إذ لا يسكن، ولا يجوز أن يكون بضمها؛ لأن ما عينه ياء لا يأتي على "فَعُلَ" بالضم، فتعين ما قدمنا، فإن قيل لوكان هذا لقيل: "لِسْتُ" كـ: "هِبْتُ"، بكسر اللام، ولم يُقل: "لَسْتُ" بفتحها، وهو المسموع؟

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨٤، ٨٥.

(٢) نفسه، ابن إياز ١١١.

(٣) نفسه، ابن إياز ٥٥.

(٤) نفسه، ابن إياز، ٥٠، ٥١.

فالجواب: أنه لما أُلزمت العين السكون، ولم تقلب الياء ألفاً كـ :"هاب" جرت العين مجرى ما لا حَظَّ له في الحركة، وأيضاً فهذا فعل جامد ضعيف، وقد ذهب أبو علي إلى حرفيته والنقل إنما بابه الفعل القوي المُتَصَرِّف"[١] .

خ- كان ابن إياز ينص على بعض أسماء المظان التي نَقل عنها، وأسماء أصحابها كما كان ينسب الأقوال والآراء إلى أصحابها، وهذا من باب الأمانة العلمية، نحو قوله: "قال ابن الحاجب في شرح تصريفه، قال أبو الفتح في كتاب "الصناعة"، قال العبدي في "البرهان"[٢].

د- ذكر المسائل الخلافية الصرفية بين مدرستي البصرة والكوفة،و أئمة المدرسة الواحدة، وتحليلها وبيان القول الراجح في بعض الأحيان، فمن ذلك قوله في مسألة أبنية الاسم الرباعي المجرد: "والسادس هو المختلف فيه وهو(فُعْلَل) بضم الفاء وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وهو مذهب الأخفش، ونقل الميداني أنه رأي الكوفيين، وحجتهم ما رواه الفراء وغيره من قولهم: (بُرْقَع)[٣] .

ونحو قوله: "تحذف" واو مفعول"، وهو قول سيبويه وذلك نحو: (مَقُول)، والأصل (مَقْوُول) وذهب سيبويه إلى أنَّ المحذوفة الزائدة، والوزن (مَفْعِل). وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفة الأصلية، والوزن (مَفوْلٌ) [٤] .

ذ- ويمكن القول مما تَبَيَّن من منْهجِهِ، إنَّه ينحو مَنحَى البصريين في أكثر مواضع الخلاف، مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة في الطرح، والتحليل، والاستنباط، نحو قوله في مسألة إبدال تاء الافتعال من الواو والياء الواقعتين فاءً للافتعال قال ابن مالك: "...من تاء الافتعال وفروعه" يريد نحو: "الاتِّعاد، والاتَّسار، وفروعه هي: الماضي، والمستقبل، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، ولا إشكال في أنها فروعه؛ إذ المصدر هو الأصلُ عند البصري[٥]. ونحو قوله: "واللام في (لَعَلَّ)، زائدة بدليل صرفها كثيراً في: "عَلَّ"، وأمَّا لكنَّ فحرف نادر، وذهب الكوفي إلى أنه مركب"[٦] .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٨ .
(٢) نفسه، ابن إياز ١٦٤، ١٦٦، ١٧٣ .
(٣) نفسه، ابن إياز ٢٩، ٣٠.
(٤) نفسه، ابن إياز ٢٢٤، ٢٢٥.
(٥) نفسه، ابن إياز ٢١٣ .
(٦) نفسه، ابن إياز ٤٠ .

ثالثاً-شرح التعريف في ضروري التصريف لـ: عز الدين بن أحمد المقدسي ومنهجه فيه:

حققه الدكتور: محمد بن عبد الحي عمار السالم، طبعة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م .

أ- موضوعاته:

التزم الشارح بنص ابن مالك في كتابه: "التَّعريف في ضروريّ التَّصريف؛ " حيث جاءت موضوعات الكتاب مطابقة لموضوعات متن ابن مالك في كتابه، ولم يذكر الشارح سبب شرحه لهذا الكتاب.

ب- منهج أبي حفص عز الدين بن أحمد في شرح التعريف في ضروري التصريف:

١. قسَّم الشارح كتابه فصولاً، ووضع عنواناً لكل فصل نحو: أوزان الاسم الثلاثي المجرد، أوزان الاسم الرباعي المجرد، أوزان الاسم الخماسي المجرد، فصل:" إذا صحبت أكثر من أصلين ألف، أو واو أو ياء، أو حرف مسبوق بمثله، أو همزة مصدرة"، فصل: "إبدال الهمزة من الياء والواو. . . وهكذا باقي الموضوعات [١].

٢. التزم الشارح الترتيب الذي وضعه المصنف للمتن، كما تمسك - في الغالب - بألفاظ المتن ولم يغير منها إلا أمثلة قليلة في أول الكتاب،وذلك عند حديثه عن أوزان الاسم المجرد الثلاثي والرباعي[٢].

قال المصنف في أبنية الاسم الثلاثي: "الاسْمُ المُجَرَّدُ عن الزَّوائِدِ إمَّا ثُلاثِيٌّ كـ: فَلْسٍ، وفَرَسٍ، وكَبِدٍ، وعَضُدٍ، وحِبْرٍ، وعِنَبٍ، وإبِلٍ، وبُرْدٍ، و صُرَدٍ، وعُنُقٍ"[٣] .

قال الشارح: "الاسم الثلاثي المجرد عشرة أوزان: فمفتوح الفاء اسم: كـ "صَقْرٍ"، وصفة: كـ "صَعْبٍ"، ومفتوح الفاء والعين اسم: كـ "جَمَلٍ"، وصفة: كـ "بَطَل"، ومكسور العين اسم: كـ "كَبِدٍ"، وصفة: كـ "حَذِرٍ"، ومضموم العين اسم: كـ "عَضُدٍ"، وصفة: كـ "نَدُسٍ" أي فهم، ومكسور الفاء اسم: كـ "عِدْلٍ"، وصفة: كـ "نِضْوٍ"، ومفتوح العين اسم: كـ "عِنَبٍ"، وجاء صفة في "عِدَا" فقط وبكسر العين

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، عز الدين٦٢- ٩٤.

(٢) نفسه، عز الدين٦٢-٦٧.

(٣) نفسه، لابن إياز٢٣.

اسم: كـ "إِبِلٍ"، وصفة: كـ "بِلِز"، ومضموم الفاء ساكن العين اسم كـ "بُرْد"، وصفة: كـ "عبر"، وبفتح العين اسم: كـ "رُبَعٍ"، وصفة: كـ "سُكَعٍ"، وبضم العين اسم: كـ "طُنُبٍ"، وصفة: كـ "سُرُحٍ"(١).

٣. ميَّز الشارح المتن بلفظة "قوله"، أما الشرح فكان يستخدم ألفاظاً نحو: "أي – تحرزاً – احترازاً وغالباً ما كان يشرح دون استخدام هذه الألفاظ. جاء في مسألة الأصلي والزائد من الحروف قوله–أي المصنف–:"وما تُعْلَم زيادته من الحروف بدليل فهو أصل"(٢).

قال الشارح: "الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت، والزائد عكسه،وحروف الزيادة عشرة: "هم يتساءلون"، والمبرد أخرج منها الهاء وهو ضعيف"(٣).

جاء في مسألة: إبدال الهمزة من الياء والواو قوله: "أو كانت عين فاعل فعل اعتلت فيه"(٤).

قال الشارح: "أي: تبدل الهمزة من الياء والواو التي في اسم فاعل فعل اعتلت فيه كـ قائم وبائع ثم أبدلت الواو والياء همزة؛ لشبه اسم الفاعل بالفعل في جريانه عليه في عدة حروفه وحركته وسكونه؛ لذلك عمل عمله فوجب أن يصح بصحته، ويعتل باعتلاله، فلو لم يعتل في الفعل، لا يعتل فيه كـ: عور فهو عاور"(٥).

٤. اعتنى الشارح بتفسير الغريب من الألفاظ وتوضيحها، وقد كانت سمةً بارزةً في منهجه، مما يدلل على تمكنه من اللغة، ومن أمثلة ذلك قوله: "وصفة كـ: "نَدُسٍ" أي: فَهِم، ونحو قوله:(وجُخْدَب) وهو ضرب من الجنادب، الأخضر الطويل الرجلين"(٦). وغيرها من الألفاظ المُفَسَّرة التي لا يتسع المجال لحصرها.

٥. تناول الشارح القضايا الصرفية الواردة في الكتاب بالشرح والتمثيل بأسلوب واضح مختصر مفهوم، كما كان يعلل لبعض المسائل الصرفية وكانت تعليلاته في الغالب توافق تعليلات ابن إياز، نحو قوله عند حديثه عن الفعل المجرد الرباعي: "وليس في الفعل المجرد ما هو

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٦٢– ٦٤.

(٢) نفسه،ابن إياز ٤٤.

(٣) نفسه، عز الدين ٧٤، ٧٥.

(٤) نفسه، ابن إياز ١٠٥.

(٥) نفسه، عز الدين ٩٥.

(٦) نفسه، عز الدين ٦٢،٦٧ .

أكثر من ذلك، حطوه عن درجة الأسماء لأصالتها وفرعيته، وخفتها وثقله، واستغنائها عنه، وافتقاره إليها"[١]. ونحو قوله في زيادة اللام في "ذلك وأخواته": "زيادة اللام قليلة؛ لأنها أبعد الحروف شبهاً بحروف العلة"[٢].

٦. أورد أقوال وآراء العلماء، وخلافاتهم منسوبة إلى أصحابها، وبسَّطها،وبيَّن رأيه في البعض منها نحو قوله: "وذكر ابن السراج بناء خامسا وهو (هُنْبَلع) لبقلة، والظاهرأنَّ نونه زائدة"[٣]. ونحو قوله: "وحروف الزيادة عشرة (هم يتساءلون) والمبرد أخرج منها الهاء وهو ضعيف"[٤].

٧. كَنَى عن صاحب القول بقوله: "قيل أوقال بعضهم، وزعم بعض العلماء، نحو قوله: "زعم بعض العلماء أن الثلاثة ورد تتميمها" [٥].

٨. ذَكَر بعض المسائل الصرفية التي دار الخلاف فيها؛ فمن ذلك ما أورده في الكلمة الرباعية من حرفين مكررين قوله: "فإن كان ثالث المكرر الرباعي صالحا للسقوط كـ: "كَفْكَفَ"، و"كَبْكَبَ" فهو أصل عند البصريين إلا الزجاج، فإنه عنده زائد، وعند الكوفيين بدل من تضعيف العين"[٦]. قوله في اجتماع همزتين متحركتين في كلمة دون فصل بينهما: "إذا تحركت الهمزتان المتلاصقتان أُبْدِلت الثانية ياءً إذا كُسِرت كـ: أَيِمَّة، أصلها أَأْمِمَة، فثقل اجتماع المثلين وهما الميمان، فَنُقِلت حركة الميم الأولى إلى قبلها، وأُدْغِمت، فتحركت الهمزة الثانية بالكسر، فقلبت ياءً، وعند الكوفيين التحقيق، وبعضهم يُسَهِّل، وكلاهما خلاف القياس، والاقتداء به متعين؛ لصحة النقل"[٧].

وقوله في حذف ألف إفعال واستفعال، والتعويض عنها بالتاء، وجواز حذفها–التاء–في الإضافة وغير الإضافة: "قال الكوفيون: لا يجوز حذفها –أي التاء–إلا في الإضافة كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[٨]. والبصريون أجازوا حذفها في غير الإضافة"[٩].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٥.
(٢) نفسه، ابن إياز ٨٨.
(٣) نفسه، عز الدين ٦٩، ٧٠.
(٤) نفسه، عز الدين ٧٤، ٧٥.
(٥) نفسه، عز الدين ١٥٨.
(٦) نفسه، عز الدين٨٣ .
(٧) نفسه، عز الدين ١٠٢.
(٨) سورة الأنبياء، من الآية،٧٣.
(٩) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٥٣.

ت- أهمية الشرحين:

تبرز أهمية هذين الشرحين في أمور نجملها فيما يأتي:

١. آراء كلٍّ من العالِمَيْن: العالم ابن إياز، والعالم عز الدين بن أحمد، والآراء التي نسباها للمتقدمين عليهما.

٢. العِلَل والأدلَّة التي ذكراها للأقوال التي أورداها، خاصة أنَّ ابن إياز أبو التعاليل كما أطلق عليه أبو حيان [١]، فأحسن فيها التعاليل.

٣. اشتمالهما على أهم القضايا الصرفية، وتوضيحها للقارئ بصورة يسهل فهمها، ويزيل إبهامها.

٤. إيراد الشواهد من شعر وقراءات، وإن كانت قليلة والاهتمام بها.

المبحث الثالث: بين مَتْن "شرح التعريف في ضروري التصريف" لـ:ابن إياز،وعز الدين من حيث مصادر الشرحين، وتأثيرهما:

أولاً- شرح التعريف بضروري التصريف لـ: ابن إياز:

أ- مصادره:

أفاد ابن إياز من مصنفات بعض العلماء المتقدمين، مما يُدلِّل على سعةِ اطِّلاعه وعلمه؛ فقد أورد في شرحه آراء بعض العلماء المتقدمين مِمَّن لهم مؤلفات تشمل آراءهم، وأفاد من بعض العلماء الذين لهم أقوال وآراء ولكنها متناثرة في كُتُب النُّحاة، كما أفاد من آراء بعض العلماء الذين عاصروه. ومن مؤلفات العلماء المتقدمين الذين تأثر بهم ابن إياز:

١. الكتاب:

قال ابن إياز في أوزان الاسم الثلاثي المجرد: "وفِعَل بكسر الفاء و فتح العين وهو في الاسم نحو: "عِنَب" قال التصريفيون: لا نعلمه جاء صفة إلا في قولهم: "قومٌ عِدَى "وهو اسم جنس وُصِفَ به الجَمْعُ كـ: السَّفر، والرَّكب"[٢] .

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ /٥٣٢ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٥.

قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء وصفاً إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: "قومٌ عِدَى"، ولم يكسر على عِدىً واحدٌ، ولكنَّه بمنزلة السفر والركب"[١] .

٢. المقتضب:

قال ابن إياز: "الألف في الأسماء المعربة والأفعال لا تكون إلا زائدة، أو منقلبة فإن لم تكن زائدة فهي منقلبة"[٢].

وجاء في المقتضب: "فأما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل إنما تكون زائدة أو بدلاً"[٣] .

٣. الأصول لابن السراج:

قال ابن إياز: "وذكر ابن السراج بناءً خامساً هو "هُنْدَلع" لبقلة"[٤].

جاء في الأصول: "أبنية الأسماء الخماسية أربعة التي ذكرها سيبويه، وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه، فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فُعَلْلِل، فِعْلَلٌّ، فُعْلَلِل . . . وأما هُنْدَلعٌ، فلم يذكره سيبويه وقالوا: بقلة"[٥] .

٤. المنصف:

نقل عنه نقولاً كثيرةً: قال ابن إياز: "وزيدت – أي النون – ثالثة ساكنة في نحو "جحنفل"[٦] وقعت حشواً ولا يقتضي زيادتها إلا بثبت . . ."[٧].

---

(١) الكتاب، أبو عمرو، عثمان بن قنبر الشهير بـ "سيبويه"، (ت١٨٠هـ على خلاف)، تحقيق، محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ٢٤٤/٤.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٧٤.

(٣) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ١٩٤/١.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٤

(٥) الأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ:ابن السراج (ت٣١٦)،تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت ١٨٤/٣، ١٨٦.

(٦) الجحنفل بزيادة النون، غليظ الشفتين ونونه ملحقة ببناء سفرجل، لسان العرب ٨٢/٣.

(٧) التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ٧٩.

"وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك على "جَحَنْفل" تجعل النون فيها زائدة؛ لأنَّها ثالثة ساكنة"(١).

٥. الممتع في التصريف:

قال ابن إياز في شرحه: "فصل وتبدل الهمزة من كل واو أو ياء، تطرفت لفظاً، أو تقديراً بعد ألف زائدة يريد نحو: كساء، ورداء، وأصلهما" كِساوٌ، ورداوٌ (٢)"بدليل قولهم: "كَسَوْت" و "الرِّدْيَة"(٣).

جاء في الممتع: "وباطراد من غير لزوم، في الهمزة المبدلة من أصل، أو من حرف زائد ملحق بالأصل، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة نحو: كساء، ورداء"(٤).

٦. شرح شافية ابن الحاجب:

أورد ابن إياز رأي ابن الحاجب في تصريفه فقال: "إذا اجتمعت واوان متحركتان في أول الكلمة، أبدلت الأولى التي هي فاءٌ همزة، والتزموا في الأولى، حملاً على الأول"(٥).

قال ابن الحاجب في شرح الشافية: "تُقْلَبُ الواو هَمزةً لُزُوماً في: أَوَاصِل، وأُوَيْصل، والأُوَلِ إذا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ، بِخلاف وُورِيَ، وجَوازاً في نحو: أُجُوهٍ"(٦).

ومن العلماء الذين ذكرهم ابن إياز، وذكر آراءهم، وعلَّق عليها إما بالترجيح،أو بالمخالفة:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي،(ت١٧٥هـ) (٧).

---

(١) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق، إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م ١ / ١٣٦.

(٢) مثبتتان خطأ في شرح التعريف، لابن إياز، ١٠٢، وتم إثباتهما من، شرح تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٧٣.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ١٠٢.

(٤) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان ١٩٩٦م ٢٤٠.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ١١١ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، حققها وضبط غريبها محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ٣/٧٦.

(٧) شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، ٥٩، ٩٧، ٩٨، ١١٦، ١٢٧، ١٧٢.

- الكسائي، علي بن حمزة بن فيروز الأسدي،(ت١٨٩هـ) [١].
- الفرَّاء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي أبو زكريا،(ت٢٠٧هـ) [٢].
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (ت٢١٥هـ) على خلاف [٣].
- ابن السراج،أبو بكر محمد بن السراج، (ت٣١٦هـ)[٤] .
- الجرمي، صالح بن إسحاق أبو عمر،(ت٢٢٥هـ) [٥].
- المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني،(ت٢٤٨هـ) على خلاف [٦].

ب- تأثيره في الخالفين:

أفاد عدد من العلماء والباحثين من مؤلفات ابن إياز منها كتابه: " شرح التعريف في ضروري التصريف أمثال الشيخ الإمام أبي حفص عز الدين بن عمر بن أحمد بن محمد المقدسي حيث نقل عنه نقولا كثيرة منها: قوله في المزيد: "والمزيد فيه كـ: "تُرْتُب" يُقال: أمر تُرْتَب أي: ثابت، وهومن رَتَبَ أي: ثبت [٧].

قال ابن إياز: "وأمَّا ما زيد منه فنحو: "تُرْتُب" التاء الأولى زائدة"[٨].

كما قامت على بعض مؤلفاته العديد من الدراسات منها:

- ابن إياز وجهوده النحوية والصرفية: جامعة المنصورة ١٩٩٩م.
- اختيارات ابن إياز في قواعد المطارحة: أحمد إبراهيم حسن، ٢٠٠٤م.
- ابن إياز صرفياً: جاسم الحاج جاسم، تونس، ٢٠٠٥م.
- ابن إياز صرفياً: جواد كاظم علي، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٩م.

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٠٢.
(٢) نفسه، ابن إياز ٣٠، ٣٢، ٤٢، ٧٩، ٩٢.
(٣) نفسه، ابن إياز ٢٧، ٢٩، ٤٢، ٧٣، ٨٣، ١٣ ١، ١٥٤.
(٤) نفسه، ابن إياز٣٤.
(٥) نفسه، ابن إياز ٨٨.
(٦) نفسه، ابن إياز ٣٠، ٩٢، ٩٣، ١٣ ١، ١٦٠، ١٩١.
(٧) نفسه، عز الدين ٧٣.
(٨) نفسه، ابن إياز ٤١.

- اعتراضات ابن إياز النحوية والصرفية في المحصول على ابن معط، سعيد بن محمد العمري، المدينة المنورة.
- تنبيهات ابن إياز في شرحه "التعريف في ضروري التصريف"، الأستاذ الدكتور محمد خلف محمد، كلية اللغة العربية، الأزهر، جرجا، مصر، عدد ١١.
- المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ: أطروحة مقدمة من الدكتور: محمد صفوت محمد علي مرسي، جامعة الأزهر،د.ت.

ثانياً –"شرح التَّعريف في ضروريّ التَّصريف" لـ: عز الدين

١. مصادره:

بعد الاطِّلاع على هذا الشرح استطاع البحث أنْ يفضي إلى بعض المصادر التي أفاد منها الشارح في مادته من خلال إحالاته، ومن هذه المصادر:

١. الكتاب:

نَسَبَ الشارح إلى سيبويه أقوالاً وآراء، وقد وجدت ما نسب إليه في الكتاب، نحو قوله: "والمعدوم منه في الأسماء ضم الفاء وكسر العين"(١).

قال سيبويه في الكتاب: "ليس في الأسماء، ولا في الصفات "فُعِل"، ولا تكون هذه البنية إلا للفعل"(٢). ونحو قوله: "حكى سيبويه: وَتَرٌ عُرُنْدٌ أي: غليظ، والعُرُنْد الصَّلب"(٣) قال سيبويه في الكتاب:" ويكون على "فُعُنْل" وهو قليل: قالوا: عُرُنْدٌ للشديد وهو صفة"(٤).

٢. المقتضب:

نحو قول عز الدين في شرحه: "والمبرد أخرج منها الهاء" (٥) والموجود في المقتضب

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٦٥.
(٢) الكتاب ٤ /٢٤٤ .
(٣) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٩٢.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٧٠.
(٥) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٧٥.

يخالف ما نسبه الشارح للمبرد حيث يقول: إن "حروف الزيادة عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والسين، والهاء، والهاء، واللام، والميم"(١).

و نحو قوله: "فُعِل": فرع لنقله، وقال المبرد هو أصل"(٢).

وفي المقتضب في باب معرفة الأفعال أصولها، وزوائدها غير ما نَسَبه إليه حيث قال: "فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً يكون على فَعَلَ ...، وعلى فَعِلَ ...، وعلى فَعُلَ"(٣).

٣. الأصول في النحو:

ذكر الشارح أنَّ ابن السراج، يقول بزيادة وزن خامس على أوزان الاسم الخماسي المجرد، مثل "هُنْدَلع" لبقلة، والظاهر أن نونه زائدة (٤).

"أبنية الأسماء الخماسية أربعة التي ذكر سيبويه، وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه، فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فُعَلْلِل، فِعْلَلٌ، فُعْلَلِل ... وأما هُنْدَلعٌ، فلم يذكره سيبويه وقالوا: بقلة(٥).

٤. المنصف:

حيث قال الشارح: "خلافاً للمازني في استصحاب الياء منها لكسرة أزالها تصغير، أو تكسير(٦).

قال أبو عثمان: "... وأُصَغِّر أَيِمَّة: أُيَيِمَّة، ولا أبدل الهمزة واواً؛ لأنها قد ثبتت ياءً بدلاً من الهمزة"(٧).

٥. نزهة الطرف في علم الصرف:

قال الشارح: "ونقل الميداني أنه يُقال: وُعِل لغة في الوِعل"(٨) .

---

(١) المقتضب ١٩٤/١، ١٩٨، ١٦٩/٣ .

(٢) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٧.

(٣) المقتضب١ / ٢٠٩

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٦٩، ٧٠.

(٥) الأصول في النحو ١٨٤/٣، ١٨٦ .

(٦) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠٥ .

(٧) المنصف ٢ /٣١٥، ٣١٨ .

(٨) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٦٥ .

قال الميداني في "نزهة الطرف في علم الصرف" وقد أورد الليث في كتابه أن الوُعِل لغة في الوَعِل"[١] .

٦. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك:

حيث قال الشارح:" ومثال معارضة دليل الأصالة ميم "مَعَدٍّ" فإنهم قالوا: تَمَعْدَد، أي: صار على خُلق معد ووزنه: تَفَعْلَل كـ: تدحرج"[٢] .

"والاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض التصاريف لغير عِلَّة وعلى أصالته بلزومه في جميع التصاريف راجح على كل دليل، كلزوم ميم معد في قولهم: تَمَعْدَد تَمَعْدُدَاً فهو مُتَمَعْدِدٌ، إذا تَشبَّه بمَعْد مع انتفاء صيغة تقارب هذا المعنى عارية من الميم" [٣] .

٧. شرح التعريف في ضروري التصريف لابن إياز، وقد نقل منه نقولاتٍ كثيرةً منها:

عند حديث عز الدين عن اجتماع واوين في أول الكلمة، فَأُوْلَاهُمَا تُبْدَل همزة؛ حيث يقول: "إذا اجتمع في أول الكلمة واوان أُبدلت أولاهما همزة كقولك: في جمع "واصلة": "أواصل" والأصل "وواصل" فاجتمعت واوان فأبدلت أولاهما همزة"[٤] .

قال ابن إياز: "فإذا جمعت "واصلة" قلت: أواصل، والأصل "وَوَاصِل" فاجتمع واوان، فَقُلِبت الأُولى همزة"[٥] .

ونحو قول عز الدين عن الواوين الواقعتين صدر الكلمة يقول: "أي وقعتا صدر الكلمة، تحرزاً مما إذا وقعتا حشواً كـ: هَوَوِيّ في النسبة إلى هَوَى"[٦] .

وقال ابن إياز: "قوله (صُدِّرَتا) أي وقعتا صدر الكلمة احترازاً من وقوعهما حشواً كقولك في النسب إلى "هَوَى، ونَوَى"، "هَوَوِيّ، ونَوَوِيّ"[٧] .

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، مطبعة الجوائب قسطنطينية، ١٢٩٨هـ ٦.

(٢) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٨ .

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق، محمد عثمان، ٨٩.

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٩٥.

(٥) نفسه، ابن إياز ١٠٩.

(٦) نفسه، عز الدين ٩٥.

(٧) نفسه، ابن إياز ١٠٩.

٢. تأثيره في الخالفين:

لا شكَ أنَّ المُطَّلع على هذا الشرح القيِّم، والباحث عن المعرفة فيه، أنه سيجد ضالته فيه، ويفيد منه؛ فقد عرض الشارح قضاياه بصورة واضحة بعيدة عن الغموض، و بأسلوب مختصر سهل غير مُخِل؛ ونظراً لحداثة تحقيقه حيث إنه تم تحقيقه وطبعه الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٣٢هـ -٢٠١١م، وإخراجه للنور في هذا الوقت المتأخ، أفاد منه الباحثون، ولكن لم يظهر إنتاجهم بعد؛ فقد بحثت كثيراً عمَّن أفاد منه، فلم أعثر فيما اطَّلعت عليه، وقد نكون ممن أفدنا من هذا المرجع في دراستنا هذه . وقد يرجع السبب في ذلك أيضاً إلى أنَّ باقي كتبه لا تزال مخطوطة لم تُحَقَق بعد، وقد صرَّح بذلك محقق كتابه "شرح التعريف في ضروري التصريف" الدكتور: محمد ابن عبد الحي عمار السالم حيث قال: "وجدتُ له أربعة كتب ما زالت مخطوطة ضمن مجموع تحتفظ به المكتبة الأحمدية في مدينة حلب رقمه (٩٨٠)[١].

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٢٧ .

الفصل الأول

من المسائل الصرفيّة في المِيزانِ الصَّرفيّ وأوزانِ الكَلِم

ويقع في أربعة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: أصولُ الميزان الصرفي.
- **المبحث الثاني**: أوزان الاسم المجرد.
- **المبحث الثالث**: أوزان الاسم المزيد.
- **المبحث الرابع**: مسائل في الأفعال.

المبحث الأول:أصولُ الميزان الصرفي

معلومٌ أنَّ صناعةَ النَّحو كانت تَضُمُّ في طَيَّاتِها صناعةَ الصَّرفِ، و"لكل صناعةٍ معيارٌ يُقابل أهلُها به ما يُعرَض عليهم مما يدخل في صناعتهم، ولمَّا كان نظر علماء التصريف إلى الكلمة، إنما هو من جهة حروفها التي تتألف منها؛ ليعرفوا أصالتها أو زيادتها، ومن جهة هيئة هذه الحروف، وضبطها على أية صورة كانت، اضطرهم ذلك إلى اتخاذ معيار من الحروف سَمَّوْهُ "الميزان"[١].

الميزان لغةً:

وقد يكون من فضل الكلام، أنْ نتحدث عن تعريف الميزان، فقد درج أنْ يُعَرَّف، و بيان سبب اختياره على ثلاثة أحرف، ولِمَ كانت (ف ع ل)،و فائدته، و ما يُوزَنُ به ،و الهدف منه، فقولهم:

"وَزَنَ: الوزن: رَوْز الثِّقَل والخِفَّة. الليث: الوَزْنُ: ثَقْلُ شيء بشيء مثله كأوزان الدراهم... و يُقال للآلة التي يُوزَن بها الأشياء: مِيْزَانٌ، قال الجوهري: أصلُه مِوْزانٌ، انقلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها، و جمعه مَوَازِين... قال تعالى: ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ** ﴾[٢]؛ يريد نضع الميزانَ القِسْط"[٣].

الميزان الصرفيّ :

لمَّا مسَّت الحاجة إلى معرفة الأصل من الزائد؛ لِمَا يَبْتَنِي على ذلك من مسائل التصغير والتكسير غيرهما، احتاطوا في سمة ذلك بأن جعلوا للكلم مثالاً كالميزان قابلوا الأصل فيه بالفاء و العين و اللام،و جاؤوا بالزائد نفسه البتة محكياً.و يكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمها في المُمَثَّل .وذلك نحو قولك: "ضَرَبَ" فالضاد فاءٌ وهي أصلٌ أولٌ،والرَّاء عينٌ،و هي أصلٌ ثانٍ،و الباء لامٌ وهي أصلٌ ثالثٌ.ووزن الكلمة على ذلك :"فَعَلَ". فإذا قلت :" يَضْرِبُ" فوزن الكلمة:"يَفْعِلُ" الياء الزائد ،ولذلك لفظت بنفسها؛ ألا ترى أنها لا تلزم وتزول... فإن زاد الاسم المحذوّ على ثلاثة أحرف كررت اللام في المثال المصوغ، أعني:"فعل" ليبلغ عدة حروف الأصل المحذوّ تقول في وزن جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن سَفَرْجَل: فَعَلَّل[٤].

---

(١) دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م ٢٩.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ٤٦.

(٣) لسان العرب ٢٠٥/١٥.

(٤) شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م ١١٢-١١٤.

ما يُوْزَن بالميزان الصرفيّ:

"تُـوْزَن بـه الأسـماء المُتَمَكِّنـة، والأفعـال المُتَصَـرِّفة"(١)، ولا تـدخل الحـروف لأنَّهـا مجهولـة الأصل، ولا تدخل الأسماء المُتَوَغِلَة في البناء كـ: الضمائر، وأسماء الأفعال الجامدة، وما دخله التصريف من الحروف، وما أشبهها فهو: شاذ يُوقَفُ عند المسموع منه كـ: الحذف في سوف"(٢).

فائدة الميزان الصرفي:

- بيان أحوال أبنية الكَلِم في ثمانية أمور: الحركات، والسَّكَنات، والأصول، والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف، وعَدَمه (٣). فهو يُبَيِّن حال الكلمة، وما طرأ عليها من تغييرات، وما فيها من أصول، وزوائد، بِأَخصر عبارةٍ وأوجز لفظ (٤).

وقد خُصَّ الميزان بالفاء، والعين، واللام، دون غيرها من الألفاظ للآتي:

- لأنهم لَمَّا أرادوا أنْ يَصوغوا مثالاً يكون كالميزان؛ لمعرفة الأصلي من الزائد، جعلوا ذلك لفظ الفعل؛ لعمومه، وشموله؛ وليكون التعبير صحيحاً، فلذلك وزنوا به (٥).
- معنى تركيب (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال، والأسماء المتصلة بها (٦).
- مخارج الحروف ثلاثة: الحلق واللسان والشفتان، فأخذوا من كل مخرج حرفاً، الفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان(٧).

فإن قيل ولِمَ كان الميزان ثُلاثياً، ولم يكن رُباعياً، ولا خُماسياً؟

"قيل: لكثرة تَصَرُّف الثلاثي؛ ولأنَّه لو جُعِلَ رُباعياً، أو خُماسياً لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيءٍ منه، فَجُعِل ثلاثياً، وإذا وُزِن به ما فوق ذلك كُرِّرت اللام، لأنَّ احتمال الزيادة أسهل

---

(١) دروس في التصريف ٢٩.

(٢) المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ط ٢، القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ٣٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ، خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ٦٦٥.

(٤) المغني في تصريف الأفعال ٣٤.

(٥) شرح الملوكي في التصريف ١١٥، وشرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٦.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١ /١٣.

(٧) المغني في تصريف الأفعال ٣٥.

من احتمال الحذف؛ ألا ترى أنَّ ما حُذِف منه في الكلام نَزْرٌ يسيرٌ بالنِّسبةِ لِمَا زِيْدَ فيه"[1].

أصولُ الميزان الصرفي:

قال ابن مالك: "وَيُسَمَّى أَوَّلُ الأُصُولِ فَاءً، وثَانِيهَا عَيْناً، وثَالِثُهَا ورَابِعُها وخَامِسُها لَامَاتٍ، لِمُقَابَلَتِهَا في الوَزْنِ بِهَذِه الأَحْرُف"[2].

تحدث ابن مالك عن الميزان الصرفيّ، وما يقابلُه من أصول الكلمة؛ فهو يرى أنَّ نهايةَ الأصول خمسةٌ، فإذا أَرَدْتَ وزن الكلمة، عبَّرت عن الحروف الأصول بالفاء، والعين، واللام، فإن زادت الأصول على الثلاثة كُرِرَت اللام. وقد وقع الخلاف في هذه المسألة؛ فالبصريون يذهبون إلى أنَّ نهاية الأصول خمسة، بينما يذهب الكوفيون إلى أنَّ نهايتها ثلاثة، ولم يورد أو يتناول الشَّارحان هذا الخلاف في شرحيهما.

تناول ابن إياز في شرحه هذه المسألة، بقوله: "اعلم أنَّ التصريفيين يقابلون الحروف الأصلية بالفاء، والعين، واللام، وأمَّا الزائد، فإنَّه يُؤْتَى به في المثال بلفظه، من غير مقابلةٍ له بشيء من ذلك، فيقولون وَزْنُ "أَحْمَر" أَفْعَل، فيأتون بالهمزة، ويُقابِلون الحاء بالفاء، والميم بالعين، والراء باللام، وكذلك "عُذَافِرٌ"[3] فُعَالِلٌ، و "عَنْتَرِيسٌ"[4] فَنْعَلِيْل"[5].

اعتمد ابن إياز حروف الميزان الصرفي المُتَّفق عليها، وهي: (الفاء، والعين، واللام). كما قابل أصول الكلمة بأصول الميزان؛ فكلِمة "أَحْمَر" على وزن أَفْعَل، مادتُها "حَمَر"، وهو اسم ثلاثي على وزن: فَعَل، وعَدَّ الهمزة زائدة في الأصل، وقابلها في الميزان بنفسها. وقد اعتمد بنات الأربعة من الأصول للاسم الرباعي المجرد؛ فقد أورد مثالاً على ما أصله رباعي نحو: "عُذَافِرٌ" على "فُعَالِلٌ" ومادتها: "عَذْفَر" على وزن "فَعْلَل"، وأورد الألف في الميزان بنفسها، فالألّف فيه زائدة، ونحو: "عَنْتَرِيسٌ" على وزن "فَنْعَلِيْلٌ" ومادتها: "عَتْرَسَ" وهو رباعيّ على وزن "فَعْلَل"، والنون والياء زائدتان،

(١) شرح الملوكي في التصريف ١١٦، وشرح التعريف بضروري التصريف ابن إياز ٥٦.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٤.

(٣) العُذَافِر، الشديد الصلب . يوصف به الجمل والأسد . مؤنثه بالتاء. لسان العرب ٨٠/١٠.

(٤) العَنْتَرِيْس، الداهية . وتوصف بها الناقة القوية الكثيرة اللحم . مشتقة من العترسة والنون زائدة. نفسه٢٦/١٠.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٤، ٥٥.

وقد ثبتتا بنفسيهما في الميزان، لكنه لم يُمَثِّل لبنات الخمسة من الأصول للاسم الخماسي المجرد، يستطيع البحث أن يُدَلِّلَ على أنَّه يذهب إلى أنَّ نهاية الأصول خمسة بدليلين:

الأول: أنَّه ذَكَر الأصل الرباعي للاسم المجرد، ومَثَّلَ له نحو: "عُذَافِر"، ووزنه فُعَالِلٌ، ومادتها: "عَذْفَر" وذَكَرَه في أوزان الاسم الرباعي المجرد بقوله: "فَعْلَل" بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام، ويكون اسما وصفة كـ: جَعْفَر، وسَلْهَب [1] للطويل"[2].

الدليل الثاني: بالرجوع إلى ما أورده في شرحه لأبنية الاسم الخماسي المجرد، فهو يقول: "الخماسي أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي: فَعَلَّل بفتح الفاء والعين، وسكون اللام الأولى وفتح اللام الثانية ويكون اسما كـ: (سَفَرْجَل)"[3]. وعدم تناوله للخماسي في هذا المبحث، وذكره الخماسي في المبحث اللاحق، ربما يكون لعدم التكرار.

ومما عُرِضَ سابقاً من أدلَّة، يُمكن أنْ يُحْكَمَ بأنَّ ابن اياز، قد ذهب مذهب البصريين– بالرَّغم من عدم ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة– في أنَّ نهاية الأصول خمسة، وخالف ما جاء به الكوفيون في عَدِّ ما زاد عن ثلاثة أحرف، ففيه زيادة.

وقد أَوْرَدَ ابن إياز تنبيهاً في هذه المسألة وهو: أنَّ الزائد قد لا يُقال بلفظه، وذكر هذه المواضع وهي:

١. أنْ يكون الزائد مُبْدلاً من تاء الافتعال، نحو: "اصْطَلَح" فإنَّ وزنه "افْتَعَل" ولا يقولون: "افْطَعَل" وإنْ كانت الطاء زائدة فيه.

٢. أنْ يكون مكرراً للإلحاق، فوزن: "قَرْدَد"[4] "فَعْلَل" ولا يُقَال "قَلْعَدٌ" إذ الحرف الملحق جارٍ مجرى الأصل، فَعُومِلَ بما يُعامل به.

---

(١) سَلْهَب، السَّلْهَب الطويل عامة، وقيل هو الطويل من الرجال، وقيل هو الطويل من الخيل والناس. لسان العرب ٢٤٧/٧.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٨.

(٣) نفسه، ابن إياز ٣٣.

(٤) القَرْدَد: المكان الغليظ المرتفع، وإنَّما أُظْهِر التضعيف فيه لأنَّه ملحق بِفَعْلَل والملحق لا يُدْغَم والجمع قَرادِدٌ. لسان العرب ٦١/١٢.

٣. أنْ تكون العين مُكَرَّرة كـ: "ضَرَّبَ"، فوزنه: "فَعَّل"، ولا يقال:"فَعْوَل، ولا فَرْعَل"(١).

تناول الشيخ عز الدين هذه المسألة بقوله: "الأصلي من الحروف يُقَابَل بالفاء، والعين، واللام، والزَّائد يُنْطق به من غير مُقابَلَةٍ بشيء، فَوَزْن "أَحْمَر": "أَفْعَل"، إلا إذا كان الزائد مُبْدلاً من تاء الافتعال نحو:"اصْطَلَح" فَيَنْطِقُون في وزنه بالتاء فيقولون: "افْتَعَل"، أو للإلحاق كـ: "قَرْدَدَ"، وهو المكان المرتفع الغليظ، أو مكرر العين، كـ: "ضَرَّاب"، فَيُقَابل بما يُقَابَل به الأصل"(٢).

عرض عز الدين هذه المسألة كما عرضها ابن إياز؛ فقد اعتمد حروف الميزان الصرفي المُتَّفَق عليها وهي: (الفاء، والعين، واللام)؛ فأورَدَ مثالاً للثلاثي نحو: "أَحْمَر" على وزن أفعل؛ وقابَل الأصل الأول بالفاء، و الثاني بالعين، والثالث باللام، وجاء بالهمزة مثالاً للحرف الزائد، إذ ثبتت بلفظها، كما نَصَّ عليها في شرحه للزائد، و كُنَّا ننتظر منه أن يُمَثِّل لما أصله رباعي من الأسماء، أو الخماسي كما ورد في قول المصنف، لكنَّه سها عن التمثيل لها ، ولا نحكم على عز الدين في هذه المسألة، أنَّه تَبِع الكوفيين الذين يذهبون إلى أنَّ نهاية الأصول ثلاثة، وما زاد عنها فهو زائد والدليل على ذلك، و بالرجوع إلى ما ذكره في المبحثَيْن اللاحقَيْن: أوزان الاسم الرباعي المجرد، و الاسم الخماسي المجرد حيث يقول: "والرُّباعي ستة أوزان، وذكر من هذه الأوزان "فَعْلَل" وهو اسم كـ: "جَعْفَر"(٣)، ويقول في أوزان الاسم الخماسي المجرد: "والخماسي أربعة أبنية مُتَّفَقٌ عليها، وهو "فَعَلَّل" اسم كـ "سَفَرْجَل"(٤) ،وعلى هذه الأوزان التي ذكرها تكون حروف هذه الكلمات أصلية لا زائدَ عنده فيها، وهذا عكس ما ذهب إليه الكوفيون: أنَّ كلمة "جَعْفَر" فيها حرف واحد زائد، و"سَفَرْجَل" فيها حرفان.

ومما أورده عز الدين يتبين: أنَّه ذهب مذهب البصريين، بالرغم من عدم ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، شأنه في ذلك شأن ابن إياز.

كما عرض عز الدين المواضع التي قد لا يُقال الزائد بلفظه فيها، وكان اللاحق –عز الدين– متأثراً بالسابق–ابن إياز– فَعَرَضَ هذه المواضع كما عرضها دون زيادة أو نقصان.

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٥.

(٢) نفسه، عز الدين ٧٧.

(٣) نفسه، عز الدين ٦٧.

(٤) نفسه، عز الدين ٦٨.

المبحث الثاني: أوزان الاسم المجرد

قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [1]هذا مَقَامٌ ذَكَر اللهُ تعالى فيه تشريفَ آدمَ –عليه السلام– على الملائكةِ ، بما اختصَّه به من علمِ أسماءِ كلِّ شيءٍ دونَهم .وقد بدأ ابنُ مالك ألفيتَه بباب الكلام، وما يتألفُ منه ،وهذا طبيعي؛ لأنَّ ما يَهُمُّنا هو الكلام الذي هو عُنوانُ الإنسانِ و علامتُه، فقال :

كَلَامُنَــا لَفْــظٌ مُفيــدٌ كــ (اسْــتَقِم) واســمٌ و فعــلٌ ثــم حــرفٌ الكَلِــم [2]

إذ بيَّن أقسام الكلام بعد أنْ أعطى مثالا على الكلام أو اللفظ الذي يفيد معنى، وقد بدأ ابن مالك كتابَه "التعريف في ضروري التصريف" بالاسم، ولمَّا كان الاسم إمَّا أنْ يأتيَ مُجرَّداً، أو يأتي مزيداً بدأ بالمجرد؛ لأنَّه الأصل . وسيعرض البحث بعض القضايا التي تتعلق بأوزان الاسم المجرد.

المُجَرَّد اصطلاحاً: "هو ما كانت جميع حروفه أصلية، ويكون في الاسم على ثلاثة أنواع هي: المجرد الثلاثي؛ وهو ما كانت حروفه الأصلية ثلاثة أحرف، والمجرد الرباعي؛ هو ما كانت حروفه الأصلية أربعة أحرف، والمجرد الخماسي؛ وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة أحرف، أما في الفعل فيكون إما ثلاثياً، أو رباعياً، ولا يكون خماسياً"[3] .

قال ابن مالك: "الاسمُ المُجَرَّدُ مِنَ الزوائد، إمَّا ثُلاثِيٌّ كـ:فَلْسٍ وفَرَسٍ،وكَبِدٍ، وعَضُدٍ،وحِبْرٍ، وعِنَبٍ وإبِلٍ، وبُرْدٍ، وصُرَدٍ، وعُنُقٍ. وَأَمَّا الرُّباعِيّ فَجَعْفَر ،ودِرْهَمٌ، وزِبْرِجٌ، ودِرَفْسٌ، و بُرْثُنٌ، وجُخْدَبٌ"، وأمَّا الخماسي كـ: سَفَرْجَلٍ، وجَحْمَرِشٍ، وجِرْدَحْلٍ، وقُذْعَمِلٍ"[4].

١. أوزان الاسم الثلاثي:

قال ابن مالك: "الاسْمُ المُجَرَّدُ مِنَ الزَّوائدِ إمَّا ثُلَاثِيٌّ كـ: فَلْسٍ، وفَرَسٍ، وكَبِدٍ وعَضُدٍ، وحِبْرٍ، وعِنَبٍ، وإبل، وبُرْدٍ، وصُرَدٍ وعُنُقٍ..."[5] .

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٣١.

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك(٦٧٢هـ) تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج ،الرياض د.ت ٦٩.

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م ٩٠ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٣، ٢٨، ٣٣.

(٥) نفسه، ابن إياز ٢٣.

تحدث ابن مالك عن أوزان الاسم الثلاثي المجرد، فذكر لأوزانه عشرة أبنية، ومثَّل لها بألفاظ.

أفاض ابن إياز في شرحه لهذه المسألة؛ فعلَّل لبدء المصنف بذكر الاسم الثلاثي دون الرباعي بقوله: "... بدأ الثلاثي لأنَّه الأخف، والأكثر استعمالاً. أما أنَّه أخف فلأنه على العدة التي تقتضيها حِكْمَة الوَضع، ألا ترى أنَّ الحرف الأول للابتداء، ولا يكون إلا متحركاً، والأخير للوقف ويسكن فيه ويتحرك في الوصل، والحرف الثاني للفصل بينهما؛ لئلَّا يلي الابتداء الوقف، لأنَّ المتجاورين كالشيء الواحد، والابتداء والوقفُ متضادان، ففصل بينهما... وأمَّا أنَّه أكثر استعمالاً؛ فَلِكَثْرَةِ

أخويه – الرباعي و الخماسي– ومَنْ يتأملْ كلامَهم، عَرَف صحة ذلك"[١].

ثم تحدث عن عدة أوزان الاسم المجرد الثلاثي بقوله:" واعلم أنَّ التقسيم يقتضي أنْ تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناءً؛ وبيانه أنَّ الفاء: إمَّا أنْ تكون مفتوحةً، أو مضمومةً، أو مكسورةً، والعين كذلك، وتزيد عليها بالسكون، وثلاثة في أربعة اثنا عشر؛ لكن عُدِم مع ضمّ الفاء في الأسماء بناء ومع كسرها بناء مطلقاً فبقيت أبنيته عشرة وبدأ بالمفتوح الفاء، وله أربعةُ أبنية. "[٢] .

مَثَّل ابن إياز لأوزان الاسم الثلاثي المجرد مُعَلِّلاً للمعدوم منها، ذاكراً أقوال بعض العلماء لِمَا جاء منها شاذاً بقوله: فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسماً وصفة فالاسم: صَقْرٌ، والصفة: صَقْبٌ، وفَعَلٌ: بفتحهما؛ ويكون ذلك كـ: جَمَلٍ، وبَطَلٍ. وفَعِلُ بفتح الفاء وكسر العين ويكون نحو: كَبِدٍ وحَذِرٍ. وفَعُلٌ بفتح الفاء وضم العين، ويكون كذلك كعَضُدٍ، وجَدُبٍ وثَّنى بمكسورها؛ وله ثلاثة أبنية: فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين نحو:عِدْل، ونِضْو ، وفِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين، وهو في الاسم ، نحو عِنَب، قال التصريفيون :لا نعلمه جاء صفةً إلا في قولهم : قوم عِدَىً ... ، وفِعِلٌ بكسرهما، ويكون كذلك كـ:إبِلٍ، وبِلِز للمرأة العظيمة، وقيل: القصيرة" .... و ثَّلث بمضمومها، وله ثلاثة أبنية: فُعْل بضم الفاء و سكون العين ؛ويكون كذلك كبُرْد، وعُبْر، أو بضم الفاء و فتح العين، و يكون كرُبَع، وسُكَع، وفُعُل بضمهما ويكون كـ: طُنُب، وسرُحُ، والمعدوم منه في الأسماء (فُعِلٌ) و يختص بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول، أما (دُئِل) اسم قبيلة أبي الأسود فقيل إنها معرفة والمعارف غير مُعَوَّلٍ عليها في الأبنية؛ لجواز أن تكون منقولةً...و نقل الميداني أنَّه يُقال: "وُعِلٌ" لغة في الوَعِل، وعن الليث : رُئِم للاست وهذا كله شاذ[٣].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٤.

(٢) نفسه، ابن إياز ٢٥.

(٣) نفسه، ابن إياز ٢٥ – ٢٧ .

ذكر ابن إياز الوزن المعدوم من هذه الأبنية مُعَلِّلَا ذلك بقوله: "والمعدوم منه "فِعُل" بكسر الفاء وضم العين، وعلَّلوه بأنهم كرهوا الخروج من الكسر، الذي هو ثقيل إلى الضَّم، الذي هو أثقل منه"(١).

استضعف ابن إياز بناء (فِعُل)، وعلَّل لما ذهب إليه بقوله: "وأما: حِبُك (٢) بكسر الحاء وضم الباء فقد أُسْتُضْعِف، وأُجِيْبَ، عنه بأنَّه من التَّداخل، وذلك لأنَّه يقال: (حُبُك) كعُنق، (وحِبِك) كإبِل فالمُتَكلِّم بـ (حِبُكٍ) كأنه قصد الكسر أولاً، ثم غفل فذكر الضم ثانياً"(٣) .

ذهب ابن إياز في وزن "فِعُل" إلى أنَّه بناءٌ معدومٌ، وأنَّ ما جاء عليه من قولهم:" حِبُك" فهو ضعيفٌ، مُعَلِّلاً استضعافه له.

أمَّا عز الدين فقد تناول هذه المسألة بالتمثيل لأوزان الاسم الثلاثي، و قد كانت بعض التعليلات التي أوردها عز الدين، تطابق تعليلات ابن إياز فقال: " الاسم الثلاثي المجرد عشرة أوزان: مفتوح الفاء اسم: كـ "صَقْرٍ"، وصفة: كـ "صَعْبٍ"، ومفتوح الفاء والعين اسم: كـ "جَمَلٍ" وصفة: كـ "بَطَلٍ"، ومكسور العين اسم: كـ "كَبِد"، وصفة: كـ "حَذِرٍ"، ومضموم العين اسم: كـ "عَضُد" وصفة: كـ "نَدُس" أي: فَهِم، ومكسور الفاء اسم: كـ "عِدْلٍ"، وصفة: كـ "نِضْوٍ" ومفتوح العين اسم: كـ "عِنَب"، وجاء صفة في "عِدَى" فقط. وبكسر العين اسم: كـ "إِبِلٍ"، وصفة: كـ"بِلِزٍ" للمرأة العظيمة، وقيل: القصيرة. وعُدم منه المكسور الفاء مضموم العين كـ "خِبُل". ومضموم الفاء ساكن العين: كـ "بُرْد" وصفة: كـ "عُبْر"، ويقال: ناقلة عُبْرٌ، أي لا تزال يُسافر عليها. وبفتح العين اسم: كـ "رُبَع"، وصفة: كـ " سُكَع" وبضم العين اسم: كـ "طُنُب"، وصفة: كـ "سُرُح"، يقال ناقة سُرُحٌ. والمعدوم منه في الأسماء ضم الفاء وكسر العين. فأما: "دُئِل" اسم قبيلة فقيل: إنها معرفة، والمعارف غير مُعَوَّل عليها في الأبنية؛ لجواز نقلها، وقيل: إنه اسم دويبَّة كابن عرس، ونقل الميداني أنه يقال: وُعِل، لغة في الوَعِل وعن الليث: رُئِم، وهذا كله شاذ"(٤).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز ٢٦.

(٢) مثبة"حِبُل" شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٦ ،تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" دراسة وتحقيق" ٦.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٧، ٢٨.

(٤) نفسه، عز الدين ٦٢ – ٦٥.

٢. أوزانُ الاسم الرُّباعي:

قال ابن مالك: " وَأَمَّا الرُّباعِيّ فَجَعْفَرٌ(١)، ودِرْهَمٌ، وزِبْرِجٌ(٢)، ودِرَفْسٌ(٣)، وبُرْثُنٌ(٤)، وجُخْدَبٌ"(٥) .

ذكر ابن مالك للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية، ومَثَّلَ لكل بناء منها بلفظة، واختلف أئمة هذا الفن في أبنية الاسم الرباعي المجرد؛ فمنهم من عدَّها خمسة باتفاق، ومنهم من عدَّها ستة؛ أمَّا عن الذين عدُّوها ستة فهم مُتَّفقون على الأبنية الخمسة، ولكنهم زادوا عليها بناءً سادساً، وسَيُعرض هذا الخلاف في الفصل الرَّابع إن شاء الله.

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، والتحليل، وإيراد الحُجج التي تثبت هذا البناء بقوله: "ذكر للرُّباعي ستة أبنية، وأئمة هذا الفن جعلوها خمسة، فالخمسة: فَعْلَل بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام ،ويكون اسماً نحو: جَعْفَر وصفة: نحو "سَلْهَب"، وفِعْلِل بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام، كـ: زِبْرِج اسماً وعِنْفِص(٦) صفة، وفُعْلُلٌ، بضم الفاء، وسكون العين، وضم اللام الأولى، يكون اسما كـ:"بُرْثُن" وصفة "جُرْشُعٍ"(٧)، وفِعْلَل، بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، كـ: دِرْهَم، وهِبْلَع(٨) إن كانت الهاء أصلا، وفِعَلّ، بكسر الفاء، وفتح العين وسكون اللام الأولى، كـ: "قِمَطْر، وسِبَطر"(٩)، والسادس هو المختلف فيه وهو: فُعْلَلٌ، بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو: جُخْدَب"(١٠).

---

(١) الجَعْفَر، النَّهر عامَّةً... و قيل النهر الملآن، ابن الإعرابي، الجَعْفَرُ، النهر الصغير فوق الجدول، وقيل النهر الكبير الواسع. لسان العرب ١٥٨/٣ .

(٢) الزِّبْرِج، الزُّبْرِج الوَشْيُ، والزُّبْرَج الذهب، والزِّبْرَج، زينة السلاح، والزِّبْرَج، السحاب الرقيق فيه حُمْرَة . نفسه ١٠/٧.

(٣) درفس، الدرفس الضخم و الضخمة من الإبل، الدرفس، الناقة سهلة السير. نفسه ٨٣/٦.

(٤) البُرْثُن، مِخْلَب الأسد، وقيل هو للسُبع كالإِصْبع للإنسان، وقيل البُرْثُن الكفُّ بكاملها مع الأصابع، نفسه ٤٩/٢.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٣، ٢٨ .

(٦) العِنْفِصُ، المرأة القليلة الجسم .لسان العرب ٣٠٤/١٠.

(٧) الجُرْشُع، العظيم الصدر، وقيل الطويل . نفسه١٢٥/٣ .

(٨) الهِبْلَع، مثال الدرهم، الهِبْلَع الأَكْوْل، و قال ابن الأثير قيل إنَّ الهاء زائدة فيكون من البلع و الهِبْلَع اللئيم . نفسه ١٦/١٥.

(٩) القِمَطْرو القِمَطْرِيُّ، القصير الضخم. و امرأة قِمَطْرَة قصيرة عريضة . نفسه ١٩٠/١٢.

(١٠) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٩.

تناول ابن إياز في شرحه للبناء السادس للرباعي، وذكر أنَّ ابن مالك قد تبع شيخه أبا البقاء ابن يعيش الحلبي الذي قال في شرح الملوكي: "وأضاف أبو الحسن بناءً سادسا وهو "فُعْلَل" نحو: جُخْدَب، وسيبويه لا يثبت هذا الوزن ويرويه جُخْدُبا، كبُرْثُن بالضم، ورواية الأخفش محمولة على إرادة جُخادِب، ثم حذفوا؛ لأنهم يقولون: جُخْدَب و جُخادِب، وأرى القول ما قاله أبو الحسن؛ لأنَّ الفراء قد حكى : بُرْقُع، وبُرْقَعٌ، وطُحْلُب وطُحْلَبٌ . . . وهذا وإنْ كان الضم فيه المشهور، إلا أنَّ الفتح قد جاء عن الثقة، فلا سبيل إلى ردِّه"[١].

أورد ابن إياز الحجج التي تُسْقِط هذا البناء، والحُجج التي تثبته، وقوَّى حُجج إثباته؛ فأورد حجة إسقاط سيبويه، والبصريين و مَنْ تَبِعَهم لهذا البناء، وحجتهم: أنَّ هذا البناء لم يُنقل عن العرب حيث يقول: "وسيبويه وأصحابه لم يثبتوا ذلك وتمسكوا بعدم النقل"[٢] .

كما عرض حُجَّة الزَّعفراني[٣] الذي دافع عن رأي سيبويه ونَفَى حُجَّة الكوفيين بقوله:"والصحيح رأي سيبويه، ولا حُجَّة فيما يتعلق به الكوفيون، أمَّا "جُؤْذَر" فإنَّه أعجمي، وأما "بُرْقَع"،و "طُحْلَب" فالأجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كـ:"بُرْثُن"، و كذلك الرِّواية الجيدة في "جُخْدَب" بضم الدال"[٤] فيرد ابن إياز على حُجَّة البصريين بعدم النقل عن العرب:

أنَّ هذا البناء رواه الفرَّاء وغيره من قولهم: بُرْقَع، وطُحْلَب، و جُؤْذَر، وجُخْدَب، ولا سبيل إلى ردِّ روايته. يوجد مثالان ملحقان بهذا البناء هما: "عُنْدَد، وعُنْبَب"، ولو لم يوجد ما يلحقان به، لَمَا وُجِدَا، ولو لم يكونا مُلْحَقَيْن؛ لأُدْغِمَ لاماهما .

وَردَّ على حجة الزعفراني. بقوله: "الأجود في بُرقُع و طُحْلُب، ضم الثالث" دليل على سماع الفتح في الثالث منهما، والنزاع ليس في الجودة، أو في عدمها بل في وجود البناء أصلاً.

قولهم: "إنَّ جُخْدَباً منقوص من جُخَادِب كـ: هُدَبد وهُدَابد، وعُلَبِطُ وعُلابط، لا يجوز بدليل إسكان الخاء وفتح الدال، فهما بناءان مختلفان فـ: جُخْدَب ساكن الثاني مفتوح الثالث، هُدَبِد، مفتوح

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ٢٦، ٢٧ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣١ .

(٣) الزعفراني، محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربعي،لم يُذكر له تاريخ وفاة في بغية الوعاة ١/ ٢٦٨.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣١.

الثاني، مكسور الثالث. قوَّى ابن إياز وجود هذا البناء وإثباته؛ بما أورده من حُجَج، وأدِلَّة، وتعليلات، فيكون بذلك مع الأئمة الذين يرون أنَّ للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية، وعليه فقد وافق ابن إياز ابن مالك، والكوفيين في هذه المسألة، وخالف البصريين فيما ذهبوا إليه.

وقد تناول عز الدين في شرحه أوزان الاسم الرباعي المجرد الخمسة، كما مثَّل للبناء السادس المُخْتَلَف فيه فقال: "والرُّباعي ستة أوزان: فَعْلَل وهو اسم كـ:"جَعْفَر"، وصفة كـ: "سَلْهَب" للطويل، وبكسر الفاء اسم كـ: "زِبْرِج" اسم للزينة من وُشِي، و جواهر، ونحو ذلك للسحاب الرقيق فيه حُمْرة، واسم للذهب أيضاً وصفة كـ: "عِنْفِصٍ" للمرأة القليلة الحياء، وفُعْلُل: اسم كـ: "بُرْثُنٌ" وهو من الطير و السباع بمنزلة أصابع الإنسان، وصفة: كـ "جُرْشُع"، وفِعْلَل كـ: "دِرْهَمٌ"، وصفة كـ: "هِجْرَع"، وفِعَلٌّ بكسر الفاء كـ: "قِمَطْر" وهو وعاء الكتب، وصفة كـ:"سِبَطْر"[1]، والسادس مُخْتَلَف فيه وهو: فُعْلَل كـ: "بُرْقَع" وطُحْلَب، وجُؤْذَر، و"جُخْدَب"، وهو ضَرْب من الجنادب، الأخضر الطويل الرجلين"[2] .

ذكر عز الدين أوزان الرباعي الستة مع تحديده للوزن السادس المُخْتَلَفُ فيه، لكنه لم يُعَلِّل أو يشرح أو يبدي رأيه في زيادة هذا البناء أو عدمه، ومثَّل للأوزان الرباعية الستة بالاسم والصفة،ومثَّل عز الدين للبناء السادس المُختلف فيه بألفاظ هي: "بُرْقَع، وطُحْلَب، و جُؤْذَر،و جُخْدَب" ومن هذه الألفاظ ما رواه الفرَّاء[3]وما رواه الاخفش نحو: "جُخْدَب"في إثبات وجود البناء السادس للاسم للرباعي المجرد. ومماعرضه عز الدين في هذه المسألة، يَتَبَيَّن أنَّه قد يكون مؤيداً للأبنية الستة للرباعي بدليل:

الأول– تناوله لأوزان الاسم الرباعي المجرد بقوله: "والرباعي ستة أوزان "مثَّل: بدايةً للخمسة المتَّفقُ عليها، وذكر السادس أنه مُخْتَلَفٌ فيه، ولكنه أورد أربعة أمثلة على هذا البناء _المُخْتَلف فيه_ وهذه الأمثلة هي: "بُرْقَع، طُحْلَب، جُؤْذَر، وجُخْدَب "وهذه الأمثلة منها ما أورده الفرَّاء ، ومنها ما أورده الأخفش لِيُدَلِّلَا على وجود هذا البناء للرباعي والذي رفضه سيبويه، بعدم نقله عن العرب .

الثاني– عدم تناوله للخلاف في هذا البناء يُسْتَشَفُ منه، إمَّا أنَّه قد سَلَّم بوجود هذا البناء، فلا يريد الخوض في مسألة يراها واضحة من وجهة نظره، وهي من مسائل الخلاف التي ستُعرض في الفصل الرَّابع إن شاء الله.

---

(١) السِّبَطْر، الماضي... قال سيبويه: جَمَلٌ سِبَطْر و جمال سِبَطْرَاتٌ سريعة، ولا تُكَسَّر. لسان العرب ٤ / ٣٤٢.

(٢) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٦٦ ،٦٧.

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش٢٦ ،٢٧.

٣. أوزان الاسم الخماسي:

قال ابن مالك :"و أَمَّا الْخُماسِيّ كـ: سَفَرْجَلٍ[١]، وجَحْمَرِش[٢]، وجِرْدَحْل[٣]، وقُذَعْمِل[٤]" [٥] .

قال ابن إياز في شرحه لأبنية الاسم الخماسي المجرد: "الخماسي له أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي : فَعَلْلَلٌ بفتح الفاء والعين، وسكون اللام الأولى، وفتح اللام الثانية، ويكون اسماً كـ: "سَفَرْجَل" و "شَمَرْدَل". وفَعْلَلِل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية يكون اسما وصفة كـ: "قَهْبَلِس"[٦]، و جَحْمَرِش "للمرأة المسنة، و فِعْلَلٌ بكسر الفاء، و سكون العين، وفتح اللام الأُوْلَى، و سكون اللام الثانية، و يكون كذلك كـ "قِرْطعْب" و "جِرْدحْل" و فُعَلْلِلٌ . بضم الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وكسر الثانية، ويكون كذلك كـ "قُذَعْمِل"، و "خُبَعْثِن" للشديد، وقد ذكر ابن السَّراج[٧] بناء خامساً هو: "هُنْدَلِع" لبقلة، والظاهر أنّه رباعي، ونونُهُ زائدة، ووزنه : فُنْعَلِلٌ فنقول، في مثله من "وأيْتُ":وُنأَيّ،و أصله:وُنأَيِيٌ"[٨].

تناول ابن إياز هذه المسألة بشيء من الاختصار لم يُعهد في شرحه؛ فذهب ابن إياز إلى أنَّ للاسم المجرد الخماسي أربعة أبنية، موافقاً بذلك ما ذهب إليه أئمة التصريف، أمَّا البناء الذي ذكره ابن السَّراج "فُعْلَلِل" نحو: "هُنْدَلع" فقد عَدَّه رباعياً، و النون فيه زائدة، و ذكر وزنه "فُنْعَلِلٌ" وأورد مثال على هذا الوزن وهو: وُنْأَيِي على وزن "فُنْعَلِلٌ".وبهذا فهو يخالف ابن السَّراج، بإضافته البناء الخامس للاسم الخماسي المجرد.

---

(١) سَفَرْجَل، السَّفرجل معروف واحدته سَفَرْجَلَة، و الجمع سَفَارِج وهو كثير في بلاد العرب. لسان العرب ١١/ ٣٣٨.

(٢) جحمرش، الجَحْمَرِش من النساء الثقيلة السمجة، الجَحْمَرِش أيضا العجوز الكبيرة. نفسه ٢٧٢/٦.

(٣) جردحل، الجِرْدَحْل من الإبل، الضخم، ناقة جِرْدَحْل، ضخمة عريضة. نفسه ١٠٩/١١.

(٤) قُذَعْمِل، القُذَعْمِل القصير الضخم، وما في السماء قُذَعْمِلَة، أي شيء من السحاب. نفسه ٥٥٤/١١.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٣.

(٦) القَهْبَلِس، الضخمة من النساء، والقَهْبَلِس، الكمرة. لسان العرب ٢١٠/١٢.

(٧) محمد بن السري أبو بكر المعروف بابن السراج أحد أئمة اللغة والنحو والأدب، من أشهر مؤلفاته الأصول في النحو (ت٣١٦هـ)، بغية الوعاة ١ / ١٠٩.

(٨) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٣٣ ،٣٤.

تناول عز الدين أوزان الاسم الخماسي المجرد بالشرح، والتمثيل مباشرة، دون إيراد قول ابن مالك في أبنية الاسم الخماسي، لكنه مَثَّل بالألفاظ التي أوردها ابن مالك على هذه الأبنية فقال: "والخُماسيّ أربعة أبنية متفق عليها، وهو: فَعَلَّلٌ اسم: كـ "سَفَرْجل"، وصفة: كـ "شَمَرْدل"، وهو من الآدميين النشيط في الأمور، وفَعْلَلِل اسم : كـ "قَهْبَلِس" وهي: الكمرة، وصفة كـ: "جَحْمَرِش" للمرأة المُسِنَّة، و فِعْلَلل: اسم كـ "قِرْطَعْب" للشيء الحقير، و صفة كـ "جِرْدَحْل" للجمل الغليظ، وفُعَلِّل: اسم كـ "قُذَعْمِل"، وصفة كـ: "خُبَعْثِن" للضخم الشديد . وذكر ابن السَّراج بناءً خامساً وهو "هُنْدَلِع" لبقلة، والظاهر أنَّ نونه زائدة" [1].

ذهب عز الدين إلى أنَّ أبنية الاسم الخماسي أربعة أبنية، وهي التي أجمع عليها أئمة التصريف. كما ذكر البناء الخامس الذي أضافه ابن السراج للاسم الخماسي المجرد، وأثبت عدم وجود بناء "هُنْدَلِع" الذي على وزن فُنْعَلِلٌ في أبنية الاسم الخماسي المجرد، باعتبار نونه زائدة فهو من الرباعي المزيد، ولم يتوسع عز الدين في هذه المسألة، ولم يأتِ بحُجَجٍ تُثْبِت ما ذهب إليه.

(١)شرح التعريف بضروري التصريف، عز الدين ٦٨-٧٠ .

المبحث الثالث: أوزان الاسم المزيد

أ- حروف الزيادة:

حروف الأسماء العربية المتمكنة والأفعال على ضربين: أصلية، وزائدة.

الأصل: "عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت و الزائدة عكسه" (١) .

معنى الزيادة: "إلحاق الكلمة ما ليس منها؛ وذلك لإفادة معنى أو لضرب من التوسيع في اللغة"(٢).

أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد وهي: "عشرة أحرف: الألف، والواو، والياء، والتاء والميم، والنون، والسين، والهاء، واللام(٣).

و قد أوردها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات(٤):

أمــانٌ و تســهيلٌ، تــلا أنــس يومــه نهايــةُ ســولٍ أم هنــاءٌ و تســليم

وقد وافق ابن إياز و عز الدين أئمة التصريف في عدد أحرف الزيادة، وأورداها في تراكيب

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، ابن إياز ٤٤ .

(٢) شرح الملوكي في التصريف ١٠١ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٥، والمقتضب ١/ ١٩٤، والأصول في النحو ٢٣٢/٣،والجُمل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، اعتنى بتصحيحه و شرح أبياته، ابن أبي شنب، جول كربونل، الجزائر ١٩٢٦م ٣٦٦ والمنصف ١ / ٩٨، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ ١/ ٦٢، وشرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق، إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ٢٢٣، وشرح الملوكي ١٠٠، والممتع الكبير في التصريف ١٣٧، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق محمد عثمان ٨٣، وشرح شافية ابن الحاجب٢/ ٦٥، ٣٣١،المبدع في التصريف، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ١١٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٧١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(ت٩١١هـ)تحقيق،عبدالعال سالم مكرم،دار البحوث العلمية،الكويت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ٦/ ٢٣٧.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد عثمان ٨٣ .

حيث أورد ابن إياز لها خمسة تراكيب ذكرها الأئمة السابقون[١]، بينما أورد لها عز الدين تركيباً واحداً موافقاً لتراكيب بعض الأئمة [٢] .

ب- أضرب الزيادة [٣]:

١. زيادة للإمكان نحو: الهاء في آخر فعل الأمر المحذوف نحو:"قِهْ، عِهْ"، فقد جيء بها لإمكان التوصل إلى نطق الساكن، أو للوقف على فعل الأمر المعتل، و الكائن على حرف .

٢. زيادة لبيان حركة نحو:"سُلْطَانِيهْ" في قوله تعالى : ﴿ **هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ**﴾[٤]، ويقصد ببيان حركة الحرف السابق على الحرف الزائد .

٣. زيادة للمد نحو "كتاب"، و"عجوز"، وإنما زيدت هذه الحروف ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال نحو:"شديد".

٤. زيادة لعوض . نحو: تاء "زنادقةٍ"؛ فهي عوض عن ياء زناديق التي مفردها زنديق .

٥. زيادة لتكثير الكلمة . نحو:"قَبَعْثرى" .

ت- أُمَّهَات الزوائد:

حصر الزجاجي – وغيره من أئمة التصريف– من حروف الزيادة:" الألف، والواو، والياء "وأطلق عليها أمَّهات الزوائد، مُعَلِّلا سبب هذه التسمية فقال: "وكلُّ شيءٍ فيه ياءٌ، أو واوٌ، أو ألفٌ، واشْتَقَقْتَ منه ما تُسْقِطُ منه، فَهُنَّ فيه زوائد؛ لأنها أُمَّهات الزوائد" [٥] .

ث- سبب تخَصيص هذه الحروف بالزيادة:

عرض الثمانيني سبب تخَصيص هذه الحروف بالزيادة بقوله: "وهذه الأحرف إنما قيل لها: حروف الزيادة ؛لأنَّ الزيادة إذا لم تكن من موضعها، فلا تكون إلا من هذه العشرة، ولا تكون هذه العشرة زائدة في كل مكان، بل قد تكون أصولاً؛ ألا ترى أنَّ "هَوَى" الهاء و الواو و الألف من

(١) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٤٧.

(٢) نفسه، عز الدِين ٧٤.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ١٣٩، والمبدع في التصريف ١١٨، ١١٩، و شرح التصريح على التوضيح ٦٧٢.

(٤) سورة الحاقة، من الآية ٢٩ .

(٥) الجُمَل ٣٦٩، المنصف ١/ ١٥٣ وبمعناه، في شرح الملوكي في التصريف ١٠١، والممتع في التصريف ١٤١بمعناه، وشرح التصريح على التوضيح ٦٧٢ بمعناه.

حروف الزيادة ،وهي هَاهُنَا أصولٌ ليس فيها شيء زائد"[١] .

كما وضَّح ابن عصفور سبباً آخر لتخَصيص حروف الزيادة العشرة، دون غيرها من حروف المعجم بقوله:"فإن قال قائل:ولِأَيّ شيء خَصُّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة من بين حروف المعجم؟ فالجواب: أنَّ أُمَّهات هذه الزوائد والذي هو زائد منها بحق الأصالة "الواو والياء والألف"؛ لكثرة دورانها في الكلام واستعمالها؛ ألا ترى أنَّه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها. أعني الحركات: الضمة و الكسرة و الفتحة؛ لأنَّ الضمة بعض الواو، و الكسرة بعض الياء، و الفتحة بعض الألف ... ولمَّا كانت هذه الحروف – حروف الزيادة الأخرى – قريبة الشَّبه من حروف العِلَّة، كانت تليها في كثرة الزيادة"[٢].

ج- أدلَّة الزيادة [٣]:

لا يُحْكَم على حروف الزوائد أنها زائدة في كل موضع إلا بدليل، وهذه الأدلة هي:

١. الاشتقاق: وهو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه، مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى؛ وذلك نحو قولك إن الياء في "ضيغم"[٤] زائدة؛ لأنَّه مشتق من "الضغم" .
٢. عدم النظير وذلك نحو:"قَرَنْفُل" ألا ترى أنَّه لا تكون النون أصلية لعدم "فَعَلْلٌ" كـ:"سَفَرْجُلٌ".
٣. وقوع الحرف موقعاً تكثر فيه زيادته كـ: الهمزة إذا وقعت أَوَّلاً، وبعده ثلاثة أصول، نحو: أحمد.
٤. الترجيح عند التعارض[٥] .

---

(١) شرح التصريف ٢٢٥.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ١٤١، ١٤٢، وشرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٤٨، ٤٩ و شرح التصريح على التوضيح ٦٧٢ بمعناه .

(٣) الجُمل، الزجاجي ٣٦٩، وشرح التصريف، الثمانيني ٢٢٦، ونزهة الطرف في علم الصرف٥، و شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٢، ٥٣، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٣، وشرح التعريف في ضروري التصريف عز الدين بن أحمد ٧٥ .

(٤) ضغم، الضَّغْم، العَضُّ غير النَّهش. ضَغَمَ به يَضْغَم ضَغْماً وضَغَمَه، عضَّ عَضًّا دون النَّهش، وقيل، هو أنْ يملأ فَمَه مما أَهْوَى إليه؛ وأنشد سيبويه، وقد جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ، ... لضَغْمِهِمَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها... ومنه حديث عمر والعجوز، أعاذَكم اللهُ من جَرْحِ الدَّهر، وضَغْمِ الفَقْر أي، عَضِّه. لسان العرب ٤٨/٩ .

(٥) أضافه الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢٣ .

ح- الأصلي والزائد من الحروف:

قال ابن مالك: "وَمَا لَمْ [1] تُعْلَمْ زِيادَتُهُ مِنَ الحُرُوفِ بِدَلِيلٍ فَهُوَ أَصْلٌ"[2].

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: اعلم أنَّ حروف الأسماء المتمكنة العربية، و الأفعال على ضربين أصلية و زائدة، وهذا يحتاج إلى أربعة فصول: الأول:أنَّ الأصل عندهم عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت...،والثاني: أنَّ الزائد عكسه...،والثالث: أنَّ حروف الزيادة عشرة يجمعها قولهم :(هم يتساءلون)،و(ياهَوْلٌ استتم)،و(أسلمني وتاه)،و(السمان هويت)،و(أتاه سليمان)،وإنما خصوها دون غيرها؛ لأنَّ أول ما زيد، حروف المد و اللين، إذ كل كلمة، لا تخلو منها؛ ألا ترى أنها إذا خلت فإنها لا تخلو من الضمة، والفتحة، والكسرة، وهذه الحركات أبعاض لها، فما كَثُر استعمالها كانت بالزيادة أَوْلَى...،وباقي الحروف الزوائد مبنية بها... ،وأنَّ الهاء حرفٌ مهموسٌ، وهو مجاور للألف، وأبو الحسن يَدَّعي أنَّ مخرجَهما واحد، وهي خفيَّة، و لذلك قالوا: "رُدَّها" بفتح الدال، و"ردُّه" بضمها كأنَّه "رُدَّا"،" ورُدُّوا"،و المبرد [3] أخرجها من حروف الزيادة؛ لأنَّها لم تُزَدْ إلَّا في الآخِرِ لِلْوَقْف، وهو ضعيف؛ لأنها زِيدت في غير ذلك. الرَّابع–أنَّ الأدلة على الزيادة ثلاثةٌ: أولها: الاشتقاق...و ثانيها: عدم النظير...، وثالثها: وقوع الحرف موقعاً تكثر فيه زيادته... [4] .

أفاض ابن إياز في شرح هذه المسألة؛ فأورد تعريفاً للأصل من الحروف، وأورد أنَّ الزائد عكسه، ثم ذكر الأضرب التي تأتي عليها الزيادة،و كانت هذه الأضرب موافقةً لما ساقه بعض العلماء لها. ذكرحروف الزيادة في خمسة تراكيب ، ثم أرجع سبب حصر حروف الزيادة في هذه الحروف العشرة، لقُرب هذه الحروف من حروف المد و اللين، إذ إنَّ أول ما زِيْد وكَثُر حروف المد واللين، وأخذ يقارب بين هذه الحروف، و حروف المد و اللين في المخرج، والصفات، وعندما وصل لحرف الهاء، وذكر صفاته، و مخرجه نسب للمبرد إخراج الهاء من حروف الزيادة، وأورد رأيه

---

(١) سَقْط في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٤٤، أثبته من، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢٦ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٤٤.

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد أخذ عن المازني، و أبي حاتم السجستاني توفى سنة خمس و ثمانين ومائتين للهجرة، بغية الوعاة ١ /٢٦٩.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز ٤٤ –٥٥ .

صريحاً بأنَّه ضعيف، وقد ذكر المواضع التي تُزاد فيها الهاء في مبحث لاحق[١].

أمَّاعز الدين فقد تناول هذه المسألة كما تناولها ابن إياز، ولكنْ بإيجاز، فعرَّف الأصل من الحروف، والزائد وكان تعريفه مطابقاً لتعريف ابن إياز، وعرض تركيباً واحداً ضم فيه حروف الزيادة مطابقاً لما أورده ابن إيازو بعض العلماء، ونسب للمبرد إخراج الهاء من حروف الزيادة، وضَعَّفَه فقال: "الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت و الزائد عكسه، وحروف الزيادة: هم يتساءلون، والمبرد أخرج منها الهاء وهو ضعيف"[٢] .

ولم يكن ابنُ إيازٍ، و عزُّ الدين اللَّذَيْن نسبا للمبرد إخراج الهاء من حروف الزيادة، بل غيرهما من العلماء.

جاء في سر صناعة الإعراب: "وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، و قال: إنَّما تأتي منفصلة لبيان الحركة و التأنيث"[٣] .

أمَّا المبرد فنجده يقول بزيادتها في باب معرفة الزوائد ومواضعها بقوله: "وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، و التاء، و النون، و السين، و الهاء، و اللام، الميم"[٤] .

وقال في موضع آخر: "والهاء تزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف، فأما بيان الحركة فنحو: قولك: ارْمِه، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾[٥]، وأما بعد ألف كقولك :يا صاحباه"[٦] .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨٤ –٨٦.

(٢) نفسه، عز الدين ٧٤، ٧٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٦٢ . وقد ترجم محقق كتاب سر صناعة الإعراب الدكتور/ حسن هنداوي لأبي العباس بأنه المبرد . وقال، لم يُخْرِج المبرد الهاء من حروف الزيادة، و يحيلنا إلى المقتضب ١٩٤/١، هامش المرجع نفسه، و الصفحة نفسها. شرح الملوكي في التصريف ١٠٥، الممتع الكبير في التصريف ١٣٨ ،١٤٨ ، شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي ٢ / ٣٨٢، ٣٨٣ المبدع في التصريف ١٢٢، و قد ترجم محقق الكتاب الدكتور/عبد الحميد السيد طلب لأبي العباس أنه ثعلب أحمد بن يحيى المعروف بأبي العباس النحوي إمام الكوفيين و اللغة، هامش المرجع نفسه، والصفحة نفسها، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٧٧ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦/ ٢٣٩ .

(٤) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ١/ ١٩٤ .

(٥) سورة القارعة، من الآية ١٠.

(٦) المقتضب ١/ ١٩٨ .

وقال في باب حروف البدل: "وأمَّا الهاء فتُبدل من التاء الداخلة للتأنيث ، نحو: نخلة، وتمرة وإنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف"(١) .

وقال في موضع آخر:"فأمَّا (أمهات) فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد، تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع"(٢) .

ويتَّضحُ مما ساقه المبرد، أنه يَعُدُّ الهاء من حروف الزيادة، وقد ذكرها في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول:عند ذكره لحروف الزيادة، و قد عدَّها من حروف الزيادة .

الموضع الثاني: عند ذكره لحروف البدل، وعدَّ الهاء من حروف البدل .

الموضع الثالث: ذكر أنَّ الهاء في "أمهات" زائدة .

فكيف يكون المبرد قد أخرج الهاء من حروف الزيادة ؟

وبعد عرض هذه المسألة فإنَّ البحث يفضي إلى القول: إنَّ المبرد لم يُخْرج الهاء من حروف الزيادة، ولكنَّ الأمْرَ أُلْبِسَ على كل مَنْ أورد أنَّ أبا العباس قد أخرج الهاء من حروف الزيادة، و قبل الخوض في توضيح هذا اللَّبس، يُنَوَّه إلى أنَّ كُنْيَةَ "أبي العباس" تُطلق على كلٍّ مِن:

ثعلب: وهو أحمد بن يحيى المعروف بأبي العباس النحوي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، المُتَوَفَّى سنة إحدى و تسعين و مائتين (٣) .

والمبرد : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، المُتَوَفَّى سنة خمس و ثمانين و مائتين للهجرة .

وقد بدأ هذا اللَّبس في المنصف: عندما قال ابن جني:"حُكِيَ أنَّ أبا العباس سأل أبا عثمان

---

(١) المقتضب ١/ ٢٠١ .

(٢) نفسه ٣/ ١٦٩ .

(٣) أحمد بن يحيي بن يسار الشيباني أ بو العباس ثعلب البغدادي، إمام النحويين الكوفيين في النحو و اللغة، له باع طويل في اللغة و الشعر، له كتب عديدة منها: المجالس، والفصيح، وما ينصرف وما لا ينصرف، و كتاب، الوقف والابتداء، توفى سنة احدى و تسعين ومائتين، الفهرست، محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم المعروف بـ"ابن الورَّاق"، تحقيق، رضا تجدد، د.ن د.ت، ٨٠،٨١. بغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

عن حروف الزيادة فأنشده":

هويـــــت السِّـــــمان فَشَـــــيَّبْنَنِي و مــا كنْــتُ قِــدْماً هَوَيــت السِّــمانا

فقال له: الجواب؟

فقال له أبو عثمان في الشعر مرتين ... وهي عشرة أحرف: "الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم"(١) .

ولم يذكر أنَّ أبا العباس قد أخرج الهاء منها، و قال أيضاً:"وجدتُ بخط أبي العباس محمد بن يزيد (رحمه الله) يقال: امرأة ضهياء(٢)"(٣) .

ولم يتحدث ابن جني في المنصف عن زيادة الهاء في أُمَّهات مطلقاً؛ وإنما تحدث عن إبدال الهاء من التاء في الوقف فقط، ولم يذكر أبا العباس في ذلك، فهنا ثبت أنَّ أبا العباس الذي يتحدث عنه: هو المبرد محمد بن يزيد.

أما في سر الصناعة فقد جاء قوله: "وللحروف قسمةٌ أخرى إلى الأصل و الزيادة، وحروف الزيادة عشرة وهي: "الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم"... وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: وإنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث"(٤) .

وقد ترجم محقق الكتاب الدكتور/ حسن هنداوي لأبي العباس أنَّه المبرد، وانتصر له بعدم إخراجه الهاء من حروف الزيادة، ومادام ابن جني في سر صناعة الإعراب لم يحدد من هو أبو العباس، على الرغم من أنه ذكر أبا العباس في المنصف عند حروف الزيادة، ولم يقل أنَّه أخرجها منها. فكيف سيقول في سر الصناعة أنه قال بزيادتها؟ والظاهر أنَّ أبا العباس" المذكور في سر الصناعة، أنَّه ثعلب، و ليس المبرد، وقد أُلبس على محقق الكتاب، فترجم لأبي العباس: أنه محمد بن يزيد المبرد و الذي نفى عنه في الوقت نفسه أنَّه قد أخرج الهاء من حروف الزيادة، وقد يكون ما ساعد المحقق على هذا اللبس ذكر ابن جني في المنصف أبا العباس بأنه محمد بن يزيد المبرّد كما سبق .

---

(١) المنصف ١ / ٩٨ .

(٢) ضهياء، على فعلاء النساء التي لا تحيض، و قيل التي لا تلد و إن حاضت. لسان العرب ٤٨٧/١٤.

(٣) المنصف ١١٠/١ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٦٢/١ .

أمَّا ما جاء في شرح الملوكي في التصريف: "فقد ذكر كُنْيَتَه "أبا العباس" مرتين: مرة عندما سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة . وأثبت المحقق أنه المبرد .

والمرة الثانية: عند إخراج أبي العباس للهاء من حروف الزيادة، وفي هذه المرة أورد حجة للمبرد في ذلك وهي على حد قوله :"أنَّ الهاء، لم تُزَد إلَّا في أواخر الكلم للوقف نحو: ارمِه، واغزُه، واخشَه . قال: ولا أعدّها مع الحروف التي كَثُرِت زيادتها و اطَّردت"(١) .

ولكنَّ هذه الحجة لم ترد في المقتضب، بل جاء: "والهاء تزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف، فأما بيان الحركة فنحو قولك: ارمه، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ وأمَّا بعد الألف فقولك: "ياصاحباه، ويا حسرتاه"(٢) .

وجاء في الكتاب: "وأمَّا الهاء فتُزاد لِتُبَيَّنَ بها الحركة، وبعد ألف النُّدبة، والنداء نحو:"واغلاماه، يا غلاماه"(٣)، وبهذا يوافق المبرد سيبويه في عدّ الهاء زائدة .

أما ما أورده ابن يعيش من قولٍ عن أبي العباس: "قال – أي: أبو العباس – و لا أعدُّها مع الحروف التي كَثُرَت زيادتُها، و اطَّردت"(٤) .

فهذه المقولة: لم ترد في المقتضب في باب معرفة الزوائد و مواضعها (٥) .

والظاهر أنَّ حديث الأئمة عن أبي العباس في إخراج الهاء من حروف الزيادة– وإيرادهم حجته في ذلك، أنهم يتحدثون عن ثعلب وليس المبرد للأدلة الآتية:

الدليل الأول: عدم التصريح باسم المبرد، و إنما أورد بعض الائمة الكُنْيَة التي هي لإمامين من أئمة اللغة، أوقع اللَّبس بين الأئمة الذين تأثر اللاحق منهم بالسابق .

الدليل الثاني: عدم ثبوت إخراج المبرد للهاء من حروف الزيادة، و نفي الحجة التي جاؤوا بها عن المبرد.

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ١٠٥ .

(٢) المقتضب ١/ ١٩٨ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٦ .

(٤) شرح الملوكي في التصريف ١٠٥ .

(٥) المقتضب ١/ ١٩٤، ١٩٨، ٣ / ١٦٩ .

الدليل الثالث: ما جاء في المبدع: "الهاء تزاد لبيان الحركة، وزعم أبو العباس، أنها لا تزاد في غير ذلك، و الصحيح أنَّها تزاد في غير ذلك قليلاً"(١) .

وقد ترجم محقق الكتاب الدكتور: عبد الحميد السيد طلب، (لأبي العباس) أنه: أبو العباس ثعلب: أحمد بن يحيى(٢) .

الدليل الرَّابع: جميع من حققوا الكتب السابقة، وترجموا لأبي العباس أنَّه المبرد، متفقين على أنَّ المبرد لم يُخْرِج الهاء من حروف الزيادة .

ويمكن الرَّد على ابن عصفور فيما أورده في الممتع، أنه ذكر المبرد مرة، ومرة أخرى ذكر الكُنية (أبا العباس) في قوله" فإن قيل فَلِمَ أوردوا فيها الهاء، وهي لا تزاد إلا لبيان الحركة، فلم تتنزل منزلة الجزء مما زيدت فيه؟..."(٣) .

- يُرَدُّ عليه بقول المبرد : "هذا باب معرفة حروف الزوائد وهي عشرة ... و الهاء"(٤) .
- يُرَدُّ عليه بقول المبرد : "والهاء تزاد لبيان الحركة، و لخفاء الألف"(٥) .
- وقوله:" فأما (أُمَّهات) فالهاء زائدة؛ لأنَّها من حروف الزوائد، تُزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت" (٦) .

و بهذه الأدلة يُرَدُّ على كل مَنْ نَسَبَ إلى المبرد – خطأً – أنَّه أخرج الهاء من حروف الزيادة.

أما عن الدَّلِيْلَيْن اللذين يُثبِتان أنَّ أبا العباس (يحيى بن سَيَّار الشهير بـ ثعلب)،هو المقصود في هذه المسألة، وليس أبو العباس (محمد بن يزيد الشهير بـ المبرد) فهي كالآتي:

الدليل الأول: ما جاء في لسان العرب: " قال المبرد: والهاء من حروف الزيادة، وهي مزيدة في الأمهات"(٧) .

---

(١) المبدع في التصريف ١٢٢ .

(٢) نفسه، هامش ١٢٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ١٣٨ .

(٤) المقتضب ١/ ١٩٤ .

(٥) نفسه ١/ ١٩٨ .

(٦)المقتضب ٣/ ١٦٩ .

(٧) لسان العرب ١/٣٠.

وجاء فيه أيضاً: "و حروف الزوائد عشرة وهي :الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، و السين، والتاء، واللام، و الهاء، و يجمعها قولك في اللفظ، "اليوم تنساه" وإن شئت "هويت السّمّان" وأخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة و التأنيث"(١).

يخلص البحث من هذا الدليل، إلى أنَّ ابن منظور قد صرّح باسم المبرد، الذي عدَّ الهاء من حروف الزيادة وصرح بكُنْيَة أبي العباس(ثعلب)، ونَسَبَ له إخراج الهاء من حروف الزيادة عند ذكره لحروف الزيادة ،وقد وافق هذا النَّسب، وعلى هذا القول أقوال جميع الأئمة الذين نسبوا للمبرد إخراجه الهاء من حروف الزيادة،وعليه يكون نَسْب الأئمة أقوالهم السابقة تنطبق على ثعلب و ليس المبرد.

الدليل الثاني: يُطْلِقُ "ثعلب" على "التاء"، التي تثبت في الوصل و الوقف "تاءً" نحو: "مَلَكوت"، كما يطلق على "التاء" التي تثبت في الوصل "تاءً"، وفي الوقف"هاء"، نحو:"امرأة"، و يطلق على "الهاء" التي تَثْبُتُ في الوصل و الوقف "هاءً" نحو: مياه"، و يرى أنَّ "التاء" التي تَثْبُت في الوصل و الوقف تاء، و الهاء التي تثبت في الوصل تاء و في الوقف "هاء" من حروف الزيادة.

فقد جاء في مجالسه: "الجبروت من الجبرية، وهي الكِبَر، و المَلَكُوت من الملكية، وهي المُلْك. و زادوا الواو والتاء؛ لِيُكْثِروا الحروف"(٢)، وقال: "أجزته إجازة، و أقمته إقامة، جاؤوا بالهاء عوضاً مما ألقوا"(٣) أي: حذفوا.

وجاء في الفصيح: "باب ما دخلت فيه الهاء من وصف المذكر تقول: رجل راوية للشعر، و رجل علَّامة، و نسَّابة"(٤) .و جاء في الفصيح أيضاً: "باب ما يقال للمذكر و المؤنث بالهاء، قالوا: رجل ربعة، وامرأة ربعة(٥)، ورجل صَرُورة، و امرأة صَرُورة، لِلَّذي لم يَحْجُجْ، و رجل هُذَرة، وامرأة

---

(١) لسان العر ٣/٢٠٠.

(٢) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق، د.عبد السلام هارون، دار المعارف ط٥،القاهرة ١٣٧٤هـ-١٩٥٦م ٤/١٥٨.

(٣) نفسه٤/١٦٩.

(٤) الفصيح، أبو العباس ثعلب، تحقيق ودراسة، عاطف مدكور، دار المعارف، د.ت ٣٠٨ .

(٥) ربعة أي، مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير، وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين قالوا، رجال خمسة، والمؤنث ربعة، وربعة كالمذكر، وأصله له، وجمعهما جميعا ربعات، حرَّكوا الثاني وإن كان صفة؛ لأنَّ أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به. لسان العرب ٦/٨٦ .

هُذَرَة للكثير الكلام"، و جاء فيه أيضاً: "باب ما ذُكرت فيه الهاء أصلية جمع الماء: مياه، و القليلة: أمواه، و جمع الشَّفَة: شِفاه، و جمع الشَّاة: شِيَاه، و العضاه شجر، و الواحدة عضه"(١) .

ومما عرضه الدليل الثاني، يخلص البحث إلى أنَّ أبا العباس قد عدَّ الهاء التي يعدها التصريفيون زائدة للتأنيث، تدخل على بعض الألفاظ بمعنى أنها زائدة، أما الهاء التي تثبت في الوقف و الوصل هاء عند العلماء، فقد عدَّها أصلية، وعلى هذا قد يكون أبو العباس قد عدَّ هذه الهاء هي الأصلية، وما دونها –هاء التأنيث– زائدة، لذلك نَسب إليه بعض الأئمة إخراج الهاء من حروف الزيادة.

خ- الزَّائِد من المُضَعَّف:

المُضَعَّف يكون التضعيف فيه: "إمَّا أَنْ تُضاعفَ العينُ، وإمَّا أَن تُضاعفَ اللام، وإمَّا أَن تُضاعفا جميعاً" (٢) .

قال ابن مالك : "إذَا صَحِبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْن أَلِفٌ، أو وَاوٌ، أو ياءٌ، أو حرفٌ مقرونٌ بِمِثْلِه ... حُكِمَ بالزيادة"(٣) .

يَعْنِي ابن مالك بالحرف المقرون بمثله الحرف المُضَعَّف، وهو تكرار العين أو اللام دون الفصل بينهما. وقع الخلاف في هذه المسألة بين الخليل و يونس(٤) في الزائد من المضعف ؛فالخليل يذهب إلى أنه الأول ، ويونس يذهب إلى أنَّه الثاني ،أمَّا سيبويه، فيرى أنَّ كلا الوجهين صحيح ومذهب، وسيُعْرَض الخلاف في هذه المسألة في الفصل الرَّابع إن شاء الله. وسيُذكر هنا قول الشارحين ؛وذلك لعدم إثقال الفصل الرابع.

---

(١) الفصيح ٣٠٩ .

(٢) الأصول ٢١١/٣.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٩ .

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء،سمع من العرب وروى عنه سيبويه فأكثر وله قياس في النحو، و مذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائي والفرَّاء وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم و طلاب الأدب و فصحاء الأعراب و البادية، توفي سنة اثنتين و ثمانين و مئة للهجرة، بغية الوعاة ٣٦٥/٢ .

تناول ابن إياز مسألة الزَّائِد من المُضَعَّف بقوله: " أو حرف مقرون بمثله يعني نحو "عَدَبَّس" فإحدى البائين زائدة، واخْتُلِف في أيهما الزائد من المُضَعف، فمذهب الخليل أنَّه الأوَّل، وتَعَلَّق بوجهين: الأول – "قولهم في: "الصُوَّاغ: الصِّياغ"، وذلك لأنَّه إمَّا أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتقلب الثانية لها، أو تقلب الثانية ياء و تقلب الأولى لها، و قلب الأولى أَوْلَى؛ لأنَّها ساكنة، و التَّطرق على الساكن بالتغيير، أَوْلَى من التَّطرق على المتحرك، و ما أسرع إليه التغيير هو أَوْلَى بالزيادة. والثاني – قولهم "صَمَحْمَح"[(١)]، الصاد و الميم أصلان، والميم الثانية هي عين الكلمة المكررة، ولا يُفْصَل بين العينين إلا بزائد، كما تقول: في "عَثَوثل" و "عقنقل"[(٢)]؛ فإذاً نعد الحاء الأولى زائدة، وكذلك الميم الأولى،"و "مذهب يونس الثاني وتعلَّق بوجهين[(٣)]"، الأول– قولهم :"الخنافق"[(٤)] في جمع: "خنفقيق"، و لا يخلو إمَّا أن يكون حذف القاف الأخيرة، أو الأُوْلى؛ فلو حذف الأولى لقال:"خنافيق" إذ كان واحده: خنفيق"، والياء الرَّابعة تثبت و لا تحذف، فلمَّا لم يكن كذلك، دلَّ على حذف الثانية فيبقى "خنفقي"، ثم حذفت الياء لأنَّها خامسة، و تَقَدَّم أنَّ الزائدة أَوْلَى بالحذف. الدليل الثاني _ في قولهم : "اقْعَنْسَس" والنون إنَّما يَكْتَنِفُها أصلان كـ:"احْرَنْجَم"[(٥)]؛ فوجب أن تكون السين الأولى في "اقْعَنْسَس" أصلية، والثانية زائدة فاعرفه "[(٦)] .

---

(١) الصَّمَحْمَحُ والصَّمَحْمَحِيٌّ من الرجال، الشديد المجتمع الألواح، وكذلك الدَّمَكْمَكُ، قال، وهو في السن ما بين الثلاثين والأربعين؛ وقيل، هو القصير، وقيل، الغليظ القصير، وقيل، الأصلع، وقيل، المحلوق الرأس؛ عن السيرافي، والأنثى من كل ذلك بالهاء؛ قال، صمحمحة لا تشتكي الدهر رأسها، ... ولو نكزتها حية لأبلت وقال ثعلب، رأس صَمَحْمَحٌ أي أصلع غليظ شديد، وهو فَعَلْعَلٌ، كُرِّرَ فيه العين واللام. لسان العرب ٢٨٠/٨.

(٢) عقنقل،العَقَنْقَل، ما ارتكَم من الرمل، و يعقل بعضه ببعض... و العَقَنْقَل من الأودية، ما عَظُمَ و اتَّسع. نفسه٢٣٥٠/١٠ .

(٣) سقط من شرح التعريف بضروري التصريف ابن إياز المطبوع ٦٠،وتم إثباته من الرسالة المحققة شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٣٨ .

(٤) امرأة خَنْفَقٌ سريعة جريئة ، و الخَنْفَقُ و الخَنْفَقِيْقُ الداهيةُ. لسان العرب ١١٥/٥.

(٥) حَرْجَمَ الإبل، ردَّ بعضها على بعض، وحَرْجَمْتُ الإبل فَاحْرَنْجَمَت إذا ردَدْتَها فارتد بعضها على بعض واجتمعت.... احْرَنْجم القوم، اجتمع القوم بعضهم إلى بعض. لسان العرب ٧٦/٤.

(٦) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٩– ٦١.

أفاض ابن إياز في شرحه لهذه المسألة مُعَلِّلاً، و شارحاً، و مدلِّلاً، لما ذهب إليه الخليل، و يونس مورداً حُجَجاً لكل منهما تختلف عمَّا احتجَّا به. وقد ذكر ابن إياز الخلاف في عدِّ أي الحرفين من المضعف الزائد، و ذكر أنَّ مذهب الخليل جَعْلُ الحرف الأول هو الزائد، ثم عرض حُجَجاً تُقَوِّي مذهب الخليل ،كما أَوْرَد ابن إياز حُجَّة يونس في عدِّه الحرف الثاني من المُضَعَّف هو الزائد، وعرض أدلته لتقوية ما ذهب إليه يونس، ولكنه لم يُرجِّح أيًّا من المذهبين، بل ذهب لتوضيح حُجَج وأدلَّة كل مذهب؛ فقد دَلَّل على مذهب الخليل بالسماع والقياس، كما دَلَّل على مذهب يونس بالسماع والقياس، وأورد لكلٍّ منهما دليلين متوازيين، دون تقوية حُجَّة على أخرى، أو دليل على آخر. وما يُفْضِي إليه البحث من موقف ابن إياز في هذه المسألة، أنَّه وافق سيبويه بما ذهب إليه في أنَّ كلا القولين صحيح و مذهب؛ وذلك مما عرضه من أدلة و حجج متكافئة للطرفين .

تناول عز الدين في شرحه مسألة الزائد من المُضَعَّف، بقوله: "و المصحوب بمثله كـ:"عدبَّس" وهو الشديد المَوثِق الخَلْق، إحدى باءيه زائدة. فمذهب الخليل، الأُوْلى، و مذهب يونس، هي الثانية"[1] .

مثَّل عز الدين للحرف المسبوق بمثله بلفظة "عدبَّس"، وأورد رأي الخليل بِعَدِّه الأول من الحرف المُضَعَّف هو الزائد، كما أورد ما ذهب إليه يونس؛ الحرف الثاني من الحرف المُضَعَّف هو الزائد، دون أن يُرَجِّح رأياً، أو يضعف آخر، و لم يُبْدِ رأيه في هذه المسألة، بل عرضها بصورةٍ مختصرة.

د- زيادة الهاء في"أُمَّهات":

قال ابن مالك في مواضع زيادة الهاء: " وهَاء "أُمَّهات" و"هِبْلَع" في الأُمُوْمَة و البَلْع" [2] . اختلف العلماء في "هاء" أمَّهات؛ فمنهم من عدَّها زائدة، ومنهم من عدَّها أصلية، و سيعرض الخلاف في هذه المسألة في الفصل الرَّابع إن شاء الله.

و قد تناول ابن إياز في شرحه هذه المسألة بقوله: "وأمَّا "أُمَّهَات" فالهاء زائدة، ووزنه فُعْلَهَات والواحدة "أُمّ" فالهمزةُ فاءٌ، والميمُ عينٌ، والميمُ الثانيةُ لامٌ، وهذا يدلُّ على الزيادة، وكذلك "أُمّات" وقد غلبت "الأُمَّهاتُ" على "الأَنَاسِي، و"الأُمَّات" على البهائم، و قد جاءت الأمَّهات منهما جميعاً، وأجاز

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، عز الدين ٧٨.

(٢) نفسه، ابن إياز ٩٤.

أبو بكر بن السَّراج، أنْ تكون الهاء أصلاً كقولهم في الواحدة "أُمَّهَةٌ"، قال الشاعر[١] :

أُمَّهَتـــي خِنْـــدَفٌ و إليـــاسُ أبـــي

وفي كتاب العين قوله :"تأمَّهت أُمًّا". قال أبو الفتح: والأول أظهرُ كقولهم: أُمٌّ بيّنةُ الأمومة و أُمَّهَةٌ شاذٌ، و"تأمَّهتُ" أشذ منه، وهو من مُسترذلِ الكتاب المذكور، و التحقيق في هذا أنَّ قولهم :"أُمَّهةٌ وتأمّهتُ"، معارض بـ "أُمٌّ بيِّنَةُ الأمومة" والترجيح للنقل والقياس. أمَّا النقلُ فلأنَّ "الأُمُومةَ" نَقَلَها ثعلبُ ، و تأمَّهتُ و أُمَّهَةٌ، حكاهما صاحب العين، وفيه من الاضطراب و التصريف الفاسد ما لا يُنْكَر، وأمَّا القياس فإنَّ اعتماد زيادة الهاء أَوْلى من اعتماد حذفها؛ لأنَّ ما زِيْد أضعاف ما حُذِفَ، و عندي أنَّ مذهب ابن السَّراج قويّ؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أنْ تُعادلَ روايةُ الخليل روايةُ غيره،والعين و إنْ وقع في تصريفه غَلَط، فذلك منسوب للأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه، و في كتاب الفصيح على قِلَّةِ أوراقه أغلاطٌ كثيرةٌ نَبَّه عليها شارحوه. وأمَّا قوله: "إنَّ ما زِيْدَ فيه أضعافُ ما حُذِفَ منه فلا يلزم؛ لأنَّنا نقول: "أُمٌّ، وأُمَّهاتٌ" ثلاثيات، والهمزة فاءٌ، والميمان عينٌ مضاعفةٌ، والهاءُ لامٌ، فهي إذاً مما يَعْتَقِبُ عليه لامان، الهاءُ تارةً، و الميمُ أُخرى، وهذا له نظائرٌ كـ: "سَنَة، و عِضَة "[٢]على رأي"[٣] .

أفاض ابن إياز في شرحه لزيادة الهاء في "أُمَّهات"؛ فتناولها بالشرح، و التحليل، و التوضيح والتعليل، وإيراد الحُجج والأدلَّة، فيما وقع في هذه المسألة من خلاف، مورداً رأيه فيها، و مُدلِّلاً لما ذهب إليه. كما أورد ما عليه بعض الأئمة، الذين يذهبون إلي زيادة الهاء في "أُمَّهات"، مُسْتَدِلِيْن على ذلك بالسماع كما ورد في قول الشاعر، والنَّقل عن ثعلب، وبعضهم نَسَبَ وقوع الخطأ في كتاب العين الذي أُثْبِتَت فيه أصالة الهاء. وقد ردَّ ابن إياز على حُجج الذين ذهبوا إلى زيادة الهاء في أُمَّهات، بحججٍ من السماع و القياس، ورَدَّ على وقوع الخطأ في كتاب العين، أنَّ الغلط جاء من الذين نقلوا عنه، كما أورد أنَّ كتاب الفصيح رغم قِلَّة أوراقه، وقع فيه أغلاط. قَوَّى ابن إياز جواز أصالة الهاء في "أُمَّهات"، وهو بهذا يوافق ما حكاه ابن السراج عن الأخفش في هذه المسألة؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أنْ تُعادلَ رواية الخليل روايةُ غيره.

---

(١) البيت لقصي بن كلاب. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري، (ت٣٢١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٥هـ ٣/ ٢٦٧ .

(٢) قال ابن جني: "ما تنكر أن تكون الهاء، و الواو جميعاً تعتقبان لامَيْن على الكلمة الواحدة، و "سنة و عضة" ألا تراهم قالوا: "سنوات و عضوات" و قالوا :"سنيهة و عضاه". المنصف، ابن جني ١٣٩/٣.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٩٥ – ٩٦.

قال عز الدين في شرحه لهذه المسألة: ... و يُقال أُمّ بَيِّنَة الأمُومة، ووزن "أُمَّهَات" فُعْلَهَات... وقال ابنُ السَّراج: هاء أُمَّهات أصلٌ؛ لقولهم في الواحدة "أُمَّهَة" وهو ضعيف [1] .

ذهب عز الدين إلى أنَّ هاء أمهات زائدة؛ بدليل عدم إتيانها في المفرد: "أُمّ"، و المصدر منها الأمومة، فسقطت من المفرد والمصدر؛ فهي زائدة. كما ضعَّف قول ابن السَّراج في أصالة هاء أُمَّهات، بعد أنْ نسب إليه هذا الرأي .

وما بين أيدينا يُدَلِّلُ على أنَّ ابن السراج، قد قال بزيادة الهاء، ولكنَّه أورد قول الأخفش: على جهة الشذوذ أنَّ من العرب من يقول أُمَّهة .

يقول ابن السراج في هذه المسألة: "أمَّا "أُمَّهَات"، فَوَزْنُها فُعْلَهَات، ويَدُلُّك على ذلك أنَّهم يقولون: أُمٌّ، وأُمَّهَات فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد . وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن مِنَ العرب يقول:"أُمَّهَة" فإن كان هذا صحيحاً، فإنَّه جعلها فُعَّلَة و ألحقها بـ "جُخْدَب"، و من لم يعترف بـ "جُخْدَب"، ولم يَثْبُت عنده فُعْلَل، وَجَبَ عليه أن يقول:"أُمَّهَة" فُعْلَهَة"[2] .

و مما أورده ابن السَّراج في هذه المسألة يتبين، أنَّه يذهب إلى زيادة الهاء، ليس كما نُسِب إليه عدم زيادتها.

وما يفضي إليه البحث للراجح في هذه المسألة، عدّ الهاء في أمهات زائدة للأدلة الآتية:

- مجيء المصدر و المفرد من أُمّ على أُمومة بدون الهاء.
- مجيء المفرد "أُمّ" دون هاء، ومجيء الجمع منه على أمهات، فقد جاء في الجمع ما لم يكن في المفرد.
- مجيء الهاء زائدة في أمَّهات؛ ليُفرق بين الإنس و البهائم .

ذ- زيادة النون في "ترْجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل"، والتاء في "تَنْضُب":

قال ابن مالك: " ...وكلزوم عدم النَّظير بتقدير أصالة نون: نَرْجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل، وتاء تَنْضُب"[3].

---

(١)شرح التعريف بضروري التصريف، عز الدين ٩٠.

(٢) الأصول في النحو ٣/٣٣٦.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز٩٨.

تناول ابن إياز توضيح سبب زيادة النون في نرجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل، بقوله:" يريد أن نون نرجس بفتح النون زائدة، إذ لو كانت أصلاً لكان الوزن (فَعْلِلَا)، وهو بناء معدوم في الرباعي، و كذلك حالها مع الكسرة لثبوت زيادتها مع الفتح... ونون عُرُنْد زائدة لثلاثة أوجه: الأول- أن(فُعُنْلاً) ليس في الكلام، وهو الذي أراد المصنف، فإن قيل: ففي كلامهم: "جُبُن"، "عُنُل"، وهما(فُعُل)؟ فالجواب أنَّ المراد أن يكون اللامان مختلفين كـ"دُحرجٍ" مثلاً ولاما: "جُبُن، وعُتُل" من حرف واحد. والثاني-كونها ثالثة ساكنة. والثالث- سقوطها في الاشتقاق أنشدَ عبد القاهر في المقتصد: والقوسُ فيها وَتَرٌ عُرُدُ... وأما: "تَنْضُب" ففيه ثلاث لغات؛ الأولى- فتح التاء وسكون النون، وضم الضَّاد المعجمة والباء زائدة لعدم: "جَعْفُرٍ" بضم الفاء، وللاشتقاق من: "نضب". والثانية- بضم التاء، وسكون النون وفتح الضاد. والثالثة- بضم التاءِ والضاد وسكون النون، والتاء زائدة لثبوت ذلك في اللغتين، والاشتقاق، وهذا جليٌ"[1].

علَّل ابن إياز لزيادة النون في نرجس، وعُرُنْد، و كَنَهْبُل، لعدم وجود هذه الأبنية في كلام العرب .

كما أثبت زيادة التاء في "تنضب"، بعد أنْ أورد ماجاءت عليه في اللغات الثلاث، مُدَلِّلاً لما ذهب إليه.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله:"...ونون نَرْجس زائدة؛ لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه: "فَعْلِلاً" وهو بناء معدوم في الرُّباعي. ونون عُرُنْد زائدة؛ لأن فُعُلاً ليس في كلام العرب؛ ولأنَّ النون ثالثة ساكنة؛ ولأنَّها تسقط في الاشتقاق لقوله: والقَوْسُ فيها وَتَرٌ عُرُدٌ ...حكي سيبويه: وَتَرٌ عُرُنْدُ أي: غليظ، والعُرُنْد الصَّلب، وشيء عُرُدٌ أي: صلب. ونون كَنَهْبُل زائدة؛ لعدم "فَعَلُّل" وهو بفتحها وضمها ضرب من الشجر، وتثبت زيادة النون إذا ضمت التاء، وكذلك إذا فتحت، لثبوت زيادتها مع الضم، وتاء تَنْضُب زائدة؛ لعدم فَعْلُلٍ؛ ولأنَّها من: نَضَب، والتَّنْضب شجر، ويقال: بضم التاء وفتح الضاد، ويقال بضمهما، والتاء زائدة فيهما؛ لثبوت زيادتها في الأولى وللاشتقاق"[2].

عرض عز الدين هذه المسألة كما عرضها ابن ياز، مُدلِّلاً،ومُعَلِّلاً؛ لزيادة النون في نرجس،وعرند،و كنهبل،بعدم وجود هذه الأبنية،مما يدلل بزيادتها،كما أثبت زيادة التاء في تنضب،لسقوطها عند الشتقاق،ولعدم وجود بناء"فَعْلُل".

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٠٠ ،١٠١.

(٢) نفسه، عز الدين٩١-٩٣.

المبحث الرَّابع: مسائل في الأفعال

الأفعال هي القسم الثاني من أقسام الكلام كما عرضها ابن مالك في ألفيته ،و قد وردت مسائل الأفعال في التعريف في ضروري التصريف محدودةً ،و قد يكون السبب في ذلك؛ يرجع إلى أنَّ التعريف كتابٌ مُخْتَصر، فلم يذكر ابن مالك في مصنفه التعريف إلا أوزان الفعل الثلاثي، و وزن الفعل الرباعي، وما يحدث للفعل المضارع المثال، والأمر منه من حذفٍ أو إبدال؛ لذا تناول الشارحان ما عرضه ابنُ مالكٍ في هذه المسائل، وسيعرض البحث البعض منها.

أوزان الفعل الثلاثي المجرد:

قال ابن مالك : "والفِعْلُ المُجَرَّدُ إمَّا ثُلَاثِيٌّ: كـ: ذَهَب، وعَلِمَ، ومَكُثَ [1]، أو رُبَاعِيٌّ كـ: دَحْرَجَ"[2].

تحدث ابن مالك عن أوزان الفعل الثلاثي المجرد وعدَّها ثلاثة أبنية، و ذكر للرباعي المجرد بناءً واحداً هو: فَعْلَلَ.

تناول ابن إياز في شرحه هذه المسألة بقوله :"وللثلاثي ثلاثة أبنية فَعَلَ، كـ: نَصَرَ، وفَعِلَ، كـ: عَلِمَ، وفَعُلَ، كـ: ظَرُف، فأما فُعِلَ فإنَّه مختص بما لم يُسَمّ فاعله كـ: ضُرِب، أصلُه أنْ يكون حديثاً عن الفاعل، ثم يُنْقَل فيصير حديثاً عن المفعول... ،وذهب المبرد إلى أنَّه بناءٌ مُستَقِلٌ غير مُتَفَرِّعٍ على بناء الفعل، وليس هذا موضع بسطه، وليس في الأفعال "فَعْل" بسكون العين فأما قوله[3]:

فَإنْ أَهْجُهُ يَضْجَر كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأَدمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُه

فإنَّه أراد ضَجِر، و دَبِر، كـ: عَلِمَ لكنه سكَّن استثقالاً للكسرة، أمَّا بناء (فَعَلَ) مفتوح العين

---

(١) سقط في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٣٥، أثبته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٨.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٣٥.

(٣) البيت يُنسب للأخطل التغلبي، و ليس في ديوانه المطبوع. ديوان الأخطل، شرح وتقديم، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٢،بيروت ،لبنان ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، وهو في المنصف ٢١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف١٠٣، وشرح الملوكي في التصريف٣١ بلا نسبة. و منسوب في لسان العرب ٤/ ٤٨١، للأخطل. الشاهد فيه قوله، (ضَجْر و دَبْرَت) بإسكان الثاني فيهما، والأصل التحريك، و لكنه أسكن الحرف استثقالا للكسرة، فالأصل ضَجِرَ و دَبِرَ.

فمجيء الإسكان منه شاذ قال:

وقـــالوا : ترابـــيٌّ فَقُلْـــتُ صَـــدَقْتُم أبـــي مِـــنْ تُـــرابٍ خَلْقَـــه اللهُ آدَمَـــا

أراد : خَلَقَه"[١] .

تناول ابن إياز أبنية الثلاثي المجرد "فَعَلَ"، "وفَعِلَ و فَعُلَ "، وعدَّها أصولاً للفعل الثلاثي المجرد، أمَّا بناء"فُعِلَ" فأصله أنْ يكون حديثاً عن الفاعل منقولاً من البناء "فَعَلَ"، "وفَعِلَ"، ولا يُنْقَلُ هذا البناء من"فُعِلَ" ؛ لأنَّه لا يتعدى، وبهذا يَعُدُّ ابن إياز بناء (فُعِلَ) فرعاً وليس أصلاً. كما نَسَبَ إلى المبرد القول بأصالة هذا البناء، ولم يُعَلِّل أو يُمَثِّل، بل اكتفى بقوله: "وليس هذا موضع بسطه". وقد ذكر المبرد في المقتضب أنَّ "الفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً" [٢] ثم عددها مع ذكر أمثلة عليها، وبهذا يكون نَسْبُ ابن إياز إلى المبرد هذا القول ليس في محله، و سَيُعْرَض هذا الخلاف في الفصل الرَّابع إن شاء الله.

كما بَسَطَ ابن إياز، وعَرَض، وشرح لبناء "فَعْل" ساكن العين، وأثبت عدم وجود بناء "فَعْل" بسكون العين أصل،لكن يجوز تسكين المكسور، و المضموم تخفيفاً. كما مثَّل لبناء(فَعَلَ) مفتوح العين بمجيء الإسكان فيه بأنه شاذ، ودَلَّل بالسماع.

عَرض عز الدين لهذه المسألة بقوله: "والفعل المجرد إمَّا ثلاثي: فَعَلَ، كـ: ضَرَبَ، و فَعِلَ كـ: عَلِمَ، و فَعُلَ كـ: مَكُثَ... و فُعِلَ: فرع لنقله، وقال المبرد هو أصل، وليس في الأفعال: فَعْل بسكون العين أصل، لكنه يجوز تسكين المكسور، و المضموم تخفيفاً فيقال: ضَجْر، و دَبْر، وعَظْم في عَظُم. ومجيء الإسكان في المفتوح شاذ كـ: قوله[٣]: أَبِي مِن تُرابٍ خَلْقَهُ اللهَ آدمَا"[٤] .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٥، ٣٦.

(٢) المقتضب، المبرد ٧١/١.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل صدره، و قالوا، ترابيٌّ فقلت صدقتم .البيت في عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق، نادية علي الدولة، رسالة مقدمة إلى جامعة القاهرة،١٩٧٦، منسوب لبعض الشيعة ٥٠٣، وضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق، السيد إبراهيم السيد، دار الأندلس،١٩٨٠م هامش٨٤،. الشاهد فيه، إسكان ثاني الفعل الثلاثي المفتوح العين ضرورة، وهو شاذ ؛لأن التسكين يكون لتخفيف الثقيل و الفتح خفيف.

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٧٠، ٧١.

عرض عز الدين لأوزان الفعل الثلاثي المجرد، كما عرضها ابن إياز بلا إضافة أو نقصان؛ فقد مثَّل للفعل الثلاثي المجرد بالأوزان التي يأتي عليها، وعَدَّ هذه الأوزان هي الأصل و هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، أما بناء فُعِل، فعده فرعاً، و ليس أصلاً لنقله . أي : إنَّ أصلَه مُسندٌ للفاعل، ثم يُنْقَل فيصير حديثاً عن المفعول، ويُنْقَل من بناء فَعَلَ، وفَعِلَ، أما فَعُلَ، فلا يُنْقل منه؛ لأَنَّه لازمٌ لا يتعدى و يجوز أنْ يُصاغَ من (فَعُل) إذا جاء معه ظرف، أو جار و مجرور، نحو: ظُرِف في هذا المكان. و نَسَبَ إلى المبرد القول بأصالة هذا البناء، دون أنْ يُمَثِّل أو يأتي بالأدلة، أو بقولٍ يُثْبِتُ ما جاء به عن المبرد. كما نَفَى عز الدين مجيء الفعل الثلاثي المجرد أَصْلٌ على وزن "فَعْل"، ولكنه أجاز تسكين العين في مكسور العين نحو: ضَجِر فيقال: ضَجْر، و في مضموم العين نحو عَظُم فيقال: عَظْم. ودَلَّلَ بالسماع على مجيء العين ساكنة شذوذاً في مفتوح العين.

ويبرز رأي عز الدين في هذه المسألة، في أنّهَ عَدَّ أبنية الفعل الثلاثي المجرد الثلاثة، وهي: "فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ" أصولاً، بينما عدَّ بناء "فُعِلَ" فَرْعاً، وليس أَصْلاً .

النتائج

أولاً –الميزان الصرفي:

- تأثر عز الدين كغيره من العلماء، بابن إياز في هذه المسألة؛ فقد عرضها كما عرضها ابن إياز،ثم عرض للمواضع التي لا يُقال فيها الزائد بلفظه، كما عرضها ابن إياز دون زيادة أو نقصان.
- لم يتناول عز الدين التمثيل لما أصله رباعي، أو خماسي من أوزان الأسماء ،كما فعل ابن إياز، فلم يُمَثِّل لما جاء على خمسة أصول من الأسماء.
- ذهب ابن إياز وعز الدين، مذهب البصريين الذين يذهبون إلى أنَّ نهاية الأصول خمسة مُخالِفَيْن بذلك ما ذهب إليه الكوفيون، في عدِّ نهاية الأصول ثلاثة.

ثانياً–الاسم المجرد الثلاثي:

- مثَّل الشارحان لأوزان الاسم الثلاثي المجرد بعشرة أوزان ذكرها علماء التصريف.
- أورد الشارحان البناء المعدوم من أوزان الاسم الثلاثي مُعَلِّلَيْن لما ذهبا إليه، ثم أوردا رأييهما صراحةً، فيما جاء على (فُعِل) من الأسماء، و عَدَّاه شاذاً.
- كان تعليل عز الدين مطابقاً لتعليل ابن إياز في البناء المعدوم، كما أورد ما نقله الميداني كما فعل ابن إياز.

ثالثاً– أوزان الاسم الرباعي :

- أثبت ابن إياز البناء السادس للاسم الرباعي المجرد، الذي أضافه الفراء وأبو الحسن، مُدَلِّلاً ومُحْتَجَّاً لِمَا ذهب إليه، و كان تعليل ابن إياز مطابقاً لتعليل ابن يعيش، في إثبات هذا البناء، مضيفاً إليه دليلاً آخر، وهو وجود ملحق بهذا البناء.
- لم يثبت عز الدين أو ينفي وجود هذا البناء، بل اكتفى بإيراد أمثلة لهذا البناء،أوردها الفراء لإثبات هذا البناء.
- استطاع البحث التَّوصل لرأي عز الدين، مما أورده في بداية هذه المسألة، بإيراد أنَّ للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان، وتمثيله للبناء السادس، بأربعة ألفاظ رواها الفراء، لإثبات هذا الوزن.

رابعاً– أوزان الاسم الخماسي:

- ذهب ابن إياز وعز الدين، إلى أنَّ أبنية الاسم المجرد الخماسي أربعة، وبهذا يكونان قد وافقا أئمة التصريف، وخالفا ما ذهب إليه ابن السراج.

- علَّل كلٌّ منهما لما ذهبا إليه، أنَّ النون في البناء الخامس الذي أضافه ابن السراج "هُنْدَلِع" زائدة.
- دلَّل ابن إياز بالقياس، على أنَّ هذا البناء مزيدٌ فيه، بينما لم يُدَلِّل عز الدين في هذه المسألة وإنَّما اكتفى بالقول بأنَّه مزيد فيه.

خامساً- الأصلي والزائد من حروف الزيادة:

- عرض ابن إياز للأصلي والزائد من الحروف بإفاضة، ونسب للمبرد كغيره من أئمة التصريف، إخراج الهاء من حروف الزيادة، وضعَّف هذا الرأي.
- تناول عز الدين هذه المسألة-الأصلي و الزائد من الحروف- فعرضها كما عرضها ابن إياز، ولكن بإيجاز دون إخلال، كما نسب أيضا إخراج المبرد للهاء من حروف الزيادة، وضعَّف هذا الرأي دون أنْ يذكر سبب إخراج المبرد الهاء من حروف الزيادة، أو يُدَلِّل على صحة ما ذهب إليه.
- أُلْبِس على ابن إياز وعز الدين و غيرهم من الأئمة، ، نسبهم للمبرد إخراجه الهاء من حروف الزيادة.
- أثبت البحث أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب، هو من أخرج الهاء من حروف الزيادة، وليس أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد.

سادساً -الزَّائد من المُضَعَّف:

- تناول ابن إياز مسألة الزَّائد من المُضَعَّف، بالتحليل، والتعليل؛ فأورد الخلاف في هذه المسألة، وحُجج وأدلة لكلا الطرفين، تثبت صحة ما ذهب إليه كل طرف، دون ترجيح مذهب على آخر.
- توصل البحث إلى رأي ابن إياز، وهو:أنَّ كلا الوجهين صواب و مذهب.
- عرض عز الدين لمسألة الزَّائد من المُضَعَّف، بأسلوب مختصر؛ فذكر الخلاف فيها دون إيراد أدلة، أو حجج تُرَجِّح مذهب، أو تعارض الآخر،كما لم يُصَرِّح برأيه فيها، ولم يتوصل البحث له؛نظراً لعرض هذه المسألة باختصار .

سابعاً– زيادة النون، في نَرْجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل، والتاء في تَنْضُب:

- أثبت الشارحان زيادة النون في الألفاظ الواردة، بعدم وجود هذه الأبنية في كلام العرب ،كما أثبتا زيادتها بسقوطها في الاشتقاق، و هو من الأدلة التي تُعَرف بها الزيادة في الألفاظ.
- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز، و كان تعليله، وتمثيله لها مطابقاً لما أورده ابن إياز.

ثامناً– زيادة الهاء في أُمَّهات:

- اختلف العلماء في هاء أمهات بين الأصالة والزيادة؛ فمنهم من ذهب إلى أصالتها، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونُسِب أيضاً لابن السراج هذا المذهب، وقد أيَّد ابن إياز ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج، في جواز أصالة الهاء، و دلَّل لها .
- صَرَّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، دون شرح، أو تحليل، بزيادة الهاء في أُمَّهات ،كما نسب لابن السَّرَّاج القول بأصالة الهاء في أمهات ،و ضَعَّفَ ما نَسبه إليه.
- جانب ابن إياز و عز الدين، الصواب في نَسبِهم لابن السراج القول بأصالة الهاء في

أمهات؛ فقد أثبت البحث عكس ما نُسِبَ إليه.

تاسعاً –أوزان الفعل الثلاثي المجرد:

- تناول ابن إياز أوزان الفعل الثلاثي المجرد بالشرح، والتحليل، والتمثيل، و عدَّ بناء "فُعِلَ" فرعاً؛ لنقله دون أن يوردالخلاف فيها.
- عرض عز الدين في شرحه أبنية الفعل الثلاثي المجرد الأصل، كما عرضها ابن إياز، دون زيادةٍ أو نقصان، وعَدَّ بناء"فُعِلَ" فرعاً لنقله.

جانب ابن إياز وعز الدين الصواب بنسبهما إلى المبرد القول بأصالة هذا البناء؛ فقد أثبت البحث عكس ما نُسِبَ إليه.

الفصل الثَّاني

من المسائل الصَّرفيَّة في الأسماء

ويقع في أربعة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: الإفراد والجمع.
- **المبحث الثاني**: التذكير والتأنيث.
- **المبحث الثالث**: التصغير.
- **المبحث الرابع**: النسب.

المبحث الأول: الإفراد والجمع

يعرض هذا المبحث بعض المسائل الصرفية التي تختص بالأسماء، من حيث الإفراد و الجمع، وما يطرأ عليها من تغيير.

أولاً- جمع ما كان أوَّلُه واوين:

قال ابن مالك: "...ومِنْ أَوَّلِ وَاوَيْن صُدِّرَتا، ولَيْسَتْ الثَّانِيَة مَدَّةً مَزِيْدَةً، أَو مُبدَلَةً"(١).

تحدث ابن مالك عن اجتماع واوين في أول الجمع، و إبدال الثانية إذا لم تكن مزيدة أو مبدلة همزة.

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشَّرح، والتَّحليل، والتَّمثيل؛ فَتَحدَّث، و أطال في اجتماع مِثْلَيْن في أول الكلمة،ثم مثَّل لاجتماع واوين في أول الكلمة، وهو ما قصده المصنف فقال: " ...فإذا جمعت "واصلة" قلت: "أواصل" والأصل: "وواصل" فالواو الأُوْلَى الفاء، والواو الثانية منقلبة عن ألف "واصلة" كما قلبتها في "ضوارب" (٢) فاجتمع واوان، فقُلبتِ الأولى هَمزةً وهنا سؤلان. أحدهما: لم قُلبتِ الأولى دون الثانية؟ والجواب: أنَّ الحرف الواقع طرفاً أَوْلَى بالتغيير، مما ليس كذلك. والثاني: لِمَ قُلبت همزة دون غيرها؟ والجواب: أنَّ الهمزة أُلِفَ مجيؤها أولاً ،وكَثُر ذلك، فَقُلِبَت الواو إليها لذلك، ونظير ما قَلْتُه، قول أبي سعيد السيرافي: إنَّهم إنما عوَّضوا الميم في "اللَّهُمَّ"؛ لأنَّها أُلِفَ زيادتها آخراً كـ: "زُرْقَم" "وسُتْهُم"، وكذلك تقول: "أويصل" في تصغير "واصل"، والأصل: "وُوَيْصِل" فقلبت الواو الأولى همزةً؛ استثقالاً لاجتماعهما"(٣) .

مثَّل ابن إياز لإبدال الهمزة الثانية همزة، مُعَلِّلاً سبب إبدال الأولى دون الثانية؛ وهو وقوع الحرف طرفاً، والطرف أَوْلَى بالتغيير .كماعلَّل إبدال الواو همزة ،وأرجع ذلك إلى كثرة مجيئها أولاً، مُدلِّلاً لما قاله بما أورده من ألفاظ.

---

(١) شرح التعرف بضروري التصريف، ابن اياز ١٠٧ .

(٢) مثبتة "صوار" في شرح التعرف بضروري التصريف، ابن إياز١٠٩،تم تصحيحها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"٨٠.

(٣) شرح التعرف بضروري التصريف، ابن اياز ١٠٩.

أمَّا عز الدين، فتناول هذه المسألة باختصار ،مُمَثِّلَا لما شرحه بقوله:"إذا اجتمع في أول الكلمة "واوان" أُبدلت أُوْلَاهُما همزة كقولك: في جمع "وَاصِلة: أواصل، والأصل: "وُوَاصل"، الواو الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل ألف واصلة؛ لأنها كألف: ضاربة فلا بد من إبدالها، فاجتمعت " واوان" فَأُبْدِلَت أُوْلَاهُما همزة" (١) .

ثانياً- المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول وثانيه ياء:

قال ابن مالك: "فَإنْ اتَّصَلت الياءُ السَّاكِنَةُ بِالآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، أَو كَانَت عَيْنَ فُعْلى وصْفَاً وُقِّيَت الإبْدال بِجْعل الضَّمَّة كَسْرة" (٢).

يتحدث ابن مالك عن الإبدال الواقع على الحركة، وذلك إذا اتَّصلت الياءُ السَّاكِنَةُ بِالآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، أَو كَانَت عَيْنَ فُعْلى وصْفَاً، فإنَّما تُبْدَلُ الضَّمَّةُ كسرة؛ لِتَسلمَ الياءُ من الإبدال.

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتعليل؛ فَعَرَض الخلاف بين سيبويه و الأخفش في هذه المسألة، وحجج كل منهما بقوله: "اعلم أنَّ سيبويه والأخفش، اتَّفَقا على أنَّه يُكْسَر أول الجمع إذا كان مضموماً و ثانيه "ياء"؛ لتظهر الياء، و ذلك نحو: "بِيْض" و الأصل: "بُيْضٌ" بضم الياء؛ لأنَّه جمع "أبيض" ك: "حُمْرٍ" في جمع: "أَحْمَر" لكنْ أُبدلت الضَّمَّة كسرة لذلك، واختلفا في المفرد فقاسهُ سيبويه على الجمع؛ فِراراً من القلب، وخالفهُ الأخفش فأبقى الضَّمَّة فانقلبت واواً، وحُجَّة الأول أنَّ تغيير الحركة أَهْوَنُ من تغيير الحرف، ألا ترى إلى قلَّة: "بُوع المتاعُ" و كثرة "بيع". مذهبهُ أبداً اعتبار قلة التغيير، ألا ترى إلى مذهبه في: "مَفْعُول" من الياء، وقوله: لولا مع المضمر حرف جر؛ لأنَّ تغيير شيء واحد، أسهل من تغيير أشياء، وهي المُضمرات الواقعة بعدها، عند جعل لولا على أصلها. وحُجَّة الثاني: أَنَّ الجمع أثقل من الواحد، فكان أحوج إلى التخفيف فيه فيكسرون أَوَلَه؛ لِتَسْلمَ ياؤه التي هي أخف من الواو؛ ألا تراهم قالوا في جمع "صائم": صوَّم، وصِيَّم و في جمع " قائل": قُوَّل، وقِيَّل، ولم يقولوا في قولهم: "رجلٌ حُوَّل"(٣) أيّ: "حَسنُ الحيلة" إلا بالواو

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٩٥.

(٢) نفسه، ابن إياز ١٥٤ .

(٣) مثبتة في شرح التعريف لابن إياز"حُوَّال"١٥٥،ومثبتة في شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" "حوّل"١٢١، جاء في لسان العرب ٢٧٤/٤ قوله:حول، بتشديد الواو، أي بصير بتحويل الأمور ويقال: رجل حوالي للجيد الرأي ذي الحيلة.

لأنَّه واحد، وذلك جمع، وأيضاً فإجماعهم على قلب الياء"[1] في "مُوسِر"، و"مُوقِن" والأصل: "مُيْسِرٌ، ومُيْقِنٌ"؛ لأنَّهما من اليسار، واليقين دليل على ذلك، وأيضاً فإنّهم قالوا: "قَضُوَ"، و"رَمُوَ"، فلم يُغَيِّروه، وأيضاً قالوا: "الطُّوبى، والمَضُوفَةُ" ،وهما من: "الطِّيب"، و ضاف: "يَضيفُ" إذا مال والتجأ، ولقائل أنْ يُجيب عن الأول: بما تقدم من قلَّة التغيير. وعن الثاني: بالبُعد عن الطرف. وغير خَفي أنَّ القُرب منه له أثرٌ في الإعلال، والبُعْدَ عنه له أثرٌ في التصحيح، دليله إعلال" صُيَّمٌ" وصحَّةُ "صُوّام" إلا شاذا. وعن الثالث: أنَّ الفعل قُصِدَ به هنا التعجب، فلو غُيِّر لاختلَّ هذا المعنى، ولأنَّهم فرَّقوا بين الاسم و الفعل. والفعل تأتي في آخره "ياءٌ" قبلها ضَمّة، و لا يأتي ذلك في الاسم. وعن الرابع: أنه شاذ خرج تنبيها على الأصل كـ: "القَوَدِ و القُصوَى". وعندي أنّه بَعُدَ عن الطرف أيضاً. أما قولهم "طُوبى"؛ فلأن ألف التأنيث بُنِيَت الكلمةُ عليها، و لهذا سُبِق بها في الجمع، و يجرون التأنيث بها مجرى تأنيثين[2] فهي لازمة. وأما "مَضُوفَة"؛ فلأن الكلمة أيضاً مبنية على الياء، فلا يسوغ تقدير انفصالها؛ لأن: "مَفْعُلاً" يأتي بغير تاء"[3].

تناول ابن اياز الخلاف بين سيبويه، والأخفش في هذه المسألة؛ فَعَلَّل حُجَّة سيبويه في جعل المفرد مُقاساً على الجمع، وهو أنَّ تَغْيِير الحركة أهون من تغيير الحرف، وذَكَر مثالاً على ذلك؛ قِلَّة قول العرب: "بُوعَ المَتاع"، و كَثْرة" بِيْع المتاع"، كما رجح مذهب سيبويه باعتبار قلة التغيير أَوْلَى. كما أورد حُجج الأخفش وأدِلَّتَه، و علَّل لِمَا ذهب إليه ،وردَّ حُجَته في إبقائه الضَّمَّة، وعدم القلب في المفرد.

ومما أورده ابن إياز من تعليلات، وأدلَّة رادّاً بها حُجج الأخفش، يتضح أنَّه ذهب مذهب سيبويه، وخالف ما ذهب إليه الأخفش.

عرض عز الدين هذه المسألة بإيجاز فقال: "اتَّفق الأخفش وسيبويه على كسر أول جمعٍ ثانِيه

---

(١) سقط من شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ١٥٥،تم إثباتها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١٢١.

(٢) مثبتة خطأ "بالشين" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ١٥٦، أُثْبِتت من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٢٢ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٥٤- ١٥٦.

ياء نحو: "بِيْض" لِتَسلمَ الياء، واختلفا في المفرد، فقاسه سيبويه على الجمع في قلب الضَّمَّة وسلامة الياء، وخالفه الأخفش فأبقى الضَّمَّة وقلب الياءَ واواً"(١) .

تناول عز الدين هذه المسألة، كما تناولها ابن إياز؛ فذَكَر اتِّفاق سيبويه والأخفش، على كسر أول جمعٍ ثانِيه ياء، واختلافهما في المفرد، وذكر حُجَّة سيبويه.لكنه لم يَعرض حُجج الأخفش، أو أدلته، كما لم يذكر رأيه فيما ذهبا إليه، وإنما تناول هذه المسألة بإيجاز وهذا هو منهجه. ولو أنه أفاد من مناقشة ابن اياز وغيره من الأئمة؛ لقوَّى رأيه، أو أمكنه أن يعارضه.

وقد تناول بعض العلماء هذه المسألة في مصنفاتهم ؛فمنهم من ذكر الخلاف،ومثَّل له،و دلَّل لحُجَّةِ كِلَا الإمامين، ورجَّح ما رآه راجحاً، ومنهم مَنْ أورد الخلاف دون ترجيح وسيُعرض الخلاف في الفصل الرَّابع إنْ شاء الله.

ثالثاً- مجيء الجمع مما كانت عينه واواً ساكنةً في المفرد، مفتوح ما قبلها:

قال ابن مالك: " تُبدلُ الياءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِن الواو الكائِنَةِ عَيْن مَصْدَرٍ أُعِلَّت في فِعْلِه، أو عينَ فِعالٍ جمعاً لواحدٍ سَكَنَتْ فيه"(٢).

تحدث ابن مالك عن إبدال الواو ياء بعد كسرة، إذا وقعت عيناً لمصدر اعتلت في فعله،أو عين فعال جمعاً لواحد، سكنت فيه.

مَثَّل ابن إياز لقول المصنف: " أو عين فِعَال جمعاً لواحد" بقوله:"نحو: " ثِياب" جمع: "ثوبٍ"، و"حِياض" جمع: "حَوْض، وقد قال أبو الفتح: "إنَّما تُقْلَب هذه الواو ياءً باجتماع خمسة شروط،و قوله: أنْ يكونَ فعال جَمْعَاً"(٣) ،احتراز من " خِوانٍ" الذي يؤكلُ عليه، و"صِوّانٍ" للتخت، وأن يكون قبل الواو كسرة، وأن يكون بعدها ألفٌ.وامتنع المصنف عن تفصيل ذلك بقوله: " فِعال" إذ قد اشتمل على كسر الأول، ووقوع الألف بعد الواو .وأنْ تكون العين ساكنة في الواحد؛ لأنَّ السكون

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١١٤ .

(٢) نفسه، ابن اياز ١٣٨.

(٣) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز١٣٩تم اثباتها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٨.

يُضْعِف الحرف والحركةُ تُقَوِّيْه، ويقوم مقام السكون الاعتلال كـ:"دار ودِيَار" .وأن تكون اللام صحيحة احترازاً من "طِوَاء" جمع: طيّان، فإن العين لو اعتلت بالقلب ياء مع اعتلال اللام بالقلب همزةً، لتوالى إعلالان؛ إعلال العين، واللام، وذلك مرفوضٌ في كلامهم، لم يجئ منه سوى: " ماءٍ، وشاءٍ" وأصلهما: "مَوَه وشَوَه" فَقُلِبَت العين ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وقُلِبَت الهاء همزة"[١] .

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله:" مثال ذلك: ثِياب جمع: ثَوْب، وحِيَاض جمع: حَوْض، والأصل: ثِوَاب، وحِوَاض،و مثال المعتل الصحيح اللام: دِيار جمع: دَار، والأصل: دِوَار، فإن اعتلت اللام، نحو: طِوَاء جمع: طَيَّان، -وهو الجائع- لم تعتل العين؛ لئلا يتوالى إعلال العين، واللام، وذلك مرفوض عندهم، لم يجيء منه إلَّا "ماء وشاء"[٢] .

مثَّل عز الدين باختصار،لإبدال الواو ياءً بعد كسرة، مُعَلِّلاً لما ذهب إليه،و مُدَلِّلاً بما جاء منها بالقياس،كما صرح برأيه بأنَّ توالي إعلالين على الكلمةٌ، مرفوض عند العرب ،وهذا ما أورده ابن إياز أيضاً.

رابعاً-إبدالُ الألفِ همزةً في الجمع من مزيدٍ لِمَد الواحد:

قال ابن مالك: "وَمِمَّا تَلَا أَلِف شِبْهِ مَفَاعِل مِنْ مَزِيْدٍ لِمَدِّ الوَاحِدِ"[٣].

يتابع ابن مالك حديثه عن إبدال الألف همزة، فتحدث في هذه المسألة، عن إبدال الألف همزة في الجمع بشرطين: الأول- أنْ تلي الألف، ألف مفاعل جمعاً، والثاني- أن تكون مزيدة في الواحد وليس أصلاً؛ فالمزيد في الواحد يُبْدَلُ عند الجمع، أمَّا الأصل في الواحد، فلا إبدال فيه في الجمع .

قال ابن إياز في شرح هذه المسألة: "قلت: إذا جَمَعْتَ رسالة، و نحوها جمع تكسير، زدتَ عليها ألف الجمع ثالثة، فيلتقي "ألفان" الأُوْلَى : ألف الجمع، و الثانية ألف "رسالة" الزائدة، فتحركت الثانية بالكسر، فصارت همزة، فقلت: "رسائل" وحملوا على الألف الواو في "عجوز "، والياء في "صحيفة" فقلبوها همزة، كقولك: "عجائز"، و"صحائف" لأنَّ تحريك الواو والياء ليس بِمُتَعَذّر،

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز ١٣٩، ١٤٠.

(٢) نفسه، عز الدين ١٠٨،١٠٩ .

(٣) نفسه،ابن إياز ١١٢.

بخلاف الألف، فإنَّ ذلك مُتَعَذّر فيها. وقوله: "مِمَّا تلا ألف شبه مفاعل" يعني: قُلِبَت الهمزة من الألف والواو والياء، الواقعة بعد ألف الجمع، و صحائف في التحقيق "فَعائِل" وليس بـ"مَفاعِل" فلذا قال: "شبه مفاعل "وقوله: "من مزيد لِمَدِّ الواحد" تحرز به من نحو: "معيشة" و"معونة "، فإنَّ الياء والواو أصلان فيهما، وهما عينان فَيُحْتَمَل "معيشة" عند سيبويه أنْ يكون "مَفْعِلة" فَنُقِلَت الكسرة من الياء إلى العين، ويُحْتَمل أَنْ يكون "مَفْعُلة" بضمها، فَنُقِلَت الضَّمَّة إلى العين، فوقعت الياء ساكنة بعد ضَمٍ، فكان يجب أن تُقْلب واواً كما في "مُوسِر ومُوقِن"، فَقُلبت الضَّمَّة كسرة، محافظةً على الياء، "ومَعُونَة" "مَفْعُلَة" بضم العين، فَنُقِلَت الضَّمَّة من الواو إلى العين[1]، فإذا جمعتهما حَرَّكتَ الياءَ، والواوَ بالكسر من غير قلب لهما إلى همزة فقلت "مَعايِش ومَعاوِن" وذلك؛ لأنَّهما هنا أصلان، ولهما حَظٌ في الحركة بخلافهما في صحيفة وعجوز فَهُما زائدان، لا حَظَّ لهما منها، ونقل خارجة عن نافع هَمْز "معايش" فقال أبو القاسم الزمخشري: "ورواية خارجةَ عن الصواب خارجةٌ "، وأما "مصائب" بالهمز فَحُكِيَ عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم، إذ أصل: "مُصِيْبَة" "مُصْوِبَة"، فَنُقِلَت كسرةُ الواو إلى الصَّاد، فَسَكَنت الواو مفردةً بعد كسرة فانقلبت ياءً، وقياس جمعه مصاوب، و أورد ابن إياز قول أبي إسحاق الزجاج: "الهمزة منقلبة عن الواو في "مصاوب" الخارجة عن القياس، وردَّه أبو علي، بأن الواو المكسورة، إنَّما تُقْلَب إذا كانت أولاً كـ: "إشاح" في "وِشاح"، و"إسادة" في "وِسادة "، ولم يُنْقل قَلب المكسورة حشواً، وذكر ابن إياز قول أبي الحسن الأخفش: "لمَّا اعتلت الواو في الواحد بقلبها ياءً، اعتلت الياء[2] في الجمع بقلبها همزة "، وذكر ابن إياز رأي أبي الفتح في ذلك بقوله: "واستضعفه أبو الفتح؛ إذ يلزم منه "مَقَائِم" في "مَقَاوِم"[3] ولا قائلَ به"[4] .

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشَّرح، والتَّحليل، والتَّوضيح، والتَّمثيل، وذِكْرِ لآراء العلماء فيها؛

---

(١) سقط من شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق،هادي نهر، و هلال ناجي المحامي ١١٣، وأثبته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"، أحمد دولة الأمين ٨٤ .

(٢) سقط من شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق،هادي نهر، و هلال ناجي المحامي ١١٥وأثبته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٨٦ .

(٣) سقط من شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق،هادي نهر، و هلال ناجي المحامي ١١٥ وأثبته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٨٦.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١١٣-١١٥ .

فقد مَثَّل لإبدال الألف المزيدة في الجمع همزة، ومَثَّل لإبدال الواو و الياء المزيدتين في الجمع همزة حملاً على الألف، كماعَلَّل ذلك بأنَّ تَحَرُّك الواو والياء ليس بمتعذر وهذا عكس الألف.

كما مَثَّل لأصالة الواو والياء، كما في "معونة"، و"معيشة" ،فلا إبدال فيهما عند الجمع، وعلَّل لذلك لأنَّهما أصلان، ولهما حَظٌّ من الحركة، بخلاف الزائد لا حَظَّ له، وقد صرَّح ابن إياز برأيه فيمن يَهْمِز "مَعايِش" من القُرَّاء، بذكره ما رواه خارجة عن نافع من هَمْز، "معايش" بما أورده من قول الزمخشري؛ فهو يرى الهمز فيها خارجاً عن الصواب،وهوبهذا يوافق ما أجمع عليه القُرَّاء من عدم الهمز .

قراءةُ بعض الأَئِمَّة لـ: "مَعايِش جَمْع: مَعِيْشَة

أورد المازني قراءة "معائش" بالهمز أنَّها أُخِذَت عن نافع بن أبي نعيم، ووصفه بأنَّه يلحن في أحرف كثيرة، كما وصف هذه القراءة بالخطأ، ولكنَّ ابن جني أنصفه، فأرجع هذه القراءة لخارجة بن مصعب الذي روي عنه بالهمز، ووصف ابن جني هذه القراءة بالخطأ كما ذهب المازني مُدلِّلَا لذلك جاء في المنصف: "قال أبو عثمان: فأمَّا قراءة مَنْ قرأ من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يُلْتَفَتُ إليها، و إنما أُخِذت عن نافع بن أبي نعيم، و لم يكن يدري ما العربية، و له أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا. قال أبو الفتح: قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه "معايش" بلا همز و الذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب، وإنَّما كان همزها خطأ عنده لأنها لا تخلو من أن تكون جمع" معَاش" أو مَعيشَة أو مَعْيِش" ... وإنْ كان "مَعِيْش" جمع " مَعِيْشَة" فجائز فيه "مَفْعُل، و مَفْعِل" جميعاً، و إذا كان الأمر كذلك فحق" معاشٍ و مَعيش، و مَعِيشة "ألا تُهمز في الجمع؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل"[1].

جاء في كتاب السبعة في القراءات:" كلهم قرأ: "معايش" بغير همز. وروى خارجة عن نافع: "معائش" ممدودة مهموزة. قال أبو بكر: هو غلط"[2] .

كما أورد أحمد الأصبهاني النيسابوري ما ورد عن القُرَّاء في قراءتهم: "معايش" فقال: "قرأ القراء كلهم "معايش" بغير همز ولم يختلفوا فيه، إلا ما رواه أُسَيد عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزاه،

---

(١) المنصف ٣٠٧/١، ٣٠٨.

(٢) السبعة في القراءات، أبو بكر بن أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي(٣٢٤هـ)، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف،مصر،د.ت ٢٧٨.

قيل: فأما نافع فهو غلط عليه لأنَّ الرواة عنه الثُّقات كلهم على خلاف ذلك، وقال أكثر القُرَّاء و أهل النحو و العربية:أن الهمزة فيه لحن و قال بعضهم:ليس بلحن، وله وجه، وإن كان بعيداً"[١]

أورد الأزهري في مصنفه ما عليه القراء في قراءة"معايش" بقوله: "روى خارجة عن نافع (معائش) بالهمز. قال ابن مجاهد: هذا غلط. وقرأ الباقون (مَعَايِشَ) غير مهموز. قال أبو منصور: الهمز في (مَعَايِشَ) لحْن، لأنَّ الياء فيها أصلية، الواحدة: مَعيشَة، الهمز يكون في الياء الزائدة؛ لأنه لاحَظَّ لها في الحركة، وقد قَربتْ من آخِر الكلمة، ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمزة"[٢] .

كما يرى الزمخشري أنَّ الوجه في قراءة "معايش" التصريح بالياء، و نسب الهمز فيها لابن عامر[٣].

جاء في تفسير الكشاف في قوله تعالى: "﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[٤]، والوجه تصريح الياء وعن ابن عامر أنه همز على التشبيه بـ "صحائف"[٥].

أورد الشيخ أحمد بن محمد البنا اتفاق القرَّاء على قراءة معايش بالياء، وأرجع قراءة "معايش" بالهمز لـ: "خارجة" وَوصفَها بالغلط فقال: "اتُفِقَ على قراءة "معايش بالياء بلا همز لأنَّ ياءها أصلية، جمع "معيشة" من "العَيْش" وأصلها مَعْيِشَة، "مَفْعِلَة" متحركة الياء، فلا تنقلب في الجمع همزة... وما رواه "خارجة" عن نافع من همزها فغلط فيه، إذ لا يُهْمَز إلا ما كانت الياء فيه زائدة، نحو صحائف"[٦].

---

(١) المبسوط في القراءات العشر،أبو بكر أحمد بن الحسينبن مهران الأصبهاني النيسابوري(ت٣٨١هـ) تحقيق سبيع حمزة حاكمي،مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق،د.ت ٢٠٧.

(٢) معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) مركز البحوث جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية١٤١٢هـ-١٩٩١م، ١/٤٠١،٤٠٠، والحجة في علل القراءات السبع، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق، الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ، علي محمد عوض،دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ٣/٤.

(٣) نُسِبَت هذه القراءةلابن عامر في تفسير الكشاف للزمخشري، بالرغم من أن ابن إياز قال إنَّ الزمخشري نسب هذه القراءة لخارجة بقوله:" ونقل خارجة عن نافع هَمْز "معايش" فقال أبو القاسم الزمخشري: "ورواية خارجةَ عن الصواب خارجةٌ " شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١١٤،كما نُسِبَت هذه القراءة لخارجة في مصادر القراءات ووثقها البحث،ولم ينسب أيّ منهم هذه القراءة لابن عامر.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٠ .

(٥) تفسير الكشاف، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(٥٣٨هـ)، اعتنى به و خرج أحاديثه وعلق عليه،خليل مأمون شيحا،دار المعرفة، بيروت- لبنان١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م ٣٥٧/٨.

(٦) إتحاف فضلاء البشر في بالقراءات الأربعة عشر، العلامة الشيخ، أحمد بن محمد البنا،(ت١١١٧هـ)،تحقيق، د.شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب، بيروت،مكتبة الكليات الأزهرية،القاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ٤٤/٢.

ومما تم عرضه في قراءة الأئمة لـ: "معايش" يَتَبَيَّن أنَّ القُرَّاء أجمعوا على قراءة "معايش"بلا همز، ونُسِبَت قراءة "معايش" بالهمز لخارجة عن نافع، وَوُصِفَت هذه القراءة باللحن والخطأ.

كما تناول ابن إياز الهمز في "مصيبة"؛ فأورد قول ابن جني فيه؛ حيث عَدّ ابن جنيَ همز "مصائب" من جملة أغلاط العرب، جاء في "الخصائص" في باب شواذ الهمز: "منه قولهم: مصائب. و هذا مما لا ينبغي همزه في وَجْهٍ من القياس، و ذلك أن مصيبة "مَفعِلة"، وأَصْلُها "مُصْوِبة"، فَعَيْنُها كما ترى متحركة في الأصل، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حُمِّلت الحركة فقياسه: "مَصَاوِب"[1].يرى ابن إياز قياس جمع"مُصِيْبَة" "مصاوِب" بعد أنْ ذَكَر ما يحدث له من نَقْلٍ و قَلْب.

تناول عز الدين شرح هذه المسألة؛ فمَثَّل للجمع المزيد في الواحد؛ أمَّا جمع ما كان الألف في الواحد منه أصلاً، فلم يتحدث عنه باستفاضة، و إنَّما نَوَّه فقط إليه بصورة موجزة مختصرة؛ فقال في شرحه لهذه المسألة: "إذا جَمَعْتَ نحو: "رسالة" جمع تكسير رَدَدْتَ ألف الجمع، فالتقى ألفان فَحَرَّكْتَ ألف رسالة الزائدة بالكسر فصارت همزة، وحُمِلَتْ على الألف، الواو في نحو: عجوز والياء في نحو: صحيفة، فقلبوها همزة فقيل: عجائز وصحائف، وقوله: (ألف شبه مفاعل)؛ لأنَّ رسائل وعجائز، وصحائف فعائل، وليس مفاعل. قوله: (من مزيد) تحرُّزٌ من نحو: معيشة، ومعونة. فإنَّ الياء والواو فيهما أصلان، فلهما حَظٌ في الحركة[2]، والزائد لا حَظَّ له في الحركة"[3].

شرح عز الدين هذه المسألة كما شرحها ابن إياز، وعلَّل كما علَّل ابن إياز؛ فمَثَّل لإبدال ألف شبه مفاعل في الجمع ياءً، وقد وضَّح وبَسَّط، وعَلَّل لها. و مَثَّل لها بجمع رسالة: على رسائل، وصحيفة على صحائف والألف فيها زائدة. كما تَحدَّث عن الياء والواو أصليتين في نحو: معيشة، ومعونة، فلا إبدال فيهما، وعلَّل ذلك؛ بأنَّ لهما حظٌّ في الحركة، عكس الزائدة، فَلَا حظَّ له في الحركة،وكان تعليلُه مطابقاً لتعليل ابن إياز،لكنَّه لم يُوضِّح أصل هذه الحركة، وما عليه الأَئِمَّة فيها، كما لم يُوضِّح عِلَّة إبدال الزائد الذي لا حَظَّ له من الحركة همزة، أو عِلَّة عدم إبدال الأصل الذي له حَظ من الحركة، كما فعل ابن إياز.

---

(١) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، د.ت ١٤٤/٣.

(٢) أصل" معاش"" مَعْيَشٌ" متحرك العين و أصل، "مَعِيْشَة"، مَعْيِشةٌ، أو مَعْيُشةٌ على مذهب الخليل، و أصِل" مَعِيْش، مَعْيِشٌ" مكسور العين ليس غير، لأنه ليس في الآحاد اسم على" مَفْعُلٍ" بضم العين"، المنصف ١/ ٣٠٨

(٣) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ٩٦، ٩٧ .

خامساً- قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة:

قال ابن مالك: "...أو ثانِي لَيِّنَيْن اكْتَنَفَاهَا، ولَيْسَ الثَّانِي بَدَلاً"(١).

تحدث ابن مالك في هذه المسألة عن إبدال ثاني اللينين همزة، إذا اكتنف ألفَ الجمع ليِّنان، وكان الثَّاني منهما ملاصقا للطَّرف لفظاً أو تقديراً،و ليس بدلاً.

وقد دار الخلاف في هذه المسألة وتناوله بعض العلماء في مصنفاتهم، وعرضوا له،و ستُعرض آراؤهم في الفصل الرابع إنْ شاء الله.

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله:" ألف الجمع إذا اكتنفها واوان، أو ياءان، أو واو وياء،أو ياء و واو، وكان الثاني منهما ملاصقا للطرف لفظاً أو تقديراً وَجَبَ قلبه همزة، وذلك نحو: أوائل جمع: "أَوَّل"...،وقوله: (ثاني لينين) مطلقاً، هو رأي سيبويه والخليل. وأمَّا الأخفش فإنَّه لا يرى الهمز إلا في الواو فقط، وعلَّل بالسماع والقياس. أمَّا السماع فقولهم: "ضَيَاوِنٌ" في جمع "ضَيْوَنٍ". وأمَّا القياس فلأن الثِّقل في الواوين أكثر منه في غيرهما. والجواب أنَّ أبا عثمان المازني سأل الأصمعي عن: "عَيِّل" (٢) كيف تُكَسِّره العرب؟ فقال: "عَيَائِلٌ" بالهمز فهذا نَصٌّ في محل نزاع، شاهد لهما دونه وأمَّا "ضَيَاوِن" فهو شاذٌّ خرج مَنْبَهَةٌ (٣) على أصل هذا الباب(٤)كـ: "القَوَد" و"استنوق الجمل" و"آي" في أحد الأقوال. وقيل: لمَّا صح في الواحد صحَّ في الجمع، وعكسه: "دِيمة، ودِيَم" وذلك لأنَّه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به. وأمَّا القياس، فلأنَّ العِلَّة القُرْبُ من الطَرَفِ كما قدَّمنا، وذلك يتساوى فيه الواو والياء. والياء كالواو، ولذلك يجتمعان رِدْفاً(٥) كـ "سعيدٍ، وعمودٍ" ولا

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، ابن إياز ١١٦.

(٢) واحد العيال عَيِّل، ويُجْمَع على عَيَائِلٌ ، وعَيَّل عياله ،أهملهم .لسان العرب١٠/٣٥٥.

(٣) مثبة "منبته" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١١٧، تم تصحيحها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"٨٨.

(٤) مثبتة " الكتاب" خطأ في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١١٧ تم تصحيحها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٨٨.

(٥) الرِّدْف في الشعر حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء، فإن كان ألفا لم يجز معها غيرها، وإن كان واوا جاز معه الياء. ابن سيدة: الردف الألف والياء والواو التي قبل الروي، سمي بذلك لأنه ملحق في التزامه وتحمل مراعاته بالروي، فجرى مجرى الردف للراكب أي يليه. لسان العرب ٦/١٣٧.

يجوز معهما سعاد[١] وهنا تنبيه: وهو أنَّ كلامه غير[٢] خالٍ عن التقيد بمجاورة الثاني للطرف، والحقُّ ما ذكرت، ولذلك لم يُقْلَب في "طواويس" جمع: "طاووس" و"نواويس" جمع "ناووس" حيث بَعُدَ عن الطرف بحجز الياء بين حرف العِلَّة وبينه. وأمَّا قوله:

... ... وكَحَّـــلَ العَيْنَـــيْنِ بـــالعَواوِرِ[٣]

فإنَّه صحَّ مع المجاورة للطَّرف لفظاً؛ لبعده عنه تقديراً وأصله: "عواويرٌ" بدليل أنَّه جمع: "عَوَّارٍ"[٤] ، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً، لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء، إنْ لم يَلِهَا نحو: "حملاق: وحماليق"[٥]، و"جرموق:[٦]وجراميق"، و" قنديل: وقناديل" فلمَّا حذفها للضرورة جرى مجرى المنطوق به، فوجب التصحيح.وعكسه: "عيائل" بالهمز والياء، وذلك لأنَّه حيث أشبع الكسرة فزيدت الياء، فكان التقدير بها السقوط، أبقى الهمزة"[٧] .

يرى ابن إياز، وجوب قلب ثاني اللينين سواء، أكانا واوين، أو ياءين، أو ياءً وواواً، أو واواً وياءً، همزة إذا اكتنفا ألف الجمع، وكان الثاني منهما ملاصقاً للطرف لفظاً، أو تقديراً، وليس الثاني بدلاً. كما وضَّح ابن إياز ما عليه سيبويه و الخليل، في عدم التمييز بين نوع اللينين بقوله:

---

(١) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١١٨تم إثباتها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٨٨ .

(٢) سقط في شرح التعريف بضروري التصريف ابن إياز١١٨ (بياض) ، تم ثبته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٨٨.

(٣) وهو لجندل بن المثنى الطهوي، والبيت السابق له:

غـــــرَّكِ أَنْ تَقَارَبَـــــتْ أَبَـــــاعِرِي وَأَنْ رَأَيْـــــتِ الـــــدَّهْرَ ذَا الـــــدَوَائِرِ

حَنَـــــى عِظَـــــامِي وَأَرَاهُ تَـــــاغِرِي "وكَحَّـــــلَ العَيْنَـــــيْنِ بـــــالعَوَاوِرِ

الشاهد فيه أنه حَذفَ الياء من العَوَاوِير، ولم يَقْلِبِ الواوَ التي بعد الألِفِ همزةً كما تُقْلَبُ في أوائل لأن الياء المحذوفة في تقدير ما هو ملفوظٌ به.والعَوَاوِيرُ، جمعُ عُوَّارٍ، وهو وَجعُ العين، شرح أبيات سيبويه، يوسف بن المرزبان السيرافي، (ت٣٨٥)، تحقيق، د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م، ٢: ٢٨٠ . ٢٨١.

(٤) العوَّار، القذى في العين. لسان العرب ٣٣٢/١٠.

(٥) حملق، الحِمْلَاق ما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن العين ،و قيل باطن الجفن الأحمر،و قيل الحَمَالِيْق من الأجفان ما يلي المقلةمن لحمها،و قيل هو ما في المقلة من نواحيها . نفسه٢٣٢/٤

(٦) جرمق، الجُرْمُوق،خُفٌّ صغير،و قيل خف صغير يُلْبَس فوق الخف. نفسه٣ /١٣٢.

(٧) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز١١٦– ١١٨.

"مطلقاً" أي: سواء أكانا واوين، أو ياءين، أو ياءً وواواً، أو واواً وياءً، وهو بهذا يوافق ما جاء به سيبويه و الخليل، كما أورد ما عليه الأخفش، الذي ميَّز وقوع القلب إذا كان اللَّيِّنان واوين فقط، كما أورد ما استدلَّ به الأخفش لصحة ما ذهب إليه، من السماع و القياس، وقد ردّ ابن إياز حجة الأخفش، ناقلاً ما أورده أبو عثمان عند سؤاله الأصمعي ؛ فقد أورد ما جاء على السماع قولهم: عيائل جمع عيِّل، وهذا يُقَوِّي ما ذهب إليه سيبويه و الخليل في وقوع القلب في الياءين.كما يرى أنَّ "ضياون" التي استدل بها الأخفش بعدم القلب فيها، أنَّها شاذة ،و أضاف سبباً آخر لعدم القلب؛ وهو أنَّها صحت في الواحد لذا صحت في الجمع،و عَلَّل عدم القلب في طواويس و نواويس للبعد عن الطرف.كما عَلَّل لعدم القلب في قول الشاعر: "بالعواور" لبعده عن الطرف تقديراً؛ لمَّا حذف الياء للضرورة جرى مجرى المنطوق به، فَوَجَبَ التصحيح.

أمَّا عز الدين، فقد تناول هذه المسألة بقوله:" يقال: تكنفوه واكتنفوه، أي: أحاطوا به، إذا اكتنف ألف الجمع ياءان، أَوْ واَوَان، أو وَاوٌ وياءٌ، أو عكسه، وكان الثاني ملاصقاً للطرف لفظاً، أو تقديراً وجب قلب الثاني همزةً، نحو: أوائل جمع: أَوَّل، وخيائر جمع خيِّر، وسيائد جمع سَيِّد، ولا بد من التقييد بمجاورة الطرف؛ ولذلك لم تُقْلَب نحو طواويس، ونواويس"[1].

يرى عز الدين، وجوب قلب ثاني اللينَيْن سواء كانا واوين، أو ياءين، أو ياءً وواواً، أو واواً وياءَ همزة، إذا اكتَنَفَا أَلِفَ الجمع، وكان الثَّاني منهما ملاصقاً للطَّرَف لفظاً، أو تقديراً، وهو بهذا يذهب مذهب الخليل وسيبويه، ويوافق ابن إياز.

لم يذكر عز الدين ما عليه الخليل وسيبويه، والأخفش في هذه المسألة كما فعل ابن إياز، وإنَّما شرح هذه المسألة باختصار، مُعَلِّلًا عدم قلب حرف اللِّين الثَّاني في طَوَاوِيْس جمع طاوُوس ونحوه.

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٧٩.

المبحث الثاني- التذكير والتأنيث

يتناول هذا المبحث بعض المسائل التي تَخْتَصُّ بالاسم من حيث التذكير ،والتأنيث، وما يطرأ عليه من إبدال و تغيير على النَّحو الآتي:

أولاً-إبدال الواو من الياء الساكنة عند التأنيث:

قال ابن مالك:" أوعَلَامَةِ تَأْنِيْثٍ بُنِيَتْ الكَلِمَةُ عَلَيْهَا"(١).

عرض ابن إياز هذه المسألة بقوله:"يريد أنك لو بنيت مثل: "مَفْعُلَةٍ" من: "رَمَيْتُ" فبنيت الكلمة على التأنيث، بمعنى أنَّك لا تُقَدِّر الكلمة مُنْفَكَّة من الهاء، ولكنها في بنائها عليها مثل: "غُرْفَة، وشُرفة" في بنائهما عليها، ألا ترى أنك لا تقدرُ: "غُرْفاً، شُرْفاً" ثم دخلت الهاء، وكذلك تجعل ما بنيته من "رميْت" غير مُنْفَكَّةٍ منه التاء، وإنْ كان كذلك قَلَبْتَ الياءَ واواً فقلت: "مَرْمُوةٌ" لأنَّ الواو واقعةٌ حشواً، وإذا بَنَيت ذلك على التذكير(٢)، بمعنى أنَّك تُقَدِّر بناءَ الكلمةِ، مُستَعْمَلاً من غير تاءٍ، ثم دخلت التاء (٣) بعد ذلك، كما تقدر دخول التاء على "قائمة وقاعدة" بعد: "قائم، وقاعد" قلت: "مَرْمِيَةٌ" والأصل: "مَرْمُيةٌ" بضم الميم، فقلبت من الضمة (٤) كسرة لتصح الياء"(٥).

أمَّا عز الدين فتناول هذه المسألة بقوله:" أي: لو بنيت مثل: "مَقْدُرَة" من "رَمَى" وبنيت على التأنيث بمعنى أنك لا تُقَدِّرُ الكلمة مُنْفَكَّة على الهاء لقلت: مَرْمُوة؛ لأنَّ الواو واقعة حشواً، وإذا بُنيت على التذكير بمعنى أنَّك تُقَدَّرُ بناء الكلمة، مستعملاً من غير تاء ثم أدخلت التاء بعد ذلك قلت: مَرْمِية بكسر الميم، والأصل، بضم الميم ثم أبدلت الضمة كسرة لتصح الياء"(٦).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٥٣.

(٢) مثبتة خطأ" البدلية" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٥٣ تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"،١١٩.

(٣) مثبتة خطأ "الياء" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٥٣تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١١٩.

(٤) مثبتة خطأ" الفتحة " في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٥٣تم التصحيح من من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١١٩.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٥٣.

(٦) نفسه، عز الدين١١٣،١١٤.

ثانياً- زيادة التاء للتأنيث:

قال ابن مالك في مواضع زيادة التَّاء: "والتَّاء في: تَفْعَلُ، وتَفَعَّلَ، وتفاعَل، وتَفَعْلَلَ، وافتَعَل، ومسلمةٌ"(١).

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "وتُزاد-التاء- علامة التأنيث في نحو: "قائمة" و" قاعدة"، فهذه التَّاء عَلَمُ التأنيث، و الهاء بدلاً منها في الوقف؛ و ذلك لأنَّ التَّاء هي الثابتة في الوصل الذي تجري فيه الأسماء على الأصل، و الهاء الثابتة في الوقف الذي تخرج فيه الأشياء عن أصلها، و لهذا كان فيه البدل، و نقل الحركة، و التَّضعيف، و الرَّوم(٢)، والإشمام(٣)، و غير ذلك فهو خارج عن الأصل، ويُقَوِيه أنَّ بعضهم يقف بالتَّاء، ومنه قول الشاعر (٤) :

اللهُ نَجَّـــاك بِكَفـــي مُسْـــلِمَت مِـنْ بَعْـدِ مَـا و بَعْـدِ مَـا وبَعْـدِ مَـتْ

صَـــارَتْ نُفُـــوْسُ القَـــوْمِ الغَلْصَـــمَت وكَـــادَتْ الحُـــرَّةُ أَنْ تُـــدَّعَى أَمَـــتْ

والكوفيّ يذهب إلى أنَّ الهاء الأصل، و التَّاء بدل منها، و قد ذَكَرتُه في المسائل الخلافية"(٥).

صرَّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة؛فقد عَدِّ التَّاء أصلاً، و الهاء بدلاً منها، كما ذكر دليله على ذلك، و تعليله لِمَا ذهب إليه،و نَسَبَ إلى الكوفيّ ما عليه من أنَّ الهاء أصل، والتَّاء بدل منها، ونَوَّه أنه قد تناول الخلاف في هذه المسألة في مصنفه "المسائل الخلافية"؛ فهو بهذا يوافق

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨١ .

(٢) صوت ضعيف، كأنك تروم الحركة، ولا تتمها، وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى، والبصير، لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركا، ألا تراك تفصل فيه بين المذكر و المؤنث في أنتَ، وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما فصلت بين المذكر، و المؤنث. شرح المفصل ٢٠٩/٥.

(٣) ويختص بالضم، وهو أن تضم الشفتين، بعد إسكان المضموم . أن تنطق بالضم من غير صوت، كأنك شممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت اللسان للنطق بها،نفسه ٢٠٩/٥ .

(٤) نُسِب البيتان في لسان العرب، ١٤/٥، إلى أبي النجم العجلي، ونسب البيت الأول إليه في مجالس ثعلب ٢٧٠/١، وهي بغير نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل ٥/ ٨٩، والأبيات ليست مثبتة في ديوانه المطبوع. ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق، محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨١- ٨٣ .

مذهب سيبويه،ومَنْ وافقه و يخالف الكوفيين. وسيُعرض الخلاف في هذه المسألة وآراء بعض العلماء فيها، في الفصل الرابع إنْ شاء الله.

عرض عز الدين للمواضع التي تُزاد فيها التاء بقوله: "التَّاء تُزاد في المضارع للمؤنثة الغائبة والمخاطب، والمخاطَبَيْنِ، والمخاطَبِينَ، و المخاطبات، وتزاد في مُطاوع "فَعَّلَ" كـ: كسَّرتُه فتَكَسَّر و سَوَّيْتُه، فاستوى، و مطاوع "تفاعل" كـ: نَاوَلْتُهُ، فتناول، ومطاوع "فَيْعَل" كـ: بَيْطَرته، فَتَبَيْطَر ،وتُزاد في علامة التأنيث كـ:قائمة،وقاعدة"[1] .

شرح عز الدين مواضع زيادة التَّاء، ومن هذه المواضع، أنَّها تُزاد في علامة التأنيث كـ: قائمة وقاعدة، لكنَّه لم يذكر الخلاف في عدِّ البصريين هذه التَّاء هي الأصل، والهاء بدلاً منها وقول ثعلب، و أبي الخطاب "أنَّ الهاء هي الأصل، و التَّاء بدلاً منها في الوصل. وقد يرجع السبب في ذلك؛ منهجه الذي يميل إلى الإختصار والإيجاز، فلا يريد الإطالة في هذه المسألة بإيراد الخلاف فيها.

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، عز الدين ٨٦، وفيه مضارع بدلاً من مطاوع .

المبحث الثالث– التَّصغِير

التَّصغِير لغة: "من صغر: الصِّغَرُ ضد الكبر، ابن سيدة: الصِّغر و الصَّغارة: خلاف العِظَم... و اسَتَصْغَرَه: عَدَّه صغيراً، وصَغَّرَه و أَصْغَرَه جعله صغيراً... التَّصغِير: للاسم و النعت يكون تحقيراَ ويكون شفقة، ويكون تخصيصاً... ،والتَّصغِير يكون بمعانٍ شتى: منها ما يجيء على التعظيم لها، وهو معنى قوله أصابتها سُنَيَّة حمراء... ومنها أَنْ يُصَغَّر الشيء في ذاته كقولهم: دُوَيْرة، وحُجَيْرَة، ومنها ما يجيء للتَّحقير في غير المخاطب، وليس له نقص في ذاته كقولهم: هلك القوم إلا أهل بُيَيْت، وذهبت الدَّراهم إلَّا دُرَيْهِما، ومنها ما يجيء للذَّم، كقولهم: يا فُوَيْسِق، ومنها ما يجيء للعطف والشفقة، نحو:يا بُنَيّ ويا أُخَيّ... ومنها ما يجيء للتَّقريب، كقولهم: دُوَيْن الحائِط و قُبَيْل الصُّبح، ومنها ما يجيء للمدح من ذلك قول عمر لعبد الله : كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً"[1] .

التصغير عند علماء التصريف المتقدمين:

تناول علماء التصريف المتقدمون باب التصغير في مصنفاتهم، فمنهم من أورد أوزانه، وشروطه ومعانيه، و منهم من أورد تعريفاً له بالإضافة لما سبق، فقد جاء في الكتاب في باب التصغير: "اعلم أنَّ التصغير: إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيلٍ"[2].

أورد المبرد، ما زعمه المازني عن الأصمعي، عن الخليل، بذكر الأخير أوزان التصغير وأضاف أنَّ التَّصغير لا يخرج عن ثلاثة أوزانٍ فقال: "زعم المازني عن الأصمعي أنَّه قال: قال الخليل بن أحمد: وَضَعَتْ التصغير على ثلاثة أبنية: فِلْس، ودِرْهَم، ودِينار، وذلك أنَّ كل تصغير لا يخرج من مثال: فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، فإن كانت في آخره زائدة، لم يُعْتَد بها، وصُغِّر على أحد هذه الأمثلة، ثم جِيء بالزوائد مُسَلَّمةً بعد الفراغ من هذا التصغير" [3] .

عرض الزَّجَّاجي للمعاني الثلاثة التي يأتي عليها التصغي، فمن المعاني التي أوردها له

---

(١) لسان العرب ٢٤٤/٨،٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٤١٥/٣.

(٣) المقتضب ٢٣٤/٢.

أحدهما تصغير شأن شيء، والآخر تقليل الكمية، والآخر تقريب الشيء، وأورد ما عليه أهل الكوفة؛ أنَّه قد يكون لتعظيم الشيء، وذكر ما استدلوا به على ذلك فقال: "التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ: أحدهما أنْ يُراد به تصغير شأن الشيء و تحقيره،نحو قولك: رُجَيْلُ سوءٍ. والآخر أنْ يرادَ به تقليل كمية الشيء نحو قولك: دُرَيْهِمَات، والآخر أنْ يُراد به تقريب الشيء نحو:"أُخيّي"، و"صُدَيْقِي" إنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه، والصديق من صديقه. وزعم أهل الكوفة أنه قد يكون لتعظيم الشيء، و استدلوا على ذلك بقوله من الطويل:

فُويــق جُبيــلٍ شــامخٍ لــن تنالــه بِقُنْتــهِ حتــى تكِــلَّ وتَعمَــلا"[1]

وقد ردَّ ابن عصفور حجج الكوفيين التي استدلوا بها على مجيء التصغير لمعنى التعظيم بقوله: "وهذا كله لا حجة فيه. أما في البيت الأول فيريد به أنَّ الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته و ضيق طرقه فلن يناله بقُنَّته حتى يَكِلَّ ويَعْمل، ولو كان كبيراً، لاتسعت طرقه و، لسهل على سالكه"[2].

وَرَدَ رأي الزمخشري في التصغير في شرح المفصل، فذكر الزمخشري ما يحدث للاسم المتمكن من تغيير عند تصغيره، وذَكر الأوزان الثلاثة التي يأتي عليها ومثَّل لها فقال: "الاسم المتمكن إذا صُغِّر ضُمَّ صدره، وفُتِحَ ثانيه، وأُلْحِق ياء ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، ك: فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير"[3] .

أما ابن يعيش، فقد سَوَّى بين مصطلحي التصغير والتحقير؛ وأنَّهما واحد ووضَّح معناهما، وذكر أنَّ تصغير الاسم هو حِلْيَةٌ وصفة للاسم فقال: "اعلم أنَّ التَّصغير والتَّحقير واحد، وهو خلاف

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/٢. البيت لأوس بن حجر في ديوانه المطبوع، ديوان أوس بن حجر،تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ٨٧ ، والبيت في شرح جمل الزجاجي بخلاف ما ورد في الديوان لأوس بن حجر فقد ورد في ديوانه كالآتي:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرأس لم تكن لتبلغه حتى تَكِلَّ و تَعْمَلا ، وليس كما أُثْبِتَ في شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/٢.

(٣) شرح المفصل ٣٩٤/٣.

التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم، دليل على صِغَر مُسَمَّاه؛ فهو حِلْيَةٌ وصفة للاسم لأنك تريد بقولك "رُجَيْل" رجلاً صغيراً، وإنَّما اخْتصرتَ بحذف الصفة، وجعلتَ تغيير الاسم والزيادة عليه عَلَماً على ذلك المعنى، كما جُعِل تكسيرُ الاسم علامةً تنوب عن تَحْلِيَتِه بالكثرة "[1] .

أمَّا في شرح شافية ابن الحاجب، فقد أورد المصنف ما يطرأ على المُصَغَّر من تغيير عند تصغيره إذا كان مُتَمَكِّناً، وأضاف كيفية تصغيرما كان المصغر على أربعة أحرف فقال: "المُصغر المزيد فيه ليدل على تقليل؛ فالمُتَمَكِّن يُضَمُّ أوَّلُه، ويُفْتَحُ ثانيه، وبعدهما ياء ساكنة، ويُكْسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التأنيث وألفيه، والألف والنون المشبهتين بهما، وألف أفعالٍ جمعاً"[2] .

وأورد أبو حيان المصطلح الآخر للتصغير وهو: "التحقير" ثم ذكر أغراض التصغير، والاسماء التي لا تُصَغَّر فقال: "وَيُقال: التحقير، ويأتي لتحقير شأن الشيء نحو: زُييد، ورُجيل، تضع من شأنه، ولتقليل ذاته نحو: كُليب، أو كَمّيته نحو: دُريهمات، أو لتقريب زمانه نحو: قُبيل وبُعيد، أو مسافته نحو: فُويق، وتُحيت، أو منزلته ك: أُخي وصُدَيْقي، وزاد الكوفيون لتعظيم الشيء نحو: "دُويهية" للمنية، وزعموا أنَّ من ذلك أُخَيّ وصُدَيْقي، ولا تُصغَّر الأسماء المتوغلة في البناء نحو: مَنْ، وكَمْ، وأَيْنَ، والمُصَغَّرة ... "[3] .

عرَّف خالد الأزهري التصغير لغة، وأطلق عليه في الاصطلاح أنه تغيير مخصوص، وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية، ثم استرسل في ذكر فوائده، وشروطه، وأبنيته التي ذكرها العلماء السابقون فقال: "وهو لغة: التقليل. واصطلاحا: تغيير مخصوص يأتي بيانه. وله فوائد و علامات و شروط و أبنية...، و زاد الكوفيون معنىً آخر وهو: التعظيم نحو: دُوَيْهِية. وخَرَّجَها البصريون على التقليل؛ لأنَّ الدَّاهية إذا عَظُمَت قلَّت مُدتها"[4] .

---

(١) شرح المفصل ٣٩٤/٣

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٤.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي، تحقيق، رجب عثمان محمد، مراجعة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ٣٥١/١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢ /٥٥٩.

طريقة التَّصغِير[١] :

يكون التَّصغِير بطريقةٍ واحدةٍ هي: ضم الأول، وفتح الثاني، وجلب ياء ثالثة ساكنة يُطْلَق عليها ياء التَّصغِير، و ذلك على ثلاثة أوزان، ثم يُكْسر ما بعد الياء في كل ما زاد عن ثلاثة أحرف إلا بعض المواضع.

أولاً- تصغير ما ثالثه ألف:

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ ياءً الأَلِفُ التَّالِيَةُ يَاءَ التَّصغِيرِ مَا لَم تَسْتَحِقُّ الحَذْفَ"[٢].

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله:" إذا صَغَّرتَ نحو: "كتاب، وغراب، وغزال" فإنَّ ياء التصغير تقع ثالثة، فيقع الألف بعدها، ومُحال أنْ يُلْفَظ بها بعد حرف ساكن، فتقلبها ياءً، وتدغم في ياء التصغير فتقول: "كُتَيِّب".وهنا تنبيه: وهو أنَّ الضَّمَّة في "غُرَيْب" غيرها في "غُراب" إذ هي فيه حادثة للتصغير، والاختلاف بتقدير اللفظ. ونظيره ما قاله عبد القاهر في مقتصده، وهو أنَّ مَنْ قال: "ثُبون" بضم الثاء، فالضَّمَّة غيرها في: "ثُبَةٍ" وكذلك قول: الجميع في ترخيم: "منصور: يا منصُ" على لغة من يقول: "يا حارُ" بضم الواو وكذلك: "قُلْك" للواحد والجمع. وقوله: "ما لم يستحق الحذف" يحترزُ به من: "عُذَافر وجُوالق فإن تصغيرهما "عُذَيفِرٌ وجُويلقٌ" بحذف الألف دون قلبها لأن الكلمة بها خماسية فلا بُد من حذفها، بخلاف ما سبق، فإنَّ الكلمة بها رُباعيَّة"[٣] .

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتعليل، مُمَثِّلاً للموضع الذي تُبدل فيه الألف ياءً عند التصغيرِ، ومورداً أمثلةً لما مثَّل له ،مُدَلِّلاً بآراء بعض العلماء الذين تناولوا هذه المسألة مُنبِّها للفَرْق بين أصل الحركة قبل التصغير و بعده، على الرغم من كون هذه الحركة نفسها.كما مثَّل للألف التي تكون الكلمة بها خُماسيَّة،فوضَّح أنَّها لا تُبدل، بل تُحذَف مُعَلِّلاً لذلك.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله:" إذا صُغِّرَ نحو: كِتاب، وغُراب، وغَزال، قُلِبَت الألف ياءً؛ لسكون ياء التَّصغير قبلها، واستحالة أن يُتَلَفَّظَ بالألف بعد ساكن، ثم تدغم فيقال: كُتَيِّب

(١) شرح المفصل ٣/٣٩٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٤.

(٢) شرح التعريف في ضروري التصريف ،ابن إياز ١٨١.

(٣) نفسه، ابن إياز ١٨١-١٨٣.

وغُرَيِّب، وغُزَيِّل، وضمَّة غُرَيِّب غير ضمة غُرَاب تقديراً. وقوله: (ما لم يستحق الحذف) تحرز من الألف في خماسي نحو: عُذَافِر، وجُوالِق، فإنَّها تُحذف تقول: عُذَيْفِر، وجُوَيْلِق"(١).

عرض عز الدين هذه المسألة كما عرضها ابن إياز، ولكن بايجاز؛ فقد مثَّل لإبدال الألف ياءً عند التَّصغير، مُعَلِّلاً سبب الإبدال، وكان تعليله موافقاً لما أورده ابن إياز. كما فرَّق بين حركة الكلمة قبل التَّصغير وبعده بالرغم من كونها نفسها، وهذا ما نَبَّه إليه ابن إياز. وقد مثَّل عز الدين لحذف الألف عند التصغير فيما جاء على خمسة أحرف، كما مثَّل لذلك ابن إياز.

ثانياً- الجيِّد في تصغير جَدْوَل و قَسْوَر:

قال ابن مالك:" وَالوَاوُ المُلَاقِيَةُ ياءً فِي كَلِمَةٍ ما لم تَشِذّ، أَو تَرِدْ بِأَضْعَفِ الوَجْهَيْن"(٢).

يتحدث ابن مالك عن إبدال الياء من الواو المجتمعة مع الياء،فإن الواو تبدل ياءً،ما لم تأتِ هذه الكلمة على الشذوذ، أوترد بأضعف الوجهين، فإنَّها لا تُبدل ياءً، بل تَسلم الواو.

تناول ابن إياز شرح قول المصنف :" أو تَرِد بأضعف الوجهين" بقوله:" يريد نحو: قُسَيْوِر في تصغير قَسْوَر، وجُدَيْوِل في تصغير جَدْوَل، وإنما سَلِمَت حَمْلاً على قَسَاوِر، وجَدَاوِل؛ وذلك لأنَّ التَّصغير، و التَّكسير من وادٍ واحدٍ، فيُحمَلُ هذا على ذاك تارةً، و ذاك على هذا أُخْرَى. والجَيِّد أن يقول "قُسَيِّر، وجُدَيِّل، فيقلب لما ذكرناه"(٣).

علَّل ابن إياز لعدم إبدال الواو من الياء في تصغير قسور على قُسَيْوِر، وجدول على جُدَيْوِل، وهذا على ضعيف، وقد صرَّح بذلك. كما مثَّل ابن إياز لابدال الواو من الياء بتصغير قسور على قُسَيِّر، وجدول على جُدَيِّل ، وصرح برأيه أنه الجيد في التصغير.

عرض عز الدين لقول المصنف:" أَو تَرِدْ بِأَضْعَفِ الوَجْهَيْن" بقوله:" كـ:جُدَيْوِل، تصغير جَدْوَل، وهو النَّهر الصغير، والجَيِّد في تصغيره: جُدَيِّل، وكذلك: قُسَيْوِر تصغير قَسْوَر، وهو الأسد، واسم نَبْت أيضاً، وإنَّما سلمت حملاً على قَسَاوِر، وجَدَاوِل، والتَّصغير يُحْمَل على التكسير، ويُحْمَل التكسيُر عليه؛ لأنَّهما من وادٍ واحدٍ، والكثير حمل التصغير عليه"(٤).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، عز الدين١٢٩.

(٢) نفسه، ابن إياز١٨٣.

(٣) نفسه، ابن إياز ١٨٧، ١٨٨ .

(٤) نفسه،عز الدين١٣٢،١٣٣.

شرح عز الدين هذه المسألة كما شرحها ابن إياز، وكانت تعليلاته مطابقة لتعليلات ابن إياز. كما صرح برأيه فيما جاء على الجيد في تصغير "جَدْوَل و قَسْوَر"،وكان رأيه موافقاً لرأي ابن إياز.

ثالثاً- تصغير "أَيِمَّة":

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ الهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ مَدَّةً تُجَانِسُ الحَرَكَةَ، وَ إِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَتْ الثَّانِيَةُ "يَاءً" إِنْ كُسِرَتْ أَوْ وَلِيَتْ كَسْرَة، ولَمْ تُضَم، أَوْ كَانَتْ مَوْضِع اللَّام مُطْلَقاً،وواوَاً فِيْمَا سُوَى ذَلِك خِلَافاً لِلْمَازِنِي فِي اسْتِصْحَابِ اليَاءِ المُبْدَلَةِ مِنْهَا بِكَسْرَةٍ أَزَالَهَا تَصْغِيْرٌ، أَوْ تَكْسِيْرٌ، وَفِي إِبْدَالِ اليَاءِ فَاءً لِأَفْعَل"[1] .

يتحدث ابن مالك عن اجتماع همزتين: الأولى مُتَحركة، و الثانية ساكنة، وإبدال الهمزة الساكنة الثانية مدة تجانس حركة ما قبلها، وإنْ كانتا متحركتين، تُبْدل الثانية "ياءً"، في حالات: إذا كانت مكسورة، أو وليت كسرة، ولم تُضَم، أو كانت موضع اللام مُطلقاً، و قد ذكر ابن مالك في هذه المسألة: أنَّها تُقْلَب "واواً" فيما سوى ما ذُكِر، وقد أورد رأي المازني المُخالِف لِما ذهب إليه في إبدال الهمزة الثانية "ياءً" عند التَّصغِير، أو التَّكسير، أوعند بناء "أفْعَل" منه.

كما أورد ابن عقيل رأيه في هذه المسألة، وكان موافقاً لمذهب الأخفش والجماعة بقوله: "و للمازني في استصحاب الياء المبدلة منها، لكسرة أزالها (التَّصغِير)، فيقول المازني في تصغير "أئمة": "أُيَيْمَّة" بالياء، و المختار: أُوَيْمَّة، وهو مذهب الأخفش و الجماعة"[2]،وسيتناول الفصل الرابع هذه المسألة إن شاء الله،وسيُذكر هنا ما قاله الشارحان حتى لا يثقل الفصل الرابع.

نقل ابن إياز الخلاف بين أبي عثمان، والأخفش بِنَصِّه كما وَرَد في "المنصف"،ولكن بتصرف فقال: "قال أبو عثمان: فسألته- أبا الحسن- كيف تُصَغِّر "أَيِمَّة" ؟ فقال: "أُوَيْمَّة"؛ لأنَّها قد تَحَرَّكت بالفتح". قال أبو عثمان: "وليس القول – عندي – كما قال؛ لأنها حين أُبْدِلَت في "آدَم" وأخواتها ألفاً ثبتت في اللفظ ألفاً كالألف التي لا أصل لها في الياء، ولا في الواو، فحين احتاجوا إلى حركتها، فعلوا بها ما فعلوا بالألف، وأمَّا ما كان مُضَاعَفاً فإنَّه تُلْقَى حَرَكَتَهُ على "الفَاءِ"، ولا تُبْدَل هَمْزَتَهُ "ألفاً"، ولو أُبْدِلَت "أَلِفَاً" لَمَا حَرَّكُوا الألف، لانَّ الألف قد يقع بعدها المُدْغَم، ولا تُغَيَّر، فَتَغْيِيْرِهِم (أَئِمَّة) يدل على أنها لا تجري مجرى ما تُبْدَل

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٢، ١٢٥، ١٣١ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٨/٤، ١٠٩.

منه، والقياس _عندي _أن أقول في هذا (أَفْعَل) من هذا من(أَمَمْت) هذا (أَيَم) من هذا، وَأُصَغِّر (أَيِمَّة) (أُيَيْمَة) و لا أُبْدِلُ اليَاءَ وَاوَاً؛ لأنها قد ثبتت ياءً بدلاً من الهمزة، إلَّا أنَّ هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريك فبنيت من "الأَدَمَة"مِثْل: (أُبْلُم) لقلت: "أُوْدُم"، ومِثْل "إِصْبَع" " إِيْدَم" و مِثْل (أَفْكَلَ) (آدَم) فأجعلها "ألفاً"، إذا ما انفتح ما قبلها، و"ياءً" ساكنة إذا انكسر ما قبلها، و "واواً" ساكنة، إذا انضم ما قَبْلَها، فإذا احْتَجْتَ إلى تحريكها في تكسيرٍ أو تصغيرٍ جعلت كل واحدة منهُنَّ على لفظها الذي قد بُنِيَت عليه، واترك الياء ياءً، و الواو واواً، واقلب الألف واواً كما فعلت ذلك العرب في تكسير آدم و تصغيره فهذا هو القياس عندي، وأبو الحسن يرى أنَّها إذا تحركت بفتحة أبدلها واواً كما ذَكَرْتُ لك. و إذا قال العالم قولاً متقدماً، فللمُتَعَلِّم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إذا وَجَد لذلك قياساً وقال أبو الفتح : "يقول أبو عثمان : لمَّا ثبتت الياء في (أَيِمَّة) بدلاً من الهمزة، فسبيلها أن تجري مجرى الياء التي لاحَظَّ لها في الهمزة؛ كما أنَّ ألف (آدَم) لمّا ثبتت بدلاً من الهمزة، جرت مجرى ما لا حظَّ له في الهمزة، وهو ألف خالد. وهذا القول ليس بِمُرْضٍ من أبي عثمان؛ لأنَّ الياء في" أَيِمَّة" إنَّما انقلبت عن الهمزة؛ لانكسارها، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التي وَجَبَت عنها، كما أنَّ الياء في" مِيزَان" لمَّا وَجَبَ انقلابها عن الواو، لانكسار ما قبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم" مَوَازِين" و" مُوَيْزِين" فإنْ قِيل: فألف" آدم" لا ترجع إلى الهمزة و إنْ زالت عن هذا الموضِع، ألا تَراهم يقولون: "أَوَادِم" و" أُوَيْدِم" فلا يَرُدُّونَ الهمزةَ كما يَرُدُّونَها في قولهم: "مَوَازِين" و" مُوَيْزِين" فما نُنْكر أنْ يكون البدل في (أَيِمَّة) أقوى منه في" مِيْزان" فلا يزول، و إنْ زالت الكسرة ؟ قيل: هذا إلزامٌ فاسدٌ؛ لأنَّك لو جمعت" آدَم" على "فُعْلِ"، و "فُعْلان" قلت: "أُدْمٌ" و "أُدْمَانٌ" فَرَجَعَت الهمزة لمَّا زالت الأُوْلَى، كما رجعت الواو في" مَوازِين" لمّا زالت الكسرة، وإنَّما لم يَرِدْ فاء" أفعل" في "أَوَادِم" و "أُوَيْدِم" إلى الهمز؛ لأنَّه كان يلزم ما منه هربوا، و هو اجتماع همزتين ألا ترى أنَّهم لو قالوا : "أَآدِم" "و "أُؤَيْدِم" ألزمهم اجتماع همزتين كما كان يلزمهم قبل التكسير، و التحقير في "آدَم" فلما كان يجب في التحقير، و التكسير اجتماع همزتين، لم يمكن إقرار الهمزة فيهما، كما لم يمكن ذلك في الواحد، و ليس كذلك "ميزان"؛ لأنَّ الياء إنما وَجَبَ انقلابها عن الواو؛ لانكسار ما قبلها، وسكونها، فإذا زال ذلك رَجَعَتْ الواو. فإن قيل: القياس عند سيبويه أن يقول في تحقير (قائم) : (قُوَيْئِم) فَيُقِّر الهمزة، ولا يحذفها، وإنْ كانت الألف التي عنها وَجَبَت الهمزة قد زالت، ويُحْتَجُّ في لزوم الهمزة، بأنَّها قوية؛ لكونها عيناً، و العين أقوى من اللام، فما نُنْكر أَنْ يكون البدل في" أَيِمَّة" لازماً أيضاً، بل يكون في هذا أحرى؛ لأنَّ الهمزة "فاء"، و الفاء أقوى من العين ؟ قيل: إنَّه شَبَّه "ياءَ" التحقير بألف التكسير، فَجَرَت الياءُ في (قُوَيِّم)، مجرى ألف (قوائم) كما

صَحَّحُوا في "أُسَيْوِد" حَمْلاً على "أَساوِد"، و أيضاً فإنَّ الياء قريبة من الألف، و لذا قالوا في (طَيّىءٍ) (طَائِيٌّ) و في (الحِيَرة) (حَارِيٌّ) ويوضح قول الأخفش قولهم: (ذَوَائِب) في جمع (ذُؤَابَة) والأصل: (ذَآئِب) بهمزتين بينهما ألف، الأولى مفتوحة، و الثانية مكسورة، والألف كالهمزة، فكأنَّه قد اجتمع ثلاثة ألفات، أو ثلاث همزات، واجتماع مَثَّلين مُسْتَكْرَهٌ، فاسْتِكْراه الثَّلاثة أَوْلَى، فَقُلِبَت، الأُوْلَى "واواً" فقيل: (ذَوَائِب) وكل واحدٍ من الواو، والهمزة مُنْقَلِبٌ إلى صاحبه. قال المبرد: لأنَّ الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في ذلك، يريد: أنَّهما طرفان هذه أسفل الحروف، وهذه أعلاها، فاعرفه"[1].

ذهب ابن إياز مذهب الأخفش والجماعة في هذه المسألة، بالرغم من عدم التَّصريح برأيه، في إبدال الهمزة الثانية المتحركة واواً، فيما سوى ما ذكره المصنف من حالات إبدال الهمزة الثانية "ياء"، بدليلين:

الأول: مما قاله في هذه المسألة: "قلت-ابن إياز-إنَّ الهمزةَ تُقْلَب واواً فيما عَدا هذه الأماكن التي ذَكَرها"[2]. ولم تكن الحالات التي ذكرها المصنف تنطبق على هذه المسألة؛ فقد جاءت الهمزة الثانية متحركة بالفتح على رأي الأخفش و الجماعة و المصنف، فَقُلِبَت واواً.

الثاني: عَرَضَ الخلاف بين المازني و الأخفش في هذه المسألة دون أنْ يُعَلِّل، أو يَحْتَجّ، لكلٍ منهما أو يذكر رأيه؛ بل اكتفى بإيراد حُجَج "ابن جني" التي ردَّ بها حُجَجَ المازنيّ فيما ذهب إليه، و إيراده رَأْيَ ابن جني في هذه المسألة بقوله: "وهذا القول ليس بِمُرْضٍ من أبي عثمان"،وقد يكون هذا الرد وهذا التناول راعه، فأورده دون تعليلٍ، أو احتجاج.

تناول عز الدين بالشرح، حالات إبدال الهمزة الثانية المتحركة "ياءً" إذا وافقت الحالات سابقة الذكر، وإبدالها واواً فيما سوى هذه الحالات، فقال في شرح ما أورده المصنف في قوله: "وَوَاوَاً فِيْمَا سُوَى ذَلِك خِلَافَاً لِلْمَازِنِي فِي اسْتِصْحَابِ اليَاءِ المُبْدَلَةِ مِنْهَا بِكَسْرَةٍ أَزَالَهَا تَصْغِيْرٌ"[3] .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٣١- ١٣٣، وقد نقل ابن إياز هذه المسألة بتصرف من: المنصف ٣١٥/٢ - ٣٢٣ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٣١.

(٣) نفسه، ابن إياز ١٢٢، ١٢٥، ١٣١ .

وقال عز الدين: "إذا صُغِّرَت أَيِمَّة قِيْل: أُوَيْمَّة، وقال المازني: "أُيَيْمَّة"[1]، فالمازني يَسْتَصْحِب الياء المبدلة من الهمزة المكسورة وإنْ زالت كسرة الهمزة المُوجبة لبدلها "ياءً" أي: لبدل الهمزة، والأخفش لَمَّا تحركت الهمزة بالفتحة، أبدلوها "واواً"، كما فعلوا في أُوَيْدِم"[2] .

صرَّح عز الدين برأيه، ثم عَرَض ما ذهب إليه كل من الأخفش، والمازني في هذه المسألة بإيجاز دون إسهاب، فوافق رأيه ما ذهب إليه الأخفش والجماعة في تصغيرهم "أَيِمَّة" على "أُوَيْمَّة" بدليل قوله: "إذا صُغِّرَتْ "أَيِمَّة" قيل: "أُوَيْمَّة". كماعرض ما ذهب إليه الأخفش، مورداً حُجَّتَه ومُدَلِّلاً لها بالقياس. ثم أورد ما ذهب إليه المازني، مُعَلِّلَا لِمَا ذهب إليه.

و مماعُرِضَ في هذه المسألة يفضي البحث إلى أنَّ أصل الخلاف بين الأخفش و الجماعة، مع المازني في هذه المسألة، مرجعه إلى أنَّ الأخفش و الجماعة عند تصغيرهم "أَئِمَّة" على "أُوَيْمَّة" أنهم يرجعونها إلى الأصل قبل إبدال الهمزة المكسورة "ياء"، فتجتمع همزتان متحركتان، فَتُبْدل الثانية المتحركة بالفتح واواً، أمَّا المازني، فهو يتعامل في تصغيره "أَئِمَّة" على "أُيَيْمَة" وذلك بعد إبدال الهمزة الثانية المكسورة ياء؛ حيث جعل هذه الهمزة، كُلَّما تحركت أبْدَلَ منها "ياء".

و الرَّاجح من القول في هذه المسألة ما ذهب إليه الأخفش والجماعة؛ لأنَّ الأَوْلى في هذه الحالة الرجوع إلى الأصل، وإنَّما صِيرَ إلى الياء، للكسرة، فلمَّا ذهبت لم يبقَ مُوجِب لإبدال "الياء" والواو أحق بالهمزة فيُقال: هذا بالواو، كما قالوا في "آدم": "أَوَادِم، و أُوَيْدِم.

(١)مثبتة "أييم" شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠٥، و الصواب، " "أُيَيمَّة""على مذهب المازني.
(٢) شرح التعرف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠٥، ١٠٦ .

المبحث الرابع – النَّسَب

النَّسَب لغةً:

جاء في لسان العرب: " النَّسَب: نَسَبُ القَراباتِ، وهو واحدُ الأَنْسابِ ذكر ابن سيده: النَّسَبةُ والنِّسبَةُ و النَّسَب: القرابة؛ و قيل: و هو في الآباء خاصَّةً... و انْتَسَبَ، و اسْتَنْسَب ذَكَرَ نَسَبَه... و نَسَبَهُ يَنْسُبُه ويَنْسِبُه نَسَباً: عزاه" (١).

النَّسَب اصطلاحاً:

عرَّفه سيبويه بقوله: "هذا باب الإضافة، وهو: النَّسَب اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءَيّ الإضافة. فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءَيّ الإضافة، و كذلك إنْ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة"(٢) .

وجاء تعريف المبرد مطابقاً لِمَا عرَّفه سيبويه له، لكنه أضاف سبب إضافة الياء الشديدة وليست الخفيفة، ثم مَثَّل بألفاظٍ للنسب فقال: "هذا باب الإضافة وهو النَّسَب اعلم أنك إذا نسبت رجلا إلى حيٍّ، أو بلد أو غير ذلك، ألحقتَ الاسم الذي نسبته إليه "ياءً شديدةً"، ولم تُخففه لئلا تلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قيسِيّ، وبكرِيّ، وكذلك كل ما نسبته إليه"(٣).

وقد جاء في شرح المفصل تعريفٌ للمنسوب، و النَّسَب؛ فقد عرَّف المصنف المنسوب

بقوله: "هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، علامة للنسبة إليه، كما أُلحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك: "هاشمِيّ"، و"بصرِيّ". أمَّا الشَّارح، فقد عرَّف النَّسَب بقوله: اعلم أنّ النَّسَبة التي يقصِدها النحويّون، ويسمّيها سيبويه الإضافةَ، هو ما يُنْسَب إلى قبيلة، أو بَلْدة أو صَنْعة، أو غيرِ ذلك. يقال: "نسبتُه إلى بني فلانٍ"، إذا عَزَوْتَه إليهم"(٤) .

---

(١) لسان العرب ٢٤٢/١٤.

(٢) الكتاب ٣ /٣٣٥.

(٣) المقتضب ١٣٣/٣، والتكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)،تحقيق كاظم بحر مرجان عالم الكتب، ط٢، ١٤١٩-١٩٩٩م ٢٥٢.

(٤) شرح المفصل ٤٣٨/٣، والتعريفات ٢٦.

أولاً–النَّسَب لما ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك:

قال ابن مالك: "وتُبْدَلُ واواً – أيضاً– بَعْدَ فَتْح مَا وَلِيَتْهُ إِنْ كَان مَكْسُوراً اليَاءُ الوَاقِعَةُ ثَالِثَة بَعْدَ مُتَحَرِّك، أَوْ قَبْلَ ياء أُدْغِمَتْ فِي أُخْرَى مِنْ كَلِمَتِهَا، وَتُحْذَفُ رابِعَةً فَصاعِداً"(١).

تحدث ابن مالك في هذه المسألة، عن إبدال الياء واواً، وقد وضَّح حالاتها على النحو الآتي:

الحالة الأولى: إذا وقعت الياء ثالثة، وما قبلها مكسور، فإنَّ الكسرة تُبْدَل فَتحةً، و تُقْلَب الياءُ واواً.

الحالة الثانية: وقوع الياء ثالثة، قبل ياء مدغمة في أخرى في نفس الكلمة بعد متحرك.

الحالة الثالثة: إذا وقعت الياء رابعة فصاعداً، فإنَّها لا تُبْدل، بل تُحذف.

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "يعني نحو قولك في النَّسَب إلى "عَمٍ"، و"شَجٍ": عَمَوِيٌّ، وشَجَوِيٌّ، ألا ترى أنَّك لمَّا أردتَ إلحاق الياء المشددة آخر هذا الضرب، أبدلت من كسرة الياءين فتحة؛ كراهةً لاجتماع الكسرتين و الياءين، فانقلبت الياءُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار مقصوراً ك: "حصى" ثم قُلِبَت الألف واواً فقيل: "عَمَوِيٌّ، وشَجَوِيٌّ"، وقوله: "الواقعة ثالثة" احتراز من الواقعة رابعة؛ فإنَّه لا يَتَعَيَّنُ فيها القلب، بل أنت مُخَيَّر فيها بين الحذف، والقلب، وقوله بعد مُتَحَرِّك كأنَّه يحترز من قول يونس في النَّسَب إلى "ظَبْيَة: "ظَبَوِيٌّ" لأنَّه يُحَرِّكُ الياءَ، و يفتحُها، فَيقلبُ الياءَ ألفاً، و إنْ كان أصلها السكون. ونُقِل أنَّ الخليل كان يُقَدِّرُه في بنات الياء، دون بنات الواو؛ وذلك لأنَّه فرَّ من اجتماع الياءات في "طيء" فحرَّك و قلب، وأما نحو: "عروة" فلا وجه للتحريك و القلب. قال العبدي في البرهان: وأمَّا يونس فقال: إذا حذفت الياء لا يمتنع أنْ تكون الكلمة في الأصل على مثال: "فَعْلَة أو فَعِلَة"، فحذفت الضَّمَّة والكسرة فبقى: "ظَبْيَة و "دُمْيَة" استثقالا لهاتين الحركتين، مع وجود تاء التأنيث المقاربة لحروف المد و اللين على ما مضى، فيصير كأنَّك تنسب إلى "ظَبٍ" فأبدلت من الكسرة فتحة، و من الياء ألفاً، ثم قلبتها واواً فقلت: "ظَبَوِيّ"و في "دُمْيَة" : "دُمَوِيّ" فأبدلت من الضَّمَّة كسرة، وعامَلْتَ الياء معاملة "ياء" "قاضٍ"، ثم أبدلتَ الكسرة فتحةً، والياء ألفاً، ثم قلبْتهَا واواً، كما فعلت ذلك في "شَجٍ"و "عَمٍ" حتى قلت: "شَجَوِيٌّ" و "عَمَوِيٌّ" وفيه نظر استقصيته في "شرح الفصول"، وقوله: "تحذف رابعة فصاعداً" يعني: نحو قولك في النَّسَب إلى "قاضٍ" "قاضِيٌّ"، وإنما جاز الحذف بخلاف: "شَجٍ"؛لأنَّ الثلاثي أعدل الأوزان و أَخَفُّها، و الحذف منه

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٧١ .

إجحاف به، والرباعي قد تجاوز ذلك فدخله التخفيف بالحذف، (و يكفيك فارقاً بينهما) امتناع ترخيم الأول (مطلقا عند البصري) و جوازه في الثاني. وهنا تنبيه: أنه لا يجب الحذف في (الياء الرابعة)[١] بل يجوز، و ليس في كلامه تبيين بل هو مرسل، وإذا كانت الياءُ خامسةً فصاعداً، وَجَبَ حذفها، تقول في النَّسَب إلى مشترٍ:(مشتريٌّ) ولا يجوز الإبدال، وعِلَّته الطُّول، وكثرة الحروف، وهذا جَلِيّ" [٢].

وقد دار الخلاف في هذه المسألة بين الخليل، و يونس في النَّسب لما ثالثه ياء ساكن ما قبلها سيُعرض في الفصل الرابع إن شاء الله.

مَثَّل ابن إياز للنَّسب إلى ما ثالثه ياء مكسورة بعد متحرك؛ فقد ذكر ما يحدث لها من تغيير، مُعَلِّلاً ومُوَضِّحاً، وشارحاً سبب إبدال الياء واواً. أمَّا عن النظر الذي نوَّه به ابن إياز في أنَّه استقصاه في مصنفه "شرح الفصول" ، فقد جاء فيه على هذه المسألة: "وهذه حالة المنقوص تقول في "عَمٍ "عَمَوِيٌّ"، فتبدل الكسرة فتحة؛ لأنَّه ثلاثي مكسور الأوسط، فتنقلب الياء ألفاً، ثم تبدل الألف واواً"[٣] . كماصرَّح ابن إياز برأيه في جواز حذف، أو قلب الياء الرابعة عند النَّسَب لمارابعه ياء ورأيه في حذف الياء خامسة فصاعداً، وعلَّل لذلك.وأَوْرَدَ ما عليه يونس في النَّسَب إلى "ظَبْيَة" بقوله: إنَّ يونس يحرك الباء على الرغم من أنَّ أصلها السكون، ثم يجريها مجرى المتحرك، فتصير على "ظَبَوِيٌّ".

كماأورد ابن إياز ما نُقِل عن الخليل، أنه كان يقدر" ظَبْيَة" من بنات الياء دون بنات الواو وعلَّل لما ذهب إليه الخليل فيها، لكنه لم يورد تمثيل الخليل و سيبويه عند النَّسَب لـ: "ظَبْيَة".وقد سها ابن إياز للتمثيل لوقوع الياء ثالثة، قبل ياء مدغمة في أخرى في نفس الكلمة بعد متحرك.

تناول عز الدين حالات إبدال الياء واواً، و مثَّل لها وعلَّل،وكانت تعليلاته مطابقةً لتعليلات ابن إياز فقال: "مثال ذلك النَّسَب إلى" شجٍ و عمٍ" فيقال: شَجَوِيّ، و عَمَوِيّ، فَتُبْدَل الكسرة

(١) سقط في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، ١٧٤تم إثباته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٤٠.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٧١-١٧٤.

(٣)المحصول شرح الفصول، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز،أطروحة مقدمة من، محمد صفوت محمد علي القسم الثاني٧٥٠، ٧٥١.

فتحة؛لاجتماع الكسرتين والياءات، فتقلب الياء ألفاً؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها فيصير مقصوراً، ثم تقلب الألف واواً، وقوله: (الواقعة ثالثة) تحرز من الواقعة رابعة، فإنَّه لا يَتَعَيَّن فيها القلب، بل يجوز قلبها، و حذفها. قوله: "(بعد متحرك) محترز من قول يونس في النَّسَب إلى ظَبْيَة: "ظَبَوِيّ"، تحرك الباء بالفتح؛ فتنقلب الياء ألفاً فتقول: ظبويٌ، قوله" و قبل ياء أُدغمت في مثلها من كلمتها" ومثال ذلك: إذا بنيت حَمَصِيْص من "فتى" قلت: "فَتَيِيْيٌ" بثلاث ياءات، وتُدْغَم الثانية، وتقلب الأولى واواً؛ فراراً من اجتماع لأمثال، فتقول: فَتَوِيّ. وتحذف رابعة فصاعداً أي: إذا نسبت إلى نحو: قاضٍ قلت قاضيّ فحذفت الياء تخفيفاً ولا يجب هذا الحذف بل يجوز، وإن كانت الياء خامسة فصاعداً، وَجَبَ حذفها، فتقول في النَّسَب إلى "مشترٍ" "مشتريّ"، وعِلَّتَه الطُّول"[1].

عرض عز الدين هذه المسألة كما عرضها ابن إياز؛ فكانت تعليلاته مطابقة لتعليلات ابن إياز مثال ذلك: علَّل ابن إياز للنَّسب إلى" شجٍ و عمٍ" فيقال: شَجَوِيّ، و عَمَوِيّ،بقوله:" ألا ترى أنَّك لمَّا أردتَ إلحاق الياء المشددة آخر هذا الضرب من كسرة الثاني؛ كراهة لاجتماع الكسرتين، و الياءين، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مقصوراً" [2] ،وعلَّل عز الدين بقوله:" فَتُبْدَل الكسرة فتحة؛ لاجتماع الكسرتين والياءات، فتقلب الياء ألفاً؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها فيصير مقصوراً" [3] .كما مَثَّل للحالة الثانية ببناء مثّل حَمَصيص من "فتى" وقد وضَّح ما طرأ عليه من تغيير، وعَلَّل لها، وقد سها ابن اياز فلم يشرح، أويُمَثِّل لهذه الحالة بينما مَثَّل لها عز الدين . كما مثل عز الدين لوقوع الياء رابعة، وأورد رأيه صريحاً، بجواز حذفها، ووجوب حذف الخامسة، و قد علَّل لذلك؛ لِطُول الكلمة، وكان تعليله أيضاً موافقاً لتعليل ابن إياز.

وقد أورد ما ذهب إليه يونس في النَّسَب إلى "ظَبْيَة"، حيث جاء ما قبل الياء ساكناً غير متحرك.

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٢٢، ١٢٣ .

(٢) نفسه، ابن إياز ١٧١.

(٣) نفسه، عز الدين١٢٢.

ثانياً–النَّسَب لما ثانيه ياء منقلبة عن أصل" الواو":

قال ابن مالك: "وإنْ كَانَت ثانِيَةً فُتِحت[١] ، فَإنْ كَان أَصْلُها واواً رُدَّت إليه، وتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ واواً"[٢] .

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "إذا نَسَبْتَ إلى "لَيَّةٍ" و "حَيَّة" قلت "لَوَوِيّ"و "حَيَوِيّ"، وذلك لأنَّ الياء الأولى في "لَيَّة" منقلبة عن الواو" [٣] ، والأصل: "لَوْيَةٌ" لأنَّه من: "لويتُ"، لكن قلبت الواو ياء، لاجتماعهما وسبق الأولى ساكنة، فإذا أردت النَّسَب حركت الأولى بالفتح، فعادت إلى الواو، ولأنَّها قُلبت لما كانت ساكنة، وقد فُقِدَ [٤] ذلك. قال أبو علي الفارسي: "وقد قالوا في النَّسَب إلى "الرمل": "رَمْلِيّ" وإلى "الحمص: حَمَصِيٌّ"، ففتحوا العين الساكنة مع أنه لا يفضي إلى تخفيف، ففتحها للإفضاء إليه كما في "ليّة أَوْلَى"، ثم قُلِبَت الياءُ الثانيةُ وهي: اللام، ألفاً، وقُلِبَت الألفُ واواً ، فقيل: "لوويٌّ"، فهذا معنى قوله: " فإن كان أصلها واواً رُدّتْ إليه، وإنْ لم يكن أصلها ذاك فُتحت فقط، كقولك: "حَيَوِيّ"؛ لأنَّ الياء الأولى عَيْنٌ، إذ هي من "حَييت". وقوله: " وتُبْدل الثانية واواً" أي تبدل الثانية في "لَيَّة" واواً لقولك: "لَوَوِيّ" وقد صرَّح بأنَّ الياء تُبدلُ واواً في غير توسط، والمشهور ما قدمته من تقدير قلب الياء ألفاً ثم قلب الألف واواً، وهو الأولى، ألا ترى أنه لولا إرادة ذلك لما كان لفتح الياء الأولى وجه، وأيضاً فإنهم قالوا: "قاضَوِيّ" ففتحوا الضاد، لمَّا أرادوا قلب الياء. نعم لما كانت الواو منقلبة عن الألف المنقلبة عن الياء أطلق عليها أنَّها منقلبة عن الياء، والياء الأصل الأول، وهي الملفوظ بها، بخلاف الألف فإنها محكوم بها تقديراً" [٥].

تناول ابن إياز هذه المسألة بالتحليل، والتمثيل، والتعليل للنَّسب لما ثانيه ياء منقلبة عن

---

(١) مثبة خطأ "فتجب" في شرح التعريف بضروري التعريف، ابن إياز ١٦٧، تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١٣٤.

(٢) شرح التعريف بضروري التعريف،ابن إياز ١٦٧.

(٣) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التعريف، ابن إياز ١٦٧،تم إثباتها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١٣٤.

(٤) مثبتة" فُعِدَ" في شرح التعريف بضروري التعريف،ابن إياز ١٦٧،تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١٣٤.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز١٦٨ .

أصل" الواو" مُدلِّلا لما ذهب إليه بما أورده عن أبي علي الفارسي،وقد صرَّح برأيه وهو أنَّ ما جاء به هو المشهور.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله: ""أي: إذا كانت الياء ثانية، فُتِحَت وذلك كالنَّسَب إلى لَيَّة فتقول: "لَوِيّ"؛ لأنَّ أصل لَيَّة: لَوْيَة، فالتقى واو وياء، وسبقت إحداهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت، فإذا نسبت إليه حركت الياء الأُوْلَى بالفتح، فعادت إلى أصلها، وهي الواو، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً؛ للعِلَّة ثم قلبت واواً، وهذا هو المشهور. قوله:" وتُبْدَل الثانية واواً إذا حمل على المشهور فيكون في الكلام حذف تقديره :"وتبدل الثانية بعد إبدالها ألفاً، واواً"[1] .

تناول عز الدين هذه المسألة بالتحليل، و التمثيل، مُعَلِّلاً، و مُورِداً ما طرأ على الكلمة من تغيير، وأورد ما جاء على المشهور فيها.

ثالثاً –النَّسَب لما رابعه ألف لغير تأنيث:

قال ابن مالك: "فإنْ وقعتِ الألف لغيرِ تَأْنِيْثٍ أُجِيْزَ قَلْبُها واواً"[2].

عرض ابن إياز هذه المسألة بقوله: "الألف متى وقعت رابعة، فإمَّا أن تكون مُنقلبةً عن حرف أصلي كـ "مَغْزى، ومَلهى"، والأصل: "مغزوٌ، وملهوٌ"؛ لأنَّهما من "الغزو واللهو"، لكن قُلبت ياء لوقوعها رابعة، ثم قُلبت ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فهذه مختارٌ في النَّسَب قلبها واواً كقولك: "مغزويٌّ، وملهويٌّ"، ويجوز حذفها كقولك: "مغزِيٌّ وملهِيٌّ"، فوَجْهُ الأول: أنَّها منقلبةٌ عن أصل والأصل يحافظ عليه. ووَجْهُ الثاني– كونها بعد ثلاثة أحرف فحذفت استخفافاً، وأيضاً تقدم أن النَّسَب باب تغيير فجاز حذفها فيه. وهنا تنبيه: وهو أنَّه إنما قال: " فإنْ وقعت لغير تأنيث"، ولم يقل: فإن وقعت أصلية، ليدخل فيه: "أَرْطَى" ونحوهُ ألفُه ليست أصلية، بل زائدة للإلحاق بجعفر فحكمُها حكم الأصلية، فنقول: "أرطويٌّ، وأرطِيٌّ"[3] .

تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، و التحليل، و التمثيل للنسب لما رابعه ألف لغير تأنيث ،ثم عرض الوجهين اللَّذَيْن ترد عليها هذه الألفاظ، مُعلِّلا لكل وجه من هذين الوجهين،

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف ،عز الدين ١٢٠،١٢١.

(٢) نفسه،ابن إياز ١٧٧

(٣) نفسه، ابن اياز ١٧٧ .

مُصِّرحاً برأيه بجواز الوجهين فيهما.كما أورد تنبيهاً للمقصود بقول المصنف " فإنْ وقعت لغير تأنيث" وشرح، ومثَّل، وعلَّل لهذا التنبيه.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله: "الألف متى كانت رابعة منقلبة عن أصل اختير في النَّسَب قلبها واواً كـ: مَغْزَى ومَلْهَى، الأصل: مَغْزوٌ، ومَلْهوٌ، لأنَّهما من الغزو واللهو، فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الألف واواً؛ للنسب فقيل: مَلْهَوِيٌّ ومَغْزَوِيّ، ويجوز حذفها كـ:مَلْهِيٌّ ومَغْزِيٌّ، وكذلك يقال: أَرْطِيٌّ وأَرْطَوِيٌّ"(١) .

تناول عز الدين هذه المسألة باختصار،وقد عرضها كما عرضها ابن إياز، موضحاً ما اختير فيها عند النسب لما رابعه ألف منقلبة عن أصل ،و ما يجوز فيها.مثَّل مباشرةً لِمَا الألف فيه للإلحاق دون الإشارة لذلك، فأورده على الوجهين، وهذا ما نبه إليه ابن إياز؛ حيث يعامل الملحق معاملة الأصل، و لكنَّ عز الدين لم يوضح ذلك،أويُشِر إليه في شرحه.

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف،عز الدين١٢٥.

النتائج

المبحث الأول: الاسم من حيث الإفراد والجمع

المسألة الأولى: جمع ما كان أوله واوين، نحو:أواصل جمع واصلة:

- تناول ابن إياز هذه المسألة بالتعليل، وإيراد الأسئلة الافتراضية، والإجابة عنها، مُعَلِّلاً لما ذهب إليه، لوقوع الإبدال في الواو الأولى دون الثانية؛ لأنها وقعت طرفاً،و الواقع طرفاً أولى بالتغيير.
- أمَّا عز الدين فاكتفى بالتمثيل لهذه المسألة، دون تعليلٍ، أو أدلَّة.

المسألة الثانية:المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول، وثانيه ياء، نحو:بِيْض جمع أبيض:

- تناول ابن إياز الخلاف بين سيبويه، والأخفش في هذه المسألة بالشرح، والتحليل، و التعليل مورداً حجج الطرفين،و أدلتهما فيما ذهبا إليه.
- ردّ ابن إياز حجج الأخفش التي ساقها لإثبات صحة ما ذهب إليه، واتَّضَح من هذه الحجج مخالفة ابن إياز للأخفش، وموافقته لسيبويه.
- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز؛ بذكره اتفاق سيبويه والأخفش واختلافهما، فذكر حجة سيبويه، ولم يَتَعَرَّض لحجج الأخفش، أو أدلته ،كما لم يذكر رأيه فيما ذهبا إليه وإنَّما تناول هذه المسألة بإيجاز كعادته.

المسألة الثالثة: جمع ما كانت عينه واوا ساكنة في المفرد مفتوح ما قبلها، نحو: ثياب جمع ثوب:

- تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، والتمثيل لإبدال الواو ياء بعد كسرة إذا كانت عين فِعال جمعاً لواحد سكنت فيه. مورداً شروط وقوع الإبدال، مُدَلِّلاً بما ورد من سماع يثبت ما ذهب إليه، وموضحاً عِلَّة عدم وقوع إعلالين في كلمة واحدة .
- أما عز الدين فتناول هذه المسألة باختصار؛ فمثل لاعتلال العين، أو اللام، بإبدال الواو ياء بعد كسرة، كما علَّل لعدم وقوع إعلالين في كلمة واحدة ،وكان تعليله مطابقاً لما أورده ابن إياز.

المسألة الرابعة: إبدالُ الألفِ همزةً في الجمع من مزيدٍ لِمَد الواحد، نحو: رسائل جمع رسالة:

- تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتوضيح، والتمثيل، وذِكْرٍ لآراء العلماء فيها.
- مَثَّل لأصالة الواو و الياء، كما في "معونة"، و"معيشة"، فلا إبدال فيهما عند الجمع، وعلَّل لذلك؛ لأنَّهما أصلان، ولهما حَظٌّ من الحركة، بخلاف الزائد لا حَظَّ له.
- أورد ما جاء على القياس، في عدم الهمز في"مصاوب" جمع "مصيبة ".
- تَحدَّث عز الدين عن الياء والواو أصليتين في نحو: معيشة، ومعونة، فلا إبدال في الجمع منهما وعلَّل ذلك؛ بأن لهما حظاً في الحركة، عكس الزائدة، فلا حظَّ له في الحركة،وكان تعليله، مطابقاً لتعليل ابن إياز.
- لم يتوسع عز الدين في شرحه لهذه المسألة؛ فلم يذكر ما عليه الأئمة في همز "معايش"، وما عليه العرب في همز "مصايب"جمع مصيبة،كما فعل ابن إياز.

المسألة الخامسة: قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة نحو:أوائل جمع: أول، وخيائر جمع خيِّر:

- أفاض ابن إياز في شرحه لهذه المسألة؛ فذكر ما عليه الخليل وسيبويه، والأخفش، وحجته فيما ذهب إليه، كما أورد آراء بعض الأئمة فيها.
- ردَّ حجة الأخفش بما ورد من سماع، مُرجحاً بذلك ما ذهب إليه الخليل و سيبويه .
- صرَّح ابن إياز وعز الدين برأييهما في هذه المسألة، فوافقا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وخالفا ما ذهب إليه الأخفش.
- تناول عز الدين هذه المسألة، باختصار دون إخلال، و هذا هو منهجه الذي اتَّبعه في هذا الشرح.

المبحث الثاني: الاسم من حيث التذكير والتأنيث

المسألة الأولى: إبدال الواو من الياء الساكنة عند التأنيث نحو: مَرْمِيَةٌ:

- مثَّل ابن اياز وعز الدين، لإبدال الياء الساكنة عند التأنيث واواً.
- عَلَّل ابن إياز وعز الدين، ووضحا الإبدال الواقع في هذه المسألة، وكان تعليل عز الدين لهذه المسألة، يطابق تعليل ابن اياز فيها.

المسألة الثانية:زيادة التاء للتأنيث نحو:"قائمة"، و" قاعدة :

- صرَّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة، وكان موافقاً لماجاء به البصريون، ومن ذهب مذهبهم مخالفاً لما ذهب إليه الكوفيّ، ومَنْ وافقه وهو: أنَّ التاء تزاد للتأنيث وهي أصل، وأنَّ الهاء بدل منها في الوقف،معللاً لما ذهب إليه.

- لم يتوسع ابن إياز في هذه المسألة ؛بذكر الخلاف فيها ؛لأنه استقصاه –على ما صرح به– في مصنفه المسائل الخلافية.

- مثَّل عز الدين إلى أنَّ التاء تزاد في التأنيث، لكنه لم يتعرض للخلاف فيها،ولم يذكر ما عليه البصريون والكوفيون فيها، ويمكن أن يكون سبب ذلك، منهجه الذي يميل إلى الاختصار.

المبحث الثالث: الاسم من حيث التَّصغِير

المسألة الأولى: تصغير ما ثالثه ألف نحو: كُتَيِّب:

- مثَّل ابن إياز لإبدال الألف الواقعة بعد ياء التصغير، معلِّلاً سبب الإبدال، كما نبَّه على اختلاف حركة فاء الكلمة عند التصغير عن الحركة الواقعة فيها في غير تصغير، مُدَلِّلاً لذلك بما أورده عبد القاهر في مقتصده. كماعلّل لحذف الألف عند التصغير إذا كانت الكلمة بها خماسية.

- عرض عز الدين هذه المسألة، مُمَثِّلاً، ومُعَلِّلاً لها، ومُوْرِدَاً الفرق بين حركة فاء الكلمة بعد التصغير، وقبل التصغير، كما مثَّل لحذف الألف إذا كانت الكلمة بها خماسية.

المسألة الثانية:الجيِّد في تصغير جَدْوَل و قَسْوَر:

- تناول ابن إياز هذه المسألة بالتمثيل لما ورد من تصغير على أضعف الوجهين في تصغير "جدول و قسور" ثم علَّل لذلك، وأورد رأيه صريحاً في الجيِّد في تصغيرهما مُعَلِّلاً لما ذهب إليه.

- مَثَّل عز الدين وعلَّل لهذه المسألة، ثم صرَّح برأيه في الجيِّد في تصغير جدول و قسور،وكان رأيه، و تعليله، مطابقين لتعليل ابن إياز.

المسألة الثالثة: تصغير أَيِمَّة:

- نقل ابن إياز الخلاف بين أبي عثمان، والأخفش بِنَصِّه، كما ورد في المنصف، ولكن بتصرف، مورداً قول "أبي الفتح"، الذي لم يكن قول أبي عثمان مُرضِياً عنده، وقد عَلَّل أبو الفتح لما ذهب إليه، ودلَّل لذلك،والظاهر أنَّ ابن إياز ارتضى هذا العرض للمسألة، وهذا الرأي.

- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة، لكنَّ البحث توصل إلى أنَّ ابن إياز، ذهب مذهب الأخفش والجماعة في تصغيره "أَيِمَّة" على "أُوَيْمَّة"، وخالف المازنيّ.

- أورد عز الدين رأيه صريحاً في تصغير "أَيِمَّة "على "أُوَيْمَّة"، فوافق رأيه ما ذهب إليه الأخفش و الجماعة، وخالف ما ذهب إليه المازني في تصغير "أَيِمَّة" على "أُيَيْمَة.

- عَرَضَ عز الدين ما ذهب إليه الأخفش، مورداً حجته، ومُدلِّلاً لها بالقياس، وأورد تعليلاً لِمَا ذهب إليه المازني.

المبحث الرابع: النَّسَب

المسألةالأولى: النَّسَب إلى ما ثالثه ورابعه ياء، متحركة بعد متحرك، نحو: شجٍ و عمٍ، قاضٍ مشترٍ:

- مَثَّل ابن إياز للنَّسب إلى ما ثالثه ياء مكسورة بعد متحرك؛ فقد ذكر ما يحدث لها من تغيير، مُعَلِّلاً، ومُوَضِّحاً، وشارحاً سبب إبدال الياء واواً.

- أورد ابن إياز وعز الدين، ما عليه يونس في النَّسَب إلى ما ثالثه ياء ساكن ما قبلها، لكنهما لم يوردا ما عليه الخليل وسيبويه في النَّسَب إلى "ظَبْيَة".

- صَرَّح ابن إياز بجواز الحذف عند النَّسَب، لما فيه ياء رابعة، كما أورد رأيه صريحاً، بوجوب حذف الياء الخامسة فصاعداً عند النَّسَب، لما خامسه ياء فصاعداً، وقد مَثَّل لهاوعلَّل، وكان رأي عز الدين موافقاً لرأي ابن إياز فيهما.

- سها ابن إياز عن التمثيل لوقوع الياء ثالثة قبل ياء مدغمة في أخرى في نفس الكلمة بعد متحرك، بينما مَثَّل لها عز الدين.

- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز، وكانت تعليلاته مطابقة لتعليلات ابن إياز.

ثانياً–النَّسَب لما ثانيه ياء منقلبة عن أصل" الواو نحو: " لَيَّةٍ" و "حَيَّة":

- أورد ابن إياز وعز الدين، ما جاء على المشهور في هذه المسألة، وهو إذا نسبت إلى ما ثانيه ياء، و جاء بعدها ياء حركت الياء الأولى بالفتح، فعادت إلى أصلها، وهي الواو ثم قلبت الياء الثانية ألفاً للعلَّة، ثم قلبت واواً.

- أفاض ابن إياز في شرحه لهذه المسألة مُعَلِّلاً، و مُدَلِّلاً لِمَا ذهب إليه، بينما تناولها عز الدين باختصار، و هذا هو منهجه الذي اتبعه في هذا الشرح.

ثالثاً–النَّسَب لما رابعه ألف لغير تأنيث نحو: مَغْزَى ومَلْهَى:

- تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، مُدلِّلاً لما ذهب إليه، وممثلاً لذلك، ومُنَبِهاً على قول المصنف:" فإن وقعت لغير تأنيث" فوضَّح، ومثَّل لهذا التنبيه.

- أمَّا عز الدين، فشرح هذه المسألة، دون أنْ يُورد تعليلاً للوجه الأول في النَّسَب لما رابعه ألف لغير تأنيث، وهو قلب الألف واواً ، أو للوجه الثاني، وهو حذف الألف، كما لم يورد توضيحاً لما قصده المصنف بقوله:" فإن وقعت لغير تأنيث "،وإنما مثَّل باللفظة التي مثَّل بها ابن إياز، دون الإشارة إلى أنَّ هذه الألف للإلحاق، تُعامل معاملة الأصل،فالمُدَقِّقُ في شرح عز الدين لهذه المسألة يتبيَّنُ له أنَّه نقل ما عرضه ابن إياز فيها، ولكن بتصرف .

الفصل الثالث

من المسائل الصَّرفيَّة المشتركة بين الأسماء والأفعال

ويقع في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** الإبدال.
- **المبحث الثاني:** الحذف.
- **المبحث الثالث:** الإدغام.

تمهيد:

عرض ابن مالك في مصنفه، "شرح التَّعريف في ضروريِّ التَّصريف" مسائل لبعض القضايا الصرفية نحو: الإبدال، والحذف، والإدغام. مُمَثِلاً على الأسماء أكثر منها على الأفعال، وكان عرضه للمسائل التي وقع فيها الإبدال، أكثر من عرضه و تمثيله للحذف والإدغام، وقد كانت تلك المسائل مُوَزَّعةً في مصنفه على حقول، تمَّ عرض البعض منها في الفصل الثاني من هذا البحث(١)، ولا عَجَبَ في ذلك؛ فالإبدال يعني التغيير، فهو يشمل الإعلال والقلب، كما أنَّ الصَّرف و التصريف يعني: التغيير، الذي هو عنوان هذا الشطر من اللغة. وما عرضه المصنف تناوله الشارحان بالشرح، والتحليل، والتعليل، والتمثيل، و سيعرض البحث بعض المسائل التي وقعت فيها هذه القضايا.

المبحث الأول: الإبدال

الإبدال لغة:

جاء في لسان العرب: "بَدَّل الشيء: غَيَّره، وأبدل الشيء من الشيء وبَدَّله: اتَّخَذَ منه بدلاً والأصل في الإبدال، جَعْلُ شيء مكان شيء آخر، كـ: إبدالك من"الواو""تاء"في تالله"(٢) .

الإبدال اصطلاحاً:

عرَّفه ابن يعيش بقوله: "البدل أنْ تُقِيم حرفاً مقام حرفٍ، إمَّا ضرورةً، وإمَّا صنعةً و استحساناً"(٣).وعرَّفه رضي الدين الاستراباذي أنَّه: "جَعْلُ حَرْفٍ مَكانَ حَرْفٍ غَيْرُه" (٤)، وعرَّفه الجرجاني بقوله: البدل أنْ يُجْعَلَ حَرْفٌ مَوْضِع حَرْف آخر؛ لِدَفْع الثِّقَل(٥).

وعرَّفه د. محمد إبراهيم عبادة: "الإبدال_Substitution_حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه، بحيث يختفي الأول، سواء أكان الحرفان من أحرف العِلَّة، أم كانا صحيحين، أم مختلفين، وأحرف الإبدال ثمانية يجمعها قولك: "طويت دائما"، وهو أَعَمُّ من الإعلال"(٦) .

ويُمكن أنْ يُعَرَّفَ الإبدال مما ورد في التعريفات السابقة بأنّه: **إقامة حرف موضع حرف آخر،**

---

(١) ص ٧٠ –١٠٠ من البحث.

(٢) لسان العرب ٣٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٣٤٧/٥، ودراسات في الصرف، د. أمين علي السيد، مكتبة الزهراء١٩٨٩م ٣٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٩٧ .

(٥) التعريفات ٧.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية والعروض والقافية، د.محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، د.ت ٥٦.

سواء أكان الحرفان من أحرف العِلَّة، أم كانا صحيحين، أم مختلفين، إما ضرورة وإمَّا صنعةً و استحساناً، أو لدفع الثقل، وعليه فإن الإبدال أعمُّ من الإعلال، فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلال.

وهناك بعض المصطلحات قريبة الصِّلة من مصطلح البدل، سيعرض البحث التفريق بينها كالآتي: **البَدَل والعِوَض:**

فَرَّق ابن يعيش بين البدال، والعوض، فقال: "وربّما فرَّقوا بين البدل، والعِوَض، فقالوا: البدلُ أشبهُ بالمبدل منه، من العوض بالمعوَّض؛ و لذلك يقع موقع المبدل منه نحو: "تاء"تُخْمَةٍ، وتكَأَةٍ، وهاء "هَرَقْتُ"، فهذا ونحوه، يُقال له: بدلٌ، ولا يُقال له: "عِوَضٌ"؛ لأنَّ العِوَض: أنْ تُقيم حرفاً مقام حرف في غير موضعه نحو: "تاء"عِدَةٍ، و زِنَةٍ، وهمزة ابْنٍ، واسْم، ولا يقال في ذلك بدلٌ، إلا تَجَوُّزاً مع قِلَّتِه"(١).

بين الإبدالِ والقلبِ والإعلالِ:

فرَّق الدكتور/ أمين السيد بين الإبدال، والقلب، والإعلال بقوله: " **الإبدال:** إزالة حرف، والإتيان بحرف آخر في موضعه، كما في نحو: اصْطَبَر،و اضْطَرَبَ،و اطَّرد،و ازداد،و ازدجر؛ ففي الأمثلة الثلاثة الأولى، أُبْدِلَت"تاء"الافتعال"طاءً"؛لأنَّ هذه الأفعال مشتقةٌ من الصَّبر، والضَّرب، والطَّرد، أمَّا في المثال الرابع و الخامس: أُبْدِلَت "تاء" الافتعال "دالاً"؛ لأنَّها مشتقةٌ من الزيادة، الزجر.

والقلب: هو إحالة أي تحويل حرف من حروف العلة، أو الهمزة إلى حرف آخر؛ فالألف مثلا من حروف العلة، لا بد أن تكون منقلبةً عن"واو"كما في: "قال"،أو عن"ياء"كما في: "باع"، أو عن"همزة"كما في: "آدم"، ولمَّا كان القلب تحويل حروف العلَّة والهمزة ،بعضها إلى بعض، كان نوعاً من الإعلال.

و**الإعلال:** تغيير يختص بحروف العلَّة والهمزة ،وكما يكون الإعلال بالقلب، يكون بالحذف، أو الإسكان، أي: النقل"(٢) .

---

(١) شرح المفصل ٣٤٧/٥.

(٢) دراسات في الصرف، د. أمين علي السيد مكتبة الزهراء،١٩٨٩م ٣٤.

نوعا البدل:

عَرَضَ ابن يعيش لنوعي البدل فقال: "البدل على ضربين: بدل إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: "تاء" تخمة، و تكأة، و بدل قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، و هذا إنما يكون في حروف العلة التي هي: الواو، و الياء، و الألف، و في الهمزة أيضاً؛ لمقاربتها إياها، و كثرة تغيّرها، و ذلك نحو: قام أصله: "قَوَمَ"فالألف، واوٌ في الأصل،و مُوسِرٌ أصله الياء،و راسٌ، و آدَم أصلُ الألِف همزةُ، و إنّما لُيّنَت نبرتها، فاستحالت ألفاً، فَكُلّ قلبٍ بدلٌ، و ليس كلُّ بدلٍ قلباً"(١) .

علماء التصريف وحروف الإبدال:

اختلف بعض العلماء في عدد حروف البدل؛ فمنهم من عدّ حروف البدل تسعة، ، ومنهم من عدَّها أحدَ عشرَ، ومنهم من عدَّها اثني عشر، و منهم من عدها ثلاثةَ عشرَ، ومنهم من عدَّها أربعةَ عشرَ ،وسيعرض البحث آراءهم في هذه المسألة.

عدَّ سيبويه حروف البدل أحد عشر حرفاً فقال: "هذا باب حروف البدل، في غير أن تدغم حرفاً في حرف، و ترفع لسانك من موضع واحد.و هي ثمانية أحرف من الحروف الأُوَلِ(٢)،و ثلاثة من غيرها"(٣)، ونقل المبرد ما جاء به سيبويه في هذه المسألة، دون زيادة أو نقصان(٤).

وذهب أبو علي الفارسي، مذهب سيبويه والمبرد في عدد حروف البدل، ولكن بإسقاط حرف النون منها، وإضافة حرف اللام، فعنده أحد عشر حرفاً، ثمانية من حروف الزيادة وأضاف إليها الدال و الجيم والطاء فقال: "وحروف البدل أحد عشر حرفاً: ثمانية منها من الحروف الأُوَل الزائدة، وثلاثة من غيرها"(٥).

أمَّا مصنف المفصل فقد جمعها في تركيب بعدد خمسةَ عشرَ حرفاً، وعند التَّمثيل لم يُمَثِّل إلا لأربعةَ عشرَ حرفاً، أسقط منها التمثيل للزاي، وقد جاء في شرح المفصل: "قال

---

(١) شرح المفصل ٣٤٧/٥.

(٢) الحروف الأُوَل التي أشار إليها سيبويه هي، الهمزة،الألف، الهاء، الياء،النون،الميم،التاء، الواو،و الثلاثة من غيرها الدال،الطاء، الجيم.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٤.

(٤) المقتضب١٩٩/١.

(٥) التكملة ٥٧٠.

المصنف...وحروفه_البدل_حروف الزيادة، و الطاء و الدال والجيم و الصاد و الزاي، و يجمعها قولك: "استنجده يوم صال زُطٌّ[1]" قال الشارح: "... لمَّا حصر حروف البدل في العدة التي ذكرها فالمراد الحروف التي كثر إبدالها، و اشتدت واشتهرت بذلك، و لم يرد أنَّه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر، و لو أراد ذلك لكان محالاً...،وإنما وُسِمُوا بحروف البدل ما اطَّرد إبداله وكَثُر، وبعضهم يُسقِطُ السين، و اللام، و يعدها أحدَ عشرَ حرفاً، ثمانية من حروف الزيادة، ما عدا السين واللام، و يضيف إليها الجيم، والطاء، والدال، و بعضهم يعدها اثني عشر، ويضيف إليها اللام، وكان الرُّمَّاني يَعُدُّها أربعةَ عشرَ حرفاً، و يضيف إليها الصاد، و الزَّاي؛ لقولهم الصِّراط والزِّراط، وقد قُرِئ بهما، والأول المشهور، وهو رأي سيبويه"[2] .

أورد ابن عصفور لحروف البدل اثني عشر حرفاً، بإضافة حرف"اللام"عما جاء به سيبويه و المبرد، فجاء قوله: "حروف الإبدال، فمن ذلك حروف البدل لغير إدغام، و هي الحروف التي يجمعها قولك: "أُجُدٌ طويت منهلاً"، فهذه الحروف تُبْدَل من غير إدغام، فإنْ كان البدل لأجل إدغام، لم يكن مختصاً بهذه الحروف، بل جائز في كل حرف يدغم في مقاربه، أن يبدل من جنس مقاربه الذي يدغم فيه"[3].

اعتمد ابن مالك للضروري، من حروف الإبدال تسعة أحرف، بإسقاط حرفي، النون، والجيم اللَّذَيْن عدَّهما سيبويه و المبرد، من حروف البدل، ووافقه ابنه بدر الدين فيها، فقد أورد ابن الناظم ما جاء في الألفية لحروف الإبدال، ثم أورد رأيه فيها بأنَّ ما خرج عن هذه الحروف التسعة؛ فإنه إما أن يكون شاذاً،و إما مطرداً في لغة قليلة، لا تمس الحاجة إلى استعمالها، جاء في شرح ابن الناظم: قول ابن مالك[4] :

أَحْـرُفُ الإبْـدالِ (هَـدَأْتُ مُوْطِيـا) فَأَبْـدِلِ الهَمـزةَ مـن واوٍ وَيَـا
آخِـراً إثْـرَ أَلِـفٍ زِيْـدَ، وفـي (فاعِـلِ) مَـا أُعِـلَّ عَيْنـاً ذا اقْتُفِـى

قال الشارح: الحروف التي تبدل إبدالاً شائعاً تسعة مجموعة في قول(هدأت موطيا)...،و ما

(١) االزُّطّ، جيل أسود من السِّنْد، إليهم تُنسب الثِّياب الزُّطيّة. لسان العرب ٣٠/٧.
(٢) شرح المفصل ٣٤٧/٥، ٣٤٨.
(٣) الممتع في التصريف ٢١٣.
(٤) ألفية ابن مالك ١٨٠.

عدا هذه الحروف التسعة؛ فإبداله إمَّا شاذ، كـ:قولهم في (أصيلان) أصيلال، و إمَّا مُطَّرِد في لغةٍ قليلةٍ لا تمسُّ الحاجة إلى استعمالها، نحو: قولهم في سطر: صطر، وكإبدال آخَرِيْن في الوقف، الجيم من الياء المشددة، أو المخففة كقول الشاعر: من الرجز[1]".

خَـــالِي عُوَيْـــفٌ وأبُـــو عَلِـــجّ المُطعِمَـــانَ اللَّحْـــمَ "بالعَشـــجّ"[2]

وعدَّ أبو حيان حروف الإبدال اثني عشر حرفاً، مضيفاً حرف اللام على حروف الإبدال التي أوردها سيبويه و المبرد، و بهذا يكون قد وافق ابن عصفور فيما ذهب إليه من حروف الإبدال، جاء في ارتشاف الضرب في باب البدل: "فالضروري في التصريف جُمِعَت في قولك: طَالَ يَومٌ أَنْجَدْتُه"[3] .

و قد يرجع الاختلاف بين العلماء في حروف الإبدال، إلى أنَّ الإبدال في الحروف منها ما يكون في الإبدال الضروري والكثير، ومنها ما يبدل، ولكن على قِلَّة، فمنهم من أورد الحروف التي يقع فيها الإبدال الضروري والكثير، ومنهم من أضاف الحروف التي تُبْدَل على قِلَّة، مما جعل عددها يزيد، وينقص .

لم يورد الشارحان تعريفاً للإبدال، ولم يتعرضا لحروف الإبدال في مصنفيهما؛ و لعل السبب في ذلك، أنَّ ابن مالك لم يتعرض لها في مصنفه: " التعريف في ضروري التصريف" ؛وذلك لأنَّه مختصر في التصريف، فكان يورد مسائلَ صرفيةٍ متفرقةٍ، تناولت قضايا صرفية مختلفة، ما جعل الشارحَيْن يسيران في شرحيهما على ما أورده ابن مالك.

إبدال الحروف على ضربين[4]:

أحدهما: بدل حرف من حرف لأجل الإدغام.و الآخر بدل حرف من حرف لغير الإدغام، فبدل الإدغام: كـ:إبدالك من الباء الميم في قولك: اصحب مطراً، و كـ:إبدالك الصاد من الزاي في "أوجِزْ صابراً"، وهذا يذكر في الإدغام.و الضرب الآخر: بدل حرف من حرف لغير الإدغام .

ومن المسائل التي تعرض لها ابن مالك والشارحان في الإبدال ما يأتي:

---

(١) نسبوا هذا البيت لبدوي راجز ولم يعينوه، و قوله، أبو علج" يريد أبو علي، و "بالعشج، يريد بالعشي"، شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الاستراباذي ٢٧٨/٢. ومثبت عجز البيت و"المطعمون" يريد العَشجّ، العَشِيّ، لغة ربيعة يجعلون الياء الثقيلة جيما أعجمية، وهو غير منسوب في: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي ٣٣٧/٥.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) تحقيق، باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٥٥/١.

(٤) التكملة ٥٧.

أولاً-إبدال الهمزة الساكنة بعد متحركة مَدَّة تُجانس حركة ما قبلها:

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ الهمزةُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ مُتَّصِلَةٍ مدةً تُجانِسُ الحركة "[١].

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "هذا الفصل يتضمن تخفيف الهمزة، وهي لا تخلو من أنْ تكون ساكنةً، أو متحركةً، فإن كانت الهمزة ساكنةً وقبلها همزة، وجب تخفيف الثانية الساكنة، وتخفيفها، أن تُقْلَبَ إلى حرف لين مجانس لحركة الحرف الذي قبلها، فقلبت ألفاً بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة، وواواً بعد الضَّمة، فالأول نحو:" آدَم" وأصله: "أأْدمُ" بهمزتين الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة فخففتا في الكلمة وجوباً؛ كراهة لاجتماعهما. فإن قيل: هلا كانت الأولى فاء الكلمة، والثانية زائدة؟ إنا نقول: يفسر ذلك شيئان: أحدُهما: أنَّ الهمزة تقل زيادتها حشواً، ويكثر أولاً، والحمل على الكثير المُطَّرِدِ أوْلَى. والثاني: أنَّ وزنه على هذا: (فاعَلَ) كـ: "سائل" فيجب أنْ يُصرف، فلمَّا لم يرد مصروفاً دلَّ ذلك على أنه: (أفعلُ)، ولا يقال: "آدمُ" كـ "حاتمٍ" لأنا نقول كان يجب صرفُهُ. والثاني: نحو: "إيلافِ" والأصلُ: "إأْلافٌ" بهمزتين، الأولى همزة (إفعال)، والثانية فاء الكلمة، فقلبت ياء لما ذكرناه لا يُقال: "إيلافٌ": (فيقال) كـ: "صيرافٍ" وأأْلف" (فاعلَ) كـ "ضارَبَ" لأنا نقول: لا يجوز ذلك لوجهين: أحدهما: أنه كان يلزم أن يجيء فيه: "إلاف" كـ: "ضِرَاب" إذ "ضِرَاب" أكثر من: "ضِيراب" وإنْ كان الأصل. والثاني: أن: (فَاعَلَ) يجيء أيضاً مصدرُهُ على: "مُفاعلةٍ" كـ "مُضاربة" ولم يُقل ذلك في: "آلَفَ" . و الثالث: أوتُمِنَ و الأصل "أُؤْتُمِنَ" فقلبت الهمزة الثانية واواً لذلك أيضاً. وقوله: (بعد همزة متحركة متصلة) تحرز به من أن تكون ساكنة، بعد حرف غير الهمزة، فلا يجب تخفيفها حينئذ، بل يجوز، و غرضه الوجوب[٢] وذلك كـ: "رأس، وجؤنة، وذئب"، ومعنى "مُتَّصلة": أن تكون الهمزة السَّاكنة بعد الهمزة المتحركة، ولو قال: تُبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة، لَأَوْهَم أنَّ ذلك يجب مع وقوع حاجز بينهما. وقوله: مدة تجانس الحركة ظاهراً، و المُراد: تُبدل ياءً بعد الكسرة، واواً بعد الضمة، و ألفاً بعد الفتحة"[٣].

أفاض ابن إياز في هذه المسألة، فقد تناولها بالشرح، والتحليل، والتعليل، وطرح الأسئلة الافتراضية ؛ فوضَّح، ومثَّل لإبدال الساكن الثاني مدة تجانس حركة ما قبله، وصرَّح برأيه بوجوب

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٢.

(٢) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٦تم إثباتها من : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٩٧.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز ١٢٢- ١٢٧.

البدل في هذه الحالة، ثم علَّل لإبدال الثاني، و ليس الأول منهما. كما صرَّح بجواز الإبدال في الهمزة السَّاكنة بعد حرف غير الهمزة.

أمَّا عز الدين فقال: "هذا الفصل يتضمن تخفيف الهمزة، فإذا كانت ساكنة و قبلها همزة متحركة ملاصقتها، وجب تخفيف الثانية، بقلبها حرف لين يجانس حركة ما قبلها؛ فتقلب واواً بعد الضمة، و ياءَ بعد الكسرة، و ألفاً بعد الفتحة نحو: أُوْتُمِن، فإيلاف، وآدم، وهذا البدل واجب فلو كان قبلها غير همزة جاز البدل، ولم يجب، كـ: "يؤمن، وبئر، ورأس"[1] .

تناول عز الدين هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتمثيل، ولكن بأسلوبٍ مُختَصرٍ، ممثلاً للإبدال في هذه المسألة، ومصرِّحاً برأيه، بوجوب البدل في إبدال الهمزة الساكنة بعد متحركة، مَدَّة تجانس حركة ما قبلها، كما صرَّح بجواز البدل، إذا وقع قبل الهمزة حرف غير الهمزة ،و هذا ما ذهب إليه ابن إياز .

ثانياً– إبدال الهمزة الثانية ياءً، عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما:

قال ابن مالك: "فَإِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَت الثَّانِيَة ياءً إِنْ كُسِرت، أَو وَلِيَت كَسْرة، وَلَمْ تُضَم، أو كانت مَوْضِع اللَّام مُطْلَقاً"[2] .

بعد أنْ تحدث ابن مالك _في المسألة السابقة_ عن اجتماع همزتين في أول الكلمة، وكانت الأولى متحركة، والثانية ساكنة، فتبدل الثانية الساكنة حرف لين، يجانس حركة الحرف الذي قبلها . أخذ يتحدث في هذه المسألة عنهما، وهما متحركتان، فتبدل الثانية"ياءً"، إذا كانت مكسورة، أو وليت كسرة، ولم تُضَم، أو كانت موضع اللام مطلقاً؛ أَي: الحرف الأصلي الأخير. ورد الخلاف في هذه المسألة، و سيعرض في الفصل الرابع إن شاء الله.

أفاض ابن إياز في شرح هذه المسألة، و سيعرض البحث كل موضع من مواضع الإبدال كالآتي:

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠١

(٢) نفسه، ابن إياز ١٢٥ .

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "لمَّا تكلم عن الهمزتين، وكانت الثانية ساكنةً، أخذ يتكلم عنهما، وهما متحركتان فقال: إذا اجتمعتا متحركتين، فإمَّا أنْ تُبدل الثانية ياءً أو واواً، فذكر للأول ثلاثة مواضع: الأول – أنْ تكون مكسورة وذلك نحو: "أَيِمَّة"وأصله: "أَأْمِمَة" بوزن أَرْدِيَة، واحدة: "إمام"، فالهمزة الأولى زائدة، والثانية فاءُ الكلمة، والميم الأولى عين، والميم الثانية لام، فثقل اجتماع المثلين وهما الميمان، فنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ووقع الإدغام فصار: "أَئِمَّة" ثم قُلِبَت الهمزة الثانية ياءً، فقيل" أَيِمَّة". ونُقِل عن بعض الكوفيين "أَئِمَّة" بهمزتين"[1].

تناول ابن إياز في شرحه للموضع الأول، الذي تُبدل فيه الهمزة الثانية ياءً، ومثّل لها بلفظة "أئمة" التي تبدل همزتها ياءً فتصير "أَيِمَّة". و ذكر أنَّ بعض الكوفيين – دون أن ينسب إلى أيٍّ منهم هذا الرأي – قولهم "أَئِمَّة" بدلاً من "أَيِمَّة" فيحققون الهمزة ولا يبدلونها "ياءً".

ذهب ابن إياز مذهب البصريين في إبدال الهمزة الثانية ياءً، بدليل ذِكره ما يحدث لها من تغيير، وإيراده ما نُقِل عن بعض الكوفيين تحقيق الهمزة، وعدم الإبدال، ولم يحتجّ لهم.

تناول الموضع الثاني الذي تُبْدل فيه الهمزة الثانية "ياءً" بقوله[2] : "أن تلي كسرة نحو "جاءٍ" وأصله جائِئ، فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء التي هي عين، كما قلبت في: "بائع "والثانية لام الكلمة، فَقُلِبَت اللام" ياءً" لانكسار الأولى، التقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما، وذهب الخليل إلى أنَّ الهمزة في" الجائي" لام الفعل والياء عين، فقدَّموا اللام، وأخَّروا العين، ووزنه: "فالع"، وحجَّته من وجهين:

الأول: أنَّه لولا تقدير ذلك للزم توالي إعلالَيْن: قَلْب العين همزة، وقَلْب اللام ياء، وذلك مرفوض .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٦ .

(٢) وقع المحققان في خطأ، فبعد أن ذكرا الموضع الأول الذي تبدل فيه الهمزة الثانية المتحركة ياء، ذكرا شرح ابن إياز تمثيلا لاجتماع همزتين الثانية فيهما ساكنة،وهذا يرجع للمسألة التي قبلها صفحة،١٢٥،وليس للمسالة بعنوان اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة دون فصل بينهما،حيث أوردا قوله:"و الثالث :أوتمن" الأصل أُأْتمن"فقلبت الهمزة الثانية واوا لذلك...،وقوله مدة تجانس الحركة و المراد تبدل ياء بعد الكسرة ،وواوا بعد الضمة ،و ألفا بعد الفتحة"فكل هذا يتبع للمسألة التي قبلها لا المسألة التي أثبتت فيه، شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٦،ثم بعده تحدثا عن الموضع الثاني الذي تبد ل فيه الهمزة الثانية المتحركة ياء،تم التحقق من: شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٩٤– ٩٧.

الثاني: أنّ العرب تُؤَخِّر العين المعتلة إلى موضع اللام، فيقولون في موضع "شائك السلاح": "شاكي السلاح"، وفي: "هاير" "هارٍ"، وإنَّما قلبوا لئلا يهمزوا عين الفعل، التي ليس لها أصل في "هارٍ"، فجاء هذا فيما كان لامه همزة، والعين معتلة، لئلا تنضم همزة العين إلى همزة لامه؛ وإذا أخَّروا، لم يلزمهم ذلك،وقد حكى سيبويه عنه خلاف هذا، وذلك لأنَّه سأله عن العلَّة، في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين، إذا كانتا في كلمتين فأجابه: العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة نحو: "جائي، وآدم"، فهذا التصريح منه بأن الياء مبدلة من الهمزة التي هي لام"(١).

سها ابن إياز في التمثيل لقول الشارح: (و لم تُضَم)، فخلط بين حكم الياء، وحكم الهمزة فقال: "وقوله"ولم تُضَم"أي: ولم تُضم الياء المبدلة من الهمزة، كما لم تُضَم الياءُ الخالصة، التي هي غير مبدلة، وذلك لأنَّ البدل فيها واجب، لاجتماع الهمزتين، فاطرح حُكْمَ الهمزة، فلم يبقَ للياء التفات البتَّة، وهذا بخلاف ما إذا قلبت الهمزة وكانت مفردة نحو: "يستهزئون"على قول الأخفش فإنك تقلب الهمزة ياء، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة ونظراً إليها، وهنا تنبيه، وهو أنه ليس لتخصيصه امتناع الضم في هذه الياء وجه، إذ يجوز كسرها –أيضاً– فقد كان يجب إذا أن ينبه عليه"(٢) .

فكل هذا ليس مما أراد ابن مالك إذ إنَّ ابن مالك كان يتحدث عن حكم توالي همزتين متحركتين و احترز بقوله و(لم تضم)أي لم تضم الهمزة الثانية فهي تُبْدَلُ واواً، لا ياءً.

وقد مثَّل لذلك عز الدين فقال: "إلا أن تُضَمَّ فإنها لا تبدل ياء، كبناء مثل إصْبُع من "أَمَّ" فيقال: إِأْمُم ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، فصارت "إِأُمْم" ثم أدغمت الميم فصار"إِؤُمٌّ"(٣)

وجاء هذا التمثيل أيضا في المساعد على تسهيل الفوائد، قوله في اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة: "خلافاً للأخفش في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة، فعنده تبدل الهمزة المكسورة بعد همزة مضمومة واواً؛ لمناسبة حركة ما قبلها، فتقول في مثال: أُصْبُع من أَمَّ: أُؤُمّ. وعندنا تبدل ياءً؛ لمناسبة حركتها فتقول: أيمّ.(والياء من المضمومة بعد المكسورة)، فيُبدل الأخفش في مثل إصْبُع من: "أَمَّ" الهمزة "ياءً"؛ لمناسبتها حركة ما قبلها. ونحن نبدلها "واواً" لأجل حركتها"(٤).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٢٨.

(٢) نفسه، ابن إياز ١٢٧، ١٢٨ .

(٣) نفسه، عز الدين١٠٣،١٠٤.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق، محمد كامل بركات مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ت ١٠٧/٤.

تناول ابن إياز الموضع الثاني لإبدال الهمزة المكسورة"ياء"،ومَثَّل لها بلفظ"جاءٍ"وهو اسم الفاعل من الفعل "جاء"، فهو على وزن "فاعٍ" بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين، وقد جاء رأيه في هذه المسألة موافقاً لما ذهب إليه سيبويه. وقد عرض، وحلَّل، وشرح ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة،وأورد التغيير الذي يطرأ من وجهة نظر الخليل عند صياغة اسم الفاعل من "جاءٍ"، ويرى أنَّ هناك تقديماً وتأخيراً، فقدَّموا اللام، وأخَّروا العين ووزنه "فالع"، كما أورد حُجج الخليل التي تثبت صحة ما ذهب إليه. استطاع ابن إياز أنْ يستنتج صحة ما ذهب إليه سيبويه من سؤال الأخير، للخليل عن العلَّة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين وإجابة الخليل بقوله: "إنَّ العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة"[١] .

لم يوضِّح ابن إياز ما ذهب إليه سيبويه، وإنما ذكر أنَّ سيبويه حكى خلاف ذلك أي: خلاف ما جاء به الخليل، ولم يذكر ما حكاه سيبويه، في هذه المسألة[٢] .

ذكر ابن إياز الموضع الثالث الذي تُبدل فيه الهمزة"ياءً" وهو: أن تكون موضع اللام مطلقاً بقوله:"أنْ تكون موضع اللام مطلقاً، وذلك بأن يُبْنَى من"قرأ"مثل: "جَعْفَر"فتقول: "قَرْأَي"وأصله: "قَرْأَأ "زيدت همزة أخرى لأنَّ "قَرَأَ" ثلاثي، و"جعفر" رباعي، فلا بد من زيادة حرف ليكون على عدته فالتقى همزتان فقلبت الثانية "ياءً"، وهنا سؤالان الأول: لِمَ قُلِبَت الثانية دون الأولى ؟ والجواب أنَّها لام، واللام أَوْلَى من العَيْن بالإعلال لتطرفها[٣]، والثاني: لِمَ كان القلب إلى الياء ؟ والجواب لأنَّ الياء تغلب على اللام ألا ترى أنَّ الواو متى وقعت رابعة فصاعداً، انقلبت ياءً كـ: "أَغْزَيْت، واسْتَغْزَيْت[٤]، وأَدْنَيْت، واسْتَدْنَيت"، وكذا قال التصريفيون إنَّ الألف إذا كان لاماً، وجُهِل أصلها[٥]

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٦.

(٢) ص ١١٥ من البحث .

(٣) والجواب، لأنَّها طرف والأولى حشو، والطرف أولى بالتغيير هكذا مثبت في شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٠.

(٤) مثبتة خطأ "واستعديت" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٩تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٠.

(٥) الجملة مثبتة خطأ "ولذلك قال البصريون إن الألف إذا كان لاماً وجبل أصلها" في شرح التعريف بضروري التصريف ابن إياز ١٣٠، تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٠.

حُمِلت على الانقلاب عن الياء، بخلاف ما إذا كانت عيناً، فإنها تُحْمَل على الانقلاب عن الواو .وقوله: (مطلقاً) أي: سواء في ذلك انفتح ما قبلها، أو انضم، أو انكسر . فالفتح قد تقدم، والضم كما لو بنيت مثل: "بُرْثُن"من: "قرأت"لُقُلْتَ: "قُرْءٍ"(١) وأصله: "قُرْأٌ" فقلبت الثانية "ياءً"، وكسر ما قبلها، كما كسر ما قبل الياء في"أَظْبٍ"، جمع: "ظَبْي" وحذفت بعد إسكانها، لالتقاء الساكنين والكسر، كما لو بنيت مثل: "زِبْرِج"منه لقلت: "قِرْءٍ"(٢)، وأصله"قِرْئِءٍ"(٣) فقلبت الثانية ياء، ثم أسقطت بعد الإسكان أيضاً فاعرفه"(٤).

تناول ابن إياز هذا الموضع، بالشرح ،والتمثيل، وطرح الأسئلة الافتراضية، التي كان يُجِيب عنها، وقد كانت تعليلاته لهذه الأسئلة، توافق ما جاء في المنصف، ثم مَثّل للهمزة إذا كانت موضع اللام مطلقاً، فإنَّها تقلب ياءً سوء انفتح ما قبلها، أوانضم، أو انكسر .

وقد كان تعليل ابن إياز، لإبدال الياء من الواو إذا كانت رابعة فصاعداً، تِبْعاً للخليل وسيبويه جاء في الكتاب: "هذا باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء، وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعداً، وذلك قولك: أَغْزَيت وغازيت، واسترشيت. وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قُلبت ياءً، لأنَّك إذا قلت: "يُفْعِلُ"، لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلت على الأصل، وقد أُخرجت يُفْعِلُ إلى الياء، وأُفْعِلُ، وتُفْعِلُ، ونُفْعِل"(٥) .

تناول عز الدين في شرحه هذه المسألة، فقال: "إذا تحركت الهمزتان المتلاصقتان، أُبْدِلت الثانية "ياءً" إذا كُسِرَت كـ: "أَيِمَّة"، أصله:"أَأْمِمَة" ،فَنَقُلَ اجتماع المِثْلَيْن، وهما "الميمان"، فَنُقِلَت حركة الميم

(١) مثبتة خطأ" "قراء" في شرح التعريف بضروري التصريف ابن إياز ١٣٠، تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٠.

(٢) مثبتة خطأ" "قرأي" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٩تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٠٠.

(٣) مثبتة خطأ" "قرأأٌ" شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٩تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"١٠٠ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٩، ١٣٠ .

(٥) الكتاب ٤/ ٣٩٣ .

الأولى إلى ما قبلها، وأُدْغِمَت، فَتَحَرَّكَت الهمزة الثانية بالكسرة، فَقُلِبَت"ياءً"،وعند الكوفيين التحقيق، وبعضهم يُسَهِّل، وكلاهما خلاف القياس والاقتداء به متعين؛ لصحة النقل. قوله: (أَو وَلِيَت كسرة) كـ: اسم الفاعل: "جاءٍ"أصله: جائئٌ ، فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء التي، هي عين، كـ: بائع، والثانية لام الكلمة، فقُلبت الثانية "ياءً"؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها، فصار: جائيٌ، فاستثقل الضمة والكسرة على الياء، فحذفتا، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء؛ لالتقائهما .قوله: (إذا كانت) أي: الهمزة الثانية، إذا وليت كسرة، أبدلت ياءً إلا أن تُضَمَّ، فإنَّها لا تبدل ياء كبناء مثل إصْبُع من "أَمَّ" فيقال: إِأْمُم، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة فصارت "إِأُمْم" ثم أدغمت الميم فصار"إِؤُمُّ" .قوله: (أو كانت موضع اللام مطلقاً)، كأن تبني من "قَرَأَ" مثل "جعفر، فتقول "قَرْأَأَ"، فتقلب الثانية ياءً؛ لتطرفها؛ ولأن الواو إذا كانت رابعة فصاعداً، قلبت ياءً كأغزَيْتُ واسْتَغْزَيْت . قوله: (مطلقاً) سواء انفتح ما قبلها،أو انضم،أو انكسر مثال الثاني: بناء مثل "بُرْثُن" من "قَرَأَ" ، فتقول: قُرْأُأ، فَيُعْمَل فيها ما عُمِل في "أظبٍ"، ومثال الثالث بناء مثل "زِبْرِج" من قرأ: فتقول: قِرْئِئ، ثم تسقط الياء بعد إسكانها"[1] .

ذكر عز الدين لإبدال الهمزة ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا تحركت الهمزتان، وكانت الثانية متحركة بالكسر، أُبدلت"ياءً"، ومثَّل لها بلفظ: (أَيِمّة) جمع (إمام)، وذكر ما عليه الكوفيون في هذه المسألة، وهي عند الكوفيين بتحقيق الهمزة، أي قولهم: في جمع (إمام) (أَئمَّة)، وليس (أَيمَّة).كما ذكر أنَّ بعض التصريفيين يُسَهِّل الهمزة، والتسهيل: هو قلب الهمزة لحرف لِيْن، يجانس حركة ما قبلها، كأنْ يقول في جمع (أَيِمَّة) (آمَّة)، فالأصل: (أَأْمِمَة) فَيُسَهِّلُ الهمزة الثانية .

وقد أورد عز الدين رأيه صريحاً في هذه المسألة، بقوله: (وكلاهما خلاف القياس)، أي مَنْ حقق الهمزة ومَنْ سَهَّلها، وقد علَّل لذلك بقوله: "والاقتداء به مُتعين، لصحة النقل". تبع عز الدين مذهب البصريين والمصنف في رأيه في هذه المسألة؛ فقد جاء في معاني القرآن المنسوب للزجاج قوله:" فأما أئمة باجتماع الهمزتين ليس من مذهب أصحابنا"[2]،وقال ابن مالك :" ومَنْ قرأ أَئِمة

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠١- ١٠٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ،أبو اسحق إبراهيم بن السري الشهير بـ"الزجاج"،(ت ٣١١هـ)،تحقيق، د. عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ٢/ ٤٣٥ .

بالتسهيل، أو بالتحقيق مخالف للقياس، والاقتداء به متعين لصحة النقل"[١].

الموضع الثاني:إذا وليت كسرة، ولم تُضم، ومثّل عز الدين لها باسم الفاعل من الفعل: (جاء) هو: (جاءٍ) على وزن"فاعٍ"، فذهب في هذه المسألة مذهب سيبويه الذي خالف الخليل؛ فقد ذهب الخليل إلى أنَّ الهمزة في: "جائي"لام الفعل، والياءُ عينّ، فقدَّموا اللام، وأخَّروا العين، فصار على "جايئ"ووزنه (فالِع). ولم يعرض عز الدين لما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة، وإنما ارتضى ما جاء به سيبويه وذكره.

أمَّا الموضع الثالث: فهو قلب الهمزة الثانية، إذا وقعت لاماً مطلقاً، سواء انفتح ما قبلها، أو ضُمَ، أو كُسِر، فمَثَّل عز الدين له بالفعل: "قرأ"إذا أردت أنْ تبني، مثل: جَعْفَر فتقول: "قَرْأَي"، ومثل بُرْثُنٌ: من"قرأ" "قُرْأُي" ومثل: زِبْرِج منها: "قِرْئِي"، وقد كان تمثيله موافقاً لما أورده ابن إياز.

ثالثاً- إبدالُ الياء من الواو الكائنة عَيْنَ مَصْدَرٍ اعتَلَّت في فِعْلِه:

قال ابن مالك:" تُبدلُ الياءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنَ الوَاوِ الكَائِنَةِ عَيْنَ مَصْدَرِ اعْتَلَّتْ فِي فِعْلِه"[٢].

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "أصل الاعتلال إنَّما هو في الفعل، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل، أنَّ الاسم إنما يُعَل إذا وافقه في وزنه، فإن خرج عن ذلك صحَّ، وسنبين هذا. فَقَلْبُ الواو في "قيام، وعياد" لاعتلالها في "قام، وعاد" وانكسار ما قبلها، ولصحتها في " قاومَ وعاودَ" صَحَّت في: "قِوام، وعِواد" [٣] .

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله: "مثال ذلك مصدر قام، وعاد، فإنه: قِيام و عِياد، وأصله قِوام، وعِواد، تحركت الواو وانكسر ما قبلها، واعتلت في الفعل، فقلبت ياء في المصدر، فلو صحت العين في الفعل نحو: قاوَم و عاوَد، لصحت في المصدر، فقلت: قِوَام و عِوَاد"[٤] .

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد المهدي عبد الحي عمار السالم ١١٨ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٣٨ .

(٣) نفسه، ابن إياز١٣٩.

(٤) نفسه، عز الدين ١٠٨.

رابعاً- إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى" في الاسم و الصِّفة:

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ اليَاءُ من الواوِ لاماً لِفُعْلَى صِفَةً مَحْضَةً، أو جَارِيَةً مَجْرَى الأَسْمَاء"(١) .

تحدث ابن مالك عن إبدال الواو ياءً، إذا كانت لاماً لفُعْلَى في موضعين:

الموضع الأول: إذا كانت صفةً محضةً. والموضع الثاني: إذا كانت صفةً جاريةً مجرى الأسماء . وقد صرَّح ابن مالكٍ في مصنفٍ آخر له، أنَّ ما جاء به في هذه المسألة خلاف المشهور عند الصرفيين، وستُعرض آراء البعض منهم في الفصل الرابع إنْ شاء الله.

يقول النحويون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم،والصفة الجارية مجرى الأسماء، أمَّا ابن مالك، فهو يرى الإبدال في الصفة المحضة، أو الجَارِيَة مَجْرَى الأَسْمَاء، فقال: "وهذا الذي ذكرته، وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مُؤَيَّد بالدليل، وهو موافق لقول أئمة اللغة، فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت وعن الفراء أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: الدنيا، والعليا، فإنَّه بالياء، لأنَّهم يستثقلون الواو مع ضمة أوَّله، وليس فيه اختلاف، إلا أنَّ أهلَ الحجاز قالوا: "القصوى"فأظهروا الواو، وهو نادر. وبنو تميم يقولون: القُصيا، هذا قول ابن السِّكيت، وقول الفرَّاء، والواقع على وِفْقِه، قال الله تعالى: ﴿ **إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ** ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ **وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا** ﴾(٣)"(٤).

تناول ابن إياز هذه المسألة، بوصفه بداية هذا الفصل، بأنَّه عجيب؛ حيث أنكر ما ذهب إليه المصنف، من إبدال الياء من الواو لاما لفُعْلَى، في الصفة المحضة، وقد أورد ما عليه أئمة التصريف في هذه المسألة فقال: "أول هذا الفصل عَجَبٌ، وذلك لأنَّه قال: "تُبدل الياء من الواو لاماً "لِفُعْلَى"، صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء .الذي رأيته من كلام علماء هذا الفن لا لطائفة، قال أبو علي في التكملة: "إذا كانت الواو لاماً في (فُعْلَى)، فإنها بدلٌ في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك نحو: "الدنيا، والعليا، والقُصْيا"، وقد قالوا: "القصوى" فجاء على الأصل، كما جاء: "قَوَد، واسْتَحْوَذَ"انتهى كلامه.

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٩٥.

(٢) سورة الأنفال من الآية ٤٢.

(٣) سورة التوبة من الآية ٤٠.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، عبد الحي عمار السالم ١٤٧، ١٤٨ .

وقال العبدي شارح الإيضاح: "فأما فُعْلَى، فإنَّ اللام إذا كانت واواً للفرق بين الاسم والصفة، نحو: "الدنيا، والعليا، والقُصيا"، فهذا كأنَّه أسهل من الأول؛ لأنَّ هذا قلب الثقيل إلى الخفيف، وذلك قلب الخفيف إلى الثقيل". فإن قيل: كيف تقول إن هذه أسماء، وأنت قد تصف بها إذا قلت: "الدار الدنيا، والمنزلة العليا"؟ قيل: هذه إنْ كنت تراها صفات، فإنها لا تكون، إلا في حال التعريف، ولا تقول:أنت في (منزلة عُلْيَا)، ولا في (دار دُنْيَا)، والصفة لا تلزم صفة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة، تارةً نكرة، وتارةً معرفة، فلما لزمت هذه كونها معرفةً صفةً كان كونها كلا صفة، وذا بَيِّن". انتهى كلامه. وقال أبو الفتح ابن جني: "الدنيا والعليا و القصيا" وإن كانت صفات، إلّا أنَّها خرجت إلى مذهب الأسماء، كما تقول في: "الأجرع"، أو الأبرق" إنها الآن أسماء، فاستعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، ألا تراهم قالوا: "أبرق، وأبارق، وأجرع، وأجارع"، فصرفوا: "أبرقاً وأجرعاً"، وجمعوهما على فعال: "أحمد، وأحامد". وأما "القصوى، وحُزْوَى"، فهما في الأصل" صفتان، فنقول: "الغاية القُصْوَى، "وأما: "حُزْوَى "فمنقولةٌ عن الصفة كأحمر، فالشذوذ منتفٍ"انتهى كلامه .قال الزمخشري: "و(فُعْلَى)، يقلب واوها ياء في الاسم دون الصفة فالاسم نحو: "الدنيا"وقد يشذ: "القصوى وحُزوي"، والصفة قولك إذا بنيت فُعلى من: "غَزَوْت: غُزْوَى" فأقول: الذي أنكرته من قول المصنف قوله: "لفُعْلَى صفة محضة، "فإنه مخالف لأقوالهم هؤلاء الذين ذكرتهم"[1] .

لم يكن ابن إياز تابعاً لما يُعْرَض له، بل عرض رأيه في هذه المسألة، مُنْكِراً ما جاء به المصنف، من وقوع الإبدال في الصفة المحضة، فأورد ما عليه بعض أئمة التصريف الذين يذهبون إلى أنَّ الإبدال يكون في الاسم والصفة الجارية مجرى الأسماء. وقد أَقَرّ ابن إياز سبب إنكاره لما جاء به المصنف، وهو أنَّ ما ذهب إليه المصنف مخالف لأقوال العلماء الذين ذكرهم، و لكنَّ ابن إياز لم يذكر أدلة، أو حجج تنفي وقوع الإبدال في الصفة المحضة، وإنما اكتفى بما عليه أئمة التصريف، الذين لم يثبتوا وقوع الإبدال في الصفة المحضة،بَل أثبتوا وقوع الإبدال في الاسم، والصفة الجارية مجرى الأسماء.

وافق ابن إياز أئمة التصريف، في وقوع الإبدال في الاسم،و الصفة الجارية مجرى الاسماء، بدليل إنكاره لما جاء به المصنف، الذي يذهب إلى وقوع الإبدال في الصفة المحضة.

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٩٦- ١٩٨.

تناول عز الدين هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتمثيل لما ذهب إليه المصنف، دون إشارة إلى الخلاف فيها، فقال: "مثال إبدال الياء من الواو لام "فُعْلَى" صفة محضة، "العُليا" أصلها "العُلْوَى"؛ لأنها من "العُلُو"، ومثال الجارية مجرى الأسماء: الدُّنْيَا أصلها: الدُّنْوَى؛ لأنَّها من الدُّنُو، وهما مؤنث الأعلى والأدنى، والواو في المذكر أبدلت ياء؛ لتطرفها رابعة، فقلبت في المؤنث حملاً عليه؛ لأن هذا الإعلال تخفيف، فكان المؤنث به أَوْلَى، لما فيه من ثقل التأنيث والوصفية، وندر القصوى تأنيث الأقصى"(١).

مثَّل عز الدين للصفة المحضة بقوله: "العليا"، بينما مثَّل بها بعض أئمة التصريف، على أنها اسم، والبعض الآخر أنها صفة جارية مجرى الأسماء، لذلك أبدلت ياء.كما مَثَّل للصفة الجارية مجرى الأسماء كـ: "الدنيا"، كما أضاف في شرحه "ندر القصوى" فهذه اللفظة خَرَّجَها سيبويه بقوله: " وأما فُعْلَى من بنات الواو، فإذا كانت اسماً، فإنَّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في فَعْلَى،فادخلوها عليها في فُعْلَى، كما دخلت عليها الواو في فَعْلَى لتتكافئا، وذلك قولك الدُّنيا، والعُليا، والقُصيا، وقد قالوا: "القصوى" فأجروها على الأصل، لأنَّها قد تكون بالألف، واللام وهو أجدر أنْ يجيء على الأصل، إذ قالوا: "القصوى" فأجروه على الأصل، وهو اسم "(٢).

علَّل عز الدين إبدال الياء من الواو في الصفة المحضة،و الصفة الجارية مجرى الأسماء بما عليه الكلمتان من تأنيث وتذكير؛ فالواو في المذكر، أبدلت ياءً لتطرفها رابعة، فقلبت في المؤنث حملاً عليها.

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين١٣٩ .

(٢) الكتاب ٣٨٩/٤.

المبحث الثاني- الحذف

الحذف لغة: "يُقال: حَذَفَ الشيءَ، ويَحْذِفُهُ حَذْفاً، قطعه من طرفه... الجوهري: حَذْفُ الشيء إسْقَاطُه، ومنه حَذَفْتُ من شعري، ومن ذنب الدابة أي أخذت . وفي الحديث: حَذْفُ السلامُ في الصلاة سُنَّةٌ، هو تخفيفه وترك الإطالة فيه، الأزهري عن ابن المظفر: الحَذْفُ قَطْفُ الشيء من الطرف كما يُحْذَفُ ذنب الدابة"(١) ومن هذا التَّعريف نَخْلُص إلى أنَّ الحَذْفَ لغة: يعني القطع .

أضرب الحذف:

" الحذف ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف وقد وقع الحذف في الجُملة، والمُفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا من دليل عليه"(٢) .

ومن المسائل التي تعرض لها ابن مالك، والشارحان لما وقع فيها الحذف ما يأتي:

أولاً- حذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها:

قال ابن مالك: " تُحْذَفُ اليَاءُ المُدْغَمَةُ في مِثْلِهَا قَبْلَ مُدْغَمَةٍ فِي مِثْلِهَا إنْ كَانَتْ زَائِدَةً ثَالِثَةً غَيْرَ مُتَجَدِّدةٍ للتَّصْغِيْر، أو ثَالِثَةً عَيْنَاً، ويُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا إنْ كَانَ مَكْسُوْرَاً" (٣) .

تناول ابن إياز هذه المسألة، بالتحليل، والتمثيل، والتعليل بقوله: يعني نحو قولك في النسب إلى"غَنَيٍّ، وصَبِيٍّ: غَنَوِيّ، وصَبَوِيّ"، والأصل: "غَنَيِيٌّ"، فالياء الأولى زائدة للمد، والثانية لام؛ لأنَّه من "الغُنية، وصَبْوٍ"؛ لأنه من "صَبَوْتُ"، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياء في الياء، ووزنهما: (فَعِيلٌ)، فلما أُريدَ النسبُ إليهما حذفت الياء الزائدة، وهي المشار إليها بقوله: تحذف الياء المدغمة في مثلها" فبقي: "غَنِيٌ وصَبِيٌ"، فأُبْدِلَت الكسرةُ فتحةً؛ لأنهما ثلاثيان مكسورا الحشو، ومثله قولهم في "النَّمِر: نَمَرِيّ"، نعم، وهذا بالفتح أجدر لاعتلاله،وصحة ذلك، فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبت واواً، فقيل: "غَنَوِيّ، وصَبَوِيّ" ،وإنما حملهم على هذا الحذف والتغيير، الفرارُ من الجمع بين أربع ياءات، وكسرتين، لو نسبت على لفظه، وهذا معنى قوله: "ياء مدغمة في مثلها" أي: هذا الحذف والتغيير كان لوقوعهما قبل ياء مدغمةٍ في

---

(١) لسان العرب ٦٥/٤ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ١٦٥.

مثلها... وقوله: "أو ثالثة عيناً" يريد نحو: "تحيَّةٍ" فإنك تنسب إليها: "تَحويّ" وذلك لأن أصلهما: "تحيِيَةٌ" ووزنها: (تَفْعِلَةٌ)، نقلت حركة الياء الأولى وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياءُ في الياء، فلما أردت النسب فررت من اجتماع الياءات، حذفت العين لأنها مُشابهةٌ في اللفظ للياء الزائدة في: "حنيفة وبخيلة"، وأبدلت من الكسر فتحة، وقلبت الياء ألفاً، والألف واواً، فوزنهُ الآن: تَفلِيّ [١] .

وقد أورد ابن إياز تنبيهين في هذه المسألة، التنبيه **الأول**: أنَّ ابن الحاجب قال: جاء أُمَيِّيٌّ" بخلاف "غَنَوِيٌّ"، فإنَّه لم يجئ(غَنِيِّيّ)، لأنَّهم لو قالوا: غَنِيِّيّ لجمعوا بين كسرتين، وأربع ياءات، وفي(أُمَيِّيٌّ) ليس قبل الياء الأولى كسرة فاغتفر فيه هذه اللغة، و لم تغتفر في غَنِيِّيّ، وردَّ ابن إياز بقوله: "وأرى فيه نظراً، وذلك أن العبدي و جماعة من النحاة نقلوا أنه قيل (عَدِيِّيٌّ) فجمعوا بين أربع ياءات و كسرتين، وعندي أنَّ الفرق بينهما، أن الياء الأولى في:"أمية" للتصغير، و الياء الثانية منقلبة عن الواو، وذلك لأنها تصغير "أمَة": "أَمْوَةٌ"، بدليل قولهم في الجمع: "أمَوَاتٌ" ، فاجتمعت الياء والواو، و السابق ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، بخلاف الياء الأولى في: (غَنِيِّيٌّ)، فإنها زائدة لغير معنى.. [٢] .

التنبيه الثاني: وهو أنَّ أهل التصريف، نصُّوا على أنَّه ليس في اللغة العربية، ما حذفت عينه، سوى "مذ"،و"سَهٍ"، و"ثُبَة"[٣]، في قول أبي إسحاق ،ولا يذكرون مع ذلك "تَحْوِيًّا" وشبهه ،وكان ذلك لعروض الحذف [٤] .

تناول ابن إياز هذه المسألة، شارحاً، و مُحَلِّلاً، و مُعَلِّلاً، و مُمَثِّلاً لحذف الياء المدغمة في مِثْلِها قبل مدغمة في مثلها.كماأورد تنبيهاً على ما نَقَلَه عن ابن الحاجب في ورود" أُمَيِّيٌّ "بأربع ياءات و كسرتين مُفَرِّقاً بينها و بين "غَنَوِيٌّ"، و مُصرحاً برأيه فيها. وقد أورد تنبيهاً آخر، لحذف العين عند النَّسب إلى "تحيَّة"، وما جاءت عليه هذه الكلمة، إنما هو لعروض الحذف.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله: "مثال ذلك قولك في النَّسَب إلى غَنِيّ وصَبِيّ، غَنَوِيّ

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز ١٦٤– ١٦٧ .

(٢) نفسه ، ابن إياز ١٦٥.

(٣) مثبتة خطأ مدرسه" في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ١٦٧تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٣٢.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٦٧.

وصَبَوِيّ، فالياء الأُوْلَى من غَنيّ وصَبيّ ياء "فَعِيْل" وهي زائدة، فحذفت، وهي المشار إليها بقوله:

(الياء المدغمة في مثلها) فبقيا ثُلاثِيَيْنِ مَكْسُوْرَيِّ الحشو، ففتح وسطهما، وقلب آخرهما ألفاً؛ لتحركه وانفتاح ما قبله، ثم قلبت الألف واواً؛ لياء النسب فقيل: غَنَوِيٌّ، وصَبَوِيٌّ، وفُعِل ذلك فراراً من توالي أربع ياءات وكسرتين... وقوله: (أو ثالثه عيناً، بفتح ما قبلها مكسوراً) أي: وتحذف الياء إذا كانت ثالثه عيناً، وذلك نحو: تَحِيَّة، أصله: تَحْيِيَة، نقلت حركة الياء الأولى وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياء في الياء فلما نسبت إليه، فررت من اجتماع الياءات حَذَفْتَ العين ، لأنها مشابهة في اللفظ لياء حَنِيفَة، وبَجِيلَة، وأَبْدَلْتَ الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أَبْدَلْتَ الألف واواً، فقلت: تَحَويٌّ فوزنه تَفَلِيٌّ"[1] .

تناول عز الدين هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتمثيل، والتعليل _ ولكن باختصار بلا إخلال- و كانت تعليلاته تطابق تعليلات ابن إياز التي أوردها في هذه المسألة، ولم يذكر عز الدين تنبيهات في هذه المسألة، كما فعل ابن إياز، وهذا هو منهجه في هذا الشرح.

ثانياً- من مواضع حذف الياء:

قال ابن مالك: "وَتُحْذَفُ أَيْضَاً كُلُ يَاءٍ تَطَرَّفَتْ لَفْظَاً، أَوْ تَقْدِيْرَاً بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُوَرَةٍ، مُدْغَمٍ فِيْهَا أُخْرَى مَا لَم يَكُنْ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ، أَوْ اسْمٍ جَارٍ عَلَيْه"[2] .

عرض ابن إياز هذه المسألة بقوله: "يشير إلى "مُحَيٍّ" وهو اسم الفاعل من: "حَيَّيْتُه" كـ "مُكَسِّرٍ" اسم فاعل من: "كَسَّرْتُه"، وأصلُهُ: "مُحَيِّيٌ" الياء المشددة عينٌ، والثانية لام؛ فإذا نسبت إليه تصورت أنك حذفت الياء الأخيرة، لئلا تجمع خمس ياءات، كذا قال العبدي في برهانه. وأرى ها هنا تفصيلاً؛ وهو أنَّه: إن كان النسب إليه وهو مُنَكَّر مرفوعاً أو مجروراً، فلا حاجة إلى أن يقال: إن الياء التي هي لام حذفت لئلا تجتمع خمس ياءات، لأنها محذوفة لالتقاء الساكنين (هي والتنوين)، وإنْ نَسَبْتَ إليه وهو منصوب، أو مُعَرَّف بلامٍ، أو إضافة فالقول (ما) قال العبدي، "وبعد

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١١٩، ١٢٠.

(٢) نفسه، ابن إياز ١٧٩.

ذلك بقي "مُحَيّ"[1] فلا غنى عن حذف إحدى اليائين لئلا تجتمع أربع ياءات، والمحذوفة الساكنة لضعفها، ثم تقلب الياء ألفاً فتصير: "مُحَاً" كـ "هُدَىً" فتقول: "مُحَوِيٌّ" كـ "هُدَوِيٌّ"، والوزن: (مُفَعِيٌّ)، لأنَّه محذوف اللام،و قوله :" وَتُحْذَفُ كُلُ ياءٍ تَطَرَّفَتْ لَفْظَاً، أَوْ تَقْدِيْرَاً"التطرف اللفظي، قد ظهر و التقدير كـ: مُحَيِّيَة، إذ التاء في تقدير الإسقاط فتصير الياء التي هي اللام متطرفة تقديراً،و قوله:" مَا لَم يَكُنْ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ" يريد نحو: أنا أُحَيِّي،وهو يُحَيِّي،و قوله:" أَوْ اسْمٍ جَارٍ عَلَيْه" يعني بالجاري: اسم الفاعل و المفعول،و فيه نظر، وذلك لأن اسم الفاعل في النسب تحذف منه الياء على سبيل الوجوب، وإذا لم ينسب إليه فإن كان منوناً، مرفوعاً، أو مجروراً، حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين، و إن كان منصوباً فتحت ياؤه لخفة الفتحة، و ثبوتها، وإن كان معرَّفاً فإن ياءه تثبت،واسم المفعول تقلب ياؤه ألفاً، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، و بعد ذلك تحذف الياء الساكنة أيضاً فتقول:" مُحَوِيّ" في النَّسب إليه ،ولهذا قال أبو علي في التكملة، يستوي لفظ الفاعل والمفعول، و الله تعالى أعلم بالصواب"[2].

تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، و التعليل، والتمثيل، مُدَلِّلاً على ما ذهب إليه بأقوال بعض العلماء فيها. وقد أَثْرَى ابن إياز هذه المسألة، بإيراده تفصيلاً لما يكون عليه اللفظ، بعد النَّسب إليه، وهو مُنَكَّرٌ و مُعَرَّفٌ.كما مثَّل ابن إياز لاسم الفاعل،والمفعول من الفعل: "حَيَّيْتُه"، ووضح ما يطرأ عليه من تغيير، ويرى أنَّ اسم الفاعل، واسم المفعول منه يستويان في اللفظ، مشيراً إلى قول أبي علي في "التكملة"، يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول.

تناول عز الدين هذه المسألة بقوله:"مثال ذلك النَّسب إلى "مُحَيٍّ" اسم فاعل من حَيَّيْتُه، كـ:مُكَسِّر، اسم فاعل من كَسَّرْتُه، وأصله: "مُحَيِّي" بثلاث ياءات، المشددة عين، والأخيرة لام، فإذا نسبت إليه حذفت الأخيرة؛ لئلا تجتمع خمس ياءات، وبعد ذلك لابد من حذف إحدى الياءين الباقيتين؛ لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرة، فحذفت الساكنة، لضعفها ثم قلبت الباقية ألفاً، لتحركها وفتح ما قبلها، فصار "مُحَا" فقيل مُحَوِيّ، ووزنه:"مُفَعِيٌّ" ،وقوله: (أو تقديراً) كـ:مُحَيِّيَة وقوله: (في

(١) سقط في شرح التعريف بضروري التصرف، ابن إياز ١٨٠،تم إثباته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف١٤٧ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصرف، ابن إياز ١٧٩-١٨١.

فِعْل)، يريد أنا أُحَيِّي وهو يُحَيِّي، واغتفر ذلك في الفعل إجماعاً؛ لكونه عُرضةً لحذف آخره بالجزم، ثم حُمِلَ عليه اسم الفاعل والمصدر، وهذا لفظ المصنف في تصريف آخر"[1] .

عرض عز الدين هذه المسألة، مُحلِّلاً، ومُمثِّلاً، ومُعلَّلاً؛ فوضَّح التَّغيير الذي يطرأ على اسم الفاعل عند صياغته من الفعل حَيَّيْتُه، وعند النسب إليه مُعَلِّلا لهذا التغيير.وقد كان تناوله، و تمثيله، و تعليله، مطابقاً لما أورده ابن إياز، إلا أنَّه لم يورد أقوالاً لبعض العلماء، تُقَوِّي ما ذهب إليه كما فعل ابن إياز.

- لم يُمَثِّل عز الدين لاسم المفعول،أو يذكر وزنه من "حَيَّيْتُ"، وإنما مَثَّل لقول المصنف الاسم الجار على فعله باسم الفاعل، دون أنْ يُمَثِّلَ للمصدر.

ثالثاً– حذف أحد الساكنين من بناء مفعول، من الفعل الثلاثي معتل العين الواوي، واليائي:

قال ابن مالك: "وتُحذَف وَاوُ مَفْعُوْلٍ وَيُفْعَلُ بِعَيْنِهِ مَا ذُكِرْ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءً، وُقِّيَتْ الإِبْدَال، بِجَعْلِ الضَّمَّة المَنْقُولَة فِيْهَا كَسْرَة"[2].

بعد أنْ تحدَّث ابن مالك عن"الإعلال بالنقل، وخاصة نقل الحركات، وما يترتب عليه من قلب الحرف الذي يلي الحركة، حرفاً يجانس هذه الحركة في المبحث السابق، تحدث عن الإعلال بالحذف، ومثَّل له ببناء مفعول، وخاصة في الفعل الثلاثي معتل العين الواوي واليائي . مثال اسم المفعول من قال: مقول، و باع: مبيع.

وقد دار الخلاف بين سيبويه و الأخفش في هذه المسألة، و سيُعرضُ في الفصل الرابع إن شاء الله، وسيُذكر هنا ما قاله الشارحان:

أما ابن إياز، فتناول هذه المسألة بقوله: "قلت: وتحذف واو مفعول هو قول سيبويه، وذلك نحو: "مقول"، و"مقود" والأصل: "مقوول"، و"مقوود" بوزن: "مضروب"، فلمَّا قُصِد إعلاله حملاً على إعلال الفعل، نُقِلَت الضمة من الواو التي هي العين، إلى الساكن قبلها وهو الفاء. فالتقى ساكنان، وهما: الواوان: العين والزائدة، فذهب سيبويه إلى أن المحذوفة: الزائدة، فالوزن (مَفعل) وتَمسَّك بوجوه: الأول: أنَّ حذف الزائد أولى من حذف الأصل، إذا لم يُخِلْ الحذف بالمعنى، لأنَّ المحافظة

(١)شرح التعريف في ضروري التصريف ، عز الدين ١٢٧، ١٢٨.

(٢) نفسه،ابن اياز ٢٢٤.

على الأصل أَوْلَى، وهنا لم يخل بمعنى؛ إذ ليس في اللفظ بينهما فرق، بل ذلك أمر حُكمي تقديري، والمعنى مفهوم على التقديرين، فإذا تعارضا وتساويا في عدم الإخلال بالمفهوم، كان حذف الزائد أَوْلَى. والثاني: أن الأصل – في هذا المثال – أن تدل الحركة في العين والميم على اسم المفعول، كما في اسم الفاعل، نحو(مُقِيم) و(مُكْرَم): وإنما قصد بزيادة الواو: الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي، وبينه من الرباعي[١]، والفرق يحصل بحذف أيهما كان، وفي حذف الزائد إقرار للأصل فكان أولى. والثالث– أنَّ المحذوف لو كان الأصل لقيل: (مَبوع)[٢] إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياء. والرابع– أنه ليس في مذهب سيبويه إلا نقل الحركة والحذف، وإبدال الضمة كسرة [٣] . وفي مذهب الأخفش: النقل، والحذف، وإبدال الضمة كسرة، والواو ياء[٤]، ومهما قلَّ التغيير كان أولى. وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفة الأصلية، والوزن (مَفُول)[٥]، واحتج بأن الزائد لمعنى، فيجب أن يحذف ما قبله قياساً على ياء المنقوص، وألف المقصور إذا نُوِنَا، وهذه قاعدة مطردة في الساكنين، إذا التقيا وجب تغيير الأول إما بالحذف – كما تقدم –وإما بالتحريك[٦] نحو: (قامتِ المرأة)ولم يقمِ الرجل. قال أبو عثمان المازني وكلا القولين حسن جميل، ومذهب أبي الحسن الأخفش، أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول، إذا وَلِيَه ساكن، ومذهب سيبويه أقل كلفة وعملاً . وهنا تنبيهان، الأول: أنَّ كل واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة، أمَّا سيبويه، فلأنَّ الأصل عنده: إذا اجتمع ساكنان، الأول منهما، حرف لين حذف الأول منهما . وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا، وحذف

---

(١) سَقْط في شرح التعريف بضروري التصريف ٢٢٥، تم اثباته من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩٠.

(٢) مثبتة "مبيوع" في شرح التعريف بضروري التصريف وهو خطأ والصواب "مبوع" تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩١.

(٣) سقط في شرح التعريف بضروري التصريف ٢٢٥أثبت من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف".

(٤) سقط في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٢٥، وأثبتت من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩١.

(٥) مثبتة خطأ"معول"في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٢٨، وأثبتت من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩١.

(٦) مثبتة "بالتغيير"في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٢٨، وأثبتت من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩١.

الثاني، وأما الأخفش فلأنَّ الأصل – عنده – أنَّ الفاء إذا كانت مضمومة، وبعدها ياء أصلية قلبت واواً، لانضمام ما قبلها، محافظة على الضمة. وقد رأيت كيف خالف ذلك – هنا – فقلب الضمة كسرة . والثاني: أنهما – مع ذلك – حافظا على أصليهما من جهة أخرى، فحافظ سيبويه على أصله، وهو أنَّ الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة، فلمَّا رأى العين التي هي الياء في: "مَبِيع" كُسرت، غلب ظنه أنَّ الكسرة لأجل الياء . وحافظ الأخفش على أصله، وهو: أنَّ الياء الأصلية، لو بقيت لانقلبت واواً، لانضمام ما قبلها، فزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الواو و الياء . فاعرفه، قيدا وصحَّة. وقوله: "يفعل بعينه ما ذُكِر"، يعني ما تقدَّم من نقل الحركة و الحذف لالتقاء الساكنين، و قوله: "وإن كانت ياء وقيت الإبدال"بَيِّنٌ بما ذَكَرْتُهُ، وهو رأي سيبويه"[١].

أفاض ابن إياز في شرحه لهذه المسألة؛ فأورد أدلة، وحجج كلا الطرفين في هذه المسألة، ودلَّل على صحة ما ذهب إليه كل طرف فيها، كما ذكر مخالفة الطرفين لأصلهما في الوقت نفسه،و محافظتهما لأصليهما في نَواحٍ أُخرى ،والمُتَفَحِّصُ لشرح ابن إياز في هذه المسألة، يجده قد شرح هذه المسألة، وفقاً لما شرحه أئمة التصريف، مضيفاً إليها تنبيهاته التي أَثْرَت هذه المسألة .

اقتبس ابن إياز من أقوال العلماء، ما ذهب إليه سيبويه و الأخفش في هذه المسألة، وخاصة ما جاء في المنصف[٢] ، وكان موافقاً لما جاء في شرح المفصل[٣] ، وما جاء في الممتع[٤] .وأضاف ابن إياز في شرحه، حجج سيبويه التي تثبت صحة ما ذهب إليه. وذكر قول أبي عثمان المازني في أنّ: "كلا القولين حسن جميل"، مضيفاً إليه عبارة لم تكن في أصل المنصف، وضَّح فيها قصد أبي عثمان، بقوله: "وكلا القولين حسن جميل"، أمَّا العبارة التي أضافها، فقد قال ابن إياز: "ومذهب أبي الحسن الأخفش، أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول، إذا وَلِيَه ساكن، ومذهب سيبويه أقل كُلفةً وعملاً"[٥] . علَّل الشارح ابن جني في المنصف، سبب قول أبي عثمان: "ولهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: "وكلا الوجهين حسن جميل، و لقوة قول أبي الحسن قال: وقول

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٢٤– ٢٢٧.

(٢) المنصف ٢٨٧/١، ٢٨٨.

(٣) شرح المفصل ٤٣٥/٥، ٤٣٦.

(٤) الممتع في التصريف ٢٩٦، ٢٩٧.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٢٦.

الأخفش أقوى"[1].كما نبَّه ابن إياز في هذه المسألة تنبيهين:

التنبيه الأول: مخالفة سيبويه والأخفش أصلهما في هذه المسألة، وقد ذكر بعض أئمة التصريف، مخالفة الأخفش لأصله؛ فلو أردنا تحليل ما علَّله الأخفش في بناء اسم المفعول، من"باع": الأصل: مَبْيُوعٌ، ثم ألقيت حركة الياء (الضمة) على الباء، فصارت مَبُيْوْع، أُبدلت الضمة كسرة لتناسب الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين، وألزموا حركتها للباء (الكسرة)، مَبِوْعٌ، وقلبت الواو الساكنة ياءً، لانكسار ما قبلها، فصار على "مَبِيْعٌ، وهذا الإبدال –الضمة كسرة –عند الأخفش، لا يكون إلا في الجمع، دون المفرد نحو: بِيْض، فقد جاء في المقتضب: "فقيل للأخفش: قد تركت قولك؛ لأنَّه يزعم أنَّه يفعل ذلك في الجمع أي قلب الضمة كسرة لتصح الياء"،ولا يفعله في الواحد"[2] .وأضاف ابن إياز، مخالفة سيبويه لأصله، كما عرضه البحث سابقاً .

التنبيه الثاني: أنَّهما على الرغم من مخالفتهما لأصلهما، إلا أنَّهما حافظا على أصليهما من جهة أخرى .

ومما أورده ابن إياز من قول أبي عثمان، وإضافته العبارة سابقة الذكر،والتي لم تكن واردة في المنصف، موضحاً فيها قَصد أبي عثمان بقوله: "إنَّ مذهب الأخفش، أقيس من جهة الحذف"،ثم إيراده أنَّ مذهب سيبويه أقلّ كُلْفَةً وعملاً، يستطيع البحث استنتاج رأي ابن إياز وهو موافقته لما ذهب إليه سيبويه ؛فقد رجَّح ابن إياز مذهب سيبويه في هذه المسألة؛ لأنه قليل التغيير فمذهب سيبويه فيه ثلاث تغيرات، ومذهب الأخفش أربعة"كلما قلَّ التغيير، كان ذلك أَوْلى"[3] .

قال عز الدين: "هذا مذهب سيبويه مثاله: مَقُوْل،ومَقُوْد، والأصل: مَقْوُوْد، مَقْوُوْل . فلمَّا أُعِلَّ حملاً على إعلال الفعل، نُقِلَت الضَّمَّة من العين إلى السَّاكن قبلها، فالتقى الواوان ساكنين، فذهب سيبويه إلى أنَّ المحذوفة الثانية، لزيادتها، وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفة الأُوْلَى. قوله: (ويفعل بعينه ما ذكر)، يعني من نقل الحركة، والحذف؛ لالتقاء الساكنين قوله: (وإن كانت ياء وقيت الإبدال، بجعل الضمة المنقولة منها كسرة)، مثال ذلك: مبيع أصله: مَبْيُوْع، فَنُقِلَت الضَّمَّة إلى

---

(١) المنصف ٢٩١/١.

(٢) المقتضب ١/ ٢٣٩، وشرح المفصل ٥/ ٤٣٦ ، والممتع في التصريف ٢٩٩.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٢٥.

الساكن قبلها، فالتقى ساكنان فحذفت الواو؛ لزيادتها، والياء سكنت وقبلها ضمة، فتوقي الإبدال بأن تجعل الضمة كسرة، هذا مذهب سيبويه"[١] .

تناول عز الدين هذه المسألة، بالشرح، والتحليل؛ فقد بدأ بما عليه سيبويه من حذفه لأحد الساكنين، وهذا الساكن هو واو مفعول، وعلَّل لما ذهب إليه سيبويه بقوله: لزيادتها.كما ذكر ما ذهب إليه الأخفش،لكنه لم يعرضه، أو يوضِّحه، ولم يذكر عِلَّة جعل المحذوف الثاني من وجهة نظر الأخفش، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى ما ذهب إليه الأخفش، وهو أنَّ المحذوف الأول.كما وضَّح عز الدين بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي اليائي، نحو: "باع"، وذكر ما يحصل له من تغييرات على مذهب سيبويه أيضاً، موضحاً حُجَّة سيبويه لما ذهب إليه. وافق عز الدين، الخليل و سيبويه، من حذفهما لأحد الساكنين، وهذا الساكن هو واو مفعول، واحتجَّ لما ذهب إليه بقوله: لزيادتها.ويستطيع البحث أن يبين رأيه بأنه وافق سيبويه فيما ذهب إليه.

رابعاً- حذف ألف "إفعال، واستفعال"، وتعوَيض هاء التأنيث منها:

قال ابن مالك: "تُحْذَفُ أَلِفُ إِفْعَالٍ، واسْتِفْعَالٍ، وتُعَوَّضُ مِنْهَا هَاءُ التَّأْنِيْث"[٢] .

يتحدث ابن مالك في هذه المسألة عن حذف ألف المصدر من الفعل الثلاثي معتل العين،و التعويض عن المحذوف منها بهاء التأنيث.

دار الخلاف في هذه المسألة، في حذف أحد الساكنين من مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين، وفي حذف تاء العوض عند الإضافة، وغيرها، وقد عُرِضَ هذا الخلاف في الفصل الرابع، ويُكْتَفَى هنا بذكر قول الشَّارِحَيْن.

تناول ابن إياز هذه المسألة، موضحاً ما عليه سيبويه، وهو حذفه لألف استفعال أي: الزائد و التعويض عنها بالتاء، فقال في شرحه لهذه المسألة: "وقد تقدم أنَّ قولك: "إقوام، واستقوام"، لمَّا نُقلتِ الحركة من العين إلى الفاء، وقُلِبت الفاء، "التقى ألفان فحذفت إحداهما على الخلاف بين الرَّجُلَيْن"[٣] و قوله: (تحُذف ألف استفعالٍ) هو رأيُ سيبويه، ولمَّا حُذفت إحداهما، عُوِّضَت

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف ، عز الدين١٥١ .

(٢) نفسه، ابن إياز ٢٢٧ .

(٣) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٢٧ تم إثباتها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ١٩٢.

منها"التاءُ". وقال الكوفيون: لا يجوز حذفها إلا في الإضافة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ [1]، لأنَّ المضاف إليه كأنه قام مقامها في ذلك، والبصريون يجيزون حذفها في غير الإضافة، وهذا مُستقصى في المسائل الخلافية . ولو قال: تاء التأنيث لكان أحسن من قوله: "هاء التأنيث،"لأنَّ التاءَ أصلٌ، والهاءَ بدلٌ منها للوقف، وقد وقع ذلك في عبارة جُمْلَة من المُصَنِّفين"[2] .

تناول ابن إياز المسألة، بالتمثيل للمحذوف من أحد الساكِنَيْن في بناء (إفعال)، أو (استفعالٍ)، من الفعل المعتل العين، والتصريح برأي سيبويه فيها، ولم يذكر ما عليه الأخفش في هذه المسألة؛ ولعله لم يذكره، لأنَّه ذكره في بناء مفعول من الأفعال المعتلة، فهي تسير على نفس قاعدة الحذف عند التقاء ساكنين،وقد يكون أيضاً؛ لأنَّه ارتضى مذهب سيبويه، فَبَنى عليه.وضَّح أنَّ التاء تضاف عوضاً عن إحدى الألفين المحذوفة، سواء كانت الثانية على رأي سيبويه، أو الأُولى على رأي الأخفش. كما أورد مذهب الكوفيين في التعويض بالتاء من المحذوف،و عدم جواز حذفها إلا عند الإضافة، دون تعليل، أو تمثيل. وقد أورد ما ذهب إليه البصريون، من جواز حذف تاء العوض في غير الإضافة، دون أن يشرح أو يُمَثِّل.صرَّح ابن إياز، بأنَّه استقصى هذه المسألة في مصنفه المسائل الخلافية .

تَفَرَّد ابن إياز برأيه في هذه المسألة، مُعَقِّباً على قول ابن مالك: "هاء التأنيث"، ويرى أنَّ الأحسن القول "تاء التأنيث"، على الرغم من ذكر جُمْلَة من المُصَنِّفِين "الهاء" دون "التاء"، وعلَّل لرأيه؛ لأنَّ التاءَ أصلٌ والهاءَ بدلٌ منها. لم يذكر ابن إياز رأيه في حذف تاء العوض عند الإضافة أو غيرها في هذه المسألة، ولم يستطع البحث التَّوصل لرأيه فيها؛ لأنَّه لم يعرض هذه المسألة.

تناول عز الدين شرح هذه المسألة، بقوله: "هذا مذهب سيبويه أنَّ المحذوفة ألف"إفعال، واستفعال"، لا الألف المنقلبة عن العين، فلمَّا حُذِفَت عُوِّض منها التاء فقيل: إقامة، واستقامة، ثم قال الكوفيون: لا يجوز حذفَها إلَّا في الإضافة، كقوله تعالى ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ والبصريون أجازوا حذفها في غير الإضافة"[3] .

تناول عز الدين هذه المسألة، كما تناولها ابن إياز؛ فبدأ عز الدين هذه المسألة، بما جاء على

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية٧٣ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٢٧.

(٣) نفسه، عز الدين ١٥٢ ، ١٥٣ .

مذهب سيبويه، في أنَّ المحذوف عند سيبويه، هو الزائد من الساكنين، وليس عين الكلمة، كما فعل في بناء المفعول، من الفعل الثلاثي معتل العين، إذا بنيت منه مصدراً. وقدعرض رأي الكوفيين في هذه المسألة، وهو: أنَّه لا يجوز حذفها – أي التاء – إلا في الإضافة، دون أنْ يورد أقوال الكوفيين وحجتهم، وأدلة تُثبت صحة ما ذهبوا إليه. وقد عرض ما ذهب إليه البصريون، أنَّهم أجازوا حذفها في غير الإضافة، وأيضاً لم يورد أقوال البصريين، أو حججهم التي تثبت صحة ما ذهبوا إليه، كما فعل ابن إياز .

خامساً– حذف فاء الفعل المضارع المعتل (المثال الواوي):

قال ابن مالك: "حَقُّ المُضَارِع أنْ يَكُوْنَ ثَانِيْهِ الحَرْفُ الذي هُوَ أَوَّلُ المَاضِي، فَحُذِفَت الواو في نحو: يَعِدُ لاسْتِثْقَالِها بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوْحَةٍ، و كَسْرَةٍ لازِمَةٍ ظَاهِرَةٍ، أو مَنْوِيَّة"(١).

تناول ابن إياز هذه المسألة بقوله: "اعلم أنَّ ثاني المضارع هو أول الماضي، وغرضَ المصنف بهذا، أن يقررَ عليك أنَّ أصل: يَعِدُ: يَوعِدُ"، لكن حُذفت الواو، والحذف على ضربين: حذفٌ لعلةٍ، فيَطَّرد حيث وُجدَتِ العِلّةُ، وحذفٌ لغير عِلَّةٍ، فيقتصر فيه على السماع...وقوله: "بين ياء مفتوحة (يحترز به) من: "يُوْعِدُ" مستقبل: "أَوْعَدَ"، ويُوزنُ مستقبل: أَوْزَنَ"، فإن الواو ها هنا تثبت ولا تُحذف لأمورٍ. الأول– أنَّ أصل: "يُوعِدُ: يُؤَوْعِد"، فحذفت الهمزة، فالواو في التقدير ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة .والثاني أنَّه لو حُذِفَت الواو بعد حذف الهمزة، لتوالى حذفان متلاصقان. والثالث: أنَّ الواو جانَسَها ما قبلها، وهو ضم الياء، فلم تبقَ إلا الكسرةُ وحدَها مضادة فاحتُملت، وإنْ انفتح ما بعدها كانت أحقَّ بالإثبات، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٢) وقوله: "كسرة لازمة ظاهرة، أو منوية"، الظاهرة كـ: "يَعِدُ"، والمنويةُ،كـ: يَسَعُ ويَهَبُ"، والأصل الكسرة، والفتحة عارضة، لأجل حرف الحلق، والعارض لا اعتداد به"(٣).

تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، والتمثيل لحذف فاء المضارع المثال الواوي للتخفيف، كما مثَّل للحركة إن كانت ظاهرة، أو كانت منوية(مقدرة)، فيقع حذف فاء

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٣٠.

(٢) سورة الإخلاص، من الآية ٣

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز ٢٣٢.

المضارع في المثال الواوي المكسور ما بعد الواو، واستشهد لما ذهب إليه، بما جاء في القرآن الكريم على الإثبات، وعدم الحذف.

عرض عز الدين هذه المسألة بقوله: "ثاني المضارع هو أول الماضي، فحذفوا واو نحو: يَعِد؛ لأنَّ الواو من جنس الضمة، وتُقَدَّرُ بضمتين، والياء متحركة، فهي كثلاث حركات، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يُضَادَّانه مستثقل، فوجب الفرار منه، فلو كان قبل الواو ضمة كـ: يُوعِدُ، مضارع أَوْعَدَ لم تحذف، وكذا إنْ انفتح ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ ﴾ وقوله (كسرة ظاهرة) كـ: يَعِد، أو مقدرة، كـ: يَهَبُ، و يَسَعُ، فالأصل الكسر، وإنَّما فُتِحَ؛ لأجل حرف الحلق ،والعارض لا اعتداد به و أصل يَذَر، يُوْذِر، فَحُذِفَت الواو لِمَا تَقَدَّم، وفُتِحَت الذال، وإن لم تكن حرف حلق حملاً على "يَدَع"، لأنَّه بمعناه"[1] .

تناول عز الدين هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، وعرضها كما عرضها ابن إياز، مُمَثِّلاً لحذف الفاء في المضارع المعتل المثال الواوي، سواء كانت الحركة ظاهرة، أومنوية، و استشهد لما ذهب إليه، بما ورد في القرآن الكريم على عدم الحذف، مُعَلِّلاً ذلك.

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، عز الدين ١٥٥،١٥٦.

المبحث الثالث- الإدغام

الإدغام لغةً: "إدخال حرف في حرف . يقال: أَدْغَمْتُ الحرف وادَّغَمْتُه: على افْتَعَلْتُه . والإدغام: إدخال اللِّجام في أفواه الدَّواب . وأدغَمَ الفرسَ اللجامَ: أَدْخَلَه في فِيْهِ... وقال الأزهري: وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا؛ قال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف؛ وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف"(١) .

الإدغام اصطلاحاً:

عرَّفه المبرد بقوله: "اعلم أنَّ الحرفين، إذا كان لفظهما واحداً فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا (مدغم) أنَّه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لها باللسان اعتمادةً واحدةً، لأنَّ المخرج واحد ولا فصل . وذلك قولك: قطَّع، كسَّر، فهذا معنى الإدغام"(٢).

الإدغام هو: "الإتيان بحرفين، ساكن، فمتحرك من مخرجٍ واحدٍ بلا فكّ، بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما، دفعةً واحدةً" (٣) .

ومن مسائل الإدغام التي عرض لها ابن مالك والشارحان ما يأتي:

أولاً- بعض الحالات التي لا يُدْغَم فيها المِثْلَان:

قال ابن مالك : "أَوْ تَحَرَّكَا-المِثْلَان- فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لَم يُصَدَّرَا، أَوْ لَم يَكُوْنَا وَاوَيْن مُتَطَرِفَيْن، أَوْ يَائَيْن غَيْرَ لَازِمٍ تَحْرِيْكُهُمَا، أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا" (٤) .

يتحدث ابن مالك عن المواضع التي لا يدغم فيها المِثْلَان، و من هذه المواضع، إذا تحرك المثلان في كلمة واحدة، و كانا متصدرين، أو كانا واوين متطرفين، أَوْ يَائَيْن غَيْرَ لَازِمٍ تَحْرِيْكُهُمَا، أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَّلِهِمَا .

---

(١) لسان العرب ٢٧٢/٥ .

(٢) المقتضب، المبرد ١/ ٣٣٣ ، الأصول ٣/ ٤٠٥، الجمل ٣٧٨، التكملة ٦١٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٨٠/٦ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٣/٣، ٢٣٤.

(٣) منجد الطالبين في الإبدال و الإعلال و الإدغام و التقاء الساكنين، أحمد إبراهيم عمارة ، الجامعة الاسلامية المدينة المنورة، ط ٤،السعودية ١٠٤٨هـ ١٩٩.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٤٤.

تناول ابن إياز هذه المواضع بقوله:"متى اجتمع في الكلمة حرفان متحركان، وتَصَدَّرَا امتنع الإدغام؛ لأنَّ من شرطه سكون الأول، والابتداء بالسكون متعذرٌ، وذلك نحو: "دَدَن" وقوله: "ولم يكونا واوين متطرفين" يريدُ: "قَوِيَ" وأصلهُ "قَوِوَ"، فقلبت الواوُ الثانيةُ ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولمَّا حَصَلَ القلب امتنع الإدغام لاختلاف الحرفين. ومثلُهُ: "ارْعَوَى"، وأصلُهُ: "ارْعَوَوَ" كـ: "احْمَرَرَ"، لكن لمَّا قُلِبَت الواو الثانية، امتنعَ الإدغام، وقوله: " أو ياءَين غير لازم تحريكهما" يريد: نحو قولك: رأيت المُحْيِيَ"، فإنَّ تحريك الثانية، غير لازم في الرفع، والجرّ، كقولك: "هذا المُحْيِي، ومررتُ بالمُحْيِي"، وقوله:"أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أوَّلِهِمَا، شس: قوله تعالى: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[1]، فإنَّ السين الأولى في "مَسَّ" تُدْغَم في الثانية، فلو رُمْتَ إدغام الثَّانية في "سَقَر"،لانفك الإدغام" [2] .

شرح ابن إياز، ومثَّل، وعلَّل لبعض الحالات التي لا يُدغَم فيها المِثْلان ،واستشهد بما جاء من سماع، بعدم وقوع الإدغام، إذا كان المِثْلان مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا، مُعَلِّلاً لذلك.

أمَّا عز الدين، فتناول هذه المسألة بقوله: "متى كان في كلمة مِثْلَان متحركان، وجب الإدغام، إلا أنْ يَتصدَّرا، كـ: دَدَنَ – وهو: اللَّهو واللَّعب–، فيمتنع الإدغام؛ لأنَّ من شروطه سكون الأول، والابتداء بالساكن ممتنع، فإن كان أولهما تاء مضارعة، جاز إدغامها بعد مَدَّةٍ أو حركةٍ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ** ﴾[3]، و﴿ **تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ** ﴾[4]، ويمتنع أيضاً إذا كانا واوين مُتَطَرِّفَيْن، نحو: قَوِوَ؛ لأنَّ الثانية يجب قلبها كما تقدم؛ للاختلاف حينئذٍ. قوله: (أو ياءين غير لازمٍ تحريكِهما) أي: يمتنع الإدغام إذا كان المِثْلَان ياءين، غير لازم تحريك ثانيتهما نحو: رأيت المُحْيِيَ؛ لأنَّ تحريك الثانية غير لازم؛ لزواله في الرفع والجر، وربما أدغم هذا النوع ،و قوله:" أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا" أي يمتنع أيضاً إذا كان أول المِثْلَيْن مدغماً فيه، نحو قوله تعالى:

﴿ **مَسَّ سَقَرَ** ﴾ لأنَّ الأُوْلَى من "مسّ" مدغمة في الثانية ، وإدغام حرفين في حرف ممتنع،ولو أُدغِم لانفك الإدغام الأول"[5] .

شرح عز الدين ومثَّل للحالة الأولى التي لا يدغم فيها المثلان، وكان تناوله يختلف عن تناول ابن

---

(١) سورة القمر، من الآية٤٨.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز ٢٤٤،٢٤٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٦٧.

(٤) سورة الملك، من الآية ٨.

(٥) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٦٢.

إياز في هذه الحالة . كما صَرَّح برأيه بوجوب الإدغام، إذا اجتمع حرفان متحركان، ما لم يتصدرا، فإنَّه لا يَتَعَيَّنُ فيهما الإدغام مُعَلِلاً لذلك؛ بأنَّه لا يُبْتَدأ بساكن. وكما صرَّح برأيه بجواز الإدغام، إذا كان أول الحرفين تاء مضارعة بعد مدّة أو حركة، واستشهد بما ورد من سماع لما ذهب إليه.

ثانياً-الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء وضم العين أو كسرها:

قال ابن مالك: "أو كائناً مَا هُمَا فِيْهِ اسْمَاً يُوَازِنُ بِجُمْلَتِه أو صَدْرِه فَعَلاً، أو فُعُلاً[1]، أو فُعَلاً[2]"[3].

تحدث ابن مالك عن الحالات التي يمتنع فيها الإدغام، ومن هذه الحالات مجيء حرفين متماثلين في اسم، و هذا الاسم يوازن بجملته أو صدره فَعَلاً، أو فُعُلاً، أو فُعَلاً، فلا إدغامَ فيه .

و قد دار الخلاف في هذه المسألة، و سَيُعرض في الفصل الرَّابع إن شاء الله، ويذكر هنا ما ذكره الشارحان.

تناول ابن إياز في شرحه هذه المسألة بقوله: "فَعَلٌ لا يدغم، نحو: "طَلَلٍ"، و"سَرَرٍ"،لأنَّه لو أُدغم لم يُدرَ أهو: فَعَلٌ بفتح العين في الأصل، وسكن لأجل الإدغام، أو فَعْلٌ بسكون العين من أول التركيب، فإن قلت: قد أدغموا نحو: "ردّ"، فالجواب: أنَّ هذا الإدغام منفك إدغامه، وعندي فرقٌ آخر، فتعلم حينئذ أنَّ السكون عارض، وأما: "فُعُل"فنحو: "سُرُرٍ"، و"سُرَرٍ"في جمع: "سُرَّة"، وهذا لا يدغم، لخروجه عن أبنية الأفعال . قال: "بجملته أو صدره".قلت: يعني (فَعَلان) بفتح الفاء والعين، و(فُعُلان)بضمّها، أو (فُعَلان) بضم الفاء، وفتح العين نحو: "رَدَدان، ورُدُدَان، ورُدَدَان"،ومعلوم أنَّ صدر هذه الأبنية هو على ما ذكر، لا جملتها[4]، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه ،وأبي عثمان . فإن

---

(١) مثبتة خطأ"فِعَلا"في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٤٧ تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢٠٧.

(٢) مثبتة خطأ"فُعْلا"في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٤٧ تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢٠٧.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٤٧ .

(٤) مثبتة خطأ" ومعلوم أنَّ هذه الأبنية على ما ذكر، لا جملته"في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٤٨،تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢٠٨ .

بنيت من: "رددت"مثل: (فَعُلان) بفتح الفاء وضم العين، أو كسرها أدغمت فقلت: "رَدّان"، وكان الأخفش يُظْهِرُ فيهما، ويقول: "هذا ملحق بالألف والنون، فوجب أنْ يُظْهَر المضاعف ليسلم البناء".قال أبو عثمان: "والقول عندي على خلاف ذلك، لأنَّ الألف والنون كالشيء المنفصل، ألا ترى أنهما لا يُحْتَسب بهما في التصغير، كما لا يُحْتَسَب بألفي التأنيث، ولو احتسبت بهما، لحذفا كما يحذف ما زيد على الأربعة"(١).

وضَّح ابن إياز، وعلَّل، وذكر الحُجج التي تُثْبِت ما ذهب إليه في هذه المسألة، كما ذكر الخلاف فيها، وأورد ما عليه الخليل، وسيبويه، والمازني، من إدغام بناء "فَعُلان" من "ردَّ" إلى ردَّان.

- أورد ابن اياز ما ذهب إليه الأخفش من الإظهار، و حجته فيما ذهب إليه، كما نقل، ردَّ أبي عثمان على حجة الأخفش، بما أورده من زيادة الألف والنون، للإلحاق، وردَّ عليه بأنهما منفصلان، ولا يحتسبان في الكلمة عند التصغير . و مما عرضه ابن إياز في هذه المسألة يَتَّضح: أنَّ ابن إياز ذهب في هذه المسألة مذهب الخليل، وسيبويه، وأبي عثمان بدليلين:

الدليل الأول: قوله: "وإن بنيت من"رَدَدْت"،مثل"فَعُلان"بفتح الفاء وضم العين أو كسرها، أدغمت فقلت"ردَّان".

الدليل الثاني: أنه ردَّ على حُجَّة الأخفش في الإظهار، بما أورده أبو عثمان، الذي يخالف ما ذهب إليه الأخفش من إظهار، وعدم إدغام، وكأنه تبنى هذا الرَّد، والتعليل، ورآه مناسباً لرد ما ذهب إليه الأخفش، وتقوية ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، والمازني .

أمَّا عز الدين فتناول في شرحه هذه المسألة بقوله: "يمتنع أيضاً، إذا كان الاسم على وزن"فعل"بفتح الفاء والعين، أو بضمهما، أو بفتح العين وضم الفاء، فأما الثاني والثالث نحو: سُرُر، وسُرَر جمع سُرَّة، وجمع سرير، فلا يدغمان؛ لمخالفة وزنها وزن الفعل؛ إذ الإدغام فرع على الإظهار، فخص بالفعل؛ لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لا يوازنه، وأما الأول كـ: "طَلَل" فلا يدغم تنبيهاً على فرعية الاسم في الإدغام، وعلى خِفَّة الفتحة، وعلى ضعف سبب الإدغام فيه، وقوته في الفعل . وقوله "أو صدره" يعني: فَعَلان بفتح الفاء والعين، أو ضَمِّهما، أو ضم الفاء وفتح العين كـ:"دَجَجَان"، مصدر"دَجَّ" أي: دَبَّ، و وُدَدَاء جمع: "وَدُود"، وكذا لو بنيت مثل: فَعُلان من ردَّ لقلت: "رَدُدَان"(٢).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) نفسه، عز الدين ١٦٤، ١٦٥ .

تناول عز الدين في شرحه هذه المسألة، بالتحليل، والتمثيل، والتعليل؛ فقد علَّل، ووضَّح، ومثَّل للأسماء التي تجيء على الأوزان السابقة، بعدم الإدغام،وكان موافقاً أئمة التصريف فيما ذهب إليه، وكانت تعليلاته تختلف عن تعليلات ابن إياز. لم يُشر عز الدين في شرحه لهذه المسألة ما عليه الخليل، وسيبويه، والمازني، وما ذهب إليه الأخفش فيها، ومثَّل للوزن فَعُلان من"ردَّ" فأظهره، ولم يُدْغِم، و لم يَحْتَجّ لما ذهب إليه، وهذا على مذهب الأخفش، الذي يرى فيه الإظهار، أمَّا مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، ففيه الإدغام .

ثالثاً- جواز الفك والإدغام في"قَوُوان":

قال ابن مالك: "وإنْ سُكِّنَ جَزْماً، أَوْ بِنَاءً في غَيْرِ (أَفْعِلْ) المَذْكُوْر، أَوْ كَانَ يَاءً لَازِمَاً تَحْرِيْكُهَا، أَوْ وَلِيَ المِثْلَانِ فَاءَ افْتِعَالٍ، أَوْافْعِلَالٍ، أَوْ فُرُوْعِهِمَا، أَوْ كَانَ أَوَّلُهُمَا بَدَلَ غَيْرِ مَدَّةٍ دُوْنَ لُزُوْمٍ، أَوْ كَانَا وَاوَيْ: "قَوُوَان[1]"وَنَحْوِه، جَازَ الفَكُّ والإِدْغَامُ" [2].

تحدث ابن مالك عن حالات جواز الفك، والإدغام، في المواضع السابقة الذكر،وسيتناول البحث ما وقع فيه الخلاف منها؛ حيث وقع الخلاف في حال إذا كان المثلان واوَيْن، نحو:"قَوُوَان"، وسيعرض البحث أقوال بعض العلماء في هذه المسألة في الفصل الرابع، إنْ شاء الله.

تناول ابن إياز هذه المسألة مورداً ما عليه سيبويه ، وناسباً للمبرد تغليطه لسيبويه، فقال: "وقوله: "أو كانا وَاوَيْ قَوُوَان[3]"،اعلم أنَّ سيبويه قال في"فَعُلان"من"قَوِيتُ":"قَوُوَانُ"، وقال أبو العباس المبرد هذا غلط من سيبويه، يجب إنْ لم يُدغم أنْ يقول: "قَوِيان[4]" ،فيكسر الواو الأخرى لتنقلب

---

(١) مثبتة خطأً""قَوُاوان" في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٥٠ تم تصحيحها من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢١٦ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٥٠ .

(٣) مثبتة خطأً" مووان" في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز٢٥٧،تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢١٦.

(٤) مثبتة خطأً" مَوِيان " في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٥٧، تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢١٦. الانتصار لسيبويه على المبرد:أبو العباس،أحمد بن ولَّاد التميميّ النحويّ(ت٣٣٢هـ) تحقيق،د.زهير عبد المحسن السلطان،مؤسسة الرسالة ،بيروت١٤١٦هـ-١٩٩٦م١٦٦

الثانية ياءً، هرباً من اجتماع واوين، الأولى مضمومة، والأخرى متحركة، و ذكر أنه قول أبي عمر الجرمي. فقال: والوجه عندي إدغامه ليسلم من اجتماعهما،و الكسر حصل فيهما منه التباسُ: "فَعُلان بـ فَعِلان"(١) فإن قيل: فمع الإدغام يقع اللبس أيضاً،فالجواب أنه لو كان"فَعِلان"بكسر العين، لقيل: "قَوِيان".وامتنع الإدغام حينئذ لاختلاف الحرفين، فلما أُدْغِم، و لم يُعَل، دَلَّ ذلك على أنَّ فَعُلان بضم العين لا غير.فعند سيبويه يجوز الإظهار، محافظةً على البناء، و الإدغام، لأنَّ المِثْلَيْن في كلمة واحدة "فاعرفه"(٢)(٣) ".

أورد ابن إياز مذهب سيبويه، جواز الإدغام والإظهار في فَعُلان من"قوي"،كما نسب لأبي العباس المبرد القول بِغَلط سيبويه فيما ذهب إليه، إن لم يُدغم .وقد أورد ابن إياز ترجيح ابن جني للإدغام في هذه المسألة بقوله: "قال: والوجه عندي، إدغامه ليسلم من اجتماعهما".لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه، ولكن يمكن التوصل له مما أورده في نهاية شرحه لهذه المسألة، مذهب سيبويه فيها، و هو جواز الإظهار و الإدغام، مُعللاً لما ذهب إليه،ومضيفاً لفظة فاعرفه.

أورد عز الدين ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، كما أورد ما ذهب إليه المبرد، فقال: "مذهب سيبويه إذا بني من مثل: قَوِيّ، فَعُلان جواز الإظهار محافظة على الأصل، وجواز الإدغام لاجتماع المثلين في كلمة خاليين من الموانع. وقال المبرد: غَلِطَ سيبويه، ويجب إنْ لم يدغم أن يقول: قَوَيَّان(٤)، فيجب كسر الواو الأولى، لتنقلب الثانية ياء، هرباً من اجتماع واوين، الأولى مضمومة، والثانية متحركة" (٥).

عرض عز الدين هذه المسألة كما عرضها ابن إياز؛ فأورد ما عليه سيبويه، مُوْرِداً حُجَّة

---

(١) مثبتتان خطأ " فعلان بـ بعلان" في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز٢٥٧،تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٢١٦ .

(٢) غير مثبتة في شرح التعريف بضروري التصريف،ابن اياز٢٥٨، ومثبتة في شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"٢١٦.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف،ابن إياز ٢٥٨.

(٤) هكذا مثبتة في شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين والصواب: "قَوِيان" وفقاً لما أورده الأئمة على ما ذهب إليه المبرد.

(٥) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٦٩.

سيبويه في حال الإظهار، وفي حال الإدغام، وكان تعليله مطابقاً لتعليل ابن إياز.لم يُعَقِّب عز الدين على ما أورده سيبويه، أو يُدَلِّل، أو يُدلي برأيه سواء بالموافقة، أو بالمخالفة. وقدأورد ما عليه المبرد من تغليطه لسيبويه، فيما ذهب إليه، كما أوردها ابن إياز، وعرض حُجَّة المبرد كما أثبتها ابن إياز في شرحه. كما أنه لم يتوسع في هذه المسألة، و إنَّما اكتفى بما عرضه لآراء العالِمَيْن، دون تحليل، أو تعليل، أو ترجيح.

النتائج

المبحث الأول: الإبدال

أولاً–إبدال الهمزة الساكنة بعد متحركة، مدة تجانس حركة ما قبلها نحو: آدَم، وإيلافِ، وأوتُمِنَ:

- تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشَّرح، و التَّحليل، و التَّعليلن و طرح الأسئلة الافتراضية ؛ فوضَّح، و مثَّل، لإبدال الساكن الثاني، مدة تجانس حركة ما قبله، وصرح برأيه بوجوب البدل في هذه الحالة، ثم علَّل لإبدال الثاني، و ليس الأول منهما، ووضح المقصود من قول المصنف (بعد همزة متصلة)، كما أورد رأيه صريحاً، بجواز إبدال الهمزة الساكنة ،إذا لم تُسبق بهمزة، ومثَّل لذلك .
- مثَّل عز الدين –بأسلوب مختصر– لإبدال الثاني الساكن، مدة تجانس حركة ما قبله ،و صرَّح برأيه بوجوب الإبدال فيها، كما صرَّح برأيه، بجواز إبدال الهمزة السَّاكنة، إذا لم تُسبق بهمزة، ومَثَّل لذلك.

ثانياً – إبدال الهمزة الثانية ياء، عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما نحو: أَيِمَّة جمع "إمام":

- تناول ابن إياز هذه المسألة بالشرح، والتحليل، والتعليل، لكنه سَهَا عن التمثيل لقول المصنف: (و لم تُضَم) فخلط بين حُكْمِ الياء، وحُكْمِ الهمزة ،وقد مثَّل لها عز الدين.
- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز ،وكانت تعليلاته، تتفق وتعليلات ابن إياز.
- مثَّل عز الدين للموضع الثالث، الذي تُبدل فيه الهمزة ياءً مطلقاً ،وكان تمثيله، وتعليله، مطابقاً، لتعليل وتمثيل ابن إياز.
- ذهب الشارحان مذهب البصريين، في إبدال الهمزة الثانية ياء،إذا صدرتا، وخالفا الكوفيين، بعد أنْ نسبا إلى البعض منهم تحقيق الهمزة، وتسهيلها، مُعَلِّلَيْن لذلك.
- ذهب الشارحان مذهب سيبويه، في إبدال الهمزة المكسورة"ياءً" في اسم الفاعل، نحو:"جاءٍ" من الفعل: "جاء".

ثالثاً– إبدالُ الياء من الواو الكائنة عَيْنَ مَصْدَرٍ اعْتَلَّت في فِعْلِه نحو: قِيام، وعِياد:

- مّثَّل الشارحان لإعلال المصدر، لاعتلال فعله، وعلَّلا لذلك، وقد تناول عز الدين هذه المسألة كما تناولها ابن إياز، ووافق تعليله تعليل ابن إياز.

رابعاً – إبدال الياء من الواو لاما لـ: "فُعْلَى"نحو :العُلْيَا،الدُّنْيا:

- أنكر ابن إياز–مصرحاً بذلك– ما جاء به ابن مالك، من وقوع الإبدال في الصفة المحضة، وكان رأيه موافقاً، رأي غالبية أئمة التصريف، الذين ذكرهم البحث .
- ذهب عز الدين، مذهب المصنف، في وقوع الإبدال في الصفة المحضة في هذه المسألة،و مثّل لها بألفاظٍ، عدَّها البعض أسماء،و عدّها البعض الآخر، أسماء جارية مجرى الصفة،وكان عرضه،وتعليله لهذه المسألة، يختلف عما عرضه،وعلَّله ابن إياز.

المبحث الثاني: الحذف

أولاً– حذف الياء المدغمة في مثلها ،قبل مدغمة في مثلها، نحو: غَنَوِيّ، وصَبَوِيّ":

– تناول ابن إياز هذه المسألة باستفاضة ؛شارحاً، ومُحَلِّلاً، ومُعَلِّلاً،ومُمَثِّلاً، لحذف الياء المدغمة في مِثْلِها، قبل مدغمةٍ في مثلها، وأورد تنبيهاً على ما نَقَلَه عن ابن الحاجب، في ورود" أُمَيِّيٌّ "بأربع ياءات وكسرتين، مُفَرِّقاً بينها و بين "غَنَوِيٌّ"، ومُوْرِداً رأيه فيها.

- كما أورد تنبيهاً، وهو أن أهل التصريف نصوا على: أنَّه ليس في اللغة العربية ما حُذِفَت عينه، سوى"مذ "، و"سَهٍ"، و"ثُبَة.
- تناول عز الدين هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتمثيل_ ولكن باختصار دون إخلال– و كانت تعليلاته، تطابق تعليلات ابن إياز.

ثانياً–من مواضع حذف الياء نحو: "مُحَيٍّ" وهو اسم الفاعل من: "حَيَّيْتُه:

- تناول ابن إياز هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، والتمثيل، مُدَلِّلاً لما ذهب إليه بأقوال بعض العلماء فيها.
- مثَّل ابن إياز، لاسم الفاعل والمفعول من الفعل :"حَيَّيْتُه"، ووضَّح ما يطرأ عليه من تغيير، ويرى أنَّ اسم الفاعل، و اسم المفعول منه، يستويان في اللفظ، مشيراً إلى قول أبي علي في "التكملة": "يستوي لفظ الفاعل و المفعولط.
- عرض عز الدين هذه المسألة، فوضَّح التَّغيير الذي يطرأ على اسم الفاعل، عند صياغته من الفعل "حَيَّيْتُه"، و عند النسب إليه، مُعَلِّلاً هذا التغيير؛ حيث كان تناوله، وتمثيله، وتعليله مطابقاً لما أورده ابن إياز، إلا أنَّه لم يورد أقوالاً لبعض العلماء، تقوِّي ما ذهب إليه كما فعل ابن إياز.
- لم يمَثِّل عز الدين لاسم المفعول،أو يذكر وزنه من "حَيَّيْتُ" ،وإنما مَثَّل لقول المصنف الاسم

الجاري على فعله، باسم الفاعل، و مَثَّل له، وذكر المصدر، دون تمثيل.

ثالثاً–حذف أحد الساكنين عند بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي معتل العين الواوي، واليائي كما في(مَقُوْل، ومَبِيْع):

- عرض ابن إياز هذه المسألة باستفاضة، وتوسُّع مُدَلِّلَا ومُحْتَجَّاً، لكلٍ من سيبويه والأخفش، فيما ذهبا إليه في حذفهما لأحد الساكنين، من بناء مفعول من الفعل الثلاثي الواوي واليائي.
- ذهب ابن إياز مذهب سيبويه في هذه المسألة مُدَلِّلاً لذلك ؛اعتبار قلة التغيير أولى.
- عرض عز الدين هذه المسألة بإيجاز، مورداً الخلاف بين سيبويه والأخفش، في المحذوف من أحد الساكنين، مُعَلِّلَاً لسيبويه هذا الحذف وهو لزيادتها، وكان هذا التعليل موافقا لتعليل ابن إياز، وأئمة التصريف.
- لم يُصَرِّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، وإنما اكتفى بعرض ما عليه سيبويه فيها دون إيراد حجج الأخفش، أو أدلته التي تثبت ما ذهب إليه،وقد يكون ارتضى مذهب سيبويه في هذه المسألة؛ لذا عَرَضَ له .

رابعاً–حذف ألف إفعال وإستفعال، وتعويض هاء التأنيث منهما نحو:(إقامة و استقامة):

- تناول ابن إياز مسألة حذف ألف"إفعال، واستفعال" من الفعل الأجوف، وتعويض هاء التأنيث منها، بذكر بما عليه سيبويه، ولم يذكر ما عليه الأخفش.
- أورد ما ذهب إليه البصريون، من جواز حذف هاء العوض في غير الإضافة، دون أن يشرح، أو يُمَثِّل، كما أورد مذهب الكوفيين في التعويض بالهاء من المحذوف،و عدم جواز حذفها إلا عند الإضافة، دون تعليل، أو تمثيل،و إنَّما أشار إلى أنَّه استقصى هذا الخلاف في مصنفه المسائل الخلافية.
- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز ؛فبدأ عز الدين هذه المسألة بما جاء على مذهب سيبويه، في أنَّ المحذوف عند سيبويه، هو الزائد من الساكنين، وليس عين الكلمة، ولم يورد ما عليه الأخفش فيها.
- أورد عز الدين ما عليه البصريون، والكوفيون في هذه المسألة، كما فعل ابن إياز.
- لم يورد ابن إياز وعز الدين، أدلةً، أو وحُجَج، تُثْبِتُ صحة ما ذهب إليه البصريون، والكوفيون في حذف تاء العوض عند الإضافة، و غير الإضافة ،،كما لم يُصَرِّحا برأييهما فيها، ولم، يتمكن البحث التوصل لرأييهما، لعدم تناولهما الخلاف فيها.

خامساً- حذف فاء الفعل المضارع المعتل (المثال الواوي)نحو:يَعِدُ مضارع وَعَدَ:

- مثَّل الشارحان لحذف فاء الفعل المضارع المثال الواوي للتَّخفيف، وعلَّلا لذلك، كما مثَّلا للحركة إنْ كانت ظاهرةً، أو منويةً(مقدرة)، فيقع الحذف على فاء المضارع في المثال الواوي المكسور ما بعد الواو،وقد كان تعليل عز الدين، لحذف فاء المضارع، موافقاً لتعليل ابن إياز.
- مَثَّل ابن إياز، لعدم وقوع الحذف على فاء المضارع، مُعَلِّلاً سبب عدم الحذف، ووافق عز الدين ما ذهب إليه ابن إياز، بعدم وقوع الحذف، إذا ما كان قبل الواو ضمة أو ما بعدها فتحة في مضارع المثال الواوي، ومَثَّل لما ذهب إليه.
- شرح عز الدين سبب فتح عين المضارع منه، بأنه حلقي، أو ما يشبه الحلقي، نحو:"وَعَدَ" و"وَذَرَ".

المبحث الثالث: الإدغام :

أولاً- بعض الحالات التي لا يُدْغَم فيها المِثْلَان نحو: دَدَن، مسّ سَقر:

- شرح ابن إياز، ومثَّل، وعلَّل لبعض الحالات التي لا يدغم فيها المثلان ،واستشهد بما جاء من سماع، بعدم وقوع الإدغام، إذا كان المثلان مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا معللاً لذلك.
- شرح عز الدين، ومثَّل للحالة الأولى-وكان تناوله، يختلف عن تناول ابن إياز في هذه الحالة – التي يمتنع فيها الإدغام، وصَرَّح برأيه بوجوب الإدغام، إذا اجتمع حرفان متحركان، ما لم يتصدرا، فإنه لا يتعين فيهما الإدغام مُعَلِلاً لذلك؛ بأنه لا يُبْتَدأ بساكن. كما صرح برأيه بجواز الإدغام، إذا كان أول الحرفين تاء مضارعة بعد مدّة، أو حركة، واستشهد بما ورد من سماع، لما ذهب إليه.
- عرض للحالتين الثانية والثالثة، مُعَلِّلاً لعدم وقوع الإدغام فيهما، ومستشهداً بما ورد من سماع لما ذهب إليه،وكان تناوله، وتعليله، يطابق تناول وتعليل، ابن إياز.

ثانياً- إدغام ما جاء على "فَعُلان" بفتح الفاء وضم العين نحو: رَدُدان، ورَدِدَان:

- تناول ابن إياز الإدغام، فيما جاء على"فَعُلان،"بفتح الفاء وضم العين أو كسرها بالتوضَيح، والتعليل، وذكر الحُجج التي تُثْبِت ما ذهب إليه، كما ذكر الخلاف في هذه المسألة، فأورد ما عليه الخليل، وسيبويه، والمازني من إدغام، بناء"فَعُلان"من"ردَّ"إلى ردَّان.
- أورد ما ذهب إليه الأخفش من الإظهار، و حجته فيما ذهب إليه، كما نقل ردَّ أبي عثمان على حجة الأخفش .
- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة ،لكنَّ البحث استطاع التوصل لرأيه فيها.

- تناول عز الدين في شرحه هذه المسألة، بالتحليل، والتمثيل، والتعليل، وكانت تعليلاته تختلف، عن تعليلات ابن إياز.
- لم يُشر عز الدين للخلاف في هذه المسألة ،أو لما عليه الخليل، وسيبويه، والمازني، وما ذهب إليه الأخفش.
- لم يُصَرِّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، لكنَّ البحث استطاع التوصل لرأيه، مما مثَّل به للوزن: "فَعُلان" من"ردَّ"، فأظهره، ولم يُدْغِم، وهذا على مذهب الأخفش الذي يرى فيه الإظهار، أمَّا مذهب الخليل وسيبويه والمازني ففيه الإدغام .

ثالثاً: جواز الإظهار والإدغام في" فَعُلان"من قَوِيَ:

- أورد ابن إياز مذهب سيبويه جواز الإدغام و الإظهار في فَعُلان من" قوي"، كما نسب لأبي العباس المبرد القول: بِغَلط سيبويه، فيما ذهب إليه، إنْ لم يُدغم .
- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه، ولكن تمكن البحث من التوصل إليه، مما عرضه في نهاية شرحه لمذهب سيبويه، وهو جواز الإظهار والإدغام، مُعَلِّلاً لما ذهب إليه، ومضيفاً لفظة فاعرفه.
- شرح عز الدين هذه المسألة، كما شرحها ابن إياز ؛فأورد ما عليه سيبويه مُوْرِداً حُجَّة سيبويه في حال الإظهار، و في حال الإدغام، وكان تعليله، مطابقاً لتعليل ابن إياز.
- لم يُعَقِّب عز الدين، على ما أورده سيبويه، أو يُدَلِّل، أو يُدلي برأيه، سواء بالموافقة، أو بالمخالفة.
- أورد ما عليه المبرد من تغليطه لسيبويه، فيما ذهب إليه كما، أوردها ابن إياز، وعرض حُجَّة المبرد، كما أثبتها ابن إياز في شرحه.
- لم يتوسع عز الدين في هذه المسألة؛ و إنَّما اكتفى بما عرضه لآراء العالِمَيْن، دون تحليلٍ، أو تعليلٍ، أو ترجيح، وهذا هو منهجه الذي يميل إلى الاختصار.

الفصل الرابع

من المسائل الخلافيَّة في شرحي "التَّعريف في ضروريِّ التَّصريف" وموقف الشَّارِحَيْن منها

ويقع في مبحثين على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.
- **المبحث الثاني**: من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين أنفسهم.

نشأةُ الخلافِ التصريفيّ:

بنزول القرآن الكريم بلسان عربيّ مُبين، "اكتسبت العربية صفة الاستمرارية، عبر أجيال متلاحقة، و صارت الوعاء الذي يُصَب فيه تراثنا، مهما قابلتها واعتركتها عواصف، ولقد التحم الفكر الديني بالفكر اللُّغويّ؛ فالأول: ينظر في القرآن، بحثاً عن علومه الدينية، والثاني: ينظر في جُمَلِه، وألفاظِه، بحثاً عن شواهده النَّحْويَّة و اللُّغوية، و لجوء أحدهما إلى الآخر، قديمٌ قِدَم نشأة تلك العلوم، و كم أثمرت هذه الجهود من الثمار عَظيم الفائدة، غير أنَّ التاريخ البشري على مداره، يزاحم أسماعنا بضروب من الخلافات الفكرية للإنسان، وإذا كان الخلاف اهتدى إلى القراءات، والعلوم الدينية الأخرى، فإنَّه لجديرٌ به، أن يَسلُكَ الطريقَ نفسَه في عالَمِنا النَّحويّ، والصَّرفيّ، واللُّغويّ، وأضحى النحاة يختلفون، وربما مع أنفسهم، ومن هنا تعددت المدارس النَّحوية، والاتجاهات، ولكن كانت الغاية الحفاظ على العربية"(١).

الخلاف بين البصريين والكوفيين:

البحث في الخلاف بين البصريين، والكوفيين، هو بحثٌ في نشأة النحو وتطوره، فقد كان النَّحْوُ بصرياً، ثم ظهر نَحْوُ الكوفة، وأراد أنْ يجد له مكاناً، يُزاحم به نَحْوَ البصرة، فتباينت الآراء النَّحوية واختلفت، فقامت بين علماء المِصْرَيْن مناظراتٌ علميةٌ، كانت شعلةً تُضيء طريقَ الاجتهاد والحرص والدأب، فيحشد كلٌّ من المتناظرين حججه ،وأدلَّته، للرَّد على منافسه، وبذلك تكثر الفوارق بين المذهبَيْن، ويظهر الخلافُ بين الفريقَيْن."وقد جرت بين البلدين بعضُ المناظرات و المجالس النَّحوية بدأت هادئةً أوَّلَ الأمرِ، ثُمَّ اشْتَدَّت على مرور الأيام، و كان لها أثرها الفعَّال؛ إذ كانت وَقُودَاً صالحاً لإشعال نار الاجتهاد و الدَّأب. "ووصل التنافسُ بين المِصْرَيْن إلى أنْ عُقِدَت بين علماء المدرستين، مناظراتٌ عامةٌ شهدها السَّادة والرُّؤساء، لمعرفة أيِّ المدرستَيْن أصَّح، وأيُّهما أحكى لِمَا قالته العرب، ولم يقفِ الأمرُ عند حدِ العلماء الذين شهدوا المناظرات، أو اشتركوا فيها ولكنَّ الأمر امتدَّ إلى عصورٍ بعيدةٍ بعد ذلك، فأيَّد فريقٌ، مذهبَ البصريين، ونحا آخر، منحى

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ) تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت٣.

الكوفيين، وحاول ثالث، أنْ يُوَفِّقَ بين الآراءالمتضاربة"[1]، وكانت هذه المناظرات تثيرُها الرَّغبةُ في الوصول إلى الحقائق، والاعتزاز بالنفس، والعَصَبِيَّة للبلد، والنَّمط العلميّ، والطَّمع في عطاء الخلفاء والأمراء الذين ساهموا بقسط قيِّم فيها، وكان أغلبُها على أيديهم، أو على كثبٍ منهم وحكموا في كثير منها، فنَصَرُوا وخَذَلُوا، ورَفَعُوا وخفضوا، كان لذلك كله أثره في زجِّ العلماءِ بأنفسهم في هذه المعمعة، التي كان يأملُ كلُّ واحدٍ فيها، أن يكون المُجْلِي؛ لأنَّ هذا العلم كان حينذاك لمَّا ينضج في أغلب مسائله، ولم يتَّخذ شكلاً، ولا صورةً ثابتةً يقف أمامها كل رائد مكتوف اليدين، بل كان يبدو لكلِّ واحدٍ منهم ما لا يَلْمَحُه الآخر، و حُجَّة هذا تناهضُ دليلَ ذاك؛ لاختلاف الروايات، وتفاوت المسموعات، وتنوع العصبيات، ولقد تطاير شررها من الخارج إلى الداخل، فكانت مناظرات بين البصريين أنفسهم، والكوفيين أنفسهم[2].

أصلُ الخلافِ ومَنْشَؤُه :

كان مبدأ هذا العلم في البصرة، وهي التي مَهَّدت سبيلَه، وحدَّدَت معالمَه، واتخذت لها أسلوباً صارماً للحفاظ على اللغة العربية، نقيَّة سليمة من الاضطراب، ثم شاركتها الكوفة فيه، واتخذت لها منهجاً مختلفاً سارت عليه، يختلف في تناوله، ودراسته، وقد ساعد ذلك على ظهور الخلافِ النَّحويّ شيئاً ما على يديّ سيبويه والكسائي، بعد اجتماعهما في بغداد، واتَّضحت معالمه بحق بين المبرد وثعلب، وظهر التعصب لِنُحاة البلدَيْن بين تلاميذهما.

أرجع الدكتور عبد الرحمن السَّيد أصل الخلاف بين البصريين، والكوفيين، لاختلاف منهج البحث عند كل من المدرستين، فيقول: "إنَّه يرجع إلى الخطة التي ارتضاها كلُّ فريقٍ في بحثه والنَّهج الذي سار عليه في إرساء قواعده، ووضْع أحكامه. فالكوفيون قَبِلُوا كلَّ ما جاء عن العرب واعتَدُّوا به، وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها، ويقيسون عليها، لم يُعْنِهم أنْ يقفوا عند ما رُوِيَ لهم من نصوص يستوثقون منه، ويَتَبيَّنون صِحَّتَه، ويكثرُ سماعَهم لأمثاله حتى يُصبحَ جديراً بالأخذ، موضعاً للاعتبار. لم يفعلوا ذلك، وإنما تَلَقَّفُوا الشواهد النادرة، وقَبِلُوا الرواياتِ الشَّاذَّةَ واعتدُّوا كلَّ ما صَدَر عن عربيٍّ – موثوق به أو غير موثوق، مشهود له بسلامة اللسان، أو

(١) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها عبد الرحمن السيد، دار المعارف ١٩٦٧م ١٠٨.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، دار المعارف ، ط ٢،د.ت٤٤، ٤٩، ٥٠.

مجهول يجوز أن يعتريه اللحن، أو فَصيح- يرجع إليه وينسج على منواله، ولو لم يقلْه غيره، ولم يؤيدْه من العرب سواء.

أمَّا البصريون فقد تَحَرَّجُوا من ذلك، وكانوا أكثَرَ دِقَّةً، وأشَدَّ حيطةً، لقد سمعوا عن العرب كثيراً، ولكنهم لم يقبلوا كلَّ ما سَمِعوا، ولم يعتمدوا كلَّ ما رُوِيَ لهم، ولم تقم قواعِدُهم على الرِّوايةِ العابرة، أو البيت النادر، أو القَوْلَة النَّابِيَة، إنَّهم أرادوا أنْ يضعوا أُسُسَ علمٍ، وأرادوا لهذه الأُسُس أن تكون قويةٍ ...، كان من الطبعي إذاً أن يَنْقُدَ البصريون ما يُعرضُ لهم من أقوالٍ عن العرب، وأنْ يتتبعوا ما يُروى لهم؛ ليعرفوا وجه الصواب فيه. خطة البصريين إذاً هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح للثقة فيها، والاطمئنان إليها بحيث تكون قاعدةً تُتَّبع، ومثلاً يُحْتَذى.

والكوفيون أَسْلَس خطة في النَّهج العلميّ، وأكثر خضوعاً، كما كانوا في طباعهم أدنى الى الطَّاعة والاستسلام؛ فهم يعتمدون على الشعر المصنوع، المنسوب لغير قائله، دون أنْ يهتموا بالتَّمحيص ،و يكتفون بالشاهد الواحد، فَيَبْنون عليه حُكْمَهم، ويستنبطون القاعدة، بل إنَّهم يُرَخِّصُون بالقياس النظري على مقتضى الرأي، إذا أعوزتهم الشواهد، ومن النواحي التي يأخذها عليهم معارض، أنهم اعتَدُّوا بشعر الأعراب بعد أن فسدت فيهم السليقة؛ بسبب الاختلاط بالحضر، وكان هذا من أسباب إنكار البصريين لشواهدهم، وإعراضهم عنها [1].

كما عرض الدكتور محمد الشاطر، عدداً من الأسباب التي أدت إلى نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين لخصَّها البحث في الآتي [2] :

١. المادة العلمية:

اعتمد البصريون في مادة منهجهم على الأفصح من الألفاظ، والأسهل منها على اللسان، ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها، القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، والمَصونة فطرتهم. أما الكوفيون فقد قَبِلُوا كلَّ مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر، ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يُبالِغوا في التَّحري والتَّنقيب.

---

(١) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد١٤٥ ،١٥٢.

(٢) الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ٢٥-٢٧.

٢. اختيار سلامة لغة المأخوذ عنه:

كان البصريون يختبرون سلامة مَنْ يَشُكُّون في أمره، ممن سبق من القبائل الفصيحة، وما كان الكوفيون كذلك.

٣. التأكد من الثُّقات في صِحَّة المَروِي:

كان البصريون يَتَحَرَّون عن الرواة؛ فلا يأخذون إلا برواية الثُّقات، الذين سمعوا اللغة من الفُصحاء ،أمَّا الكوفيون، فقد تساهلوا في التَّثَبُّتِ من صِحَّة المسموع، و أمانة راويه، وسلامة قائله.

٤. كمية المنقول عن العرب للقياس عليه:

اشترط البصريون فيما يُنقَل عن العرب الكثرة الكاثرة، فَيُقَعِّدُون على الأكثر، وإلا فَعَلَى الكثير، وإلا فَعَلَى القليل، وإلا فَعَلَى الأقل، وإلا فَعَلَى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه، والنظائر على النظائر، إذا لم يتناقض مع الوارد، أمَّا الكوفيون، فلم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة، بل قاسوا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفاً للكثرة الكاثرة المُتَّفَق على القياس عليها، فما أَوَّلُه البصريون، أو اعتبروه شاذَّاً، أو ضرورةً، قَبِلَه الكوفيون، وجعلوه مقيساً عليه.

بداية الخلاف:

رجَّح الدكتور مهدي المخزومي، أنَّ التنافسَ بين نُحاةِ البصرةَ و الكوفةَ، لا وجود له في عهد الخليل و أبي جعفر الرؤاسي، وإنَّما كانت بدايته في عهد الكسائي و سيبويه بقوله: "كان التنافسُ بين نُحاة الكوفة ونحاة البصرة شديداً في عهد الكسائي وسيبويه، وربما رجع الدارسون بالتنافس إلى ما قبل عهدهما، فقد ذكر الأستاذ أحمد أمين: أنَّ الخلاف بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، غير أننا نرجِّح أنَّ التنافسَ بين نُحاة البصرةَ، والكوفةَ لا وجودَ له في عهد الخليل، وأبي جعفر، فلم يكن أبو جعفر إلا بصرياً كما قيل، أو تعَلَّم على معاهد البصرة، ولم يكن بالنَّحويِّ الذي تحمله قدماه أمام الخليل، وربما كان الزعم القائل بأنَّ لأبي جعفر الرؤاسي كتاباً في النَّحو اطَّلع الخليل عليه، وانتفع به هو الذي حمل الأستاذ أحمد أمين – كما حمل غيره – أنْ يقول بهذا التنافس بين الرَّجُلَيْن، وأكبر الظن أن التنافس بين نحاة المِصْرَيْن إنَّما ظهر في عهد الكسائي وسيبويه بعد وفاة الخليل وكان هناك من الأسباب ما حمل الكسائي على مخاصمة سيبويه أقواها خَوفُه أنْ يتقرب سيبويه البَصريُّ من السلطان،

فَيَفْقِدُ الحظوةَ لديه"[١] .

ثم انتقلت الخلافات النَّحوية من الرِّواية إلى التدوين، فكانت كُتب النَّحو لا تكاد تخلو من خلاف نحويّ والرد عليه، ثم أصبحت الخلافاتُ النَّحويةُ في كتبٍ مُسْتَقِلَّةٍ، تعرض المسائل النَّحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، مع تأييد أحد المذهبين وترجيحه، ومن الكتب التي تناولت الخلاف النَّحوي:

- **اختلاف النحويين** [٢] :لأبي العباس ثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ).
- **المسائل على مذهب النحويين، فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون** [٣]: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان، المتوفى سنة (٢٩٩هـ).
- **المُقْنِع في اختلاف البصريين والكوفيين** [٤] :لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس النَّحويّ، المتوفى سنة (٣٣٨هـ).
- **الخلاف بين النحويين** [٥]: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله ابو الحسن النحوي المعروف بالرُّماني، المتوفى سنة (٣٨٤هـ).
- **كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين** [٦] :لأحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، المتوفى سنة(٣٩٥هـ).

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط٢، مصر ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م ٦٦ ،٦٧.

(٢) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت٣٨٥هـ)، تحقيق، إبراهيم رمضان دار المعرفة، ط٢، بيروت، لبنان ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ١٠٠.

(٣) الفهرست ١٠٩/١، و معجم الأدباء ،ياقوت الحموي الرومي،(ت٦٢٦هـ) تحقيق، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان١٩٩٣م ٢٣٠٦/٥،٢٣٠٨.

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ١٨٠٩/٢.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ٢٩٥/٢.

(٦) معجم الأدباء ١/ ٤١٢.

- **الإسعاف في الخلاف** [1]، و**مسائل الخلاف في النحو** [2]: للحسين بن إياز، المتوفى سنة ٦٨١هـ.

أمَّا الكتب المطبوعة التي تناولت الخلاف النَّحوي فمن أشهرها:

١. **الإنصاف في مسائل الخلاف:** كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ،المتوفى سنة (٥٧٧هـ) .

٢. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة (٦١٦هـ) وله أيضاً: **مسائل خلافية في النحو.**

٣. **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، المتوفى سنة(٨٠٢هـ) .

٤. **الأشباه والنظائر في النحو:** جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة(٩١١هـ).

٥. ثم توالت الدراسات في مسائل الخلاف منها دراسة: ما **فات الإنصاف من مسائل الخلاف** لـ: فتحي بيومي حمود.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥٣٢/١ .

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ /١٦٦٩ .

المبحث الأَول: من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وموقف الشَّارِحَيْن منها:

يتناول هذا المبحث بعض المسائل الصرفية، التي دار الخلاف فيها بين البصريين و الكوفيين، التي وردت في شرحي التعريف في ضروري التصريف، لابن إياز و عز الدين، وسيعرض البحثُ الخلافَ في هذه المسائل، و حُججَ كلٍّ من الطرفين، وأدلتَهم التي تثبت ما ذهب إليه كل طرف، و آراءَ بعض العلماء فيها، وسَيُكتَفَى بعرض موقف الشَّارِحَيْن: فيها مُسْتَخْلَصَاً مما تناولاه في شرحيهما لتلك المسائل، والتي عرض لها البحث في الفصول الثلاثة الأُوْلَى،وسَيُشار المسائل المعروضة؛وذلك لعدم التكرار. ثم ترجيح البحث لبعض ما يفضي إلى أنَّه راجحٌ و العكس.

المسألة الأولى: أوزانُ الاسم الرُّباعي:

قال ابن مالك: " وَأَمَّا الرُّباعِيّ فَجَعْفَرٌ، ودِرْهَمٌ، وزِبْرِجٌ، ودِرَفْس، وبُرْثُنٌ، وجُخْدَبٌ"(١).

ذكر ابن مالك للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية، ومَثَّلَ لكل بناءٍ منها بلفظة، واختلف أئمة هذا الفن، في أبنية الاسم الرباعي المجرد؛ فمنهم من عدَّها خمسة باتفاق وهم البصريون، ومنهم من عدَّها ستة؛ ومنهم الأخفش، والفرَّاء، ووافقهما عليه الكوفيون؛ حيث أورد الميداني ما عليه الأخفش فقال: "زاد الأخفش بناءً سادساً وهو: (فُعْلَل) نحو: جُخْدَب، وبُرقَع، ووافقه عليه الكوفيون."(٢).

اختلف العلماء في هذه المسألة، وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يذهب إلى أنَّ أبنية الاسم الرباعي المجرد خمسة.
- القسم الثاني: يذهب إلى أنَّ أبنية الاسم الرباعي المجرد خمسة، وقع عليها اتفاق الأئمة، وسادس مختلف فيه.
- القسم الثالث: يذهب إلى أنَّ أبنية الاسم الرباعي المجرد ستة.

أما عن أئمة التصريف، الذين ذهبوا إلى أنَّ أوزان الرُّباعي المجرد خمسة فمنهم:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٨.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ٧.

سيبويه، فقد أورد في باب بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير المزيدة قوله: "فالحروف من بنات الأربعة يكون على مثال "فَعْلَل"، فيكون في الأسماء والصفات، الأسماء، نحو: جَعْفَر ، والصفة: نحو: سَهْلَبٍ، ويكون على "فُعْلُلٍ" في الأسماء، نحو: بُرْثُنٍ، والصفة: نحو "جُرْشُعٍ"، ويكون على "فِعْلِلٍ" في الأسماء، نحو: زِبْرِجٍ وصفة نحو: عْنفِصٍ، ويكون على "فِعْلَلٍ" فيها، فالأسماء نحو: دِرْهْمٍ ، والصفة: هِبْلَعٍ ، ويكون على مثل "فِعَلٍّ" فالأسماء نحو: الفِطَحْل[1]،والصفة نحو:"القِمَطْر"، وليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُلٍ ، ولا "فُعْلِلٍ، ولا شيءٍ من هذا النحو لم نذكره، ولا فُعَلِلٍ ، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فُعَالِلٍ؛ لأنَّه ليس حرف في الكلام، تتوالى فيه أربع مُتحرِّكات؛ وذلك عُلَبِطٌ، إنما حُذِفت الألف من عُلَابِطٍ .والدَّليل على ذلك، أنه ليس شيء من هذا المثال، إلا مثال: "فُعَالِل"، فإنه جائزٌ فيه"[2] .

وقال المبرد في باب ذكر أبنية الأربعة التي لا زيادة فيها: " الأوزان الخمسة هي: "(فَعْلَل)، فيكون اسماً وصفة . فالاسم نحو جَعْفَر، والنَّعت نحو: سَلْهَب، ويكون على (فُعْلُل) الاسم، نحو: بُرْثُن، والصفة، نحو: قُلْقُل [3]، ويكون على (فِعْلِل) الاسم: نحو: زِبْرِج، والنعت اللِّطْلِط [4] وهو قليل، ويكون على (فِعْلَل) فالاسم: دِرْهَم، والصفة: هِجْرَع، ويكون على (فِعَلّ) فالاسم : سِبَطْر ، و الصفة: قِمَطْر، وذلك جميع بابه"[5].

وذكر الزجاجي الأبنية الخمسة بقوله: "وللرباعية خمسة أبنية وهي: فَعْلَل مثل جَعْفَر، و فُعْلَل مثل فُلْفُل، و فِعْلَل مثل دِرْهَم، و فِعْلِل مثل زِبْرِج، و فِعَلْل مثل سِبَطْر و قِمَطر . فأما جُنْدُب

---

(١) فطحل: الفِطَحْل، على وزن الهِزَبْر: دهر لم يُخلق الناس فيه بعد، وزمن الفِطَحْل زمن النبي نوح ، على نبينا وعليه الصلاة والسلام؛ وسُئل رؤبة عن قوله زمن الفِطَحْل فقال: أيام كانت الحجارة فيه رطابا. لسان العرب ١١/ ١٩٦.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤ .

(٣) قُلْقُل، والقُلْقُل والقُلاقِل: الخفيف في السفر المعوان السريع التقلقل. ورجل قلقال: صاحب أسفار.فرس قُلْقُل وقُلاقِل: جواد سريع. لسان العرب ١٨١/١٢.

(٤) اللِّطْلِط، الغليظ الاسنان ،اللِّطْلِط الناقة الهرمة، و اللِّطْلُط، العجوز الكبيرة. نفسه٢٠١/١٣.

(٥) المقتضب١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والأصول ٣ /١٨٣، ١٨٤.

فالبصريون يَضُمّون دَالَه، والكوفيون يفتحونها، و أمَّا فُعَلِلٌ من قولهم عُلَبِطٌ [١] ، فمحذوف من قولهم عُلابِط"[٢] .

أمَّا عن علماء التصريف الذين أقرُّوا إجماع أئمة التصريف على خمسة، و ذِكْرِهم البناء السادس للاسم الرُّباعي المُخْتَلَف فيه، فمنهم ابن جني الذي أورد أوزان الاسم الرباعي المجرد الخمسة، ونَسَبَ البناء السادس المُختَلَف فيه لأبي الحسن فقال: "اعلم أنَّ الأسماء الرُّباعيَّة التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف وهي "فَعْلَلٌ، فِعْلِلٌ، فُعْلُلٌ، فِعْلَلٌ، فِعَلٌّ، وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس، مثاله: "فُعْلَلٌ" بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح، وخالفه فيه جميع البصريين، إلا من قال بقوله" [٣].

كما أورد رضي الدين الأبنية الخمسة المتفق عليها، ونَسَبَ البناء السادس للأخفش وحكم عليه بأنَّه تَكَلُّف فقال: "اقْتُصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة متفق عليها، وزاد الأخفش (فُعْلَلا) بفتح اللام كـ: (جُخْدَب) وأجيب بأنه فرع جخادب، بحذف الألف، وتسكين الخاء، وفتح الدال، وهو تكلُّف مع تسليمه"[٤] .

أمَّا الميداني، فقد ذكر رأي البصريين في البناء السادس، بعد نَسْبِه هذا البناء للأخفش و موافقة الكوفيين له بقوله:"أمثلة الرباعي خمسة، وزاد الأخفش بناءً سادساً هو: (فُعْلَلٌ)، نحو: جُنْدَبٌ[٥]، و وافقه عليه الكوفيون، وأما البصريون، فلا يقبلون هذا البناء، ويَرْوُونها بالضم"[٦] .

عرض السيوطي الأوزان الخمسة المتفق عليها، وأورد البناء المُخْتَلَف فيه، دون أن ينسبه بقوله: "الاسم الرباعي المجرد، له أوزان باتفاق خمسة، وباختلاف أكثر، فالمتفق عليه من أوزانه: "فَعْلَلٌ" بفتح الفاء واللام الأولى، وسكون العين، و"فِعْلَلٌ" بكسرها، "فُعْلَلٌ" بضمها، و"فِعْلَلٌ" بالكسر

---

(١)علبط، رجل علبط، و علابط، ضخم عظيم، وصدر علبط، عريض ٢٤٨/١٠.

(٢) الجُمَل٣٦٠ .

(٣) المنصف ٢٥– ٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٨/١ ،٤٩، نزهة الطرف في علم الصرف ٧، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦ /١١،١٢.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٨ .

(٥) الجُنْدَب، الذَّكر من الجراد. لسان العرب ٨٨/٣.

(٦) نزهة الطرف في علم الصرف ٧.

والسكون والفتح، و"فِعَلٌّ" بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى، والمُخْتَلَف فيه "فُعْلَلٌ" بالضم والسكون وفتح اللام الأولى، نحو: جُحْدَبٌ، وهو نوع من الجراد، وسيبويه رواه بضم الدال، فهو من باب بُرْثُن وخُفٍّف[١] .

أمَّا علماء التصريف، الذين يذهبون إلى أنَّ للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية فمنهم:

الأخفش: فقد ذكرت بعض المصادر ما ذهب إليه، فقد جاء في المنصف لابن جني: "وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس مثاله "فُعْلَلٌ" بفتح اللام، حكاه أبو الحسن"[٢] .

وجاء في شرح الشافية:"وزاد الأخفش (فُعْلَلا) بفتح اللام كـ: (جُخْدَب) "[٣] .

وجاء في نزهة الطرف في علم الصرف :"وزاد الأخفش بناءً سادساً وهو: (فُعْلَل) نحو: جُخْدَب وبُرقَع [٤]، ووافقه عليه الكوفيون"[٥] .

وافق ابن يعيش، أبا الحسن على هذا البناء، بل رجَّحه؛ لأنَّه وَرَدَ عن الثِّقة فلا سبيل إلى ردِّه فقال: وأضاف أبو الحسن بناءً سادساً وهو (فُعْلَل)، نحو: (جُخْدَب)، و أرى القول ما قاله أبو الحسن؛ لأنَّ الفرَّاء قد حكى: بُرْقُع و بُرْقَع، و طُحْلُب، وطُحْلَب ... وهذا وإنْ كان الضم فيه المشهور، إلا أنَّ الفتح قد جاء عن الثقة، فلا سبيل إلى ردِّه [٦] .

كما أثبت ابن مالك، وجود البناء السادس للرباعي المختلف فيه، مُدَلِّلًا لما ذهب إليه، بورود هذا البناء عن الثقة، ووجود ملحق به فقال: وفُعْلَل كـ: (بُرْقَع)، و(جُرْشَع)، ولم يروه سيبويه، لكن رواه الأخفش من أئمة البصرة، والفرَّاء من أئمة الكوفة، وزيادة الثقة مقبولة، وزعم الفرَّاء أنَّ الفتح في جُرْشَع، أكثر من الضم، ومما يؤيد رواية هذين الإمامين، قول العرب: "مالي من ذلك عُنْدَد"

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦ /١١،١٢.

(٢) المنصف ٢٧/١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٤٨/١.

(٤) برقع، البُرْقُعُ البُرْقَع والبُرْقُوع: معروف، وهو للدواب ونساء الأعراب لسان العرب ٦٩/٢.

(٥) نزهة الطرف في علم الصرف ٧.

(٦) شرح الملوكي في التصريف ٢٦، ٢٧ .

أي: بُدّ ولا يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين، إلا إذا كان أحدهما مزيداً للإلحاق كـ: (قردد)، و(عُنْدَد)، وهو ملحق بـ (فُعْلَل)، ومعلوم أنَّ الإلحاق يستدعي مثالاً يلحقه، فلو كان هذا البناء معدوماً لما وَرَدَ عنهم هذا البناء[١] . وجاء أيضاً في شرح الكافية الشافية قوله[٢] :

وللربـــاعي إنْ يُجَـــرَّد "فَعْلَـــل" وفِعْلِـــل و فُعْلُـــل و فِعْلَـــل
كـــذا "فِعَـــلّ" و قليـــل فُعْلَـــل وربمـــا اســـتعمل أيضـــاً فِعْلُـــل

شرح ابن مالك هذه الأوزان، ومَثَّل لها فقال: فَعْلَل كـ: "صَعْلَب"، وفِعْلِل كـ:"زِبْرِج"، وفُعْلُل كـ: "دُمْلُج"، و فِعْلَل كـ: "قِلْفَع" ،للطين اليابس المُتَقَلِّع، وفِعَلّ كـ: "فِطَحْل"...وفُعْلَل كـ: "طُحْلَب" و هذا المثالُ صحيحٌ من جهةِ النَّقل برواية الأخفش وأهل الكوفة، لكنَّه لم يَثْبُت في شيء مما نقلوه فتحٌ إلا والضَّم فيه مسموع. بخلاف "فُعْلُل" بضم اللام، فإنَّ أكثره لم يسمع فيه فتح كـ: بُرْثُن: للمخلب، و عُرْفُط: لشجر، وبُرْجُد: لكِساءٍ مُخَطَّط"[٣].

نفي ابن عصفور مِثَالَي بناء فُعْلَل نحو: جُخْدَب، وبُرْقَع اللذين استَشْهَدَ بهما مَنْ أضافهما إلى أوزان الرباعي، واعتبرها ستة أوزان بهما؛ و يعلل ذلك بأنها مضمومة الثالث، أي: على وزن فُعْلُلٌ، و يمكن أن يكون الفتح فيها تخفيفاً. أمَّا الوزن الذي أضافه فهو فَعْلِل نحو: طَحْرِبَة، فلم يذكره أحد من العلماء الذين أضافوا البناء السادس للرباعي، وذكرهم البحث، باعتبار هذا الوزن، هو البناء السادس للرباعي فقال: "وأما الرباعي من الأصول فله ستة أبنية، فَعْلَل ويكون في الاسم نحو: جَعْفَر، والصفة: سَهْلَب، وفِعْلِل: الاسم، نحو: زِبْرِج، والصفة، نحو: عِنْفِص، فُعْلُل: في الاسم نحو: بُرْثُن، والصفة، نحو: جُرْشُع، وفِعْلَل في الاسم، نحو: دِرْهَم، والصفة، هِبْلَع، فِعَلٌّ: يكون الاسم، في "فِطَحْل"، والصفة، هِزَبْر [٤]، وعلى فَعْلِل: ولم يجئ منه إلا طَحْرِبة، أما جُخْدَب، وبُرْقَع، و جؤذَر، فلاحجة فيها؛ لأنه

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد عثمان ٧٣ .

(٢) وجاء في الألفية قوله:

لاسْـــمٍ مُجَـــرَّدٍ رُبـــاعٍ فَعْلَـــلٌ و فِعْلِـــلٌ وفِعْلَـــلٌ وفُعْلُـــلٌ
ومـــع فِعَـــلٌّ فُعْلَـــلٌ،وإنْ عَـــلَا فَمَـــع فَعَلَّـــلٍ حـــوى فَعْلَلِـــلَا

ألفية ابن مالك في النحو والصرف ١٧٧، ١٧٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، حققه و قدم له ،عبد المنعم هريدي،دار المأمون للتراث١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ٤/ ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ .

(٤) هِزَبْر، الهزبر من أسماء الأسد، وابن الأعرابي، ناقة هزبرة، صلبة.لسان العرب ٥٩/١٥.

يقال: جُخْدُب، وبُرْقُع، وجُؤْذُر بالضم، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً"[١]

و يفضي البحث إلى أنَّ هذا البناء (فَعْلِلة) نحو: (طَحْرِبة) شاذ، للأدلة الآتية:

الأول: ما أورده ابن مالك في كونها شاذة؛ جاء في فصل ما خرج عن أوزان المجرد قوله: "ما خرج عن الأوزان المذكورة للمجرد من الأسماء و الأفعال، فهو: وزن شاذ أو مزيد فيه ... كـ: الطَّحرِبة – وهو الملبوس الحقير– حكاه أبو عبيدة عن ابن الجراح بفتح الطاء، و كسر الراء، وهو نادر، و المشهور، كسرهما، و فتحهما، وضمهما" [٢].

الثاني: ما جاء في لسان العرب، فهي تُرْوَى بضم الطاء، والراء، وكسرهما، جاء فيه

قوله: "طحرب: ما على فلان طُحْرُبة، بضم الطاء و الراء: يعني من اللباس، و قال ابن الجراح: طَحْرِبة بفتح الطاء و كسر الراء، ،وطَحْرَبةٌ، وطِحْرِبةٌ أي: قطعة من خرقة. قال شمر: وسمعت طَحْرَبةً، وطَحْمَرةً وكلها لغات. وفي حديث سلمان، وذكر يوم القيامة، فقال: تدنو الشمس من رؤوس الناس، وليس على أحد منهم "طُحْرُبة" بضم الطاء والراء، وكسرهما، وبالحاء والخاء: اللباس، وقيل الخرقة، وأكثر ما يستعمل في النفي. وما في السماء طِحْرِبَةٌ أي قطعة من السحاب. وقيل: لَطْخَةُ غَيْمٍ"[٣] .

ومن هذا الطرح، وعلى ما جاء في لسان العرب، يكون لهذه الكلمة ثلاثة أبنية: فُعْلُلة، فِعْلِلة فَعْلِلة، اثنان منهما من أبنية الرباعي المجرد المتفق عليها وهما : فُعْلُل كـ: بُرْثُن، و فِعْلِل كـ: زِبْرِج، أما البناء الثالث: "فَعْلِلة"، ولا يوجد له نظير، في أبنية الرباعي، والذي أضافه ابن عصفور، وتابعه أبو حيان .

الثالث: أنَّ أئمة التصريف الذين ذكروا أبنية الاسم المجرد الرباعي، سواء منهم من سلَّم بالأبنية الخمسة، أو الذين سلَّموا بالأبنية الستة، لم يذكروا هذا البناء في حديثهم عن الاسم الرباعي المجرد مطلقاً، ولم يُمَثِّلوا للرباعي بهذه اللفظة .

---

(١) الممتع في التصريف، ٥٤، والمبدع في التصريف ٥٦ بمعناه.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد عثمان ٧٩.

(٣) لسان العرب ٩٤/٩.

احتجَّ البصريون لِمَا ذهبوا إليه، بجواز رواية هذا البناء،"فُعْلَل" بالضم، فيكون ملحقاً ببناء "بُرْثُن"، وسيبويه رواه بضَم الدَّال، فهو من باب "بُرْثُن"، وخُفِّف"(١).

أمَّا مَنْ وافق الكوفيين، فاحتجُّوا: بأنَّ هذا البناء، وإنْ رُوِيَ بالضم، وهو المشهور، فإنَّ الفتح جاء عن الثقة ولا سبيل إلى رده؛ لأنَّ الفرَّاء قد حكى: بُرْقُع وبُرْقَع، وطُحْلُب، وطُحْلَب ... فهذا وإنْ كان الضم فيه المشهور إلا أنَّ الفتح قد جاء عن الثقة، فلا سبيل إلى ردِّه، ويؤيد ذلك أنهم قالوا سَوْدَدٌ، بمعنى السيادة، فهو من لفظ سَيِّد... ،فإظهار التضعيف فيه دليل على إرادة إلحاقه بـ: جُخْدَب، كما قالوا: مَهْدَدٌ، وقَرْدَدٌ، حين أرادوا إلحاقه بجعفر(٢).

موقف الشَّارِحَيْن:

- أثبت ابن إياز البناء السادس للاسم الرباعي المجرد، الذي أضافه أبو الحسن، و الفرَّاء، ومَنْ تَبِعَهُما من الكوفيين، مُدَلِّلاً ،ومُحتجَّاً لما ذهب إليه، وكان تعليل ابن إياز، مطابقاً لتعليل ابن يعيش، في إثبات هذا البناء، مضيفاً إليه دليلاً آخر، وهو وجود ملحق بهذا البناء (٣) .
- لم يُثْبِت عز الدين، أو ينفي صراحةً وجود هذا البناء، بل اكتفى بإيراد أمثلة لهذا البناء، أورد منها الأخفش "جُخْدَب"، و أورد الفرَّاء" بُرْقَع، وطُحْلَب"، لإثبات هذا البناء، لكنَّ البحث تَوَصَّل لرأيه مما عرضه في هذه المسألة، وهو: إثبات البناء السادس للاسم الرباعي المجرد (٤).

المسألة الثانية:زيادة الهاء في أمهات:

قال ابن مالك في مواضع زيادة الهاء: " وهَاء "أُمَّهات" و"هِبْلَع" في الأُمُوْمَة و البَلْع" (٥) .

دار الخلاف بين العلماء، في زيادة الهاء في أمهات، وسيعرض البحث بعض آراء العلماء في هذه المسألة، والرَّاجح من القول فيها.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٢/٦.

(٢) شرح الملوكي في التصريف ٢٧ .

(٣) ص ٤٢، ٤٣ من البحث.

(٤) ص ٤٤ من البحث.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٩٤.

- ذهب الخليل بن أحمد، إلى أنَّ الهاء أصل في "أُمَّهات"،ودَلَّل على حذف الهاء، إذا أَمِنَ اللَّبس فقال: "أمَه: الأَمَه، النسيان، وقد أَمِهَ يَأْمَهُ أَمَهاً، أي: نَسي. والأُمّ هي: الوالدةُ، و الجميع الأمَّهات ويقال تَأَمَّمَ فلان أُمّاً؛ أي: اتَّخَذ لنفسه أُمَّاً، و تفسير الأمّ في كل معانيه أمّة؛ لأنَّ تأسيسَه من حرفين صحيحين، والهاء فيها أصلية، ولكنَّ العرب حذفت تلك الهاء، إذا أمنوا اللبس.و يقول بعضهم في تصغير "أُمّ": "أُمَيْمَة"، والصواب: أُمَيْهَة، تُرَدُّ إلى أصل تأسيسها، ومن قال: أُمَيْمَة صغَّرها على لفظها، وهم الذين يقولون في الجمع "أُمَّات"[١].

وكما يظهر فقد ورد في كتاب العين قول الخليل: "ويُقال تَأَمَّمَ فلان أُمّاً،أي: اتَّخَذ لنفسه أُمَّاً"، ولم يقل ما نسبه إليه بعض العلماء بقولهم أنه قال: ""تأمَّهت"، أمَّاً"[٢]،على الرغم من قوله بأصالة الهاء في "أُمّ"، وهكذا يلاحظ أنَّ الخطأ ليس في كتاب العين، وإنَّما في النَّقل عنه، كما قال ابن إياز.

- أمَّا المبرد، فقد فسَّر زيادة الهاء في أمهات، للتفرقة بين الجمع من الإنس، والجمع من البهائم بقوله: "ولو قلت: أُمَّات لكان هذا على الأصل، ولكنْ أكثر ما يُستعمل "أُمَّهَات في الإنس، والأُمَّات في البهائم، فكأنها زيدت للفرق، ولو وُضِعَ كلٌّ واحدٍ في موضع الأخرى لَجَاز، ولكنَّ الوجه ما ذَكَرْت"[٣].

- يرى أبو العباس "ثعلب" أنَّ الهاء زائدة في أُمَّهَات، فأوردها على الأصل بغير "هاء" فقال: "وأُمٌّ بَيِّنَة الأُمُومَة"[٤].

- أورد الثمانيني ما جاء في هذه المسألة من أقوال، وكان موافقاً لما أورده المبرد، من زيادة الهاء في الجمع، ليفرق بين جمع الإنس، و جمع البهائم فقال: "قالوا: إنَّ الهاء في أُمَّهات زائدة ووزنه فُعْلَهات، وقال قوم: إنما زيدت الهاء في أمهات ليفرق بين العقلاء، و البهائم، لأنه يقال في البهائم أُمَّات"[٥] .

- عرض ابن عصفور للخلاف في هذه المسألة، وأورد أَدِلَّةَ مَنْ عَدَّ الهاء زائدة، ومن عدَّها أصلاً، ثم رجَّح زيادتها بعد عرضه للأدلة التي تُثْبِتُ ذلك من وجهة نظره، فقال:

---

(١) العين ١/ ٩٠.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ١٤٩.

(٣) المقتضب ٣/ ١٦٩ .

(٤) الفصيح ٢٨٢ .

(٥) شرح التصريف ٢٧٩ .

"أمَّا أُمَّهَة ففيها خلاف؛ فمنهم من جعل الهاء فيها زائدة، ومنهم من جعلها أصلية، فالذي يجعلها زائدة، يستدل على ذلك بأنها في معنى الأُمّ قال:

أُمَّهَتِـــي خِنْـــدَفٌ و إليـــاسُ أبـــي

إلا أنَّ الفرق بين(أمَّهة، وأمّ)، أنَّ أُمَّهَة، إنَّما في الغالب على من يعقل، وقد تستعمل فيما لا يعقل وذلك قليل جداً، نحو قوله[1]:

قَـــوَّالُ مَعـــرُوفٍ وفَعَّالُـــهُ عَقَّـــارُ مَثنَـــى أُمَّهـــاتِ الرِّبـــاعْ

ومما يُدَلِّلُ أيضاً على زيادة الهاء في "أُمَّهَة" قولهم: "أُمٌ بَيِّنَة الأُمُومَة" بغير هاء، ولو كانت أصلية؛ لثبتت في المصدر، والذي يجعلها أصلية، يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين من قولهم: "تأمَّهَت"، أمَّاً. فتأمَّهت تفعَّلت بمنزلة تنبهت مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها. و الصحيح أنها زائدة؛ لأنَّ الأمومة حكاها أئمة اللغة، و أمَّا "تأمَّهت"، فانفرد بها صاحب العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به؛ لكثرة اضطرابه و خلله"[2] .

موقف الشَّارِحَيْن:

- أفاض ابن إياز في شرحه لزيادة الهاء في أمهات فتناولها بالشرح، و التحليل، و التوضيح، والتعليل، و إيراد الحجج والأدلة، لما وقع في هذه المسألة من خلاف، مورداً رأيه فيها، و مدلِّلاً لما ذهب إليه.
- ردَّ ابن إياز، على حُجج الذين ذهبوا إلى زيادة الهاء في أمهات، بحججٍ من السماع، و القياس، ورَدَّ على وقوع الخطأ في كتاب العين، أنَّ الغلط جاء من الذين نقلوا عن كتاب العين، كما أورد أنَّ كتاب الفصيح، رغم قِلَّةِ أوراقه، فقد وقع فيه أغلاط.
- قَوَّى ابن إياز جواز أصالة الهاء في أُمَّهات [3] .
- صَرَّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، دون شرح، أو تحليل، بزيادة الهاء في أُمَّهات ، كما

---

(١) البيت لـ: السفاح بن بكير، و الرباع، ما نتج في أول الربيع، شرح الملوكي في التصريف ٢٠٢.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ١٤٨، ١٤٩، وجاء بمعناه في: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣،٣٨٤، وفي: شرح التصريح على التوضيح ٦٧٦، ٦٧٧.

(٣) ص٥٩ – ٦٠ من البحث.

نَسَب لابن السراج القول، بأصالة الهاء في أُمَّهات، وضَعَّفَ ما نَسبه إليه[١] .

- جَانَبَ ابن إياز وعز الدين، الصواب في نَسبِهم لابن السَّراج، القول بأصالة الهاء في أمهات وربما يكون السبب في ذلك؛ أنَّ ابن السراج أورد قول الأخفش على جهة الشذوذ:" أنَّ من العرب من يقول:" أُمَّهَّة"[٢] ، فيكون هذا القول ليس لابن السراج، بل للأخفش.

وما يفضي إليه البحث للراجح في هذه المسألة، عدّ الهاء في أمهات زائدة؛ لأدلة تم ذكرهاسابقاً [٣].

المسألة الثالثة:الاسم من حيث التذكير والتأنيث(زيادة التاء للتأنيث):

قال ابن مالك في مواضع زيادة التَّاء: "والتَّاء في: تَفْعَلُ، وتَفَعَّلَ، وتفاعَل، وتَفَعْلَلَ، وافتَعَل ومسلمةٌ"[٤].

يتحدث ابن مالك عن مواضع زيادة التاء، وقد دار الخلاف في هذه المسألة في تاء التأنيث.

أورد الثمانيني الخلاف في تاء التأنيث، فقال: "وفي هذه التاء– تاء التأنيث –مذهبان: أحدُهما: وهو مذهبُ البصريين أنّ التاء الأصلُ، والهاء بدلٌ منها. والثاني: وهو مذهب الكوفيين أنّ الهاء هي الأصل"[٥].

أورد ابن جني حُجَّةُ البصريين بقوله: " فإن قيل: وما الدليل على أنَّ التاء هي الأصل، وأنَّ الهاء بدلٌ منها؟ فالجواب: أنَّ الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير"[٦].

وأورد رضي الدين الاستراباذي حجة الكوفيين بقوله: "وقال ثعلب: إنَّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنَّما قُلِبَت "تاءً" في الوصل إذ لو خُلِّيَت بحالها "هاءً" لَقِيل: "رأيت شجرهاً"، بالتنوين

---

(١) ص٦٠ من البحث.

(٢)الأصول في النحو ٣٣٦/٣.

(٣) ص٦١ من البحث.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨١ .

(٥) شرح التصريف ٢٥٩.

(٦) سر صناعة الإعراب ١٥٩/١.

وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً كما في "زيدا"، فَيَلْتَبِس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل "تاءً" لذلك، ثم لمَّا جِيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو: الهاء"(١).

أورد سيبويه أنَّ التاءَ علمُ التأنيث، فتؤنث بها الجماعة، وتؤنث بها الواحدة عند قوله: "وأما التَّاء فتؤنث بها الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة نحو: هذه طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت"(٢).

أضاف المبرد لما أورده سيبويه، أنّ التاء التي تزاد علامة التأنيث، تُبْدَل منها الهاء في الوقف، فقال: "وأما التَّاء فتزاد علامة للتأنيث في قائمة، وقاعدة، وهذه التَّاء تبدل منها الهاء في الوقف"(٣).

دلَّل ابن جني على أنَّ التاء التي تؤنث بها الواحدة أصلٌ، والهاء بدل منها في الوقف بقوله: "وتؤنث بها – التَّاء – جماعة المؤنث نحو: قائمات، وقاعدات، وأمَّا قولهم في الواحدة قائمة، وقاعدة، وظريفة، فإنَّما الهاء في الوقف بدل من التَّاء في الوصل، والتَّاء هي الأصل. فإن قيل: وما الدليل على أن التَّاء هي الأصل و أنَّ الهاءَ بدلٌ منها؟ فالجواب: أنَّ الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، و الوقف من مواضع التغيير؛ ألا ترى أنَّ من قال من العرب في الوقف: هذا بكُرْ، و مررت ببكِرْ فَنَقَل الضَّمَّة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنّه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال هذا بكْرٌ، ومررت ببكْرٍ ...، على أنَّ من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحت، وعليه السلام والرَّحمت ... فلمَّا كان الوصل مما تُجرى فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر، ومُطَّرد اللغة، وكان الوقف مما تُغَيَّر فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء نحو: قائمتان، وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو: ضاربه، وقائمه، عَلِمْنا أنَّ الهاء في الوقف، بدل من التَّاء في الوصل(٤).

ميَّز الثمانيني بين التاء التي تؤنث بها الواحدة، وبين التاء إذا وقعت حشواً في الخط، وأضاف أن التاء التي تؤنث بها الواحدة، تُبْدَل هاءً في الوقف والخط بقوله: "وقد زادوا التَّاء

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٦ .

(٣) المقتضب ١/ ١٩٨ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٩، ١٦٢ .

في آخر الاسم للتأنيث نحو: بقرة، و شجرة، وهذه التَّاء يبدلونها في الوقف والخط "هاءً" فيقولون: طلحه، وشجره، وكذلك إنْ أضافوها إلى اسم ظاهر، قالوا: "شجرة زيد"، كتبوها بهاء، ووقفوا عليها بالهاء؛ لأنَّ الاسم الظاهر ينفصل ويقوم بنفسه، فصارت طرفاً، والأطراف مما يلحقها التغيير؛ فلذلك صُورت "هاءً"، فإنْ أضفتها إلى المضمر كتبتها تاء فقلت: "شجرتي"، و"ثمرته"، وإنما كتبوها مع المُضْمَر "تاءً"؛ لأنَّ المُضْمَرَ لا ينفصل، ويقوم بنفسه، بل يتصلُ بما قبله ويصير كالجزء منه، فصارت التَّاء حشواً في الكلمة، و إنَّما قلبوا منها في الخط والوقف هاء؛ ليُفْرَقَ بينها وبين التَّاء التي تلحق الفعل في" ضَرَبَتْ"، وقال قوم؛ ليُفْرَقَ بينها وبين الأصلية في "بيت"، و" قوت"، وليُفْرَقَ بينها وبين التَّاء التي تلحق مع الألف في الجمع في "مسلمات"، وبابه"[1] .

عرض ابن يعيش الخلاف في هذه المسألة؛ فأوْرَد ما ذهب إليه البصريون، والكوفيون فيها، ورجَّح ما ذهب إليه البصريون، مُدَلِّلاً لما ذهب إليه بقوله: "فأمّا التاء، فتكون علامةً للتأنيث تلحَق الفعلَ، والمراد تأنيثُ الفاعل على ما ذكرنا في نحو: "قامت هندٌ"، و"قعدت جُمْلُ". وهذه التاء إذا لحقتِ الأفعالَ، كانت ثابتةً لا تتقلب في الوقف، نحو: "قامتْ هندٌ"، و"هندٌ قامتْ". وإذا لحقت الاسمَ، نحو: "قائمة"، و"قاعدة"، أُبْدل منها الهاء في الوقف، فتقول: "هذه قائمة، وقاعدهْ".وفي هذه التاء مذهبان: أحدُهما: وهو مذهبُ البصريين– أنّ التاء الأصلُ، والهاء بدلٌ منها، والثاني: وهو مذهب الكوفيين– أنّ الهاء هي الأصل. والحقُّ الأوّل. والدليلُ على ذلك أنّ الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير. ألا ترى أنّ من قال في الوقف: "هذا بَكُرْ"، و"مررت ببَكِرْ"، فنقل الضمّة والكسرةَ إلى الكاف، فإنّه إذا وصل، عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك مَنْ قال في الوقف: "هذا خالِدٌ" فضاعف، فإنَّه إذا وَصَل لا يفعل ذلك، بل يخفِّفُ الدَّال، على أنّ من العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول: "هذا طَلْحَتْ"، و"عليكم السلام والرَّحمتْ"[2].

بينما ذهب ابن الحاجب، إلى أنَّ إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء يأتي على الأكثر، أمَّا رضي الدين الاستراباذي، فقد ميَّز بين تاء التأنيث الفعلية، وتاء التأنيث الاسمية، وعرض الخلاف في الاسمية، ثم أورد ما ذهب إليه أكثر النحاة، مُعَلِّلا لِمَا ذهبوا إليه، قائلا: وإبدال تاء التأنيث الاسمية

(١) شرح التصريف ٢٥٩، ٢٦٠ .

(٢) شرح المفصل ٣/٣٥٣.

هاءً في نحو: "رحمة" على الأكثر، قال الشارح أقول: لا خلاف في "تاء" التأنيث الفعلية أنَّها في الوقف "تاء"، وفي أنَّ أصلها "تاء" أيضاً، وأمَّا الاسمية فاختُلِف في أصلها؛ فمذهب سيبويه، والفرَّاء، وابن كيسان، وأكثر النحاة، أنها أصل كما في الفعل، لكنَّها تُقْلَب في الوقف "هاء"؛ ليكون فرقاً بين التائين الاسمية والفعلية، أو بين الاسمية التي للتأنيث كـ: "عِفْرِية"[1]، والتي لغيره كما في "عفريت"و"عنكبوت"، وإنما قُلِبَت "هاءً"، لأنَّ في الهاء هَمْساً، ولِيْناً أكثر مِمَّا في التَّاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أَوْلَى... ، وقال ثعلب: إنَّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل...،وإنَّما لم يُقْلَبِ التنوين عن سيبويه ألفاً، بعد قَلب التَّاء "هاء" خوفاً من اللَّبس، وزَعَم أبو الخطاب أنَّ ناساً، من العرب، يَقِفُون على الاسمية أيضاً بالتَّاء قال الشاعر:

اللهُ نَجَّـــاك بِكَفـــي مُسْـــلِمَت مِنْ بَعْدِ مَا و بَعْدِ مَا وبَعْدِ مَتْ
صَـارَتْ نُفُـوْسُ القَـوْمِ الغَلْصَـمَت وكَـادَتْ الحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَى أَمَـتْ

والظَّاهر أنَّ هؤلاء لا يقولون في النصب: "رأيت أمةً" كـ: زيداً بألف، بل "رأيت أَمَتْ" كما في قوله: "و كَادَتْ الحُرَّةُ أَنْ تُدَّعَى أَمَتْ"؛ و ذلك لِحَمْلِه على" أمَه" بالهاء؛ فإنه هو الأصل في الوقف [2] .

أمَّا ابن عصفور، فيرى إبدال التاء في الاسم في حال المفرد هاء في الوقف ، وأورد ما حكاه قطرب عن طيء، بوقوفهم بالهاء من تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم، فقال: "وتُزاد التَّاء للتأنيث، ساكِنَةً و مُتَحَركةً"[3]. كما قال: "أُبْدِلَت – الهاء – من تاء التأنيث في الاسم، في حال الإفراد في الوقف، نحو طلحه، و فاطمه، و حكى قُطْرُب عن طَيء، أنهم يفعلون ذلك بالتَّاء من

(١) العِفْر، والعِفْرِيةُ، والعِفْريت، والعُفَارِية القوي المُتَشَيْطِن الذي يَعْفِرُ قِرْنِه، والياء في عَفْرِيَةٍ وعُفَارِيَةٍ للإلحاق بشرذمة وعُذافِرة، والهاء فيهما للمبالغة، والتاء في عِفْرِيْت للإلحاق بقنديل. وفي كتاب أبي موسى، غشيهم يوم بدر ليثاً عِفْرِيًا أي قَوِيًّا داهياً. يقال، أسد عِفْرٌ وعِفِرٌ بوزن طِمِرّ أي قويّ عظيم. والعِفْرِيَةُ المُصَحَّحُ والنِّفْرِيَةُ إتباع؛ الأزهري، التاء زائدة وأصلها هاء، والكلمة ثلاثية أصلها عِفْرٌ وعِفْرِيَة، وقد ذكرها الأزهري في الرباعي أيضا، ومما وضع به ابن سيده من أبي عبيد القاسم بن سلام قوله في المصنف، العِفْرِيَة مثال فِعْلِلَة، فجعل الياء أصلا، والياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة. لسان العرب ٢٠٤/١٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٨ – ٢٩٠ .

(٣) الممتع الكبير في التصريف ١٣٤ .

جمع المؤنث السالم، فيقولون: " كيف الأخوه و الأخواه ؟، و"كيف البنون و البناه ؟" [١].

موقف الشَّارِحَيْن:

- صرَّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة، وكان موافقاً لما جاء به البصريون، ومَنْ ذهب مذهبهم ومخالفاً ما ذهب إليه الكوفيون، ومَن وافقهم، وهو أنَّ التاءَ تزاد للتأنيث وهي أصل، وأنَّ الهاء بدل منها في الوقف، واحتج بقوله: " فهذه التَّاء عَلَمُ التأنيث، والهاء بدلاً منها في الوقف؛ وذلك لأنَّ التَّاء هي الثابتة في الوصل، الذي تجري فيه الأسماء على الأصل، والهاء الثانية في الوقف الذي تخرج فيه الأشياء عن أصلها، ولهذا كان فيه البدل، ونقل الحركة

والتَّضعيف، والرَّوم، والإشمام، وغير ذلك فهو خارج عن الأصل، ويُقَوِيه أنَّ بعضهم يقف بالتَّاء" [٢] ، ثم أورد ما جاء على السَّماع، يُدلِّل صحة ما ذهب إليه[٣].

- لم يتوسع ابن إياز في هذه المسألة ؛ بذكر الخلاف فيها ؛ لأنَّه استقصاه –على ما صرَّح به– في المسائل الخلافية[٤] .

- لم يُصَرِّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، ولم يذكر الخلاف بين البصريين، والكوفيين عند تناوله شرح هذه المسألة، كما أنه لم يورد ما عليه الأئمة فيها[٥] .

وممَّا عُرِض من أقوالٍ لبعض العلماء، وآرائهم في هذه المسألة، نجد أنَّ آراءهم تتباين، فمنهم مَنْ يَعُد "التَّاء" أصلاً، و "الهاء" بدلاً منها، لكنَّها تُقْلب في الوقف "هاءً"، وعليه الأكثرون، ومنهم من يَعُد "الهاء" أصلا، و"التَّاء" بدلاً منها. و يفضي البحث في هذه المسألة إلى عَدِّ التَّاءِ أصلاً و الهاءِ بدلاً منها؛ لأنَّ التَّاء هي الثابتة في الوصل، الذي تجري فيه الأسماء على الأصل، و الهاء الثابتة في الوقف، الذي تخرج فيه الأشياء عن أصلها، و يطاله التغيير، و لِمَا عليه الأكثرون .

---

(١)الممتع الكبير في التصريف٢٦٧

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز ٨١، ٨٢.

(٣) ص٨٣ من البحث.

(٤) مصدر من مصادر ابن إياز.

(٥) ص ٨٤ من البحث.

المسألة الرابعة: اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما وإبدال الثانية منهما ياءً:

قال ابن مالك: "فَإِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَت الثَّانِيَة ياءً إِنْ كُسِرت، أَو وَلِيَت كَسْرة، وَلَمْ تُضَم، أو كانت مَوْضِع اللَّام مُطْلَقاً"(١).

يتحدث ابن مالك في هذه المسألة عن اجتماع همزتين، متحركتين، فَتُبْدَل الثانية "ياءً"، إذا كانت مكسورة، أو وليت كسرة، ولم تُضَم، أو كانت موضع اللام مطلقاً. فقد اختلف البصريون والكوفيون، في إبدال الهمزة الثانية، أو تحقيقها، نحو: "أئمة" جمع "إمام"؛ فمذهب البصريين الإبدال، ومذهب الكوفيين التحقيق. نسب ابن إياز تحقيق الهمزة في "أئمة" للكوفيين؛ حيث قال : "ونُقِل عن بعض الكوفيين "أَئِمَّة" بهمزتين"(٢).

وصرَّح الزجاج بأنَّ تحقيق الهمزة، ليس من مذهب البصريين فقال: "أمَّا "أئمة" باجتماع الهمزتين، فليس من مذهب أصحابنا"(٣).

وضَّح ابن يعيش حُجَّةَ البصريين فيما ذهبوا إليه، بقوله: "لمّا صار اللفظ إلى "أَئِمَّة"، لزم تخفيف الثانية، وأن تصير بَيْن بَيْن على حدِّ قولهم في "سَئِمَ": "سَئيم"، إلّا أنَّهم لمّا لم يكن من كلامهم الجمعُ بين همزتَيْن في كلمة واحدة، نَكَبُوا عن جَعْلِها بَيْن بَيْن؛ لأنّ في جعلها بَيْن بَيْن ملاحظةَ الهمزة إذ كانت همزةً في النيّة، فأخلصوها ياءً محضة؛ لأنّ همزةَ بَيْن بَيْن هنا ياءٌ مشوبةٌ بالهمزة. وإنّما رفضوا فيها بقايا الهمزة، فأَخْلَصُوها ياءً، فقالوا: "أَيِمَّة"، على ما ترى"(٤).

- كما أورد ابن يعيش أيضاً حُجَّة الكوفيين وضَعَّفَها، فقال: "وفي القراءة الكوفيّة أَئِمَّةً"، فإنّه قرأ بذلك عاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيّ من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابنُ عامر اليَحْصبِيّ. وليس ذلك بالوجه، والحجّةُ لهم في ذلك أنّ الهمزة من حروف الحلق، وقد تجتمع حروفُ الحلق في نحو:

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٥ .

(٢) نفسه، ابن إياز ١٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٢ / ٤٣٥ .

(٤) شرح المفصل ٥/٢٨٠.

"اللُعاعَة"، و "لَحِحَتْ عينُه"، فكذلك الهمزة وذلك ضعيف؛ لأنّ حروف الحلق مستثقلةٌ، وثقلُها لاستفالها، وكلُّ ما سَفِلَ منها كان أشدَّ ثقلاً، فلذلك فارقت الهمزة أخواتِها، فجاز اجتماعُ العينَيْن والحائَيْن. ولم يجز في الهمزة؛ لأنّها أدخلُ الحروف في الحلق. والذي يدلّ على ضعفه، أنّا لا نعلم أحداً حقّق في نحو: "آدَمَ"، و"آخر". وكذلك ينبغي في القياس، أن يكون "أيمّة". فإن قيل: "آدَمُ"، الهمزةُ الثانيةُ فيه ساكنةٌ، والثانيةُ في "أئمّة" متحرّكةٌ، والمتحرّكُ أقوى من الساكن، قيل: المُتحرّكُ في هذا ليس بأقوى من الساكن، بل حُكمُهما في الاعتلال والقلبِ واحدٌ"[١].

موقف الشَّارِحَيْن:

- ذهب ابن إياز مذهب البصريين، في إبدال الهمزة الثانية ياءً، بدليل ذِكره ما يحدث لها من تغيير، وإيراده ما نُقِل عن بعض الكوفيين تحقيق الهمزة، وعدم الإبدال، ولم يحتجّ لذلك[٢] .
- وافق عز الدين البصريين، وخالف الكوفيين في هذه المسألة، فقد أورد رأيه صريحاً في هذه المسألة (وكلاهما خلاف القياس)، أي: مَنْ حَقَّق الهمزة ومَنْ سَهَّلَها[٣] ، واحتجَّ لذلك بقوله: "والاقتداء به مُتعين–الإبدال– لصحَّة النقل" [٤].

المسألة الخامسة:حذف ألف "إفعال، واستفعال"، وتعْوِيض هاء التأنيث منها:

قال ابن مالك: "تُحْذَفُ أَلِفُ إِفْعَالٍ، واسْتِفْعَالٍ، وتُعَوَّضُ مِنْهَا هَاءُ التَّأْنِيْث"[٥].

تحدَّث ابن مالك في هذه المسألة، عن حذف ألف المصدر من الفعل الثلاثي معتل العين، والتعويض عن المحذوف بهاء التأنيث.

دار الخلاف في هذه المسألة في حذف أحد الساكنين، و في حذف الهاء عند الإضافة

---

(١) شرح المفصل ٥/٢٨١.

(٢) ص١١٤ البحث.

(٣) ص ١١٥ من البحث.

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠٢.

(٥) نفسه، ابن إياز ٢٢٧ .

وغيرها، وسيتم عرض الخلاف فيها على النحو الآتي:

ذهب البصريون إلى أنَّ المحذوف ألف استفعال، لزيادتها، واحتجوا لذلك احتجاجهم لحذف الساكن من الفعل الثلاثي معتل العين، عند صياغة اسم المفعول منه، وقد وردت هذه المسألة في بعض مصنفات أئمة التصريف، فمنهم من أورد هذه المسألة، دون الإشارة إلى ما ذهب إليه البصريون، أو الكوفيون، ومنهم من ذكر آراءهم فيها، وقد برز رأيُ البصريين في هذه المسألة في "الكتاب"، وبرز رأي الكوفيين في"معاني القرآن "للفراء"، و سيعرض البحث ما جاء في هذين الكتابين، وما أورده بعض العلماء فيها.

قال سيبويه: "فأمَّا الإقامة والاستقامة، فإنَّما اعتَلَتا كما اعتَلَّت أفعالهما، لأنَّ لزوم الاسْتِفْعَال، والإفْعَال، لاسْتَفْعل وأَفْعَلَ، كلزوم يَسْتَفْعل ويُفْعِلُ لهما. ولو كانتا تُفارِقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة في مصادرها، لتمَّت كما تَتمّ فُعولٌ منهما ونحوه"(١).

وقال أيضاً في باب ما لحقته هاء التأنيث، عوضاً لِمَا ذهب" و ذلك قولك: أقمته إقامة، و استعنته استعانة، وأريته إراءة. إن شئت لم تعوِّض، و تركت الحروف على الأصل .قال الله عز وجل: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾(٢) وقالوا: اخترت اختياراً، فلم يُلْحِقوه الهاء لأنَّهم أَتَمُّوه. وقالوا: أريته إراءً، مثل أقمته إقاماً؛ لأنَّ من كلام العرب أنْ يحذفوا ولا يُعَوّضُوا"(٣).

أما الفرَّاء فقال: "وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ فإن المصدر من ذوات الثلاثة، إذا قلت أفعلت كقولك: "أقمت، وأَجَرْت، وأجبْت"، يقال فيه كله: إقامةً، وإجارةً، وإجابةً، لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمته "إقواماً، وإجواباً"، فلمَّا سُكّنت الواو ،وجاء بعدها ألف الإفعال، فسَكنتا ، سقطت الأُولى منهما. فجعَلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف، ومثله مما أُسْقط منه بعضه، فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدَة ووجدت في المال جِدَة، وزِنَة، ودِيَة وما أشبه ذلك، لمَّا أسقطت

(١) الكتاب ٤ /٣٥٤، ٣٥٥ .

(٢) سورة النور من الآية ٣٧.

(٣) الكتاب ٤ /٨٣.

الواو من أوّله، كُثِّر من آخره بالهاء. وإنما اسْتُجِيْز سقوط الهاء من قوله: ﴿وإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إياه وقالوا: الخافض، وما خَفَضَ، بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة"[1].

أمَّا المبرد، فقد وضَّح ما يحدث للمصدر من إعلالٍ، تبْعاً لإعلال الفعل، كما وضَّح ما ذهب إليه كلٌ من الخليل، وسيبويه، والأخفش في هذه المسألة، فقال: "وتقول في المضارع :يُقِيمُ ؛لأَنَّ أصله "يُقْوِمُ"، فهذا مثل:" يَقُوْل"، لأنَّ أصله: "يَقْوُل" على وزن "يَقْتُل"، الياء و الواو، في ذلك سواء. فإن بنيت منه مصدراً قلت: إقامة، وإرادة، وإبانة، وكان الأصل إقوامة، وإبيانة ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو، أو الياء على ما قبلها فصارت ألفاً؛ لأنَّها كانت مفتوحة، وإلى جانبها ألف الإفعال، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين . فأما سيبويه والخليل، فيقولان: المحذوفة الزائدة، وأمَّا الأخفش، فيقول المحذوفة عين الفعل، على قياس ما قال في"مَبِيع". كلا الفريقين جارٍ على أصله . والهاء لازمة لهذا المصدر عوضاً من حذف ما حذف منه؛ لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالاً، نحو قولك: أكرمت إكراماً، وأحسنت إحساناً، فكان الأصل أقومت إقواماً، فلمَّا لَزِمَه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف؛ إذ كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر، إذا أردت المرة ...وذلك قولهم: استقام استقامة، واستطاع استطاعة؛ لأنَّه كان في الأصل: اسْتَطْوَع اسْتِطْواعاً، كما تقول: استخرج استخراجاً، فلما حذفت لالتقاء الساكنين، عوضت"[2] .

وقد وافق ابن السَّراج سيبويه، في جواز عدم التعويض من المحذوف عند الإضافة، كما وافقه في عدم إلحاق الهاء حين أتَّموا المعنى، فقال في بَاب ما لحقتهُ الهاءُ عوضاً: "وذلكَ أَقمتُ إقامةً، كانَ الأصلُ:"إقوامًا"، فَحُذِفَتِ الألفُ وكذلكَ: استَعنتهُ استعانةً، كانَ الأصلُ: استفعالاً وأَريتهُ: إراءةً، وإنْ شئتَ لم تُعوضْ، قالَ تَعالى: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ وقَالوا: اخترتُ اختيارًا، فلم يلحقوا الهاءَ حينَ أَتموا. وقالوا: أَريتهُ: إِرَاءً مثلُ: إقاماً[3]".

---

(١) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء(٢٠٧هـ)، ط ٣،عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ٢٥٤/٢

(٢) المقتضب ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٣) الأصول في النحو ١٣٢/٣.

وقدعرض المازني هذه المسألة، كما عرضها المبرد،ووافق ابن جني ما عرضه المازني، بعد شرحه لهذه المسألة، كما وافق ابن عصفورما عرضه المبرد، وجاء تناوله للمسألة على غرار ما تناوله المبرد، والمازني في هذه المسألة[1]، إلا أنَّ هؤلاء الأئمة لم يعرضوا لما ذهب إليه البصريون والكوفيون، في حذف الهاءعند الإضافة أو غيرها.

أمَّا الثمانيني فقد عرض بعض مصادر الأفعال المعتلة العين، ووضَّح ما يحدث لها من إعلالٍ وقلبٍ و حذف، موافقاً لما ذهب إليه أئمة التصريف، وذكر ما عليه الخليل، وسيبويه، والأخفش في المحذوف منها، بعد الإتيان بالمصدر من هذه الأفعال، وذكر حجة الطرفين فيما ذهبا إليه،كما أورد ما يفعلون بهاء العوض فقال فيها: "عَوَّضُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنَ الأَلِفِ السَّاقطة، سَوَاءٌ كانت الساقطة الأصليةُ أو الزائدة، فقالوا: "إِقَامَة"، و"إِرَادَة"، فَوَزْنُهَا عند الخليل: "إِفعَلَةٌ"، وَعِنْد الأخفش،"إِفَالَةٌ"، ورُبَّما أسقطوا التاءَ، وجعلوا المضاف إليه عِوَضَاً منها، نحو: ﴿**وَإِقَامِ الصَّلَاةِ**﴾ والأصُل "إقامَةُ الصَلاَةِ"[2].

أمَّا ابن مالك، فقد عرض الإعلال الحادث للمصدر على "إِفْعَال" أو "اسْتِفْعال"، وذكر رأيه فيها، بحذف الزائد الثاني، وعلَّل لما ذهب إليه، كما أورد ما يحدث للهاء المضافة للعِوَض فقال:

ومـــدُّ (الاسْـــتِفعال) و(الإفعـــال) يُـــزَال عِنْـــد نَيْـــل ذَا الإعْـــلَال
وعَـــوِّض التَّـــاءَ مـــن المَـــدِّ وَلَا تُحـــذَف إلا بِسَـــمَاعٍ قُـــبِلا

أَيْ: إذا كان المُسْتَحق للإعلال المذكور مصدراً على "إِفْعَال" أو "اسْتِفْعال"، فاحذف المدَّة التي قبل اللام منهما، لأنَّ العين منهما تَصِيْرُ ألفاً – كما تقرر من قبل – فَتَلْتَقي ألفان أُوْلَاهُما: المُبْدَلة من العين، والثانية المزيدة قبل اللام للمد، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، والثانية أَوْلَى، لأنَّها زائدة، ولأنَّها متصلة بالطرف، ولأنَّ الاستثقال بها حصل، وإذَا حُذِفَت عُوِّض منَها التاءُ،

(١) المنصف ٢٩١/١، ٢٩٢،والممتع الكبير في التصريف ٣١٦.

(٢) شرح التصريف ٤٦٢، ٤٦٣ .

وامتنَع حذفُها إلا بسمَاعٍ، كقوله تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ والأصل: "إقْوَام"، ثم إقَامَة، ثم إِقَام"[1].

تناول ابن عقيل هذه المسألة، كما تناولها ابن مالك، ولكنه لم يذهب مذهب ابن مالك في أنَّ المحذوف الزائد؛ وإنَّما عرض ما عليه كلٌّ من الخليل، وسيبويه، والأخفش، و الفرَّاء، فيها كما أورد ما قاله ابن عصفور في هاء العوض فقال: أصل إقامة واستقامة: إقوام، واستقوام، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ثم قلب حرف العلَّة ألفاً، لتحرك ما قبله، وانفتاحه في الأصل، وعوض من المحذوف هاء التأنيث، ومذهب الخليل وسيبويه، أنَّ المحذوف الألف؛ ومذهب الأخفش والفرَّاء، أنَّ المحذوف حرف العلَّة، ...وظاهره يخالف قوله هنا، نحو: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ وسبق: "في غير ندور"، بعض المخالفة؛ وقد سبق هناك أنَّ ابن عصفور قال: لا يجوز حذفها إلا حيث سمع، ولا يقاس عليه، وأنَّ ظاهر كلام سيبويه يخالفه؛ ومن الحذف قول بعضهم، فيما حكاه الأخفش: أراه إراءً، وأجابه إجاباً، قال بعضهم: ويكثر ذلك مع الإضافة هناك، أنَّ الفرَّاء قال: إنما يُحذف عند تعويض الإضافة، والحق خلاف ظاهره، ومثال حذفها من الاستفعال قولهم: استفاه استفاهاً[2].

موقف الشَّارِحَيْن:

- أورد ابن إياز ما ذهب إليه البصريون من جواز حذف هاء العوض في الإضافة، وغير الإضافة، دون أن يشرح، أو يُمَثِّل، كما أورد مذهب الكوفيين في التعويض بالهاء من المحذوف، و عدم جواز حذفها إلا عند الإضافة، دون تعليل أو تمثيل أيضاً، و إنَّما أشار إلى أنَّه: استقصى هذا الخلاف في المسائل الخلافية [3] .
- عرض عز الدين هذه المسألة، كما عرضها ابن إياز؛ فبدأ عز الدين هذه المسألة، بما جاء على مذهب سيبويه، في أنَّ المحذوف عند سيبويه هو الزائد من السَّاكنَيْن، وليس عين الكلمة،

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤١، ٢١٤٢ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٧٦، ١٧٧ .

(٣) ص١٣١، ١٣٢من البحث.

ولم يورد ما عليه الأخفش فيها[١] .

- أورد عز الدين ما عليه البصريون، والكوفيون في هذه المسألة، كما فعل ابن إياز.
- لم يورد ابن اياز وعز الدين، أدِلَّةً، أو وحُجَجاً، تثبت صحة ما ذهب إليه البصريون، أو الكوفيون في حذف تاء العوض عند الإضافة، وغير الإضافة، كما لم يُصَرِّحا برأييهما فيها، ولم يتمكن البحث من التوصل لرأييهما، لعدم تناولهما الخلاف فيها.

ويتبين مما عرضه بعض العلماء في هذه المسألة،جواز حذف تاء العوض عند الإضافة، وغير الإضافة، بما جاء من قول العرب:أراه إراءةً،وأجابه إجاباً،و استفاه استفاهاً[٢].

المسألة السادسة: أوزان الفعل الثلاثي المجرد:

قال ابن مالك: "الفِعْلُ المُجَرَّدُ إِمَّا ثُلَاثِيٌّ: كـ: ذَهَبَ ، وعَلِمَ، ومَكُثَ، أو رُبَاعِيٌّ كـ: دَحْرَجَ"[٣].

يتحدث ابن مالك عن أوزان الفعل الثلاثي المجرد، وعدَّها ثلاثة أبنية، وذَكَرَ للرباعي المجرد بناءً واحداً هو: فَعْلَلَ.

أورد خالد الازهري اختلاف بعض العلماء في أصالة المبني للمجهول، فقال: "اختلف العلماء في أصالة المسمى للمفعول (المبني للمجهول)، وفرعيته؛ ففيه قولان: أحدهما:أنَّه أصلٌ برأسه، وإليه ذهب المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه، والثاني:أنَّه فرعٌ عن فعل الفاعل، وإليه ذهب جمهور البصريين، ونُقِل عن سيبويه"[٤].

أورد ابن يعيش حجة مَنْ عدَّ هذا البناء أصلاً، فقال: "أما الذين يقولون بأصالة هذا البناء، فهم يَحْتَجُّون بأنَّ ثَمَّ أفعالاً لم يُنطَق بفاعليها مثل جُنَّ زيد، وحُمَّ بكر"[٥].

كما أورد خالد الأزهري ردَّ مَنْ عدَّه أصلاً على مَنْ عَدَّه فرعاً، فَعَلَيه أنْ يُثْبِتَ وجود أصله

---

(١) ص ١٣٢، ١٣٣من البحث.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٧/٤.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٥.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٦٢.

(٥) شرح المفصل ٣٠٩/٤.

فقال:"ومَنْ عدَّه فرعاً لغيره؛ لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير ضرورة، كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله، واللازم باطل فالملزوم مثله، وبيان الملازمة أنَّ الفرعية ثابتة للأصل، ولا يوجد فرعٌ بغير أصلٍ. ونحن وجدنا أفعالاً مبنية للمفعول، غير مُغَيَّرة عن المبني للفاعل"(١).

دحض خالد الأزهري حُجَّةَ مَنْ يقولون أنَّ الفرعَ لابدَّ له من أصلٍ فقال:"وجوابه النَّقض –أي مَنْ يقول يستلزم وجود الفرع وجود أصله–وهو: أنَّ لنا جموعاً لم يُسمع لها واحد كـ: "عباديد، وأبابيل" والجمع فرع الإفراد اتفاقاً، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا، فهو جوابنا عن ذلك"(٢).

كما أورد محمد علي بن علّان الصديقي رأيه مؤيداً ما ذهب إليه الأزهري بقوله: "بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنَّه قد جاءت مصغرات لم ينطق بمكبر لها أصلاً كـ: رُوَيْد، وكُمَيْت، وجموعات لم ينطق لها بمفردات كـ: مَلامِح، ومَحاسِن، ومشابه، ومذاكر، وأطايب الجذور، وأطايبه، وأباطيل، وأعاريض، وعلى الصحيح أنَّها ليست جموعاً للمحة، وحسنة، وشبه، وذكر، وطيب، وباطل، وعروض وهي لا شك ثوانٍ على المفردات، والمُكَبَّرات المهملة"(٣).

نَسَب ابن مالك أصالة هذا البناء في إيجاز التعريف في علم التصريف لسيبويه بقوله: "الفعل المصوغ للمفعول نحو: ضُرِبَ، والمصوغ للأمر نحو: دَحْرِجْ، وهما أصلان بنص سيبويه؛ لأنَّهما لو كانا فرعين، لما وُجِدَ فِعْلُ مفعول ليس له فِعْلُ فاعل كـ: "نُفِسَت المرأة، ونُخِيَ الرجل، وسُقِطَ في يده"(٤) .

ومَنْ نَقَلَه من العلماء عن سيبويه، أنَّه أصلٌ، استدلَّ بما وردعن سيبويه، قوله : " فأمَّا بناء ما مضى، فَذَهب، وَسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ"(٥) .

أمَّا مَنْ نَقَله عن سيبويه بأنَّه فرعٌ مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل، وليس بأصل، وينسب هذا القول

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٦٣.

(٢)شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٦٢، ٦٦٣.

(٣) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي(ت١٠٥٧هـ) تحقيق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م٩، ودروس التصريف ٢١٥، ٢١٦.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد المهدي عمار السالم ٧٨ ، ٧٩.

(٥) الكتاب ١٢/١.

أيضاً لسيبويه، يُسْتَأْنَس له بأنَّه لم يذكره ضمن أوزان الفعل، عندما تحدث عن تلك الأوزان فقال: "و فَعَلَ على ثلاثة أبنية، و ذلك: فَعَلَ ،وفَعِلَ ،وفَعُلَ ،نحو قَتَلَ، و لَزِمَ ،و مَكُثَ .فالأوّلان مشتركٌ فيهما المتعدِّي وغيره، والآخر لما لا يتعدَّى" (١) .

وشرح ذلك السيرافي بقوله:" الماضي من الثلاثي فَعَلَ، و فَعِلَ، و فَعُلَ، فاشترك المتعدي و غير المتعدي في: "فَعَلَ"، و "فَعِل"، وهو الذي قال سيبويه؛ فالأوّلان يشترك فيهما المتعدي، وغير المتعدي، والآخر لما لا يتعدى، يعني: فَعُلَ"(٢) .

كما يُستأنس لهذا الرأي أيضاً ، بما جاء في باب ما جاء "فُعِلَ" منه على غير فَعَلْتُه: وذلك نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، وعلى هذا قالوا: مَجنُون، و مَسلُول، و مَزكُوم، وإنَّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه، وسَلَلْتُه، وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أنَّ يَدَعُ على وَدَعْتُ، و يَذَرُ على وَذَرْتُ، و إن لم يستعملا، اسْتُغنِي عنهما بـ: "تَرَكْتُ" ... ،وكذلك اسْتُغني عن جننتُ ونحوها بـ: "أفْعَلْت" . فإذا قالوا جُنَّ، وسُلَّ، فإنَّما يقولون: جُعِلَ فيه الجنون ...، وإذا قالوا جُنِنْتَ، فكأنهم قالوا : جُعِلَ فيك جنون...،وكذلك أَحْزَنْتُه، وأَحْببتُه. فإذا قلت: مَحْزُونٌ، و مَحْبُوبٌ، جاء على غير أَحْبَبْتُ. و قال بعضهم : حَبِبْتُ، فجاء به على القياس (٣).

أورد المبرد الأبنية الثلاثة للفعل الثلاثي المُجَرَّد،و لم يَعُد بناءَ "فُعِلَ" منها كما نُسِبَ له؛ فقد جاء في باب الأفعال أصولها و زوائدها :"الفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية، إذا كان ماضياً، يكون على فَعَلَ نحو: ضَرَبَ، ويكون على فَعِلَ نحو: شَرِبَ، ويكون على "فَعُلَ" نحو: شَرُف"(٤) .

---

(١) الكتاب ٣٨/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تحقيق،أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م ٤٢٤/٤.

(٣) الكتاب ٦٧/٤.

(٤) المقتضب ١ /٢٠٩

وما أورده المبرد، وأَثْبَتَه يخالف ما نُسِب إليه[1] في اعتبار بناء "فُعِل" بناءً أصلياً، فقد أورد ثلاثة أبنية للفعل المجرد الثلاثي، ليس فيها بناء فُعِلَ؛ فلو كان أصلاً رابعاً، لذكره المبرد في هذا الموضع.

أثبت المازني للفعل الثلاثي المجرد أربعة أبنية، وعَدَّ منها بناء "فُعِلَ" المسمى للمفعول وعَدَّه أصلاً؛ لذا نُسِبَ إليه في بعض المصنفات القول بأصالة هذا البناء،أمَّا الشارح ابن جني، فذكر ثلاثة أبنية للفعل الثلاثي المجرد، وعَدَّ بناء "فُعِلَ" المسمى للمفعول فرعاً، وليس أصلاً ، جاء في المنصف في باب أبنية الأسماء و الأفعال التي لا زيادة فيها: قال أبو عثمان: والأفعال نحو: ضَرَبَ، وعَلِمَ، وضُرِب، وظَرُفَ، قال الشارح ابن جني: الأفعال الثُّلاثِيَّة التي لا زيادة فيها على ضربين : فِعْلٌ مبني للفاعل، وفِعْلٌ مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثةِ أضرب: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ ...، أمَّا الفعل المبني للمفعول، فَعَلَى مِثَالٍ واحدٍ وهو: فُعِلَ نحو:"ضُرِبَ"، وهذا أصله فَعَلَ، أو فَعِلَ، ثم نُقِل، فَجُعِل حديثٌ عن المفعول؛ ألا ترى أنَّ ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ، و رُكِبَ منقول من رَكِبَ، و لا يكون فُعِلَ منقول من فَعُلَ أبداً؛ لأن فَعُلَ لا يتعدى، والفعل لا ينقل إلى فُعِل، حتى يكون متعدياً قبل النقل؛ ولكن إذا أقمت الظرف مقام الفاعل، جاز أنْ تبني فُعِل من فَعُل نحو: ظُرِفَ في هذا المكان[2] .

يرى ابن يعيش أنَّ بناء "فُعِلَ" المسمى للمفعول فرعٌ وليس أصلاً، كما نُسِبَ لقوم القول بأصالته فقال: "الأفعال وهي قسمان ثلاثية ورباعية. القسم الأول وهي الثلاثية، وهي ثلاثة أبنية فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، كـ: ضَرَبَ، وعَلِمَ، وظَرُفَ فأما "فُعِلَ" فبناء لم يُسمَّ فاعله كـ: "ضُرِب" وأصله فَعَلَ، أو فَعِل، ثم نقل فصار حديثاً عن المفعول، وقد ذهب قوم، إلى أنَّه بناءٌ مستقلٌ، غيرُ منقولٍ من غَيْرِه"[3] .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز٣٦،و المرجع نفسه،عز الدين٧١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م ١/ ٧٨٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٦٢.

(٢) المنصف ١/ ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٤ .

(٣) شرح الملوكي في التصريف ٣٠، ٣١ . والممتع الكبير في التصريف ١١٥، و المبدع ١٠١، وارتشاف من لسان العرب ١/ ١٥٣، و نزهة الطرف في علم الصرف ٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٠/٦.

كما أورد في مصنفه "شرح المفصل"، أنَّ هذه الصيغة منشأة و مركبة من باب الفاعل فقال: "وأمّا قوله: "معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِل، إشارة إلى أنَّ هذه الصيغة مُنْشَأةٌ و مُرَكَبَةٌ من باب الفاعل وعليه الأكثر من النحويين، ومنهم من يقول: إنَّ هذا الباب أصل قائم بنفسه، و ليس معدولاً من غيره، واحتجَّ بأنَّ ثم أفعالاً لم يُنطَق بفاعليها، مثل: جُنَّ زيد، وحُمَّ بكر"(١) .

نسب الأشموني في شرحه على الألفية، القول بأصالة الفعل المسمى للمفعول للمبرد، وابن الطراوة، والكوفيين، ونَقْلِه في شرح الكافية عن سيبويه، والمازني: قولهما بأصالة الفعل المسمى للمفعول، وعرض مذهب البصريين الذين يعدونه فرعاً، وليس أصلاً، ثم رجَّح أنَّ هذا البناء فرعٌ، و ليس أصلاً ،جاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: وافْتَحْ، وضُم، واكْسِر الثاني من فِعْل ثلاثي. قال الشارح: أي: للفعل الثلاثي ثلاثة أبنية: الأول فَعَلَ، والثاني فَعُلَ، والثالث فَعِل...وأشار بقوله : و زد نحو: "ضُمِنَ "إلي أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يُسَمَ فاعله نحو: ضُمِن؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي أربعة، وعلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً، ذهب المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونَقْلِه في شرح الكافية عن سيبويه، والمازني، وذهب البصريون إلى أنَّها فرعٌ مغيَّرةٌ عن صيغة الفاعل، ونَقَلَه غيرُ المصنف عن سيبويه، وهو أظهرُ القولين، وذهب إليه المصنف(٢) .

تَبِعَ خالد الأزهري الأشموني في عرضه لهذه المسألة، فأورد الخلاف فيها، وأضاف حُجج، وأدِلة مَنْ عدَّه فرعاً، وحُجج وأدلة مَنْ عَدَّه أصلاً، ثم أورد رأيه فقد ذهب إلى فرعية هذا البناء

وعدم أصالته فقال:"وأما نحو: "ضُرِب" بضم أوله، وكسر ثانيه، ففيه قولان: أحدهما: أنَّه أصل برأسه، إليه ذهب المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه، والمازني (٣) ،والثاني: أنه فرعٌ عن فعل الفاعل، وإليه ذهب جمهور البصريين، و نُقِل عن سيبويه، فمَن قال: إنَّه وزنٌ أصليٌ مستدلاً بأنَّ نحو: "جُنَّ، و حُمَّ"، وأخواتها، لم تُسْتَعمل إلا مبنيةً للمفعول، ومَنْ عدَّه فرعاً لغيره؛ لكان مستلزماً وجوده، وجود ذلك الغَير ضرورةَ، كون

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٣٠٩.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٧٨٤ – ٧٨٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٤.

الفرع يستلزم وجوده وجود أصله، و اللازم باطل، فالملزوم مِثْله، وبيان الملازمة، أنَّ الفرعية ثابتة للأصل، ولا يوجد فرع بغير أصل. ونحن وجدنا أفعالاً، مبنية للمفعول غير مُغَيَّرة عن المبني للفاعل. وجوابه النقض، وهو أنَّ: لنا جموعاً لم يُسْمَع لها واحد كـ:"عَبَادِيْد، وأَبَابِيْل"، والجمع فرعُ الإفراد اتفاقاً، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً، لَزِمَ كَوْنُ الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به، فما كان جوابكم عن هذا، فهو جوابنا عن ذلك"[١] .

وقد عرض محمد علي بن علّان الصديقي هذه المسألة، عرضا شافياً، مما جاء في مصنفات المتقدمين، مُمَثِّلا لِمَا عَرَضَه، ومُرَجِّحا ما رآه راجِحاً، بقوله: "والصحيح أنَّ صيغة المبني للمفعول مُغَيَّرة عن صيغة المبني للفاعل، فهذه الصيغة أصلٌ لتلك، خِلافاً لظاهر الألفية، تِبْعاً للكوفيين والمبرد، وابن الطراوة، ونَسْبِه لسيبويه، زعموا أنَّ كلاً منهما أصلٌ برأسه؛ لأنَّه جاءت أفعالٌ مُلازِمَةٌ للبناء للمفعول، كـ:زُهِيَ، وزُكِمَ، وجُنَّ، فلو كان فرعاً عن المبني للفاعل، للزم أنْ لا يوجد إلا حيث وُجِدَ الأصل، وأُجِيْب: بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنَّه قد جاءت مُصَغَّراتٌ لم يُنْطَق بِمُكَبَّر لها أصلاً كـ: رُوَيْد، وكُمَيْت، وجُمُوعاتٌ، لم يُنْطَق لها بِمُفْرَدات"[٢].

موقف الشَّارِحَيْن:

صرَّح ابن إياز و عز الدين برأييهما في هذه المسألة؛ حيث عَدَّا بناء "فُعِلَ" فرعاً؛ لنقله، دون أن يوردا الخلاف في هذه المسألة[٣] .

نَسَبَ الشارحان للمبرد القول بأصالة بناء "فُعِلَ" المبني للمفعول[٤]، وقد جانب الشارحان الصواب في نسبهما، فقد أثبت البحث عكس ما نسباه له.

والرَّاجح من القول في هذه المسألة مما تَمَخّض عن هذا البحث:

عَدُّ بناء "فُعِلَ" المبني للمفعول فرعاً وليس أصلاً؛ وذلك لأنَّه قد لا يلزم وجود الأصل لوجود الفرع؛ وقد تستغني العرب بالفرع عن الأصلَ؛ فقد تُرِكَت بعض الأفعال الماضية، و اسْتُعمِل

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٦٢، ٦٦٣.

(٢) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ٩، دروس التصريف ٢١٥، ٢١٦.

(٣) ص٦٣ – ٦٥ من البحث.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٦، والمرجع نفسه،عز الدين ٧١.

مُضارِعُها وأَمرهُا نحو: "يَذَر، و يَدَع". واستُعمِلت بعضُ المُصَغَّرات من غير أنْ يستعملوا لها مُكَبَرات، نحو: "رُوَيْد، وكُمَيْت، وأُهْمِلَت بعضُ المفردات، و اسْتُعْمِلَت جُمُوعُها، نحو: "مَلامِح، ومَحاسِن، وأباطيل، وأعاريض". ولا شك أنَّ الجمع فرع عن المفرد، و المُصَغَّر فَرع عن المُكَبَّر؛ فحيث جاز ذلك في هذه الأشياء، فإنَّه يجوز هنا ما أشير إليه .

المبحث الثاني- من مسائل الخلاف بين النُّحاة البصريين، وموقف الشَّارِحَيْن منها:

يتضمن هذا المبحث بعض المسائل الصرفية، التي دار الخلاف فيها، بين أئمة مدرسة البصرة، وسيتم عرض الخلاف في هذه المسائل، كما عُرِضَت مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين في المبحث السابق.

المسألة الأولى: أوزان الاسم الخماسي :

قال ابن مالك: "أَمَّا الْخُماسِيّ كـ: سَفَرْجَل، وجَحْمَرِش، وجِرْدَحْل، وقُذَعْمِل"(١).

يتحدث ابن مالك عن أوزان الاسم الخماسي المجرد، فأورد لها أربعة أبنية، وقع عليها الاتفاق وهي: "فَعَلَّلٌ، وفَعْلَلِلٌ، وفِعْلَلٌ، وفُعَلِّل"، وقد دار الخلاف في هذه المسألة بين البصريين، وابن السَّرَّاج؛ فقد عَدَّ أئمة التصريف أبنية الاسم الخماسي المجرد أربعة أبنية باتفاق، بينما عدَّها ابن السَّرَّاج خمسة، بزيادة بناء "فُعْلَلِلٍ" ، ومَثَّل له بالسَّماع، وهو: "هُنْدَلِعٍ".

ذهب أئمة التصريف من البصريين إلى أنَّ أبنية الاسم المجرد أربعة؛ قال سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: الحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على: "فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فُعَلِّل، فِعْلَلٍّ(٢).

وقال المبرد: هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة، وهي على أربعة أمثلة فَعَلَّل،

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٣٣.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٠١، ٣٠٢.

فُعَلِّل، فِعْلَلٌّ، فَعْلَلِل[1].

ذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّ أبنية الخماسي المجرد خمسة، مخالفاً بذلك أئمة التصريف، واحتجَّ بما ورد من السماع "هُنْدَلِع" باعتبار نونه أصلية فقال: "أبنية الأسماء الخماسيَّة أربعة، التي ذكرها سيبويه، وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه: فَعَلَّل، فَعْلَلِلٌ، فُعَلْلِل، فِعْلَلٌّ، فُعْلُلِلٌ ...، وأمَّا "هُنْدَلِعٌ"فلم يذكره سيبويه"[2].

احتجَّ مَنْ خالف ابن السَّراج؛ بأنَّ النون فيه زائدة، وليست أصلاً، وجميع مَنْ عُرضت آراؤهم أجمعوا على زيادة النون في "هُنْدَلِع"، فوزنه "فُنْعَلِل"، ولم يتفق أحد من الأئمة الذين سيتم عرض آرائهم في البحث، على وجود هذا البناء الذي أضافه ابن السراج .

فقد احتجَّ ابن جني على البناء الذي أضافه ابن السَّرَّاج بقوله: "إذا صحَّ أنَّه من كلامهم، فيجب أن تكون نونه زائدة؛ لأنَّه لا أصلَ بإزائها فتقابله، فهي إذاً ك: نون كُنْتَأل، ومثال الكلمة على هذا: فُنْعَلِل، ومن ادّعى أنها أصل، وأنَّ الكلمة بها خماسية، فلا دلالةَ له، ولا برهان معه، ولا فرق بين أنْ يَدَّعِيَ أصليةَ هذه النون، وبين ادّعائِه أصليةَ نون: كُنْتَأل، وكَنَهْبُل"[3].

كما احتجَّ الميداني بأنه قد يكون مُلحقاً فقال: "وهذا يجوز أنْ يكون فُنْعَلِلا، فيكون مُلحقاً، ولا يتوالى في كلام العرب أربعةُ حركاتٍ مُتَحَرِّكَةٍ، إلا أنْ يكون محذوفاً منه شيء، نحو: عُلَبْطٌ، والأصل: عُلَابِط، فَقَصُرن"[4].

ومنهم مَنْ احتج بأنَّ هذا يؤدي إلى خرقٍ مُتَّسعٍ قال ابن يعيش: "لو جاز أن يُجعل "هُنْدَلِع"، بناءً خامساً، لجاز أن يُجعل "كَنَهْبُل" بناءً سادساً، وهذا يؤدي إلى خرقٍ مُتَّسع"[5].

عَدَّ ابن عصفور دخوله في باب الزيادة أَوْلَى فقال: زاد بعضهم،"فُعْلَلِلَا" ،نحو:"هُنْدَلِع"،ولم يُحْفَظ منه غيره، وهذا عندي، إنَّما ينبغي أنْ يُحمل على أنه: "فُنْعَلِلٍ"،والنون زائدة...،ودخوله في

(١) المقتضب ٢٠٦/١ .

(٢) الأصول في النحو ٣/ ١٨٦.

(٣) الخصائص ٣ / ٢٠٣.

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ٧.

(٥) شرح الملوكي في التصريف ٣٠.

الباب الأوسع أولى؛ لأنَّ أبنية المزيد، أكثر من أبنية المجرد من الزيادة[١].

كما وافق رضي الدين الاستراباذي ابن عصفور فيما ذهب إليه في حكمه على هذا البناء فقال: "إذا تردد حرف بين الأصالة والزيادة، والوزنان باعتبارهما نادران، فالأَوْلَى الحكم بالزيادة؛ لكثرة ذي الزيادة كما يجيء، ولو جاز أن يكون "هُنْدَلِعٌ" فُعْلَلِلاً، لجاز أن يكون "كَنَهْبُلٌ" فَعَلُّلاً ،وذلك خرق لا يُرفَع، فتكثر الأصول"[٢].

موقف الشَّارِحَيْن:

- خالف ابن إياز ابن السراج؛ فذهب إلى أنّ للاسم الخماسي أربعة أبنية، وعدَّ البناء الذي ذكره ابن السراج "فُعْلَلِل" نحو: "هُنْدَلع" رباعي، واحتجَّ بأن النون فيه زائدة وذكر وزنه "فُنْعَلِلٌ"، ودَلَّل بالسماع على زيادته بما جاء على هذا الوزن وهو: وُنْأَيَي، على وزن "فُنْعَلَلٌ"[٣] .

- كما خالف عز الدين ابن السراج في البناء الخامس الذي أضافه للاسم الخماسي المجرد، واحتجَّ بأن نونه زائدة، فهو يراه من الاسم الرباعي المزيد، وليس من الخماسي المجرد الأصل، فوزنه عند عز الدين "فُنْعَلِلٌ"[٤] .

- عدَّ الشارحان البناء الخامس الذي أضافه ابن السراج من باب الرباعي المزيد،وقد نفى ابن عصفور، وجود هذا البناء في مزيدالرباعي بقوله: زاد بعضهم،"فُعْلَلِلَا" ،نحو:"هُنْدَلِع"،ولم يُحْفَظ منه غيره، وهذا عندي، إنَّما ينبغي أنْ يُحمل على أنه: "فُنْعَلِلٍ"،والنون زائدة...فإن قيل: ولم يثبت أيضاً في مزيد الرباعي"فُنْعَلِلٍ"، قيل له: هو على كل حال ليس له نطير،فدخوله في باب الزيادة أولى [٥].

- وافق عز الدين ابن إياز، في أن أبنية الاسم الخماسي المجرد أربعة أبنية،أما البناء الذي أضافه ابن السراج، فعدَّه مزيداً، و كانت حُجَّتُه تطابق حجة ابن إياز، إلا أنَّه لم يورد ما جاء

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ٥٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي ١ / ٤٩

(٣) ص ٤٥ من البحث.

(٤) ص ٤٦ من البحث.

(٥) الممتع الكبير في التصريف ٥٧.

عليها من سماع كما فعل ابن إياز[١] .

ومماعُرِض في هذه المسألة من أقوال العلماء، يتضح أنَّ أبنية الاسم الخماسي أربعة أبنية،باتفاق أئمة التصريف ،أمَّا البناء الخامس الذي أضافه ابن السراج، فهو من باب المزيد؛ لما عليه أغلب العلماء، ولكثرة وقوع حروف الزيادة في ثواني الكلمة[٢]، لذا اعتبار دخوله في باب الزيادة أَوْلَى.

المسألة الثانية:الزَّائد من المُضَعَّف:

قال ابن مالك: "إذَا صَحِبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْن أَلِفٌ، أو وَاوٌ، أو ياءٌ، أو حرفٌ مقرونٌ بِمِثْلِه ... حُكِمَ بالزيادة"[٣].

اختلف الخليل ويونس في الزَّائد من المضعف؛ فمذهب الخليل الأَوَّل، ومذهب يونس الثاني، فقد أورد سيبويه ما ذهب إليه الخليل وحُجَّته فيما ذهب إليه بقوله: "سألتُ الخليل فقلت: "سُلَّمُ" أيَّتهما الزائدة؟ فقال: الأُولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو، والياء، والألف، يَقَعْن ثواني في فوعل، وفاعل، وفيعل وقال في فَعْلَل، وفِعَلٌّ ونحوهما: الأُولَى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو، والياء، والألف، يقعن ثوالث نحو: جَدْوَل، عِثْيَر، وشَمال. وكذلك: عَدَبّس ونحوه، جعل الأولى بمنزلة واو فَدَوكَس"[٤].

كما أورد ابن عصفور حُجَّة الخليل ويونس بقوله: إنَّ الأول قد وقع موقعاً تكثر فيه أُمَّهاتُ الزوائد، وهي: الياء، والواو، والألف...،ومذهب يونس أنَّ الثاني هو الزائد، واستدل على ذلك أيضاً، بأنَّه إذا كان الأمرُ على ما ذُكر، وقعت الزيادة موقعاً تكثر فيه أُمَّهاتُ الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين نحو: جَهوَرٍ، وعِثْيَر، فإذا جعلنا اللام الثانية من "سلَّم" هي الزائدة كانت واقعة موقع الياء من عِثْيَرٍ والواو من جهور ومتحركة مثلهما، وكذلك أيضاً تكثر زيادتهما[٥].

وقد تناول بعض أئمة التصريف هذه المسألةإما بالتوضيح، أوالترجيح، أوالمعارضة لكلٍّ من الرأيين؛ فمنهم من رجَّح مذهب، و عارض الآخر ،ومنهم من عارض مذهب، و رجَّح الآخر،ومنهم

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز٣٤،و المرجع نفسه،عز الدين ٦٩، ٧٠.

(٢) على رأي الخليل الذي يرى وقوع حروف الزيادة ثواني نحو :فوعل،وفيعل،وفاعل.الكتاب٤/٣٢٩.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٥٧ ،٦٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٩.

(٥) الممتع الكبير في التصريف٢٠٢.

من عرض المسألة، فلم يرجح، أو يعارض.

عرض سيبويه لمذهب الخليل، ما ذهب إليه آخرون في هذه المسألة، مُبَيِّنَاً رأيه فيها، فقد جاء في باب علم مواضع الزوائد، من مواضع الحروف غير الزوائد قوله: سألتُ الخليل فقلت: "سُلَّمُ" أيَّتهما الزائدة؟ فقال: الأُولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو، والياء، والألف، يَقَعْن ثواني في فوعل، وفاعل، وفيعل... ،وأمَّا غيره فجعل الزَّوائد هي الأواخر، وجعل الثالث في سُلَّم، وأخواتها هي الزائدة؛ لأنَّ الواو تقع ثالثة في جدول ...، وجعل الآخِر في عَدَبَّس، بمنزلة الواو في كَنَهْوَر ... ،و كلا الوجهين صواب ومذهب(١) .

أورد ابن جني هذه المسألة، فأثبت ما عليه الخليل و سيبويه، فقال : وقد اختلف الناس في المكررات، فقال قوم : الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد، وقال آخرون: الأول هو الزائد، والثَّاني هو الأصل ... ومذهب الخليل أنَّ الزائد هو الأول، قال سيبويه: و أمَّا غيره، فيجعل الثاني هو الزائد قال: وكلا القولين صواب، ومذهب أبي بكر(٢)، أنَّ الثَّاني هو الزائد؛ لأنَّه تكرر، قال: فهو أحق بالزيادة، و هذا هو القياس؛ لأنَّك إنَّما تبدأ فتستوفي ما هي من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدَّة، والمثال الذي تُريد(٣).

رجَّح ابن عصفور ما ذهب إليه الخليل؛ في أنَّ الزائد من المُضَعَّف هو الأول، ولكنْ بعد أنْ أفاض في عرض هذه المسألة، فلم تكن حجة الخليل، ويونس في نظره، بالدليل القاطع عنده، كما ردَّ ما ذهب إليه الفارسي، الذي يرى أنَّ الزائد من المضعَّف، هو الثاني، وأورد دليلين يؤيدان ما ذهب إليه فقال: فإن قيل فأيُّ الحرفين هو الزائد ؟ فالجواب: إنَّ في ذلك خلافاً، فمذهب الخليل أنَّ الزائد الأول من سُلَّم، وحُجَّتَه أنَّ الأولَ قد وقع موقعاً تكثر فيه أُمَّهاتُ الزَّوائد، وهي الواو والألف... ومذهب يونس أنَّ الثاني هو الزائد، واستدل على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذُكر، وقعت الزيادة موقعاً تكثر منه أُمَّهاتُ الزوائد ... فإن جعلنا اللام الثانية من: "سُلّم" هي الزائدة،

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٩ .

(٢) أبو بكر، محمد بن السِّري، المعروف بـ:ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، تمت الترجمة له، ص٤٥ من البحث، أمَّا عن رأيه: بزيادة المكرر الثاني من المضعف،قال:قردد،ومهدد...وسلَّم،هذا ضوعفت فيه العين واللام،والذي أذهب إليه في جميع هذا أنَّ الزوائد:الثاني الذي تكرر. الأصول ٣/ ٢٤٣.

(٣) المنصف ١/١٦٤ .

كانت واقعة موقع الياء من "عِثْيَر"[١] ... وهذا القدر الذي احتج به الخليل، ويونس لا حُجة لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنَّظير، وليس فيه دليلٌ قاطعٌ . وزعم الفارسي[٢] أنَّ الصحيح ما ذهب إليه يونس من زيادة الثَّاني من المِثْلَيْن، واستدَلَّ على وجود "اقعَنْسَس"[٣] وأشباهها بين أصلَين إلا بأن يكون الأول من المِثْلَيْن هو الأصل والثاني الزائد. و هذا الذي استدل به لا حُجَّة فيه؛ لأنَّه لا يلزم أنْ يوافقَ الملحقُ ما أُلْحِقَ به في أكثر من موافقته في الحركات و السَّكَنَات، وعدد الحروف، و الصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل، من أن الزائد منهما هو الأول بدليلين: الأول: أنهم لمَّا صغَّروا "صمحمحاً" قالوا "صُمَيمح"، فحذفوا الحاء الأولى، ولو كانت الأولى هي الأصلية، والثانية هي الزائدة، لوجب حذف الثانية؛ لأنَّه لا يُحذَف في التَّصغير الأصل ويبقى الزائد، والثاني: أنَّ العين إذا ضُعِّفَت، وفُصِل بينهما حرف، فإنَّ ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلّا زائداً، نحو: "عثوثل"[٤]؛ ألا ترى أنَّ الواو الفاصلة بين العينين زائدة ؟ فإذا ثبت ذلك تبين أنَّ الزائد من الحائين في "صمحمح" هي الأولى؛ لأنها فاصلة بين العينين وإذا ثبت أنَّ الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الأول، حُمِلت سائر المواضع عليهما [٥] .

وافق ابن الحاجب ما ذهب إليه يونس في أنْ يكون الزائد من المضعف هو الثاني، مُدَلِّلاً لذلك أنَّ حُكمَ المضعف، كحكم المكرر للإلحاق. جاء في شرح شافية ابن الحاجب قوله : و الزوائد في نحو كرَّم الثاني، و قال الخليل الأول، وجَوَّز سيبويه الأمرين ... ،ولمَّا ثَبَتَ في نحو:"قَرْدَد"، أنَّ الزائدَ هو الثاني؛ لأنَّه جُعِل في مقابلة لام جعفر، وأمَّا الأول؛ فقد كان في مقابلة العين فلم يَحْتَج إلى الزيادة لها، وحُكْم سائر المُضَعَّفات حُكْم المكرر للإلحاق، حَكَمْنا في الكل أنَّ الزائد هو الثاني[٦] .

---

(١) العِثْير، بتسكين الثاء، والعِثْيَرَةُ: العَجَاجُ السَّاطع؛ قال: تَرَى لهم حَوْلَ الصَّفْعَل عِثْير يعني الغبار، والعِثْيَرَاتُ: التراب؛ حكاه سيبويه. ولا تقل في العِثْير التراب عَثْيَرَاً؛ لأنَّه ليس في الكلام فَعْيَل، بفتح الفاء. لسان العرب ٣٤/١٠.

(٢) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، له مؤلفات منها، الحجة في القراءات، التذكرة، المسائل البغداديات، المسائل الشيرازيات، المسائل الحلبيات، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة، وفيات الأعيان ٨٠/٢ .

(٣) اقعنسس، اقْعَنْسَسَ البعيروغيره، امتنع فلم يَنْبَع.نفسه ١٥٢/١٢ .

(٤) عَثْوَثَل، الكثير اللحم الرخو. لسان العرب ٣٥/١٠.

(٥) الممتع الكبير في التصريف ٢٠٢- ٢٠٤ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٥، ٣٦٦ .

وقد اعترض شارح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاستراباذي، ما ذهب إليه المصنف بحكمه على سائر المضعفات كحكم المكرر للإلحاق، فقال: "إنَّ فيه نَظَراً؛ لأنَّ سائر المُكررات، لا يشارك المكرر للإلحاق في كَوْن المزيد في مقابلة الأصلي حتى تجعله مثله، في كُون الزائد هو: الثاني، فالأَوْلى الحُكم بزيادة الثَّاني في المكرر للإلحاق؛ و الحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره"(١)

- وافق أبو حيان الخليل فيما ذهب إليه، دون أدلة تثبت ما ذهب إليه، كما عرض الخلاف في هذه المسألة، وأورد ما ذهب إليه سيبويه و الفارسي فيها بقوله: "اخْتُلِف في الزائد من المُضَعَّف؛ فمذهب يونس أنه الثاني، وقال الفارسي: هو الصحيح، ومذهب الخليل أنه الأول، وهو الصحيح (٢)، وقال سيبويه: كلا القولين صحيح و مذهب"(٣).

موقف الشَّارِحَيْن:

- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة، لكن البحث توصل له وهو أنه: ذهب مذهب سيبويه في أنَّ كلا الوجهين صواب؛ حيث عرض ابن إياز أدلة، وتعليلات، وحُجَج متكافئة، لكلا الطرفين، دون ترجيح رأي على آخر (٤).
- لم يُصَرِّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، ولم يستطع البحث إبراز رأيه فيها؛ لتناوله الخلاف في هذه المسألة بإيجاز (٥) .

ومما عُرِض من آراء في هذه المسألة يتَّضح ما يأتي:

انقسم العلماء إلى قسمين: الأولُ- ذهب مذهب الخليل في عدِّ الأول هو الزائد، والثاني- ذهب مذهب يونس في عدِّ الثاني هو الزائد. من العلماء الذين ذهبوا مذهب الخليل وذكرهم البحث وصرَّح بذلك: ابن عصفور، وأبو حيان، أما أبو بكر، وأبو علي الفارسي وابن مالك، فذهبوا مذهب يونس، وقد مثَّل كلٌّ منهم بأمثلةٍ، وأدلةٍ تُثْبِتُ صِحَّةَ ما ذهب إليه. أمَّا إمام هذه الصِّناعة- سيبويه-

---

(١) نفسه ٢/ ٣٦٦ .

(٢) هذا رأي أبي حيان، فهو يذهب مذهب الخليل، في عد الأول من المضعَّف، هو الزائد.

(٣) المبدع في التصريف١٣٩ ، ١٤٠ .

(٤) ص ٥٨ ،٥٩ من البحث.

(٥) ص ٥٩ من البحث.

فلم يُرجِّح أيّاً من المذهبين بل ذهب إلى أنَّ: "كلا الوجهين صواب ومذهب"(١).

ويَتَبَيَّن أنَّ الرَّاجحَ في هذه المسألة في أنَّ كلا الوجهين صحيح، فلم يُضَعِّف أيٌّ من الأئمة أيَّ مذهبٍ من المذهبين، بل كانوا يُثبِتون ما ذهبوا إليه من ترجيح لرأيهم بالسماع، والقياس، كما ارتضى هذين المذهبين إمام هذه الصِّناعة.

المسألة الثالثة: قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة:

قال ابن مالك: "أو ثانِي لَيِّنَيْن اكْتَنَفَاهَا، ولَيْسَ الثَّانِي بَدَلاً"(٢).

يتحدث ابن مالك في هذه المسألة عن إبدال ثاني اللينين همزة ، إذا اكتنف ألف الجمع ليِّنان، وكان الثاني منهما ملاصقاً للطرف لفظاً، أو تقديراً، و ليس بدلاً.

وقد دار الخلاف في هذه المسألة بين الخليل وسيبويه، والأخفش؛ فهما يريان قلب ثاني اللينين في الجمع إذا اكْتَنَفَ ألفه: واوان، أو ياءان، أو ياء وواو، وليس بين ألف الجمع والطَّرفِ إلا حرفٌ واحد، وهو: ياء، أو واو، يقلب الحرف الذي بعد الألف همزة، أما أبو الحسن، فكان لا يرى الهمز، إلا أنْ يكتنف الألفَ واوان فقط.

وقد وردت هذه المسألة في مصنفات بعض الأئمة، وعرضوا لها على النَّحو الآتي:

جاء في الكتاب قوله:" "اعلم أنَّك إذا جمعت فَوْعَلاً من "قُلْتُ" هَمَزْتَ، كما هَمَزْتَ فَواعِلَ من عَورتُ وصَيِدْتُ.فإذا جمعت سيِّداً، وهو فَيْعِلٌ، وفَيْعَلاً نحو عَيَّن همزت، وذلك: عَيِّلٌ، وعَيائلُ، وخَيِّر وخَيائُر، لمَّا اعتلَّت ههنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعِل، هُمِزَت حيث وقعت بعد الألف وصار انقلابُها ياءً، نظيرَ الهمزة في قائِل. ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد، إذا كانت قبلها ياء، فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً، ولم يكن ليعتل بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يعتلُّ بعد الألف ولو لم يَعتل، لم يُهمز، كما قالوا: ضَيْوَنٌ وضَياوِنُ، وقالوا: عَيَّنٌ وعَيائن ،وإذا جمعت فُعَّلٌ من "قُلْت"، قلتَ: قَوائلُ، هَمَزْت. وإذا جمعت فَعْوَلاً، فبناؤه بناء فَوْعَلٍ في اللفظ سواء. ألا ترى أن الواوين يُقدَّمان ويُؤخَّران. وذلك قولك إذا أردت فَوْعلاً قَوَّلٌ، وإذا أردت فعولاً قَوَّلٌ. وتهمز فَعاولَ فتقول قَوائِلُ، كما همزت، فعاعِلَ. وإنما فعلوا ذلك لالتقاء

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٩.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ،ابن إياز ١١٦.

الواوين، وأنَّه بينهما حاجز غير [1]حصين، وإنَّما الألف تخفى حتى تصير، كأنك قلت قَوَوِلُ... وإذا التقت الواوان على هذا المثال، فلا تَلْتفتنَّ إلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا: أوَّلُ وأوائِلُ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف، وأما قول الشاعر:

... ... وكَحَّـــلَ العينـــينِ بـــالعَواوِرِ

فإنما اضطُرَ فحذف الياء من عَواويرَ، ولم يكن ترك الواو لازماً في الكلام، فيُهمَز...واعلم أنَّ بنات الياء نحو: بِعْتَ تَبِيعُ في الجمع هذا كبنات الواو، يُهْمَزْن كما هُمِزَت فواعل من صَيِدتُ، فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ، فوافقتها كما وافَقَتْ حَييتُ شَوَيْتُ، لأنَّ الياء قد تُسْتَثْقَل مع الواو، كما تُسْتَثْقَل مع الواوين، فوافقت هذه الواو وصار يجرى عليها ما يجرى على الواو في الهمز وتركه، كما اتفقتا في حال الاعتلال وترك الأصل، فلما كثر موافقتها لها في الاعتلال، والخروج عن الأصل، وكانت الياءان تُسْتَثْقَلان، وتُسْتَثْقَلُ الياءُ مع الواو، أجريت مجراها في الهمز، لأنَّهم قد يكرهون من الياء، مثل ما يكرهون من الواو. ويُهْمَز فِعْيَلٌ من "قُلتُ"، "وبِعتُ"، وذلك: قوائِلُ وبَيائعُ، فهُمِزَت الياء، كما هُمِزَت الواو في "فعاول"، فاتفقا في هذا الباب، كما اتفقت الياء والواو، فيما ذكرت لك، إذ كان اجتماع الياءات يكره، والياء مع الواو مكروهتان"[2] .

عرض ابن جني رأي الخليل، و سيبويه، والأخفش، في هذه المسألة مورداً حجج الطرفين، و مُرَجِّحَاً ما جاء به الخليل، و سيبويه في هذه المسألة، بقوله:" اعلم أنَّه إذا ورد جمعٌ على مثال مفاعل، وقد اكْتَنَفَ ألفه: واوان، أو ياءان، أو ياء وواو، وليس بين ألف الجمع، والطَّرفِ، إلا حرفٌ واحد، وهو: ياء، أو واو –كما ذكرنا –فإن الخليل، وسيبويه، يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة، فيقولان في جمع "فَوْعَلٍ" من "قلتُ، وبعتُ"، و"فَيْعَل" منهما: "قَوَائِلُ، وبَوَائعُ"، وقَيائِل، وبَيائِع"، وأصلُ هذا كلهَّ: "قَوَاوِلُ، وبَوَايِعُ، وقياوِلُ، وبَيَايعُ"، فلما وقعت الألف بين حرفي عِلَّة، وهي شبيهةٌ بهما، والثَّاني: من حرفيّ العِلَّة يلي الطرف، وذلك مما يُضْعِفه هَرَبا من ذلك إلى الهمزة، ولا يفصلان بين

(١) غير مثبتة في الكتاب ٤/ ٣٧٠،و الصواب إثبات "غير" حصين ؛لأن الألف كما شرح لها في قوله وإنما الألف تخفى حتى تصير كأنك قلت قَوَولُ.،كما يطلق عليها علماء هذا الفن بأنها حاجز غير حصين.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٩ –٣٧٠.

الواوين، والياءين، وبين الياء والواو. وأصل هذا التغيير إنَّما هو لَمَّا اجتمعت فيه واوان نحو: "أوَائِل" وأصلها "أوَاوِلٌ" فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، وهو حرف كالنَّفَس ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة، همزوها كما يهمزون الأُوْلَى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع "واصل" أواصل ثم شبَّهوا الياءين، و الياء و الواو، بالواوين ؛لأنَّ فيهما ما فيهما من الاستثقال فهمزوا لذلك، وأما أبو الحسن، فكان لا يرى الهمز إلا أنْ يكتنف الألف واوان نحو "أوائِل"، وأصلها: "أوَاوِلُ" كان يقول في جمع "فَيْعَلٍ" من "قُلتُ: قَياوِلُ" هكذا يَفْعَل ما لم يجتمع واوان . ويدل على صحة مذهب الخليل، وأنَّ الهمز هو القياس: ما ذكره أبو عثمان، في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع "عيِّل: عيائل" بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان. فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن، إن همزهم"عَيائِلَ" من الشاذ، فلا ينبغي أن يقاس عليه؟ قيل: إنما يكون هذا شاذاً ،لو كنت سمعتهم، لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم، قد همزوا "عَيائِلَ"، فبهذا كان يمكن أن يقال: إن همزه شاذٌ، فأما ولم نرهم، صحَّحُوا نظيره – وفي الياء، ما في الواو من الاستثقال، في كثير من المواضع – فليس لك أن تحكم بشذوذه، بل إذا جاء السماع بشيء، وعَضَّدَهُ القياس، فذلك ما لا نهاية وراءه وسبيل من طعن فيه، سبيل مَنْ طعن في رفع الفاعل، وهذا لا يقول به أحد، نعم، وقد حكى أبو زيد عنهم: "سَيّقَةٌ، وسيائِقُ، وسَيِّدَ، وسَيائِدُ" بالهمز أيضاً. قال أبو عثمان: وأما قولهم: "ضَيْوَنٌ وضياونُ" ، فلم يهْمِزُوا؛ لأنها صحت في الواحد، فجاءت على الأصل، فكذلك صحت في الجمع"[1].

أورد ابن عصفور ما عليه جمهور النحويين –كما صرح بذلك– و ما عليه الأخفش في هذه المسألة مُعلِّلاً، و مُدلِّلاً، لما ذهبوا إليه، كما عرض لشروط قلب ثاني اللينين همزة، بقوله:

"فإن كان قبلها –الألف– واواً أو ياءً، لزم قلب الواو همزة، إنْ كانت تلي الطرف، فتقول في جمع أوّل: أوائلُ، وفي جمع سَيِّد: سَيائدُ، والأصل: "أواول"، و"سَياوِد" ،فقلبت الواو همزة؛ لاستثقال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف... ،وهذا مذهب جمهور النحويين، إلا أبا الحسن الأخفش، فإنَّه كان لا يهمز من ذلك، إلا ما كانت الألف منه، بين واوين، ويجعل ذلك نظيراً للواوين، إذا اجتمعا في أوّل الكلمة، فكما أنك تهمز الأولى،

(١) المنصف ٢/ ٤٤ – ٤٦.

فكذلك تهمز الواو الآخرة، في أوائل، وأمثاله، ولا يرى مثل ذلك، إذا اجتمعت ياءان، أو واو وياء، ويقول: لأنَّه إذا التقى الياءان، أو الياء والواو، أولاً نحو: "يَيْن" اسم موضع، و "وَيْل"، و"يَوم"، لم يلزم الهمز، فكذلك لا يُهمز عنده مثل: سيائق، وسيائد، ما لم تصح الواو في المفرد، في موضع ينبغي أنْ تعتل فيه،أو تكون الواو في نية ألا تلي الطرف، فإنها تصح إذ ذاك، ولا يجوز أن تبدل منها الهمزة، فتقول في جمع "ضيون": "ضياون"، ولا تقلب الواو همزة، لصحة الواو في ضيون...،وتقول في جمع :عُوّار"، إذا قصرته للضرورة :"عَواور"؛ لأنَّ الأصل فيه "عواوير"، فلا تكون الواو تلي الطَّرف، في التقدير قال:

... ... وكَحَّـــلَ العَيْنَـــيْن بـــالعواور

لم تهمز"العواور"؛ لأنَّ الأصل "العواوير"، وإنْ كانت الواو لا تلي الطرف، لم تهمز أصلاً، نحو: عواوير، جمع عوُّار، و"طواويس" جمع: "طاووس"؛ لأنَّها قد قويت بِبُعدِها عن محل التغيير"[1]

موقف الشَّارِحَيْن:

- ذهب ابن إياز مذهب الخليل وسيبويه؛ فهو يرى وجوب قلب ثاني اللَّيِّنَيْن سواء أكانا واوين أو ياءين، أو ياءً وواواً، أو واواً وياءً، همزة، إذا اكتنفا ألف الجمع، وكان الثاني منهما ملاصقاً للطرف لفظاً أو تقديراً، و ليس الثاني بدلاً.

- ردّ ابن إياز حجة الأخفش، ناقلاً ما أورده أبو عثمان، عند سؤاله الأصمعي[2] .
- يرى عز الدين وجوب قلب ثاني اللينين سواء، كانا واوين، أو ياءين، أو ياءً وواواً، أو واواً وياءَ، همزة إذا اكتنفا ألف الجمع، وكان الثاني منهما ملاصقا للطَّرَف لفظاً أو تقديراً، وهو بهذا يذهب مذهب الخليل وسيبويه، ويوافق ابن إياز[3] .
- لم يذكر عز الدين ما عليه الخليل وسيبويه، والأخفش في هذه المسألة، كما فعل ابن إياز وإنما شرح هذه المسألة باختصار كعادته .

---

(١)الممتع الكبير في التصريف ٢٢٤،٢٢٥.

(٢) ص ٧٩ – ٨١ من البحث.

(٣) ص ٨١ من البحث.

المسألة الرابعة: المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول، وثانيه ياء:

قال ابن مالك: "إنْ اتَّصَلت الياءُ السَّاكِنَةُ بِالآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، أَو كَانَت عَيْنَ فُعْلى وصْفَاً، وُقِّيَت الإِبْدال، بِجْعل الضَّمَّة كَسْرة"(١).

تحدث ابن مالك عن الإبدال الواقع على الحركة، وذلك إذا اتَّصلت الياءُ السَّاكِنَةُ بِالآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، أَو كَانَت عَيْنَ فُعْلى وصْفَاً، فحينئذٍ تُبْدَلُ الضَّمَّةُ كسرة؛ لِتَسلمَ الياءُ من الإبدال.

اختلف سيبويه، والأخفش، في المفرد الذي كُسِرَ أوَّلُ جَمْعه، إذا كان مضموماً وثانيه ياء؛ لتظهر الياء نحو: "بِيْض والأصل "بُيْض" بضم الباء، لأنَّه جمعُ أَبْيَض كـ: "حُمْر" في جمع "أَحْمَر". فقاسه سيبويه على الجمع في القلب فِراراً من القلب، وخالفهُ الأخفش، فأبقى الضَّمَّة فانقلبت واواً، واحْتُجَ لسيبويه أنَّ تغيير حركة أَوْلَى، من تغيير حرف" (٢).

أورد ابن عقيل حُجَّةَ الأخفش بقوله: " لأنَّ ذلك يؤدي للتفرقة بين الجمع والمفرد، فَتَصِحُّ الياء عنده في الجمع بقَلْب الضَّمَّة كسرة، وتُقْلَبُ واواً في المفرد؛ لإقرار الضَّمَّة؛ لأنَّ الجمعَ أَثْقَلُ من المفرد، فهو أَدْعَى إلى التَّخفيف، واحتجَّ بقول العرب لِمَا يُحْذَر منه "مَضُوفَة"(٣).

وقد تناول بعض العلماء هذه المسألة في مصنفاتهم؛ فمنهم من ذكر الخلاف و مثَّل له، و دلَّل لحُجَّة كلا الإمامَيْن، ورجَّح ما رآه راجحاً، ومنهم مَنْ أورد الخلاف دون ترجيح، أما عن رأي سيبويه فقد ورد في الكتاب قوله: "الضَّمَّة مُكْرَهٌ معها – أي الياء – حتى تُكْسَرَ في بِيْض و نحوها"(٤).

وأورد ابن يعيش ما عليه، الخليل وسيبويه، من إبدالهما الضمة كسرة؛ لتصح الياء، كما أورد رأي أبي الحسن، فهو لا يُبدل الضمة كسرة إلا في الجمع؛ لِثِقَلِه فقال: "ومن ذلك "مَفْعُلَةٌ" من "عِشْتُ"، أو "بِعْتُ"، وما كان نحوهما، فإن لفظها كلفظ "مَفْعِلَة" بالكسر، عند الخليل وسيبويه، فـ: "معيشةٌ" عندهما يجوز أن يكون: "مَفْعُلة" بالضمّ، و"مَفْعِلة" بالكسر، فإذا أُريد "مَفعُلة"، فالأصل:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٥٤ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٥٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٩٠ بمعناه.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٤

(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٣.

"مَعْيُشَةٌ" بضمّ الياء، فلمّا أريد إعلالُه حملًا على الفعل لِما ذكرناه، نقلوا الضمّة إلى العين، فانضمّت، وبعدها الياء، وأبدلوا من الضمّة كسرة لتصحّ الياء، لصار "مَعِيشَةً". وإذا أريد "مَفْعِلة" بالكسر، فإنّما نُقِلتِ الكسرة إلى العين، فاستوى لفظُهما لذلك. وكان أبو الحسن يخالفهما في ذلك، ويقول في "مَفْعُلة" من "العَيْش": "مَعُوشَةٌ"، وفي مثال: "فُعْلٍ" منه "عُوش"، وكان يقول في "بِيضٍ": إنّه "فُعْلٌ" مضموم الفاء. وإنّما أبدل من الضمّة كسرة، لأنّه جمعٌ، والجْمعُ ليس على مذهب الواحد لثِقَل الجمع"(١).

أمَّا ابن عصفور فقد وضَّح مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضَّمَّة، إذا كانت تلي الطرف، بقوله: " تُقلب الضَّمَّةُ كسرةً، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضَّمَّة، إذا كانت تلي الطرف، فإنه تُقْلَبُ الضَّمَّة كسرةً، مفرداً كان الاسم أو جمعاً، نحو: "بِيْض" جمع "أَبْيَض"، أصله: "بُيْضٌ" نحو: "حُمْرٌ"، ثم قُلبت الضَّمَّة كسرة وكذلك لو بَنَيْت من البياض اسماً على "فُعْل" لقلت: بِيْضٌ"(٢).

وأضاف ابن مالك على ما أورده ابن عصفور تمثيلاً للمفرد، إذا انضَمَّ ما قبل الياء السَّاكنة، فقال: "إذا انضَمَّ ما قبل الياء السَّاكنة المفردة، و اتَّصلت بالآخر، أو ما هو في حُكم الآخر، أُبْدِلَت الضَّمَّةُ كسرةً، فَسَلِمَت الياء جمعاً، كما في "بِيْض"، أو مفرداً كما في "عَيْسَة" ، من قولهم: جَمَلٌ أَعْيَس أي: أَبْيَض بَيِّن العِيْسَة والعِيَس، فالأصل فيهما: بُيْض وعُيْسة، ثم فُعِلَ بهما ما ذُكِر، والدَّليل على ضمِّ هذه الياء، و هذه العَيْن في الأصل، أنَّ بِيْضاً جمعٌ لصفةٍ على "أَفْعَل" مُذَكَّر، "فَعْلاء" فيجب كونه على"فُعْل" كـ: أَحْمَر و حُمْر، وأَخْضَر و خُضْر، وأنَّ العَيَسة اسم للون الوصف منه على "أَفْعَل" فَعْلاء، فيجب كونه على "فُعْلَة" كـ: الحُمْرَة و الخُضْرة"(٣) .

علَّل ابن الناظم وقوع الإبدال في الحركات، وعدم وقوعها على الحروف بقوله: "إذا اقتضى القياس في جمعٍ، وقوع الياء السَّاكنة المفردة بعد ضَمَّة، لم تُخَفَّف بإبدال الياء واواً، بل بتحويل الضَّمَّة قبلها

(١) شرح المفصل ٤٣٦/٥.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ٢٩٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٦/٣بمعناه.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي، تحقيق، محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م١١٧.

كسرة؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من الواحد؛ فكان أَحقَّ بمزيدٍ من التَّخفيف، فَعُدِل عن إبدال عينه حرفاً ثقيلاً، وهو: "الواو" إلى إبدال الضَّمَّة كسرة، وذلك نحو: "بيضاء، و بِيْض"؛ لأنَّهما نَظيُر "حَمراءٌ و حُمْر"[1] .

أمَّا ابن عقيل فقد أفاض في شرح هذه المسألة، ناقلاً ما فيها من خلاف، ومُمَثِّلاً ومستشهداً لها بما قالته العرب، وذاكراَ ما جاء على القياس، و ما جاء شاذَّاَ فيها فقال: " تُبْدل الضَّمَّة في الجمع، فَيَتَعَيَّن التَّصحيح نحو: "أَبْيَض و "بِيْض"، و "أَعْيَن وعِيْن"، والأصل: "بُيْض و عُيْن" بضم الفاء، كـ حُمْر؛ فَهُم بَيْن أَنْ يَقْلِبوا الياءَ واواً؛ لسكونها وانْضِمام ما قبلها، كـ: مُوْقِن، وبين أَنْ يقلبوا الضَّمَّة كسرة، لِتَصحَّ الياء؛ فَسَلَكُوا الثَّاني؛ لأنَّ تغيير حركة، أَيْسَر من تغيير حرف. و مُقْتَضى قوله: في الجمع إخراج المفرد، وفيه خلاف؛ فمذهب الخليل وسيبويه، أنه كالجمع، ومذهب الأخفش، التفرقة بين الجمع والمفرد، فَتَصِحُّ الياء عنده في الجمع بقَلْب الضَّمَّة كسرة، وتُقْلَبُ واواً في المفرد؛ لإقرار الضَّمَّة؛ لأنَّ الجمعَ أَثْقَلُ من المفرد، فهو أَدْعَى إلى التخفيف، واحتجَّ بقول العرب لِمَا يُحْذَر منه "مَضُوفَة" وهو من: "ضاف" يَضيف، إذا أشفق و حذر، و حكى الأزهري: أن العرب تقول في معيشة: معوشة، فهو "مفعُلة" من العيش، و حكى الأصمعي أنَّ العرب تقول: ريح هيف، وهوف، وهي الريح ذات السموم المعطشة، والمُرَجَّحُ عند الناس القول الأول، و يشهد له قول العرب: أَعْيَس[2] من العَيَسة، و العَيَسة مصدر كالحُمْرة، وقولهم مَبِيْع و مَكِيْل، و ما اسْتُشْهِدَ به شاذٌ، لا يقاس عليه وعلى المذهبين،يَتَخَرَّج ما إذا بَنَيْتَ اسماً مفرداً من البياض، على وزن فُعْل، فتقول على الأول: بُيْض، وعلى الثاني: بُوْض"[3]

اكتفى السلسيلي بتوضيح الإبدال الواقع في الحركات، وتعليل وقوع هذا الإبدال

بقوله: "تُبْدَلُ الضَّمَّة في الجمع كسرة، فَيَتَعَيَّنُ التصحيح نحو: بِيْضٌ" والأصل" بُيْضٌ"، فَقُلِبت الضَّمَّة كسرة؛ لِتَصِحَ الياءُ، ولم تُقْلَب الياءُ واواً؛ لأجل الضَّمّ فيقال: "بُوض"؛ لأنَّ تغيير حركة أَوْلَى

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٦٠٤ .

(٢) العِيْس، بالكسر، جمع أَعْيَس. وعَيْساء، الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها أَعْيَس، والأنثى عَيْساء... ويقال، هي كرائم الإبل.لسان العرب ٣٥٢/١٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٣١/٤، ١٣٢ .

من تغيير حرف"[١] .

أورد الأشموني ما عليه الأخفش في الفاء، إذا ضُمَّت، وبعدها "ياء" أصلية باقية، بقوله" إنَّ أصلَه–الأخفش–: الفاءُ إذا ضُمَّت، وبعدها "ياء" أصلية باقية، قَلَبَها واواً؛ لانضمام ما قبلها، إلا في الجمع، نحو: بِيْض"[٢] .

و بعد عَرْض ما أورده بعض العلماء في مصنفاتهم، يتَّضح ما عليه سيبويه، والأخفش في هذه المسألة، وحُجَّة كُلٍّ منهما؛ فقد قاس سيبويه المفرد على الجمع في القلب، فِراراً من القلب؛ لأنَّ تغيير حركة، أَيْسَر من تغيير حرف. وخالفهُ الأخفش فأبقى الضَّمَّة، فانقلبت واواً؛ للتَّفرِقة بين الجمع والمفرد، فَتَصِحُّ الياء عنده في الجمع، بقَلْب الضَّمَّة كسرة. وتُقْلَبُ واواً في المفرد؛ لإقرار الضَّمَّة؛ لأنَّ الجمعَ أَثْقَلُ من المفرد، فهو أَدْعَى إلى التخفيف.

موقف الشَّارِحَيْن:

- تناول ابن إياز الخلاف بين سيبويه، والأخفش في هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل مورداً، حُجج وأدلَّة الطرفين فيما ذهبا إليه.
- ردّ ابن إياز حجج الأخفش، التي ساقها لإثبات صحة ما ذهب إليه، واتضح من ردِّه لهذه الحجج، مخالفته للأخفش، وموافقته لسيبويه [٣] .
- أمَّا عز الدين، فاكتفى بإيراد رأي كُلٍ من سيبويه والأخفش، دون ترجيح رأي على آخر، أو تعليل له، أو تمثيل لتلك المسألة، ولم يذِكْر رأيه في هذه المسألة [٤].

المسألة الخامسة: الاسم من حيث التَّصغِير:(تصغير "أَيِمَّة)

قال ابن مالك: "... ووَاوَاً فِيْمَا سُوَى ذَلِك خِلَافَاً لِلْمَازِنِي فِي اسْتِصْحَابِ اليَاءِ المُبْدَلَةِ مِنْهَا

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٩٠ .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٨٦٥ .

(٣) ص ٧١ – ٧٢ من البحث.

(٤) ص ٧٢ – ٧٣ من البحث.

بِكَسْرَةٍ أَزَالَهَا تَصْغِيْر "[1].

أورد ابن مالك في هذه المسألة، رأي المازني المُخالِف لِما ذهب إليه، في إبدال الهمزة الثانية "ياءً" عند التَّصغِير.

دار الخلاف في هذه المسألة بين الأخفش والجماعة، والمازني ،وقد وَرَدَ رأي الأخفش والجماعة، والمازني في هذه المسألة، وحُجة المازني فيما ذهب إليه في "المنصف"، وقد سبق نقل رأي الإمامين، وحجتهما، والأدلة التي عرضاها، لترجيح ما ذهبا إليه[2].

وقد وَرَدَت هذه المسألة في بعض مصنفات أَئِمَّة التَّصريف، فمنهم من أورد رأيه صراحة في هذه المسألة، ومنهم من ذكر المسألة، وذكر ما جاء على القياس فيها.

جاء في الممتع الكبير في التصريف : "زعم المازني أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، و قبلها فتحة، أنَّها تُبْدَل ياء . فقال في" أَفْعَل" من "أَمَمْتُ" : أَيَمٌّ، كما تُبْدَل إذا كانت مكسورة، نحو : "أَيِمَّة" جمع إمام؛ لأنَّ الفتحة أخت الكسرة. فالأقيس أنْ يكون حُكم الهمزة المفتوحة، كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واواً، و أرى أنه لا حُجَّة في" أَوَادِم"، لأنَّهم لمَّا قالوا في المفرد:" آدم" صار بمنزلة "تابِل"، فأَجْرُوا الألف المبدلة مجرى الزائدة . فَكَمَا قالوا : "تَوابِل"، فكذلك قالوا "أوادِم" فالواو عنده بدل من الألف لا من الهمزة . و هذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّ الألف المبدلة، لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة، لجاز أنْ يُجْمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فكنت تقول في جمع إمام : "آمَّة"، فيكون أصله" أَأْمِمَة"، فتبدل الهمزة، ألفاً فيصير" آمِمَة"، ثم تُدْغم الميم في الميم فتسكن الأولى؛ لأجل الإدغام، فتقول" آمَّة"، وتجمع بين الألف و الساكن المشدد، كما جاز ذلك في "دابَّة".فقول العرب: أَيِمَّةٌ، ونقلهم الحركة إلى ما قبل، دليلٌ على أنها لم تُجْرَ مُجرى الألف الزائدة"[3]

جاء في لسان العرب : " قال الأخفش : جُعِلَت الهمزةُ ياءً، وقرئ : (أَيِمَّة الكفر) قال الأخفش: جُعِلت الهمزة ياء؛ لأنها في موضِع كسر، وما قبلها مفتوح، فلم يهمزوا لاجتماع الهمزتين، قال : ومن كان من رأيه جمع الهمزتين، هَمَز، قال : وتصغيرها "أُوَيْمَّة"، لمَّا تحركت الهمزة بالفتحة

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٣١.

(٢) ص٩٠ – ٩٢ من البحث.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ٢٤٢.

قلبها واواً، وقال المازني: "أُيَيْمَة"، ولم يَقْلِب، وإمامُ كلِ شيءٍ : قَيِّمُه والمُصْلِح له، والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد رسول الله – ﷺ– إمام الأَئِمَّة، والخليفة إمام الرَّعيَّة، وإمام الجُند قائدَهم. "وهذا أَيَمٌ من هذا، وأَوَمٌ من هذا" أي : أحسن إمامةً منه، قَلَبُوها إلى الياء مَرَّةً، وإلى الواو أخرى، كراهية التقاء الهمزتين. وقال أبو إسحاق : إذا فَضَّلنا رجلاً في الإمامة قلنا : "هذا أَوَمٌ من هذا"، وبعضهم يقول : "هذا أَيَمٌ من هذا"، قال والأصل في أَئِمَّة "أَأْمِمَة"؛ لأَنَّهُ جَمْعُ إمامٍ مثل : مثال، وأمثلة، ولكنَّ المِيْمَيْن لمَّا اجتمعتا أُدْغِمَت الأولى في الثانية، وأُلْقِيَت حركتها على الهمزة، فقيل : أَئِمَّة، فَأَبْدَلَت العرب من الهمزة المكسورة الياء، قال : ومَنْ قال : "هذا أَيَمٌ من هذا"، جعل هذه الهمزة، كُلَّما تحركت أُبْدَلَ منها "ياء"، والذي قال : "فُلان أَوَمٌ من هذا" كان عنده أصلها "أَأَمّ"، فلم يُمْكِنْه أَنْ يُبْدِلَ منها ألفاً؛ لاجتماع الساكنين، فَجَعَلَها "واواً" مفتوحة، كما قال في جمع: آدَم أوادِم، قال : وهذا هو القياس"[1] .

وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد : " للمازني في استصحاب الياء المبدلة منها، لكسرة أزالها (التَّصغِير)، فيقول المازني في تصغير "أئمة" : "أُيَيْمَّة" بالياء، و المختار : أُوَيْمَّة، و هو مذهب الأخفش و الجماعة. أو (التكسير) فتقول على مذهب المازني إذا بنيت من "الأَدَمَة" مثل: إِصْبَع قلت : "إِيْدَم" ثم كَسَّرت فقلت : "أَيَادِم"، وعلى قول الأخفش، و الجماعة : "أَوَادِم"؛ ووجهه في الصورتين، أنَّ الواو أحق بالهمزة، و إنَّما صِيرَ إلى الياء للكسرة، فلمَّا ذهبت لم يبقَ مُوجِب الإبدال "ياءً، والواو أحق بالهمزة، فيُقال هذا بالواو، كما قالوا في "آدم" : "أَوَادِم"، و أُوَيْدِم(و في إبدال الياء منها فاءً لأَفْعَل)، فإذا بَنَيْتَ من "الأمَّ" "أَفْعَل" قلت على مذهب المازني: "هذا "أَيَمٌ" من هذا" بالياء، وتقول على مذهب الأخفش و الجماعة: "أَوَم"، كما قالوا في : "آدَم" في الجمع "أوادِم"، و ما ذهب إليه المازني وَجْهُهُ الحَمْلُ على "أَئِمَّة"؛ لأَنَّ الفتحةَ أُخْتُ الكسرة، فالأَقْيَس أَنْ يكون حُكْمُ الهمزة المفتوحة، كَحُكْم المكسورة في الإبدال، وهو ضَعِيْفٌ، و قولهم : "أوادِم" يَرُدُّ عليه"[2].

و من خلال عرض فيما جاء في بعض مصنفات الأئمة، في هذه المسألة تخلص الدراسة إلى أنَّ: أصل الخلاف بين الأخفش و الجماعة، والمازني في هذه المسألة، مرجعه إلى أنَّ الأخفش و الجماعة عند

(١) لسان العرب ٢٤/١٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٨/٤، ١٠٩.

تصغيرهم "أَئِمَّة" على "أُوَيْمَّة"، أنهم يرجعونها إلى الأصل، قبل إبدال الهمزة المكسورة "ياء"، فتجتمع همزتان متحركتان، فَتُبْدل الثانية المتحركة بالفتح واواً، أمَّا المازني، فهو يتعامل في تصغيره "أَئِمَّة" على "أُيَيْمَّة" وذلك بعد إبدال الهمزة الثانية المكسورة ياء؛حيث جعل هذه الهمزة، كُلَّما تحركت أُبْدَلَ منها "ياء".

موقف الشَّارِحَيْن:

- وافق ابن اياز، ما ذهب إليه الأخفش والجماعة، وخالف ما ذهب إليه المازني، على الرغم من عدم التصريح برأيه، وإنما تم التوصل إليه، مما عرضه في تناوله للمسألة من حجج، ردَّ بها حجج المازني[١] حيث اكتفى ابن إياز بإيراد حُجَج ابن جني، التي ردَّ بها حُجَجَ المازنيّ ، وإيراده رَأْيَ ابن جني في هذه المسألة بقوله:"وهذا القول ليس بِمُرْضٍ من أبي عثمان" [٢] .

- تناول عز الدين هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، وأورد رأيه فيها[٣] ؛ فقد وافق رأيه ما ذهب إليه الأخفش والجماعة، في تصغيرهم "أَيِمَّة" على "أُوَيْمَّة"، بدليل قوله: "إذا صُغِّرَ "أَيِمَّة" قيل: "أُوَيْمَّة"، وخالف المازني في تصغيره "أَيِمَّة" على أُيَيْمَّة [٤]،فالشارحان يتابعان الأخفش و الجماعة،ويخالفان المازني فيما ذهب إليه في هذه المسألة.

الرَّاجح من القول في هذه المسألة، ما ذهب إليه الأخفش و الجماعة، لأن الأَوْلى في هذه الحالة الرجوع إلى الأصل، و إنَّما صِيرَ إلى الياء للكسرة، فلمَّا ذهبت، لم يبقَ مُوجِب لإبدال " الياءً"، والواو أحق بالهمزة، فيُقال هذا بالواو، كما قالوا في "آدم" : "أَوَادِم، و أُوَيْدِم" .

المسألة السادسة:النَّسب لِمَا ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك:

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ واواً –أيضاً–بَعْدَ فَتْح مَا وَلِيَتْهُ إِنْ كَان مَكْسُوراً اليَاءُ، الوَاقِعَةُ ثَالِثَة بَعْدَ مُتَحَرِّك، أَوْ قَبْلَ ياء أُدْغِمَتْ فِي أُخْرَى مِنْ كَلِمَتِهَا، وَتُحْذَفُ رابِعَةً فَصاعِداً"[٥].

دار الخلاف في هذه المسألة،، بين يونس والبصريين في النسب إلى ما ثالثه ياء، وكانت

---

(١) ص ٩١ – ٩٢ من البحث.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٣١ – ١٣٣.

(٣) ص٩٢ – ٩٣ من البحث.

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٠٥، ١٠٦.

(٥) نفسه، ابن إياز ١٧١ .

هاء التأنيث بعد هذه الياءات. وقد أورد سيبويه هذه المسألة فقال: إذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس مَنْ يقول في رَمْيَةٍ: رَمْيِيٌّ، وفي ظَبْيَة ظَبْيِيٌّ، وفي دُمْيَة: دُمْيِيٌّ، وفي فِتْيَة: فِتْيِيٌّ وهو القياس... ،وحدَّثنا يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ(١).

وأورد المبرد حجتهم فيما ذهبوا إليه بقوله: ذلك قولك: هذا ظَبْي، ونِحْي ... ،فإذا نَسَبْتَ إليه قُلت: ظَبْيِيٌّ، ونِحْيِيٌّ، وكذلك إنْ لحقت شيئاً منه الهاء، لأنَّ ياء النَّسب تُعَاقِب هاءَ التأنيث، فكل ما نُسِب إليه فالهاء ملغاة منه، فكأنَّه لم تكن "هاءٌ"، ألا ترى أنَّك تقول في النَّسب إلى طَلْحَة: طَلْحِيّ، وإلى حَمْدَة: حَمْدِيّ(٢).

عرض سيبويه هذه المسألة عرضاً وافياً؛ فقد تناول النَّسَب إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، و ما كان آخره واواً، و كان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، إن لم تكن هاء التأنيث بعد هذه الياء، ثم تناول النَّسَب إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، إذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات، وأورد الخلاف المُتَمَثِّل في مذهب الخليل، و مذهب يونس فيها بقوله: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، و كان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، و ما كان آخره واواً، و كان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، و ذلك نحو: "ظَبْيٍ، و رَمْيٍ و غَزْوٍ، ونَحْوٍ"، تقول: "ظَبْيِيٌّ، و رَمْيِيٌّ، و زَوِيٌّ، ونَحْوِيٌّ"، ولا تُغَيَّر الياء و الواو في هذا الباب؛ لأنَّه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غَزْوٌ فلا تُغَيَّر الواو كما تُغَيَّر في غدٍ، وكذلك الإضافة إلى: نِحْي وإلى العُرْى، فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات، فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رَمْيَة: رَمْيِيٌّ، و في ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ، وفي دُمْيَة: دُمْيِيٌّ، وفي فِتْيَة: فِتْيِيٌّ، وهو القياس، وحدَّثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا، إذ جاز في أُمَيَّة وهي معتلة، وهي أثقل من رَمْيِي. وأمَّا يونس، فكان يقول في ظَبْيَة: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمْيَة: دُمَوِيّ، وفي فِتْيَة: فَتَوِيّ. فقال الخليل: كأنَّهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء بـ "فَعِلَة"؛ لأنَّ اللفظ بـ "فَعِلَةٍ"، إذا أَسكنتَ العين، و"فَعْلَةٍ" من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيت "فَعِلَة" من بنات الواو، لصارت "ياءً"، لو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت "ياءً"، ولم ترجع إلى الواو، فلمَّا رَأَوْها آخِرُها يُشْبِه

(١) الكتاب ٣/٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) المقتضب ٣/١٣٧.

آخِرَها، جعلوا إضافَتها كإضافتها، وجعلوا دُمْيَةَ كـ: "فُعِلَةٍ"، وجعلوا فِتْيَةً بمنزلة فِعِلَةٍ هذا قول الخليل. وزَعَمَ أنَّ الأولَ أقيسُهُما وأعرَبُها، ومثل هذا قولهم في حيٍّ من العرب يُقال لهم: بنو زِنْيَة: زِنَوِيٌّ، وفي البِطْيَة: بِطَوِيٌّ، وقال: لا أقول في غَزْوةٍ إلا غَزْوِيٌّ، لأنَّ ذا لا يشبه آخِرُه آخر "فَعِلَة" إذا أُسْكِنَتْ عينُها . ولا تقول في غُدْوَةٍ إلا غُدْوِيٌّ؛ لأنَّه لا يشبه فَعِلَة ولا فُعِلَة، ولا يكون فَعِلَة ولا فُعِلَة من بنات الواو هكذا. ولا تقول في عُرْوَةٍ إلّا عُرْوِيٌّ؛ لأنَّ فُعْلَةً من بنات الواو، إذا كانت واحدةَ فُعُلٍ، لم تكن هكذا وإنَّما تكون "ياءً"، ولو كانت فُعْلَةً ليست على فُعُلٍ كما أنَّ بُسُرةً على بُسُرٍ، لكان الحرفُ الذي قبل الواو يَلزمه التحريكُ، ولم يشبه "عُرْوَةً"، وكنتَ إذا أضَفتَ إليه جعلت مكان الواو "ياءً"، كما فعلت ذلك بـ: "عَرْقُوةٍ"، ثم يكون في الإضافة بمنزلة فُعِلٍ، وإنْ أسكنتَ ما قبل الواو في "فُعْلَةٍ" من بنات الواو التي ليست واحدة "فُعُلٍ"، فحذفتَ الهاء لم تُغيِّر الواوَ، لأنَّ ما قبلها ساكن، و يقَوِّي أنَّ الواوات لا تغيَّر قولُهم في بني جِرْوةَ، وهم حيٌّ من العرب: جِرْوِيٌّ؛ وأمَّا يونس فجعل بنات الياء في هذا، و بنات الواو سَواء، ويقول في عُرْوة: عُرَوِيٌّ، وقولُنا: عُرْوِيٌّ"(١).

وقد صرَّح المبرد: بأنَّ ما جاء به يونس ليس بشيء، فقال: "أما قول يونس في النَّسَب إلى ظَبْيَة: ظَبَوِيّ، فليس بشيء، إنَّما القول ما ذكرتُ لك"(٢).

تناول ابن يعيش هذه المسألة، بالشرح، والتحليل، والتعليل، بعد أن أورد قول المصنف الذي تناول هذه المسألة بايجاز، مثبتاً الخلاف فيها، و مورداً رأي الخليل، قال المصنف: "تقول في "غزوٍ"، و"ظَبْيٍ"، "غَزْوِيٌّ"، و"ظَبْيِيّ". واخْتُلِف فيما لَحِقَتْه التاء من ذلك، فعند الخليل وسيبويه لا فصل، وقال يونس في "ظَبْيَة"، و"دُمْيَة"، و"قِنْيَة" : "ظَبَوِيٌّ"، و"دُمَوِيّ"، و"قِنَوِيّ"، وكذلك بنات الواو كـ: "غَزْوَة"، و"عُرْوَة" و"رَشْوَة". وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو. قال الشارح: إذا كان الاسم على زنة "فَعْلٍ" ساكنَ العين، معتلَّ اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخِره تاءُ التأنيث، نحو: "غَزْوٍ"، و"نَحْوٍ"، و"ظَبْي"، و"رَمْيٍ"، فالنَّسَبةُ إليه على لفظه من غيرِ تغيير، نحو: "غَزْوِيّ"، و"نَحْوِيّ"، و"ظَبْيِيّ"، و"رَمْيِيّ"، لا خلافَ في ذلك؛ لأنّ ما قبلها ساكن، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرّف بوجوه الإعراب قبل النَّسَب، فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ، وإذا جاز أن

(١) الكتاب ٣/٣٤٦- ٣٤٨.

(٢) المقتضب ٣/١٣٧.

يُقال في "أُمَيَّة": "أُمَيِّيٌّ"، فيُجمَع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهلَ؛ لأنّه لم يجتمع فيه إلا ثلاثُ ياءات.فإن لحقت تاءُ التأنيث شيئًا من ذلك، نحو: "غَزْوَةٍ"، و"رَمْيَةٍ"، و"دُمَيَةٍ"، و"قِنْيَةٍ"، فالخليلُ وسيبويه يجريانه في ذلك على قاعدةِ ما لا تاءَ فيه، فيقولان في "غَزْوَةٍ" : "غَزْوِي"، وفي "رَمْيَة": "رَمِيّ"، وفي "دُمْيَةٍ" : "دُمْيِيّ"، وفي "قِنْيَةٍ" : " قِنِيّ". وهو قياسٌ عندهما. وحكى يونس عن أبي عمرو مثلَ ذلك، وقالوا في بني جِرْوَة: "جِرْوِيّ"، وهو جِرْوةُ بن نَضلَةَ مكسورَ الجيم. وكان يونس يغيّر ما فيه تاءُ التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في "ظَبْيَةٍ": "ظَبَوِيّ"، وفي "رَمْيَةٍ": "رَمَوِيّ"، وفي "قِنْيَةٍ": "قِنَوِيّ"، وقالوا في "عُرْوَةٍ": "عُرَوِيّ"، ولا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو"(١).

وقد علَّل رضي الدين الاستراباذي لِمَا ذهب إليه يونس فقال: "كان يونس يُحرِّك "عَيْن" جميع ذلك، واوياً كان، أم يائِياً بالفتح؛ أمَّا في اليائي، فَلِتَخِفَّ الكلمة بقلب الياء واواً، و خَصَّ ذلك بالثلاثي ذي التَّاء، أمَّا الثلاثي؛ فلأنَّ مبناه على الخِفَّة فَطُلِب بقدر الممكن... ،أمَّا ذوات التَّاء، فلأنَّ التَّغيير بحذف التَّاء جَرَّاً على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر و المؤنث، وأمَّا الفتح في الواوي فَحَمْلاً على اليائي، والذي حَمَل "يونس" على ارتكاب هذا في اليائي، والواوي مع بُعْدِه من القياس قولهم في "القَرْيَة": "قَرَوِيٌّ، وفي بني "زنْيَة"، و بني "البِطْيَة"، وهما قبيلتان "زِنَوِيٌّ" و "بِطَوِيٌّ"، وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء دون ذوات الواو؛ لأنَّ ذوات الياء بتحريك عَيْنِها، تنقلب ياؤها واواً، فَتَخِفُّ شيئاً، و إنْ كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، وأمّا ذوات الواو، فيحصل بتحريك عَيْنِها ثِقَل دون خِفَّة، و لم يَرِدْ به سماع، كما وَرَدَ في اليائي "قَرَوِيٌّ"، و "زِنَوِيٌّ"، و"بِطَوِيٌّ"(٢).

موقف الشَّارِحَيْن:

- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة، وإنما أورد ما نُقِل عن الخليل، وما عليه يونس في النَّسب إلى "ظَبْيَة"، شارحاً ما طرأ عليها من تغيير(٣) .
- عرض عز الدين ما عليه يونس في النَّسب، إلى ما ياؤه ثالثةٌ ساكن ما قبلها، ومَثَّل لها باللفظ (ظَبْيَة)، فوضَّح ما يحدث لها من إبدال، دون أن يذكرَ رأيه، أو يُعلِّلَ، أو يدلِّلَ، لما ذهب إليه

(١) شرح المفصل ٤٥٥/٣، ٤٥٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٤٨/٢.

(٣) ص ٩٥، ٩٦ من البحث.

الخليل، وسيبويه، ويونس، ولم يتناول حجة كل منهم، وإنَّما اكتفى بما أورده يونس عند النسب إلى ظَبْيَة [1].

المسألة السابعة: إبدال الهمزة الثانية ياءً عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما إذا كانت موضع اللام

قال ابن مالك: "فَإِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَت الثَّانِيَة ياءً إِنْ كُسِرت، أَو وَلِيَت كَسْرة، وَلَمْ تُضَم، أو كانت مَوْضِع اللَّام مُطْلَقاً"[2].

اختلف الخليل وسيبويه في هذه المسألة، في أيِّ الهمزتين التي تبدل، إذا وليت كسر ولم تضم؛ فالخليل يرى: أنهم قلبوا اللام في موضع العين، بينما يرى سيبويه: أنَّ الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة وقع عليها الإبدال دون قلب.

وقد عرض سيبويه رأيَه، ورأيَ الخليل بشيء من التفصيل، فقال: ذلك قولك: "جاءٍ" كما ترى، هُمِزَت العين كما هُمِزَت في "بائع"، واللام مهموزة، فالتقت همزتان/ ولم تكن لتجعل اللام بَيْن بَيْن من قبل أنهما في كلمةٍ واحدةٍ، وأنهما لا يفترقان، فلمَّا لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلاً، فَحوَّلوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة ... ،وأما الخليل، فكان يزعم أنَّ قولك: جاءٍ، وشاءٍ، ونحوهما اللام فيهن مقلوبة، وقال: ألزموا ذلك هذا واطرَّد فيه، إذ كانوا يقاسون كراهية الهمزة الواحدة؛ وذلك نحو قولهم، للعجاج:

لاثٍ بهـــــا الأشـــــاءُ والعُبْـــــرِيُّ [3]

وأكثر العرب، يقول: لاثٍ، وشاكٍ سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت، حين قالوا: فاعل، ولم يصلوا إلى حذفها؛ كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما

---

(١) ص٩٧ من البحث.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ١٢٥ .

(٣) الشاهد فيه لاثٍ من لائث، لاثٍ به الأشاء والعبريُّ :لاثٍ مُدرك متكاثف .والأشاء النَّخل الصِّغار. والعبريُّ: السِّدر العظام ينبت على عبور الأنهار، أي شطوطها. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي تحقيق، د.عِزَّة حَسن، دار الشرق العربي، بيروت–لبنان ١٤١٦هـ–١٩٩٥م٢٩٦ .

ساكنتان، فهذا تقوية لمن زعم أنَّ الهمزة في "جاءٍ"، هي الهمزة التي تُبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل[1]

وجاء في المقتضب: "باب ما اعتلت عينه مما تلا لامه همزة وذلك نحو قولك: (جاءٍ) إذا بَنَيْتَ اسم فاعل، منه اعتل موضع العين منه، فَهُمِز، فإذا التقت هي واللام التي هي همزة، فلزم الهمزة التي هي لام القلب إلى الياء؛ لكسرة ما قبلها، لأنَّه لا يلتقي همزتان في كلمة، إلّا لَزِمَ الآخرة منها البدل، والإخراج من باب الهمز فتقول: (جاءٍ) ... فهذا قول النحويين أجمعين، إلا الخليل بن أحمد، فإنَّه كان يقول قد رأيتهم يفرون إلى القلب، فيما كانت فيه همزة واحدة؛ استثقالاً لها؛ فَيُقَدِّمون لام الفعل، ويؤخرون الهمزة التي هي عين فيما لا يهمز فيه غيرها، ليصير العين طرفاً فيكون ياء"[2] .

أورد ابن عصفور الخلاف بين الخليل، و سيبويه في هذه المسألة، كما أورد ترجيح الفارسي فيها فقال: "اسم الفاعل في نحو: "جاءٍ" فإنه يخالف اسم الفاعل من قائم، وأمثاله في أنك إذا أبدلت من العين همزة، كما فعلت في قائم، وأمثاله، اجتمع لك همزتان، الهمزة التي هي لام، والهمزة المبدلة من العين، فَتُبْدِل من الهمزة الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب الخليل، أنَّهم قلبوا اللام في موضع العين، فلم تلتق همزتان فإن قيل وما الذي حمل الخليل على ادِّعاء القلب؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه؛ ألا ترى أنَّ جائياً في مذهب سيبويه أصله: "جايئ" ثم "جائئ"، ثم "جائيّ"، ثم "جاءٍ" ،وفي مذهب الخليل أصله "جايئ فقُلِب فصار "جائيٌ ثم جاءٍ؛ فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل، على مذهب الخليل، فلذلك تكلف القلب، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين نحو قولهم: شاكٍ، ولاثٍ.و الأصل فيهما: شائك، ولائث، وكلا المذهبين عند سيبويه حسن، و رجَّح الفارسي مذهب الخليل، على المذهب الأول، بأنَّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلاَلَيْن على الكلمة من جهة واحدة، وهما قلب العين همزة، و قلب الهمزة التي هي لام ياء، و توالي إعلاَلَيْن على الكلمة من جهة واحدة، لا يوجد

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٦- ٣٧٨، والمنصف ٢/ ٥٢- ٥٤.

(٢) المقتضب ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، والتكملة ٦٠٢ .

في كلام العرب، إلا نادراً، أو في ضرورة الشعر"[١].

موقف الشَّارِحَيْن:

- ذهب ابن إياز مذهب سيبويه، واحتجَّ بما أورده الخليل عند سؤال سيبويه له عن العلَّة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين ،وإجابة الخليل: أنَّ العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة[٢].
- ذهب عز الدين في هذه المسألة، مذهب سيبويه، بالرغم من عدم التصريح برأيه، حيث أورد التغيير الذي يطرأ على الكلمة التي ورد الخلاف فيها، وعرضها كما عرضها سيبويه، ولم يعرض ما عليه الخليل فيها،ويكون بهذا مرجحاً، ما ذهب إليه سيبويه[٣] .

المسألة الثامنة: إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى" في الاسم و الصفة:

قال ابن مالك: "تُبْدَلُ اليَاءُ من الواوِ لاماً لِفُعْلَى صِفَةً مَحْضَةً أو جَارِيَةً مَجْرَى الأَسْمَاء"[٤] .

تحدث ابن مالك عن إبدال الواو ياءً، إذا كانت لاماً لفُعْلَى في موضعين:

الأول: في الصفة المحضة، والثاني: في الصفة الجَارِيَة مَجْرَى الأَسْمَاء، وقد دار الخلاف بين بعض الأئمة، في إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى في الاسم ،و الصفة الجارية مجرى الأسماء، والصفة المحضة؛ فمنهم من يرى وقوع الإبدال في الاسم ،و الصفة الجارية مجرى الأسماء، و البعض يرى وقوعها في الصفات الجارية مجرى الأسماء، و الصفة المحضة ،ومن بينهم المصنف ابن مالك، والذي أنكر ابن إياز ما ذهب إليه مصرحاً بذلك، و سيعرض البحث آراء بعض العلماء في هذه المسألة.

أورد سيبويه رأيه في هذه المسألة؛ فهو يرى أنَّ فُعْلَى من بنات الواو، إذا كانت اسماً فهي بالياء، أما إذا كانت صفة، فَيُجْرونها على الأصل بالواو جاء في الكتاب، قوله: "أمَّا فُعْلَى من بنات الواو، فإذا كانت، اسماً فإنَّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في فَعْلَى، فأدخلوها

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) ص ١١٦ – ١١٧ من البحث.

(٣) ص ١١٨ – ١١٩ من البحث.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز ١٩٥.

عليها في فُعْلَى، كما دخلت عليها الواو في فَعْلَى، لتتكافئا، وذلك قولك الدُّنيا، والعُليا، والقُصيا، وقد قالوا: "القُصْوَى"، فأجروها على الأصل، لأنَّها قد تكون صفة بالألف واللام، فإذا قلت: "فُعْلَى"، من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، وهو أجدر أنْ يجيء على الأصل، إذ قالوا: "القُصوَى" فأجروه على الأصل وهو اسم، كما أخرجتَ فَعْلَى من بنات الياء صفة على الأصل"(١) .

كما وافق المبرد سيبويه في هذه المسألة جاء في المقتضب في باب ما كان على فَعْلَى وفُعْلى، من ذوات الواو والياء، اللتين هما لامان قوله: "وأمَّا ما كان من هذا الباب على (فُعْلَى)، فإنَّ واوه تنقلب ياء إذا كان اسماً؛ كقولك الدُّنيا والقُصيا . والنَّعت يجري على أصله، ياءً كان أو واواً"(٢) .

أمَّا المازني، فيرى "أنَّه يأتي على فُعْلَى من الياء اسماً، وصفةً على الأصل، قياساً على مجيء فَعْلَى من الواو اسماً و صفةً جاء في المنصف قوله: "قال أبو عثمان وتجري "فُعْلَى" من هذا الباب من الياء على الأصل اسماً، و صفة، كما جرت"فَعْلَى"من الواو اسماً، وصفة. قال أبو الفتح: فكما قلت في الاسم: "عَدْوَى"، وفي الصفة "شَهْوَى"، فأجريتهما على الأصل في الاسم، و الصفة من باب، "فَعْلَى"، كذلك تجري "فُعْلَى" من الياء على الأصل، اسماً، و صفة؛ لأنَّ "فُعْلَى" في هذه الجهة نظيرة "فَعْلَى" في تلك الجهة، فإذا كانوا قد قلبوا الواو إلى الياء في "الدُّنيا والعُليا"، فَهُم بأنْ يُقِرُّوْها فيما هي فيه أصل أجدر. هذا مع أنَّ القياس ألا يُقلبَ الأخفُّ إلى الأثقل؛ فإذا جاء الشيء على ما ينبغي فلا مسألة فيه، ولا اعتراض عليه . قال أبو عثمان: فإذا قلت: "فُعْلَى"من هذا صفة جرت على الأصل، وإن جاء "القصوى". قال أبو الفتح "قوله: "وإن جاء القصوى"، يقول: لا تنكر أن تأتي "فُعْلَى" اسماً أيضاً على الأصل، فإنها شاذة، وأصلها أيضاً: الوصف؛ فيجوز أن تكون خرجت على الأصل، لأنَّها في الأصل صفة؛ فجعل ذلك تنبيهاً على أنها في الأصل صفة"(٣) .

وأما أبو علي الفارسي، فهو يذهب إلى مجيء الإبدال ليس في الصفة المحضة، كما ذهب إليه مصنف "التعريف في ضروري التصريف"، بل في الصفات الجارية مجرى الأسماء جاء في

(١) الكتاب ٣٨٩/٤.

(٢) المقتضب ١/ ٣٠٧ .

(٣) المنصف ٢/ ١٦٢ .

"التكملة"، قوله: "إذا كانت اللام واواً في فُعْلى، فإنها تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء؛ وذلك نحو: الدُّنيا، والعُليا، والقُصيا . وقد قالوا القُصوَى، فجاء على الأصل كما جاء قَوَدُ، استَحْوَذَ"(١) .

بينما يرى الثمانيني، أنَّ الإبدال في "فُعْلَى" يقع في الأسماء دون الصفات، وعلَّل لهذا الإبدال بقوله: اعلم أنَّ "فُعْلى" تكون وصفاً وتكون اسماً، ... ،وإن كانت لام "فُعْلَى" واواً، واستعملت اسماً، قلبت واوها ياءً، قالوا: "الدُّنيا"، وهو من: "دنا يدنو"، و"العُليا"، وهو من: "علا يعلو"، وإنَّما قلبوا؛ ليفرقوا بين الاسم، والصفة، وكان التغيير في الاسم أَوْلَى من الصفة؛ لأنَّ الاسم على كل وجه أخف من الصفة، فلو بنيت "فُعْلى" من "غزوت"، وجعلتها اسماً، لقلت: "الغُزْيا"، ولو جعلتها صفة لَصَحَّحْتَ الواو، فقلت: "الغُزْوَى"(٢).

وجاء رأي الزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن الحاجب، ورضي الدين الاستراباذي موافقاً لما ذهب إليه الثمانيني في وقوع الإبدال في الأسماء، دون الصفات،ولكن علَّل كل واحدٍ منهم تعليلاً يختلف عن الآخر، على النحو الآتي.

جاء في شرح المفصل: "قال صاحب الكتاب: و"فُعْلَى" تُقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة، فالاسمُ نحو: "الدُّنْيَا"، و"العُلْيَا"، و"القُصْيَا"، وقد شذّ "القُصْوَى"، و"حُزْوَى"، والصفةُ قولك إذا بنيتَ "فُعْلَى"، من"غَزَوْتُ":"غَزْوَى" قال الشارح: وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة، إلّا أنّ التغيير هنا مخالفٌ للتغيير في "فَعْلَى"، لأنّك هنا قلبت واوه ياءً، وفي "فَعْلَى" قُلِبَتْ ياؤه واواً، وذلك لضرب من التعادل. وقد مثّل الاسمَ بـ"الدنيا"، و"العليا"، و"القصيا"، وهي في الحقيقة صفاتٌ، إلّا أنّها جرت مجرى الأسماء، لكثرة استعمالها مجرّدة من الموصوفين، فهي كـ:"الأَجْرَع"، و"الأَبْطَح"، ولذلك قالوا في جمعه: "الأباطِح"، و"الأجارع"، كما قالوا: "أَحْمَدُ"، و"أَحامِدُ". وأبدلوا الواو في "فُعْلَى، "بضمّ الفاء كما أبدلوها بفتح الفاء، ولم تغيّر الصفة نحو "غُزْوَى"، كما لم تُغَيَّر في "فَعْلَى"، نحو: "خَزْيَا". وقد شذّ "القُصْوَى"، وكان القياس "القُصْيَا"، كما قالوا "الدُّنْيا". ولا يُنْكَر أن يشذّ من هذا شيءٌ، لأنّ أصله الصفةُ، فجاز أن يخرج بعضُ

(١) التكملة ٦٠٨، ٦٠٩ .

(٢) شرح التصريف ٥٣٤، ٥٣٥.

ذلك على الأصل، فيكون مَنْبَهَةٌ على أنّ أصله الصفة"[١] .

أما في الممتع: أو يكون الاسم على وزن: "فُعْلَى" ، وتكون لامه واواً، فإنَّ العرب تبدل من الواو ياء، في الاسم، وذلك نحو: "العُلْيَا" ،"الدُّنْيَا، و"القُصْيَا... فإن قال قائل: "القُصْيَا، و"العُلْيَا، والدُّنْيَا ،صفات فالجواب: أنها قد استُعملت استعمال الأسماء، في ولايتها العوامل، وتُرِك إجراؤها تابعة؛ فلذلك قلبت فيها الواو، ياء[٢] .

وجاء في شرح شافية ابن الحاجب قوله: "قال المصنف: و تقلب الواو ياء، في "فُعْلَى" اسما كـ:الدُّنيا و العُليا، وشذَّ نحو: القُصْوَى، وحُزوَى، بخلاف الصفة، كـ:الغُزْوَى. قال الشارح: وإذا كان الناقص على فُعْلَى، بضم الفاء، فلا يخلو إما أن يكون واوياً، أو يائياً، و كل واحد منهما إمَّا اسماً، أو صفةً، فالثاني لا تقلب لامه اسماً كان، أو صفة؛ لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها، و خفَّة الياء في آخرها، فلو قُلِبَت واواً، لكان طرفا الكلمة ثقيلين، و أمَّا الواوي، فحصل فيه نوعٌ من الثقل بكون الضَّمة في أول الكلمة، و الواو قرب الآخر؛ فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم و الصفة، فقلبت الواو في الاسم، دون الصفة، لكون الاسم أسبق من الصفة، فعدل بقلب واوه ياء، فلمَّا وصل إلى الصفة خليت ؛ لأجل الفرق بينهما"[٣] .

موقف الشَّارِحَيْن:

- أنكر ابن إياز، ما جاء به ابن مالك، من وقوع الإبدال في الصفة المحضة، و كان رأيه موافقاً رأي غالبية أئمة التصريف، الذين عرض البحث آراءهم[٤] .
- ذهب عز الدين مذهب المصنف، في وقوع الإبدال في الصفة المحضة، في هذه المسألة، و مثّل لها بألفاظ عدَّها البعض أسماء، وقد عدّها البعض الآخر، أسماء جارية مجرى الصفة[٥] .

لم يتوافق تعليل عالم من العلماء،الذين ذكرهم البحث، و تعليل عز الدين، فقد علَّل لوقوع

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٥٠٠.

(٢) الممتع الكبير في التصريف ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٧٧، ١٧٨.

(٤) ص١٢٠ ، ١٢١ من البحث.

(٥) ص١٢٢ من البحث.

الإبدال بقوله:" "العُليا" أصلها: "العُلْوَى"؛ لأنها من "العُلُو"، ومثال الجارية مجرى الأسماء: الدُّنْيَا أصلها: الدُّنْوَى؛ لأنَّها من الدُّنُو، وهما مؤنث الأعلى والأدنى، والواو في المذكر أبدلت ياء؛ لتطرفها رابعة، فقلبت في المؤنث حملا عليه؛ لأن هذا الإعلال تخفيفٌ، فكان المؤنث به أَوْلَى، لما فيه من ثقل التأنيث، والوصفية، وندر القصوى تأنيث الأقصى"[١].

الرَّاجح من القول في هذه المسألة مما عرض له البحث ، وكما أورد محقق كتاب شرح التصريف للثمانيني الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي: "أنَّ الخلاف بين النُّحاة في هذه المسألة لفظي؛ لأنَّ الأمثلة التي أوردوها لإبدال الواو ياء في "لام فُعلى"، متفقة عند الجميع، لكن سيبويه، ومَنْ وافقه عدوها أسماء، وذهب ابن مالك، ومَنْ تابعه إلى أنَّها صفات، ومن تفاوتِهم في الحُكم على وصفيَّة الكلمة، أو اسميتها، نشأ الخلاف بينهم"[٢] .

المسألة التاسعة: حذف أحد الساكنين من بناء مفعول مما كانت عينه واواً، أو ياءً من الثلاثي:

قال ابن مالك: "تُحذَف وَاوُ مَفْعُوْلٍ، وَيُفْعَلُ بِعَيْنِهِ مَا ذُكِرْ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءً، وُقِّيَتْ الإِبْدَال بِجَعْلِ الضَّمَّة المَنْقُولَة فِيْهَا كَسْرَة"[٣].

اخْتُلِف في المحذوف من الفعل الثلاثي المعتل العين الواوي، أو اليائي، عند صياغة اسم المفعول منه؛ فذهب الخليل وسيبويه: إلى أنَّ المحذوف هو واو مفعول، أما الأخفش، فيرى أنَّ المحذوف عين الفعل وقد أورد المبرد ما عليه سيبويه و الخليل،و الأخفش،كما أورد حجة سيبويه والبصريين ،و حُجة الأخفش، ثم أورد ما استدل به سيبويه و البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بقوله: فأَمَّا سيبويه، والخليل، فإنَّهما يزعمان أنَّ المحذوف واو(مَفْعول) ... ،وأما الأخفش فكان يقول: المحذوفة عين الفعل، أمَّا حُجَّة سيبويه والبصريين؛ فلأنَّها زائدة، والتي قبلها أصلية، فكانت الزيادة أولى بالحذف،لأنَّه إذا التقى ساكنان، حُذف الأَوَّل، أوحُرِّك؛ لالتقاء الساكنين؛ فلو كانت الواو ثابتة، والياءُ ذاهبة، لقالوا: مَبُوع[٤].

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين١٣٩ .

(٢) شرح التصريف، للثمانيني، هامش ٥٣٤ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن اياز ٢٢٤.

(٤) المقتضب ١/ ٢٣٨

ردّ الأخفش حُجَّةَ البصريين هذه، بإجابته عن سؤال أبي عثمان، فقد سأله أبو عثمان عن "مبيع" فقال: "فسألته عن "مبيع"، فقلت: ألا ترى أنَّ الباقي في "مبيع" الياء، ولو كانت واو مفعول لكانت "مَبُوْع"؟ فقال: إنَّهم لمَّا أسكنوا ياء "مَبْيُوْع" وألقوا حركتها على الباء، انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأُبْدلت مكان الضَّمَّة كسرة للياء التي بعدها، ثم حُذفت الياء بعد أن أُلزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو "مفعول" الباء المكسورة، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واواً" ميزان، و"ميعاد" ياءً ، للكسرة التي قبلها"(١).

وقد أورد سيبويه رأيه في هذه المسألة، في باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها قوله: "ويعتل مفعول منهما – خاف، باع – كما اعتل فُعِلَ؛ لأنَّ الاسم على "فَعَلَ، فاعِل فتقول: مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنَّما كان الأصل: مَزْوُوْر، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحُذِفَت واو مَفعُولٍ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: مَبِيع، و مهيب، أَسْكنت العين، وأَذهبت واو مفعول؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، و جعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في: بِيْض"(٢) .

ذهب المبرد مذهب الخليل و سيبويه، في أنَّ المحذوف واو مفعول، كما أورد ما عليه الخليل و سيبويه، والأخفش، في هذه المسألة فقال: "فإنْ بنيتَ مفعولاً من الياء، أو الواو، قلتَ في ذوات الواو: "كلامٌ مَقُول"، و "خاتمٌ مَصُوغ"، و في ذوات الياء: "ثوب مَبيع"، و "طعام مَكِيل"، و كان الأصل: مَكْيُول، ومَقْوُوْل، ولكن لما كانت العين ساكنة، كَسكونها في: يَقُوْل، ولحقتها واو مفعول، حذفت إحدى الواوين؛ لالتقاء الساكنين، فأَمَّا سيبويه، والخليل، فإنَّهما يزعمان أنَّ المحذوف واو(مَفْعول)؛ لأنَّها زائدة، والتي قبلها أصلية، فكانت الزيادة أَوْلَى بالحذف، والدَّليل على هذا عندهما "مَبِيع"؛ فلو كانت الواو ثابتة، والياءُ ذاهبة، لقالوا: "مَبُوع"، وأمَّا الأخفش، فكان يقول: المحذوفة عين الفعل؛ لأنَّه إذا التقى ساكنان، حُذف الأَوّل، أو حُرِّك؛ لالتقاء الساكنين، فقيل للأخفش: فإن كان الأولُ المحذوفَ، فَقُل في "مبيع": "مَبوع"؛

(١) المنصف ١ / ٢٨٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٨ .

لأنَّ الياء من "مَبِيْع" ذهبت، والباقية، واو مفعول"[1] .

عرض أبو علي الفارسي، ما عليه الخليل وسيبويه، وذكر ما عليه الأخفش في هذه المسألة، دون أنْ يُرَجِّحَ رأياً بعينه فقال: "أما مفعول، فما كان من الواو، ظهرت فيه الواوُ، ذلك قولُهُم: مَقولٌ، ومَزور، ومَصُوغ، ومَؤُوف[2]، وما كان من الياء، ظهرت فيه الياء، نحو قولهم: مَخيطٌ، و مَبيعٌ و مَكيلٌ، فالعينُ كانتْ ساكنة في "يُقالُ، ويُكالُ"، فالتقتْ ساكنة مع واو مفعول الساكنة، فحذفت واو مفعول، في قول سيبويه، وعين الفعل، في قول أبي الحسن"[3] .

أمَّا المازني فقد أورد ما عليه الخليل و سيبويه ،والأخفش في هذه المسألة، مُرَجِّحَاً قول الأخفش فيها جاء في المنصف قوله: "قال أبو عثمان: وزعم الخليل، وسيبويه أنَّك إذا قلت: "مَقول"، أو"مَبيع"، فالذَّاهب لالتقاء الساكنين، واو مفعول، وقال الخليل: إذا قلت: "مَبْيُوْعٌ"، فألقيت حركة الياء على الباء، سكنت الياء، التي هي عين الفعل، وبعدها واو مفعول، فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول، وكانت أَوْلَى بالحذف؛ لأنها زائدة، وكان حذفها أولى، ولم تحذف الياء؛ لأنَّها عين الفعل، وكذلك "مَقُول" ،الواو الباقية ،عين الفعل، والواو المحذوفة واو مفعول، وكان أبو الحسن يزعم، أنَّ المحذوفة عين الفعل، والباقية، واو مفعول فسألته عن "مبيع"، فقلت: ألا ترى أنَّ الباقي في "مبيع " الياء، ولو كانت واو مفعول، لكانت" مَبُوْع"؟ فقال: إنَّهم لمَّا أسكنوا ياء "مَبْيُوع" ،وألقوا حركتها على الباء، انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأُبْدلت مكان الضمة كسرة، للياء التي بعدها، ثم حُذفت الياء، بعد أن أُلزمت الباء كسرة للياء، التي حذفتها، فوافقت واو "مفعول" ،الباء المكسورة، فانقلبت ياءً، للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان، وميعاد "ياءً للكسرة التي قبلها"[4]؛ وكلا

---

(١) المقتضب ١/ ٢٣٨ ، و المنصف ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، وشرح المفصل ٥/ ٤٣٥،٤٣٦ ، الممتع في التصريف ٢٩٦، ٢٩٧، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد بن عبد الحي عمار السالم ١٨٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٧٤، ١٧٥ .

(١) المنصف ١/ ٢٨٨ .

(٢) طعام مؤوف: أي أصابته آفة، لسان العرب ١ /١٩٣ .

(٣) التكملة ٥٩٠ .

(٤) المنصف ١ / ٢٨٧، ٢٨٨، و شرح المفصل ٥/ ٤٣٥، ٤٣٦، الممتع الكبير في التصريف٢٩٦، ٢٩٧ إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد بن عبد الحي عمار السالم ١٨٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٧٤، ١٧٥ .

الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس"[١].

موقف الشَّارِحَيْن:

- عرض ابن إياز هذه المسألة بتوسع، مُدَلِّلاً، ومُحْتَجَّاً، لكل من سيبويه والأخفش، فيما ذهبا إليه في حذفهما لأحد الساكنين، من بناء مفعول من الفعل الثلاثي الواوي، أوالیائي.
- ذهب ابن إياز مذهب سيبويه في هذه المسألة، مُدَلِّلاً لذلك ؛اعتبار قلة التغيير أولى[٢] .
- عرض عز الدين هذه المسألة، بإيجاز مورداً الخلاف بين سيبويه، والأخفش في المحذوف من أحد الساكنين، و مُعَلِّلاً لسيبويه هذا الحذف؛ وهو لزيادتها، و كان هذا التعليل موافقاً لتعليل ابن إياز وأئمة التصريف[٣] .
- اكتفى عز الدين، بعرض ما عليه سيبويه في هذه المسألة، دون إيراد حجج الأخفش، أو أدلته التي تثبت ما ذهب إليه، وقد يكون ارتضى مذهب سيبويه في هذه المسألة؛ لذا عَرَضَ له.

المسألة العاشرة:الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء، وضم العين،أو كسرها:

قال ابن مالك: "أو كائناً مَا هُمَا فِيْهِ اسْمَاً، يُوَازِنُ بِجُمْلَتِه أو صَدْرِه فَعَلاً، أو فُعُلاً، أو فُعَلاً "[٤].

يتحدث ابن مالك عن الحالات التي يمتنع فيها الإدغام، ومن هذه الحالات مجيء حرفين متماثلين في اسم، هذا الاسم يوازن بجملته أو صدره فَعَلاً، أو فُعُلاً، أو فُعَلاً، فلا إدغام فيه.

دار الخلاف في هذه المسألة بين الخليل وسيبويه والمازني، والأخفش في إدغام مثل: " فَعُلان وفَعِلان" من المضعَّف؛ فذهب الخليل وسيبويه والمازني، إلى الإدغام، بينما ذهب الأخفش، إلى الإظهار.

قال سيبويه: "وتقول في فَعَلان: رَدَدَان، وفُعَلان: رُدَدَان، يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة ألا تراهم قالوا: "خُشَشَاء"[٥] . وتقول في فَعُلان: رَدَّان، وفَعِلان: رَدَّان أجريتهما على مجراهما، وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شيء، كما فعلت ذلك بفَعُل، وفَعِل"[٦] .

---

(١) المنصف١/ ٢٨٨ .

(٢) ص١٢٨ – ١٣٠من البحث.

(٣) ص١٣٠ ، ١٣١من البحث.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٤٧.

(٥) الخُشَشَاء، العظم الدقيق العاري من الشعر الناتئ خلف الأذن. لسان العرب٥/٧٢ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٢٧ .

أورد ابن السَّراج، ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والمازني، وما ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة، فقال:"سأل الأصمعي أعرابياً: هل تعرف "رَكَكَا"، فقال: قد كان ههنا ماء يسمى ركًّا، فهذا مثل"فَكَك"، فإذا ألحقت هذه الأشياء التي ذكرت الألف والنون في آخرها؛ فإنَّ الخليل وسيبويه والمازني، يَدَعُوْن الصَّدر على ما كان عليه قبل أن يلحق، وذلك نحو: ردَدَان، وإنْ أردت "فَعُلان" أو "فَعِلان"، أدغمت فقلت: "رَدّان" فيهما، وكان أبو الحسن الأخفش، يُظهر، فيقول: رَدُدَان، ورَدِدَان، ويقول: هو ملحق بالألف والنون؛ فلذلك يُظْهِر ليسلم البناء"(١) .

برز رأي المازني في هذه المسألة، وهو الإدغام ،كما أورد رأي الأخفش، و ردَّه مُعَلِّلاً لذلك ، أمَّا ابن جني، فقد علَّل لما ذهب إليه الخليل و سيبويه، جاء في المنصف قوله: "قال أبو عثمان: فإذا ألحقت هذه الأشياء التي ذكرت لك الألف والنون في آخرها تركت الصدور على ما كانت عليه، قبل أن تلحق وذلك نحو: "رَدَدَان" فإذا أردت "فَعُلان"، أو "فَعِلان" أدغمت فقلت: "رَدَّان" فيهما، وهو أوثق من أنْ تُظهر، وكان أبو الحسن يُظهر فيقول: "رَدُدَان، و رَدِدَان"، ويقول: هو مُلْحَقٌ بالألف والنون، فلذلك يظهر ليسلم البناء. والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأنَّ الألف، والنون يجيئان كالشيء المنفصل، ألا ترى أنَّ التصغير لا يحتسب بهما فيه، كما لا يحسب بياءيّ النسب، ولا بأَلِفَيّ التأنيث، فيُصَغِّرون "زَعْفَرَانا: زُعَيْفِرَاناً، وخُنْفُساءَ: خُنَيْفِساءَ" فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاز الأربعة فيقولون في: "سَفَرْجَلٍ" "سُفَيْرِجٌ" وفي: "فرَزْدَق" "فُرَيْزِدٌ" وهذا قول الخليل وسيبويه، وهو الصواب.قال أبو الفتح: إنَّما ذهب الخليل وسيبويه إلى إدغام مثل: "فَعِلان وفَعُلان"من المضعَّف؛ لأنَّ الألف والنون جرتا مجرى هاء التأنيث ...، فكما أنه لو بُنى مثل"فَعِلةٍ، أو فَعُلَةٍ من رَدَدْتُ، لقالوا "ردّة"، فأدغموا ولم يعتدوا بالهاء؛ بل يدغمون كما يُدْغَمُ ما لا هاءَ فيه؛ فكذلك يجب إدغام ما فيه ألف ونون، فإذا كانت الألف والنون في "فَعِلانٍ، وفَعُلانٍ"، بمنزلة هاء التأنيث، وَجَبَ ألا يُعْتَّد بهما، وأن يُجرى على الصّدر، ما كان يجري عليه قبل إلحاقهما"(٢) .

وقد أورد ابن مالك في مصنفه إيجاز التعريف، تفسيراً، وتوضيحاً لمن فكَّ، ومن أدغم فقال: "رَدِدَان" "ورَدُدان"، ففيه مذهبان: الفك، والإدغام، فَمَن فَكّ؛ فلأن المثال قد خالف الفعل بزيادة تخص الأسماء، ولا تكون في الأفعال، فوجب الفك معها في: رَدِدان، ورَدُدَان، ونحوهما .كما وَجَبَ

(١) الأصول لابن السراج ٣/ ٤٠٧.
(٢) المنصف ٢/٣١٠، ٣١١.

معهما التصحيح في الجَوْلَان، والصُّورى ونحوهما . ومَنْ أدغم؛ فلأنَّ العناية بالإدغام، أشد من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم يتطرفا؛ ولذلك أدغموا أفعل في التفضيل والتعجب نحو: الأشدّ، وما أشدّه، ولم يقلبوا فيهما نحو: الأجود، وما أجوده"[١].

عرض الرضي هذه المسألة مورداً رأيه فيها، ومدلِّلاً لما ذهب إليه بقوله: فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن للفعل، حرف لازم كـ: ألف التأنيث، أو الألف والنون، لم يمنع ذلك من الإدغام ... ،فنقول من "ردَّ" على فَعَلان: رَدَدَان، كـ: شَرَر، وعلى فَعِلان، وفَعُلان، بكسر العين وضمها: "ردَّان" بالإدغام وعلى "فُعُلان" بضمتين، وفِعِلان بكسرتين: رُدُدَان، ورِدِدان، وعلى فُعَلان بضم الفاء وفتح العين: رُدَدَان، كله بالإظهار[٢].

موقف الشَّارِحَيْن:

- ذكر ابن إياز الخلاف في هذه المسألة، فأورد ما عليه الخليل وسيبويه والمازني، من إدغام بناء "فَعُلان" من "ردَّ" إلى ردَّان.
- أورد ما ذهب إليه الأخفش من الإظهار، وحُجَّته فيما ذهب إليه، كما نقل ردَّ أبي عثمان على، حجة الأخفش[٣] .
- لم يُصَرِّح ابن إياز برأيه في هذه المسألة ،لكنَّ البحث استطاع التوصل لرأيه فيها، وهو موافقته مذهب الخليل و سيبويه والمازني.
- لم يُشر عز الدين للخلاف في هذه المسألة ،أو لما عليه الخليل وسيبويه والمازني، أو ما ذهب إليه الأخفش فيها[٤] .
- لم يُصَرِّح عز الدين برأيه في هذه المسألة، لكنَّ البحث استطاع التوصل لرأيه –وهو موافقته لما ذهب إليه الأخفش– مما مثَّل به للوزن فَعُلان من"ردَّ" فأظهره، ولم يُدْغِم، وهذا على مذهب الأخفش الذي يرى فيه الإظهار، أمَّا مذهب الخليل وسيبويه والمازني، ففيه الإدغام .

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق، محمد عثمان ١٦٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٤٣ .

(٣) ص١٣٧ ، ١٣٨ من البحث.

(٤) ص١٣٨ ، ١٣٩ من البحث.

المسألة الحادية عشرة: جواز الفك والإدغام في "قَوْوَان":

قال ابن مالك: "وإنْ سُكِّنَ جَزْماً، أَوْ بِنَاءً في غَيْرِ (أَفْعِلْ) المَذْكُوْر، أَوْ كَانَ يَاءً لَازِمَاً تَحْرِيْكُهَا، أَوْ وَلِيَ المِثْلَانِ فَاءَ افْتِعَالٍ، أَوْافْعِلَالٍ، أَوْ فُرُوْعِهِمَا، أَوْ كَانَ أَوَّلُهُمَا بَدَلَ غَيْرِ مَدَّةٍ دُوْنَ لُزُوْمٍ، أَوْ كَانَا وَاوَيْ: "قَوْوَان" وَنَحْوِه، جَازَ الفَكُّ والإِدْغَامُ"(١).

يتحدث ابن مالك، عن حالات جواز الفك، والإدغام في المواضع السابقة الذكر، وسيتناول البحث ما دار فيه الخلاف منها؛ حيث دار الخلاف في حال إذا كان المثلان واوَيْن نحو:"قَوْوَان"، وسيعرض البحث أقوال بعض العلماء، فقد وردت هذه المسألة في بعض مصنفات العلماء، و تناولوها بالشرح والتحليل، مبرزين ما عليه الإمامين، ورأييهما فيها؛ أمَّا عن رأي سيبويه، فجاء في الكتاب قوله: "وتقول في فَعُلانٍ من قَوِيتُ: "قَوَّانٌ"، وكذلك فَعُلانٌ من حَيِيتُ: حَيَّانٌ، تدغِم لأنَّك تدغم فَعُلانٍ من رَدَدْتُ. وقد قَوِيَت الواو الآخرة، كقوَّتها في نَزَوانٍ، فصارت بمنزلة غير المعتل، ومَنْ قال في قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ﴾(٢) ، قال: "قَوَوَانٌ"(٣).

نُسِبَ للمبرد أنَّه غلَّط سيبويه في هذه المسألة، وأورد بعض الأئمة عنه هذا القول، منهم ابن جني، وابن إياز، وعز الدين، قال ابن جني:" وقال أبو العباس: "قَوُوان" غَلطٌ، ينبغي لمن لم يُدْغم أن يقول: "قَوِيان"، فيكسر الأولى، ويقلب الثَّانية ياء؛ لأنَّه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة؛ قال: وهذا قول أبي عمر الجرمي، وجميع أهل العلم.وحجة سيبويه: يجوز الإظهار؛ محافظةً على البناء، والإدغام؛ لأنَّ المِثْلَيْن في كلمة واحدة" (٤) .

قال ابن إياز: "وقال أبو العباس المبرد: هذا غلط من سيبويه، يجب إنْ لم يُدغم أنْ يقول: قَوِيان"(٥).

قال عز الدين:" وقال المبرد: غَلِطَ سيبويه، ويجب إنْ لم يدغم أن يقول: قَوِيَان، فيجب كسر

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٥٠.

(٢) سورة الأنفال من الآية٤٢.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٤.

(٤) المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٥٨

الواو الأُوْلَى؛ لتنقلب الثانية ياء، هرباً من اجتماع واوين الأولى مضمومة، والثانية متحركة"[1].

أمَّا ما نسبه ابن جني والشارحان للمبرد من قول فقد ورد في كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" ما يؤيد هذا النسب فقد جاء فيه: "قال محمد:–المبرد– هذا خطأ، ينبغي لمن يبني أن يقول :"قويان" لأنَّ الواوين لا تثبتان، كما لم تثبتا في: "قويت"، وهذا قول النحويين جميعاً، وقول أبي عمر"[2] .

كما برز رأي المبرد في إبدال الواو ياء، جاء في باب ما كانت عينه، ولامه واوين قوله: "اعلم أنَّه ليس من كلامهم أنْ تلتقي واوان، إحداهما طرف من غير عِلّة، فإذا التقت عين ولام، كلاهما، جاز ثباتها، إذا كانت العين ساكنة، لأنَّك ترفع لسانك رفعةً واحدةً، للإدغام، وذلك قولك:" قُوّةٌ، وحُوّةٌ، وصُوّةٌ... ،فإنْ بنيت من شيء من هذا فِعْلاً، لم يَجُزْ أنْ تبنيه على: "فَعَلَ". فتلتقي فيه واوان؛ لأنَّك لو أردت مثل غزوت لقلت: قَوَوت "أَقْوُو"، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة، وهذا مطّرح من الكلام؛ لما يلزم من الثقل، والاعتلال. فإنَّما يقع الفعل منه على فَعِلتُ؛ لِتَتْقَلبَ الواو الثانية ياءً في الماضي، و ألفاً في المستقبل. وذلك قولك: "قَوِيَ" يَقْوَى، وحَوِيَ يَحْوى. فإذا قلت كذلك، صَرَفْتَ الواو الثانية المنقلبة ياء، تصريف ما الياء منه أصل، ما دمت في هذا الموضع. فإنْ قال قائل: ما بال الواوين لم تثبتا ثَباتَ الياءين في حَيِيت ونحوه؟ فلأنَّ الواو مخالفة للياء في مواضعها، ألا تراها تُهمز مضمومةً، إذا التقت الواوان أوّلاً، ولا يكون ذلك في الياء"[3].

وافق أبو عثمان سيبويه في هذه المسألة، و ذلك بجواز الإظهار والإدغام في"قُوُوَان" ، ونسب ابن جني، لأبي العباس، أنَّ "قُوُوَان"، غلط ينبغي لمن لم يُدْغِم، أن يقول: "قَوِيَان"، كما أَدْلَى برأيه صريحاً، وهو الإدغام، وعدم الإظهار في هذه المسألة، مُعَلِّلاً،و مُحْتَجَّاً لما ذهب إليه، مخالفاً سيبويه وأبا عثمان .

جاء في المنصف: "قال أبو عثمان: وتقول في "فَعُلان من قويت: قَوُوَان"، وإن شئْتَ أدغمت، وأسكنت الواو الأُولى . قال أبو الفتح: هذا الذي قاله، قد قاله سيبويه من قبل؛ أعنى إظهار "قُوُوان".وقال أبو العباس: "قُوُوان" غَلطٌ ينبغي لمن لم يُدْغم أنْ يقول: "قَوِيان"، فيكسر الأُوْلَى

(١) نفسه،عز الدين ١٦٩.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٦٦.

(٣) المقتضب ١/ ٢٨٧.

،ويقلب الثَّانيةُ ياءً؛ لأنَّه لا تجتمع واوان في إحداهما ضَمَّة، والأُخْرى مُتَحَرِّكة؛ قال: وهذا قول أبي عمر الجرمي، وجميع أهل العلم. والوجه عندي: إدغامه؛ ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة فإذا قال: "قويان"، التبس "فَعُلان بفَعِلان"، فمن هنا قوى الإدغام . فإن قيل: فانه إذا أُدغم، لم يُعلم "أفَعُلانٌ" هو، أم "فَعِلانٌ" قيل: هذا محال؛ لأنَّك لو أردت بناء "فَعِلانٍ" من "قويت" ،لقلبت اللام؛ لانكسار ما قبلها فقلت: "قَوِيان"، ولم تدغم؛ لاختلاف الحرفين، وإذا وصلت إلى إظهار ما في نفسك، من البناء المراد، فلا وجه لعُدُولك عنه؛ فلهذا تقول في "فَعِلان: قَوِيان"، فتجمع فيه قلب الأثقل إلى الأخف، وبيان ما تريد من حركة العين، فتأمله"(١).

أمَّا ابن عصفور، فقد أورد ما ذهب إليه سيبويه، كما أورد قول أبي العباس، و عَدَّه باطلاً، كما ردَّ على ابن جني فيما ذهب إليه، ثم رجَّح قول سيبويه في هذه المسألة، مُدَلِّلاً على هذا التَّرجيح بالسَّماع بقوله: "وتقول في "فَعُلان" منهما: "قَوُوانٌ "، وإنْ شئت أَسْكَنت الواو الأُوْلَى تخفيفاً وأَدْغمتَ، فقلت: "قَوّانٌ" هذا مذهب سيبويه، وقال أبو العباس: ينبغي لمن لا يدغم أنْ يقول "قَوِيَانٌ"، فيقلب الواو الثانية ياء، والضَّمة التي قبلها كسرة؛ لئلاً تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، قال: وهذا قول أبي عُمَر، وجميع أهل العلم .وقال أبو الفتح: الوجه عندي إدغامه؛ ليسلم من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، لأنَّه إذا قال "قَوِيانٌ" التبس بـ"فَعِلان"، فمن هنا قَوِيَ الإدغام ثم اعترض نفسه بأنْ قال: فإن قيل: إذا أُدغم لم يُعْلَم أ"فَعُلان" هو، أم "فَعِلان" مكسور العين ؟ قيل: محال، لأنَّك لو أردت بناء "فَعِلان" لقَلَبت الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فيختلف الحرفان، فتقول: "قَوِيَان"، فلا تُدغِم . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، أما ما ذهب إليه ابن جني، من أنَّ قلب الضمة كسرة والواو ياء، يؤدي إلى الإلباس، فالإلباس غير محفولٍ به؛ ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لِوَزْنَيْن كثيراً، كـ: "مُخْتَار "فإنَّه متردِّدٌ بين "مُفتَعِل" و "مُفتَعَل" وكذيك على مذهبنا فإنَّه مُتَرَدِّدٌ بين "فِعْل"، و"فُعْل"، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة؟ وأيضاً فإنَّه إذا أدغم لمَ يَدْرِ: هل البناء "فَعُلانٌ" في الأصل، أو "فَعْلانٌ" بسكون العين، وأمَّا ما ذهب إليه أبو العباس من أنَّ اجتماع واوين، الأُوْلَى منهما مضمومة والثانية متحركة، لا يجوز لثقله، فباطل لأنَّه قد وُجِد في كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنك إذا

(١) المنصف ٢/٢٨١،٢٨٢.

نسبت إلى صُوى بعد التسمية به قلت: صُوَوِيٌّ لا خلاف في ذلك، مع أنَّه قد اجتمع لك واوان، الثانية متحركة وقبل الأولى ضمة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنَّها في الواو، فكذلك "قَوُوانٌ". فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، لأنَّ مثل "قَوُوان" لم يجيء في كلامهم، مُصحَّحاً ولا مُعلَّلا. فإذا بنيته، فالقياس أنْ تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صُوَوِيٌّ"(١).

أمَّا ابن عقيل فقد أورد ثلاثة أوجه لها، أقيسها في رأيه الإبدال قال: "وفي مثل سَبُعان من القوة، ثلاثة أوجه؛ أقيسها إبدال الضمة كسرةً، وتاليها ياءً فتقول: قَوِيان؛ وهذا قول الأخفش والمازني والمبرد، وأكثر أهل العلم، تشبيهاً للألف، والنون بهاء التأنيث؛ قالوا: وقد نصَّ سيبويه على القلب في فَعْلُوَة، من الغزو، فيقول: غَزْوية. والثاني: مذهب سيبويه، أنك تقول: قَوُوَان، بتصحيح الواوين، من غير إدغام ولا قلب؛ لاختصاص ما فيه من زيادة بالأسماء؛ فصُحّح، كما في الجولان؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل: سَبُعان من قوَّة، ومثل: مقدرة من غزو؛ فإنَّما يُعَلُّ، ويدغَم ما أشبه الفعل، والتاء تدخل في الاسم والفعل وزيادة "سَبُعان" تخص الاسم، (والإدغام أسهل من القلب) وهو قول ابن جني، قال: لأنَّهما مِثْلَان متحركان في مثال يوجد في الأفعال، لأنَّ "قَوُوَ" من قَوُوَان، كـ: ظَرُفَ، والإظهار مستثقل، ولا نظير له، وهذا هو القول الثالث"(٢).

موقف الشَّارِحَيْن:

- وافق ابن اياز سيبويه، بالرغم من عدم التصريح برأيه، ولكن تمكن البحث من التوصل له، عندما أورد ابن إياز في نهاية شرحه لهذه المسألة، مذهب سيبويه، وحجته، وأدلته، التي تثبت ما ذهب إليه(٣).
- أورد عز الدين حجة كلٍّ من: سيبويه والمبرد، فيما ذهبا إليه، لكنه لم يورد رأيه فيها، ولم يَحْتَجّ لأيٍّ منهما، و لم يتمكن البحث من التوصل لرأيه فيها، ولعلَّ السبب في ذلك، منهجه الذي اتبعه في هذا الشرح، الذي يميل إلى الاختصار، وعدم الخوض في مسائل خلاف(٤) .

---

(١) الممتع الكبير في التصريف٤٨٠، ٤٨١.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٦٢،٢٦٣.

(٣) ص١٣٩ – ١٤٠ من البحث.

(٤) ص١٤٠ – ١٤١ من البحث.

النتائج

- بلغ عدد مسائل الخلاف، في شرحيّ التعريف في ضروري التصريف، والتي عرض لها البحث، سبع عشرة مسألة، منها ست مسائل دار الخلاف فيها بين البصريين، والكوفيين، و إحدى عشرة مسألة، وقع الخلاف فيها، بين أئمة البصرة .
- وافق ابن إياز البصريين، في أغلب المسائل، التي برز رأيه فيها، وتَوَصَّل البحث لرأيه مما عرضه فيها ،وكان يميل إلى مذهب سيبويه، في بعض مسائل الخلاف التي عرض لها.
- لم يبرزْ رأيُ عز الدين بوضوحٍ؛ بسبب عدم تناوله للخلاف في أغلب المسائل ،وكان يعرض المسألة بشيء من الاختصار، وبالرغم من عدم تناول عز الدين، الخلاف في أغلب المسائل التي دار الخلاف فيها، و عدم تناوله لها بشيء من التفصيل، إلا أنَّه وافق البصريين في ثلاث مسائل وهي: اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة دون فصل بينهما، وإبدال الثانية منهما ياءً، أوزان الفعل الثلاثي المجرد، حذف الساكن من بناء "مفعول"، مما كانت عينه واواً، أو ياءً من الفعل الثلاثي.
- وافق عز الدين ابن إياز في أغلب المسائل التي عرض لها، و برز رأيه فيها، أو توصل له البحث مما عرضه ، ولم يخالفه إلا في مسألتين وهما: وقوع الإبدال في الصفة المحضة زيادة الهاء في أمهات.
- وافق ابن إياز المصنف(ابن مالك)، في أغلب المسائل التي عرضها، و تناولها البحث؛ إلا أنَّه خالف المصنف في مسألتين وهما: وقوع الإبدال في الصفة المحضة و زيادة الهاء في أمهات
- وافق عز الدين المصنف (ابن مالك) في كل المسائل التي عرض لها، وتناولها البحث، فقد كان يتناول بالشرح ما قاله المصنف، و يُمَثِّل له بلا مخالفةٍ، أو إنكارٍ.
- نسب الشارحان لبعض الأئمة بعض الأقوال، والأراء ،وقد جانب الشارحان الصواب في نسبهم للمبرد[1]، وابن السراج[2] بعض الآراء، فقد أثبت البحث عكس ما نسباه لهما.

---

(١) ص١٧٦ من البحث.

(٢) ص١٦٢ من البحث

الفصل الخامس

الأُصول النَّحوية التي اعتمدها ابن إياز وعز الدين في المسائل الصرفية

ويقع في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: السماع.
- **المبحث الثاني**: القياس.
- **المبحث الثالث**: الإجماع.

سَبَق للباحثين والدارسين، أنْ تناولوا أصولَ النَّحو بشكلٍ يَجعلُ الحديث عنها أشبه بالحديث المُعَاد؛ فقد تناولوها بدراسات معمَّقة، وأفردوا لها مصنفاتٍ عديدةً؛ و لهذا اقتضى البحث الاكتفاء ببيان تعريف هذه الأصول لغةً، واصطلاحاً، والتعريج بشكلٍ مُختَصر ،على بعض العلماء الذين زرعوا البذرة الأُوْلَى في هذا الحقل العلمي.

المقصود بالأصول:

كان النَّحو والصرف في مؤلفات المتقدمين عهداً من الزمن دون فصل بينهما؛ لذلك كانت أصول النحو هي الأدلة التي سار عليها علماء الصرف لـ: "التعويل، في إثبات الحُكم على الحُجة والتَّعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد، إلى يَفَاع الاطِّلاع على الدَّليل"(١) .

الأصل لغةً : "الأصل : أسفل كل شيء، وجمعه: أصول، لا يُكَسَّر على غير ذلك"(٢).

الأصول النَّحوية اصطلاحاً :

عرَّف ابن الأنباري أصول النحو بقوله: "هي أدِلَّة النحو، التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه، التي تنوعت عنها جملته وتفصيله" (٣).

وعرَّفه السيوطي بقوله : "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية؛ من حيث هي أدلَّتُه، و كيفية الاستدلال، بها وحال المُسْتَدل"(٤) .

وعرَّفه الشيخ يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري بقوله : "أصول النحو : دلائله الإجمالية، وقيل معرفتُها"(٥) .

---

(١) لُمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن كمال بن محمد الأنباري، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،١٩٥٧م ٨٠ .

(٢) لسان العرب١/١١٤.

(٣) لُمَع الأدلة في أصول النحو ٨٠ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية١٤٢٦ هـ-٢٠٠٦م ١٣.

(٥) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري(١٠٩٦هـ) تقديم وتحقيق، عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق١٤١١هـ-١٩٩٠م ٣٥.

أول مَنْ وضع كتاباً في الأصول :

يرى الدكتور علي أبو المكارم: أنَّ أبا بكر محمد بن السري بن جهل السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، أول من قصده بالدرس بقوله : "إن أول من يشار إليه أنه قصده بالدرس، أبو بكر محمد بن السري بن جهل السَّراج (ت٣١٦هـ)،في كتابيه : "أصول النحو الكبير و الصغير، ثم كان أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) واسطة نَقَلَت بعض آثارِ أُستاذِه ابن السراج إلى تلميذه أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ)الذي تناول بعض قضايا هذا العلم في بعض كتبه و خاصة كتابه الخصائص"[١] .

وقد وافقه الدكتور محمود أحمد نحلة بقوله : "ولعل أول كتاب حمل عنوان "الأصول في النحو"، هو كتاب أبي بكر محمد بن السري بن جهل السَّراج. والقارئ لهذا الكتاب يدرك أنَّ ما عَنَاه بالأصول: هو قواعد النَّحو الأساسية، لا أدِلَّتَه التي اسْتُنْبِطَت منها هذه القواعد"[٢] .

ثم قصده بالدرس عالِمَان جليلان، فاستوى على يديهما عِلْمَاً مُحَدَّد المَعَالم، والمبادئ، واضح الحدود والقَسَمات، أما أحدهما فهو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى (٥٧٧ هـ)، فخصَّه برسالتيه "الإغراب في جدل الإعراب"، و"لمع الأدلة في أصول النحو"، فضلاً عن مباحث موزعة بين كتابيه "أسرار العربية"، و "الإنصاف في مسائل الخلاف"،وأمَّا العالِم الثاني : فهو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقد وَزَّع السيوطي أهم ما كُتِبَ في هذا العلم، بين كتبه:"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، و"الأشباه والنظائر في النحو"، ثم في كتابه البالغ الأهمية : الاقتراح في علم أصول النحو، ولا تعود أهمية هذا الكتاب الأخير، إلى ما أضافه السيوطي من جديد، وإنما تمتد هذه الأهمية، إلى كونه استطاع أنْ يجمعَ شَتاتَ الأبحاثِ السَّابقة عليه، وأنْ يُؤَلِّفَ بينها ويُنَسِّقَها، ويجعلَ منها عِلْماً محددَ المَعالِم، والمبادئ[٣].

---

(١) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧م١٧،١٨.

(٢) أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢م ١٧.

(٣) نفسه ٢٢ .

فائدة الأصول كما أوردها ابن الأنباري[١]:

- التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل.
- الارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل.
- يُعْرَفُ به وَجْهُ الخطأ من الصواب.
- الارتفاع عن عوارض الشك و الارتياب .

أدلَّة النحو :

أدلَّة النحو عند ابن جني :

تناول ابن جني بعض قضايا هذا العلم في بعض مصنفاته، وخاصة في كتابه: الخصائص فقد عقد ابن جني في مصنفه الخصائص لأدلة النحو أبواباً، عرض من خلالها بعض المسائل التي تتمثل فيها؛ فأفرد باباً في تقاود السماع، وتقارع الانتزاع[٢] ، وباباً في مقاييس اللغة[٣] ، باباً في تعارض السماع و القياس[٤]، وباباً في الاستحسان[٥] ، وباباً في أنَّ ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب[٦].

أدلَّة النحو عند ابن الأنباري:

أما عن أدلَّة النحو عند ابن الأنباري فهي ثلاثة : "نقل، وقياس، واستصحاب حال " [٧] .

أدلة النحو عند السيوطي :

خَلُصَ السيوطي لِمَا اعتَمَدَه من أدلَّةٍ للنَّحو إلى أربعة أدلة يُعْتَدُّ بها ،وعقد باباً آخر لأدلةٍ شَتَّى، وذلك بعد النظر في الأدلة، التي اعتمدها ابن جني، وابن الأنباري، مُصَرِّحاً بذلك

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ٨٠ .

(٢)الخصائص١/١٠٠،١٠٩.

(٣) نفسه١/١٠٩، ١١٥.

(٤) نفسه١/١١٧، ١٣٣.

(٥) نفسه١/١٣٣، ١٤٠.

(٦) نفسه١/ ٣٥٧.

(٧) لمع الأدلة في أصول النحو ٨١ .

فقال:" وقد تَحَصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدتُ لها أربعة كتب. وكلٌّ من الإجماع، و القياس لا بُدَّ له من مستندٍ من السماع، كما هما في الفقه كذلك، و دونِهِما الاستقراء، و الاستحسان، و عدم النَّظير، وعدم الدَّليل، المعقود لها الكتاب الخامس" [1] .

الأصول التي اعتمدها ابن إياز وعز الدين، في شرح التعريف في ضروري التصريف:

اعتمد شارحا "التعريف في ضروري التصريف" في شرحيهما، عند ترجيحهما على ثلاثة أصول **هي** : السماع، والقياس، والإجماع ، فلا يكادان يوردان مسألةً، إلا وضَّحاها، وعلَّلَا لها، ولكن لم يكن ترجيحهما لكل المسائل الواردة، في شرحيهما،وسيعرض البحث المسائل التي رجَّحاها بالأصول الثلاثة.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ١٤.أما عن الدليل الرابع من أدلة النحو والذي لم يرد في هذا النص فهو استصحاب الحال، وقد أفرد له الباب الرابع .الاقتراح في علم أصول النحو ٣٧٤ ،٣٧٨.

المبحث الأول- السماع

السماع عند السيوطي: هو النقل عند ابن الأنباري، فالمصطلحان مترادفان، و السَّماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وقد عرَّفه ابن الأنباري بقوله : "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القِلَّة إلى حد الكثرة . فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المُوَلَّدِيْن ،وما شذَّ من كلامهم، كالجزم بـ (لن)، و النصب بـ (لم)"(١).

وقد حدَّد السيوطي السماع بقوله : "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فَشَمِلَ كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه- ﷺ- وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً،عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لابُدَّ في كل منها من الثبوت"(٢).

وعرَّفه يحيى بن محمد بقوله : "المُراد به الكلام الذي اتُّفِق على فصاحته، ككلام الله و نبيِّه ، حيث تُحُقِّق أنَّه كلامه- ﷺ- ولم يحتجّ المحققون بالحديث، لجواز نقله بالمعنى، أو لجواز لحن نَاقِله ممَّن ليس بفصيح، و كلام العرب، و العرب المأخوذ عنهم؛ هم الموثوق بعروبتهم وهم قيس، و تميم، وأسد، ثم هذيل، و بعض الطائيِّين"(٣) .

كما وردت تعريفات للسماع في معاجم المصطلحات : " يراد به سماع اللغة من العرب، الموثوق بهم، الذين عاشوا في عصر الاحتجاج؛ أي: منتصف القرن الثاني الهجري، بالنسبة لعرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري، بالنسبة لأهل البادية، والسماع مصدر من مصادر الاحتجاج في مجال اللغة، و النحو و الصرف، والعروض، ويقابله القياس"(٤).

والسماع: هو الأصل الأول، ويُرجَّح على القياس، فقد جاء في الخصائص، في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، و لم تقسه في غيره، وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ﴾(٥)، فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من

---

(١) لمع الأدلة ٨١، ٨٢ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٤ .

(٣) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ٣٦.

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٥٣.

(٥) سورة المجادلة، من الآية١٩.

قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنَّك من بعد، لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام : اسْتَقْوَم، ولا في : اسْتَبَاع استبيع"[١].

مصادر السَّماع:

اتفق علماء الأصول، ومنهم: (ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي)[٢] ، وغيرهم من أئمة النحو على أنَّ النَّقل، أو السَّماع، يشمل ثلاثة مصادر أساسية، وهي أدلَّة قطعية، من أدلَّة النحو، واستشهدوا ببعضها وهذه المصادر هي: القرآن الكريم وقراءاته، وما تواتر من السُّنَّة النَّبويَّة، مع تَحَفُّظ البعض في الاستشهاد به، وكلام العرب شعراً كان، أو نثراَ.

وقد وَرَدَ هذا الأصل في العديد من مسائل" شرح التعريف في ضروري التصريف"، عند كلٍ من ابن إياز، وعز الدين على النحو الآتي:

المسائل التي تم ترجيحها، أومخالفتها، بدليل السماع عند ابن إياز، وعز الدين

أولاً–المسائل التي وافق عز الدين، ابن إياز في ترجيحها بدليل السماع:

المسألة الأولى:أوزان الاسم الثلاثي:

ضعَّف ابن إياز بناء "فِعُل" نحو: "حِبُك" بكسر الحاء، وضم الباء، فقال : "وأمَّا "حِبُك" بكسر الحاء، وضم الباء، فقد اسْتُضْعِفَ؛ وذلك لأنَّه يقال : "حُبُك" كـ : عُنُقٍ، و"حِبُك" كـ : "إبِل" فالمُتَكَلِّم بـ"حِبُك"، كأنَّه قصد الكسر أولاً، ثم غَفِلَ فذكر الضمَّ ثانياً"[٣] ،كما دَلَّل ابن إياز لِمَا جاء على "فُعِل" من أبنية الاسم الثلاثي نحو : "دُئِل" وهو بناء معدوم من أوزان الاسم الثلاثي،و ما جاء عليه، فهو شاذ فقال: "والمعدوم منه في الأسماء، "فُعِل" بضم الفاء، و كسر العين. أما "دُئِل" اسم.و نَقَل الميداني، أنَّه يُقال : وُعِلٌ لغةٌ، في الوَعِل،وهذا كلُّه شاذٌ"[٤].

كما دلَّل عز الدين، وكان مما أورده من دليل مطابقاً، لِمَا جاء به ابن إياز على أنَّ ما جاء على بناء "فُعِل" للاسم الثلاثي المعدوم، فهو شاذ بقوله: "والمعدوم منه في الأسماء، ضم الفاء

---

(١) الخصائص١/١١٧.

(٢)الخصائص ،لمع الأدلة،الاقتراح.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٢٦ .

(٤) نفسه، ابن إياز٢٧، ٢٨

وكسر العين، فأمَّا: "دُئِل" نَقَل الميداني أنَّه يقال: وُعِل لغة: في الوَعِل وهذا كله شاذ" [١]،كما مثَّل للبناء المعدوم من أوزان الاسم الثلاثي، ما جاء على وزن "فِعُل" نحو "حِبُك" بقوله : "وعُدِمَ منه المكسور الفاء، مضموم العين كـ : "حِبُك"[٢].

المسألة الثانية:أوزان الرباعي:

رجّح ابن إياز وجود البناء السادس "فُعْلَل" للرباعي المجرد بقوله: " فلو كان هذا البناء معدوماً لَمَا ورد عنهم ما هو يلحق به" [٣] .

أمَّا عز الدين فمثَّل له بما سمع عن العرب من ألفاظ بقوله : "والسادس مُخْتَلَفٌ فيه وهو : فُعْلَل كـ "بُرْقَع" و"طُحْلَب" و"جُؤْذَر" و"جُخْدَب" [٤] .

المسألة الثالثة:الخلاف في أصالة الثاني من الحرف المكرر، المفصول بينه وبين الأول، بحرف أصلي:

رجّح ابن إياز أصالة الحرف المكرر الثاني، المفصول بينه وبين الأول بحرف أصلي

بقوله : "لأنَّه لم يُعهد في لغة العرب تكرير، يراد به الزيادة، مع الفصل بحرف أصلى مغاير لما زيد" [٥].

وقد وافقه عز الدين مورداً الدليل نفسه فقال:" لأنه لم يُعْهَد في كلام العرب، تكرير تُراد به الزيادة، مع الفصل بحرف أصلي مغاير لِمَا زيد؛ ولأنَّه لابد من مُكَمّل الأصول ثلاثةً، وليس أحد المثلين بأولى من الآخر، فَحُكِم بأصالتها" [٦] .

المسألة الرابعة: زيادة نون نرجس:

رجّح ابن إياز زيادة النون في نرجس؛ لانعدام هذا الوزن فقال : "نون نرجس بفتح النون زائدة إذ لو كانت أصلاً، لكان الوزن: "فَعْلِلا"، وهو بناءٌ معدومٌ في الرُّباعي"[٧].

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٦٥

(٢) نفسه، عز الدين٦٣.

(٣) نفسه، ابن إياز٣٢.

(٤) نفسه، عز الدين٦٦.

(٥) نفسه، ابن إياز٧٣.

(٦) نفسه، عز الدين٨٣.

(٧) نفسه، ابن إياز ٩٧.

وكذا رجَّح عز الدين، زيادة النون في "تَرْجِس"، وكان ترجيحه مطابقاً، لِمَا أورده ابن إياز[١].

المسألة الخامسة:زيادة نون عُرُنْد:

رجَّح ابن إياز زيادة النون في "عُرُنْد" بقوله: "ونون عُرُنْد زائدة لثلاثة أوجه: الأول:أنَّ "قُعُلّاً"[٢] ليس في الكلام"[٣].

وكذا رجّح عز الدين زيادة النون في"**عُرُنْد**" بقوله: "ونون عُرُنْد زائدة؛ لأنَّ "قُعُلّاً" ليس في كلام العرب"[٤] .

المسألة السادسة: زيادة نون كَنَهْبُل وتاء تَنْضُب:

رجّح ابن إياز زيادة النون في: "كَنَهْبُل"، وتاء "تَنْضُب" بقوله: "و نون "كَنَهْبُل" زائدة، لعدم فَعَلُّل كـ: "سَفَرْجُل" بضم الجيم، وأما "تَنْضُب"، ففيه ثلاث لغات الأول، فتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة، والتاء زائدة، لعدم "جَعْفُر"[٥] بضم الفاءٍ"[٦].

وكذلك رجّح عز الدين زيادة النون في كَنَهْبُل، و تاء تَنْضُب لعدم فَعَلّل، وفَعْلُل، فقال:ونون كنَهْبُل زائدة؛ لعدم "فَعَلّل" ...، وتاء تَنْضب زائدة؛ لعدم فَعْلُلٍ[٧].

المسألة السابعة: إبدال الهمزة في "كساء، ورداء":

دلّل ابن إياز على إبدال الهمزة في كساء، ورداء، بما ورد من سماع، بقوله:"يريد نحو"كساء"،و"رداء"، بدليل قولهم : "كسوتُ، والرِّدْيَة"[٨].

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٩٢

(٢) مثبتة خطأ "قُعُنْلاً"في شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٠٠، تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"٧١.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٠٠

(٤) نفسه، عز الدين٩٢

(٥) مثبتة خطأ"جَعْفَرٍ" شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٠١تم التصحيح من شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف" ٧١

(٦) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٠١.

(٧) نفسه، عز الدين٩٣

(٨) نفسه، ابن إياز١٠٢.

وكذلك دلَّل عز الدين، وكان مطابقاً لما أورده ابن إياز، فقال:" تُبْدَل الهمزة من كل واو، أو ياء تطرفت لفظاً، أوتقديراً بعد ألف زائدة، مثل ذلك : كِسَاء، ورِدَاء، بدليل قولهم: كسوتُ، والرِّدْيَة"(١).

المسألة الثامنة: شذوذ إعلال "ثِيَرَة" قياساً، لا استعمالاً:

دلَّل ابن إياز على قلب الواو في الجمع "ياءً"، وإن كانت سالمة في المفردة، فيما جاء على فِعْلَة شاذٌ قياساً، لا استعمالاً، فقال: "وقوله : ولا يفعل ذلك غالباً بعين فعلة تحرز به من نحو : ثِيَرَةٍ جمع : " ثَوْرٍ"، ألا ترى أنَّ واوَه قلبت في الجمع، وإنْ كانت سالمةً في الواحد، فهذا شاذٌ قياساً لا استعمالاً كـ : استحوذ"(٢) .

أورد عز الدين لشروط إعلال عَيْن جَمع، فِعَلَة على فِعَل، أن تكون معتلة في الواحد، فإنْ لم تعتل عين "فِعَلة" في الواحد لم يعتل في الجمع، ولكن شذ ثيرة جمع ثور؛ فقد اعتلت العين في الجمع بالرغم من عدم اعتلالها في الواحد فقال : "فإن لم تعتل عين "فِعَلة" في الواحد، كعِوَدٍ لم يعتل في الجمع كعِوَدَة، وشَذَّ "ثِيَرة" جميع: ثَور"(٣).

المسألة التاسعة: وقوع الإعلال في "أَدْلٍ" جمع "دَلْو":

دلّل ابن إياز على إبدال الواو ياءً في نحو: " أَدْلٍ"، مُدَلِّلاً لذلك بالسماع بقوله : "وعلَّته، أنَّه ليس في الكلام، اسم متمكن في آخره واوٌ قبلها ضمة "(٤).

كما دلّل عز الدين في هذه المسألة بقوله:" لأنَّه ليس في كلامهم اسم متمكن، آخره حرف عِلَّة قبلها ضمة، فانقلبت الواو ياء "(٥).

المسألة العاشرة: إبدال تاء الافتعال:

أورد ابن إياز ما سُمِعَ من لغات بعض العرب، بإبدالهم تاء الافتعال إلى لفظ ما قبلها، أو إبدالها دالاً بعد الجيم، فقال: " إنَّ من العرب، مَنْ إذا بَنَى افتعل، مما فاؤه ظاء معجمة، أبدل التاء

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين٩٤.

(٢) نفسه، ابن إياز١٤٢، ١٤٣.

(٣) نفسه، عز الدين١٠٩، ١١٠.

(٤) نفسه، ابن إياز١٥٨.

(٥) نفسه، عز الدين١١٦.

طاء غير معجمة، ثم تبدل من الظاء، التي هي فاء، طاء أيضاً، لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمهما في الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فيقول: اظَّلم بالظاء المعجمة وأصله : اظتلم، ثم اظطلم، ثم اظَّلم"[١]، وقوله: "وقد يبدل دالا بعد الجيم "يريد : "اجدمعوا في : "اجتمعوا،وهوظاهر"[٢].

كما أورد عز الدين، ما جاء في لغات بعض العرب، بإبدالهم تاء الافتعال إلى لفظ ما قبلها، أو إبدالها دالاً بعد الجيم، فقال: "مِنْ العرب مَنْ يُبْدِل أولاً تاء الافتعال إلى لفظ ما قبلها، من الظاء، أو الذال المعجمتين، أو حرف الصفير، فيقول : اظَّلم، واذَّكر، واصَّبر، وازَّجر، وقد تبدل تاء الافتعال دالاً بعد الجيم، فيقال: اجْدِمَاع في: اجتمَاع" [٣] .

المسألة الحادية عشرة: جواز الفك و الإدغام في : "ردَّ "

دلّل ابن إياز لجواز الفك و الإدغام في ردَّ على لغة الحجازيين، ولغة التميميين، بقوله: "لم يَرُدّ، ورُدّ، ولم يَرْدُدْ، وارْدُدْ، أمَّا فك الإدغام، فهو لغة الحجازيين... ، وأمَّا الإدغام وهو لغة التميميين... وقد وَرَدَ في التنزيل باللُّغَتَيْن قال تعالى : ﴿ **وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ** ﴾"[٤]، قال تعالى : ﴿ **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[٥]"[٦] .

كما دلَّل عز الدين لهذه المسألة بقوله: مثال البناء "ردَّ"، يجوز فيه الفك، وهي لغة الحجاز...، ويجوز الإدغام، وهي لغة تميم...، وقد جاءت اللغتان، في قوله تعالى: ﴿ **مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ** ﴾[٧] و﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ** ﴾[٨] [٩].

المسألة الثانية عشرة: من حالات عدم وقوع الإدغام في المثلين:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز٢١٧.

(٢) نفسه، ابن إياز ٢١٩.

(٣) نفسه، عز الدين١٤٧.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢١٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٣٣.

(٦) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٥٠، ٢٥١.

(٧) سورة المائدة، من الآية٥٤.

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢١٧.

(٩) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١٦٧.

دلَّل ابن إياز، واستشهد بما جاء من سماع بعدم وقوع الإدغام إذا كان المثلان مَسْبُوقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا بقوله:" وقوله: "أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أوَّلِهِمَا يعني **نحو قوله تعالى:** ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ فإنَّ السين الأولى في "مَسَّ" تُدْغَم في الثانية فلو رُمْتَ إدغام الثَّانية في "سَقَر" لانفك الإدغام"[1]. وكذا دلَّل عز الدين بعدم وقوع الإدغام إذا كان المِثْلَان مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا بقوله:" وقوله:"أو مُسْبَقَيْن بِمُدْغَمٍ في أَوَلِهِمَا" أي يمتنع أيضاً إذا كان أول المِثْلَيْن مدغماً فيه نحو: قوله تعالى:

﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾لأنَّ الأُوْلَى من "مسّ" مدغمةٌ في الثَّانية ،وإدغامُ حرفَيْن في حرف ممتنع، ولو أُدْغِم لانفكَّ الإدغامُ الأول"[2] .

المسألة الثالثة عشرة: مضارع الفعل المعتل (المثال الواوي):

دلَّل ابن إياز بالسماع، على عدم حذف الواو في الفعل المضارع المثال الواوي، إذا كان قبل الواو ضمة، أو كان بعد الواو فتحة بقوله:" فلو كان قبل الواو ضمة كـ: يُوعِدُ، مضارع أَوْعَدَ لم تحذف، وكذا إنْ انفتح ما بعدها كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾" [3] .

وكذلك دلَّل عز الدين بالسماع على هذه المسألة بقوله:" فلو كان قبل الواو ضمة كـ: "يُوعِدُ"، مضارع "أَوْعَدَ" لم تحذف، وكذا إنْ انفتح ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾" [4].

ثانياً–المسائل التي تَفَرَّد بها ابن إياز في الترجيح بدليل السماع:

المسألة الأولى: كثرة استعمال الاسم الثلاثي:

دلَّل ابن إياز على كثرة استعمال الاسم الثلاثي بقوله: "لأنَّه الأخف والأكثر استعمالاً،أمَّا أنه أكثر استعمالاً، فلكثرة أَخَوَيْه، و مَنْ يتأمل كلامهم يعرف صحَّةَ ذلك"[5].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٢٤٥

(٢) نفسه، عز الدين ١٦٢.

(٣) نفسه،ابن إياز ٢٣٢.

(٤) نفسه،عز الدين ١٥٥،١٥٦.

(٥) نفسه، ابن إياز ٢٤.

المسألة الثانية: التاء أصل والهاء بدلٌ منها:

رجّح ابن إياز أنْ تكون التاء أصلاً والهاء بدلاً منها؛ مُدَلِّلاً لها بأن التاء هي الثابتة في الوصل، الذي تجرى فيه الأسماء على الأصل، وقوَّى ذلك بالسماع بوقف بعضهم بالتاء "كـ: قول الشاعر: الله نجاك بكفي مَسلمت "(١).

المسألة الثالثة: هَمْزُ مصائب:

أورد ابن إياز ما عليه العرب في جمع "مصيبة" على مصائب، بقوله : "وأما"مصائب" بالهمز فحكي عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم إذ أصلُ "مُصيبة" "مُصْوِبَةٌ"، فنقلت كسرة الواو إلى الصاد، فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياء "وقياس جمعه : "مُصاوب"(٢).

المسألة الرابعة:قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة:

رجَّح ابن إياز مذهب الخليل و سيبويه، في قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة، ليس في الواوين فقط، كما ذهب الأخفش، بل في الواوين، واليائين ،والواو والياء، والياء والواو، رادًّاً حجة الأخفش، بما ورد من سماع، وناقلاً ما أورده أبو عثمان، عند سؤاله الأصمعيّ ؛فقد أورد ما جاء على السماع قولهم: "عيائل" جمع: "عيِّل"، وهذا يُقَوِّي ما ذهب إليه سيبويه و الخليل، في وقوع القلب في الياءين. كما يرى أنَّ "ضياون"، التي استدل بها الأخفش، بعدم القلب فيها، أنَّها شاذة ،و أضاف سبباً آخر لعدم القلب؛ وهو: أنَّها صحت في الواحد، لذا صحت في الجمع بقوله:" والجواب أنَّ أبا عثمان المازني، سأل الأصمعي عن: "عَيِّل" كيف تُكَسِّره العرب؟ فقال: "عَيَائِلٌ" بالهمز، فهذا نص في محل النزاع شاهد لهما دونه، وأمَّا: "ضَياوِن"، فهو شاذٌّ، خرج منبهة على أصل هذا الباب كـ: "القَوَد"، و"استنوق الجمل"، و"آي" في أحد الأقوال. وقيل لمَّا صح في الواحد، صحَّ في الجمع"(٣) .

المسألة الخامسة:اجتماع همزتين متحركتين متطرفتين في كلمة واحدة، وإبدال الثانية ياءً:

رجّح ابن إياز، مذهب سيبويه، في تخفيف الهمزة الثانية "ياء"، نحو: "جاءٍ"، فأوْرَدَ سؤال سيبويه للخليل – الذي يذهب إلى أنَّ الهمزة في "الجائي" لام الفعل، و الياء عين الفعل، فقدَّموا اللام، و أخَّرُوا العين، ووزنه

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٨٢.

(٢) نفسه، ابن إياز١١٥.

(٣) نفسه، ابن إياز١١٦، ١١٧.

"قالع"– عن عِلَّة تخفيف الهمزة الثانية، فقال: "وقد حكى سيبويه عنه خلاف هذا، و ذلك لأنَّه سأله عن العِلَّة، في تخفيف الهمزة الثانية، من الهمزتين ؟ فأجابه: أنَّ العرب يخففون الثانية، إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، نحو: "جائي، وآدم"، فهذا تصريح منه بأنَّ الياء مبدلة من الهمزة ،التي هي لام"[١] .

ثالثاً– المسائل التي تَفَرَّد بها عز الدين في التَّرجيح بدليل السَّماع:

المسألة الأولى: إبدال الهمزة الثانية ياء في "أَئِمَّة":

رجّح عز الدين، إبدال الهمزة الثانية، "ياءً" في أئمة؛ لصحة النقل بقوله: "إذا تحركت الهمزتان المتلاصقتان، أبدلت الثانية ياء، إذا كُسِرت كـ:أَيِمَّة، أصله أَأْمِمَة، فثقل اجتماع المِثْلَيْن، وهما الميمان، فَنُقِلَت حركة الميم الأُوْلَى، إلى ما قبلها، وأدغمت، فتحركت الهمزة الثانية بالكسر، فَقُلِبَت ياءً، وعند الكوفيين التحقيق، وبعضهم يُسَهّل، وكلاهما خلاف القياس، والاقتداء به متعين، لصحة النقل"[٢].

المسألة الثانية: حذف همزة "خُذْ، و كُلْ، و مُرْ"، في فعل الأمر:

رجَّح عز الدين، حذف الهمزة من "أخذ، وأكل، وأمر" في فعل الأمر،، على غير قياس بقوله :" الأصل أُأْخُذ، و أُأْكُلْ، أُأْمُرْ؛ لأنَّه إذا كان ثالث المضارع مضموماً ضَمَّاً لازماً ضُمَّت همزة الوصل، فيجب إبدال الهمزة الثانية "واواً"؛ لسكونهما بعد ضمة، لكن كَثُرَ استعمال هذه الأفعال؛ فالتزم حذف فائها تخفيفاً، وإنْ كان ذلك، لا يقتضيه قياس" [٣] .

المسألة الثالثة: قوة التتميم في فعل الأمر: "مُرْ":

دلَّل عز الدين، أنَّ التتميم في "مُرْ" قوي؛ لأنَّه أقلُّ استعمالاً، من أخويه –أخذ، أكل– كما دلَّل على أنَّ الحذف، إنَّما كان، لكثرة الاستعمال فقال: "إنَّما قَوِيَ التتميم في "مُرْ"؛ لأنَّه أقلُّ استعمالاً من أخويه، والحذف، إنَّما كان؛ لكثرة الاستعمال، ومن هذا القبيل، حذف الهمزة في: "هو خير من هذا، وشر من ذاك"، و الأصل: أَخْيَر، وأَشْرَر، وربما اسْتُعْمِلا كذلك"[٤].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إياز١٢٨.

(٢) نفسه، عز الدين١٠١، ١٠٢.

(٣) نفسه، عز الدين ١٥٦، ١٥٧.

(٤) نفسه، عز الدين١٥٨.

رابعاً–المسائل التي خالف بها عز الدين ابن إياز:

لم يخالف عز الدين، ابن إياز بهذا الأصل، إلا في مسألةٍ واحدةٍ، هي:

زيادة الهاء في أمهات:

خالف عز الدين، ابن إياز، الذي دلَّل بالسماع، على أصالة الهاء في أمهات ؛حيث قَوَّى ابن إياز ما ذهب إليه ابن السَّراج، في أنَّ الهاء في أمهات أصل، وليست زائدة؛ فَدلّل على ذلك بقول الشاعر :

أمهتـــــي خنـــــدفٌ وإليـــــاس أبـــــي

كما دلّل على أصالتها، بما ورد في كتاب العين: "تأمَّهت أمَّاً" .

ورجّح مذهب ابن السراج بقوله : "وعندي أنَّ مذهب ابن السراج، قوى، ذلك لأنه لا يجوز أن تعادل رواية الخليل، رواية غيره، والعين، وإن وقع في تصريفه غلط، فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه، لا إليه" [١].

أمَّا عز الدين، فقد رجّح زيادة الهاء في أمهات، بما أورده من السماع بقوله : "ويقال : أُمٌّ بَيّنَة الأمُومة، ووزن "أُمَّهَات"، فُعْلَهَات" [٢].

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٩٧.

(٢) نفسه، عز الدين٩١.

المبحث الثاني: القياس

القياس لغة: هو التقدير: وهو من الفعل "قَيَسَ"، أي : قاس الشيء يقيسه قيساً، وقياساً، واقتاسه، وقَيسَّه، إذا قدّره على مثاله، ويقال: قايست بين شيئين، إذا قادرت بينهما [١] .

عرَّف ابن الأنباري قياس النحو فقال: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وحمل غير المنقول على المنقول، هو: قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أنَّ المنقول المطرد يُعْتَبر قاعدة ثم يقاس عليها غيرها" [٢] .

وعرَّفه أيضا في لمع الأدلة بقوله: "هو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة " [٣] .

القياس: "هو الجمع بين أوَّلٍ و ثانٍ، يقتضيه في صِحَّةِ الأَوَّلِ، صِحَّةِ الثَّاني، وفي فساد الثَّاني فساد الأَوَّل"[٤] .

وهناك تعريفات كثيرة للقياس لا يَتَّسِع المجالُ لحصرها، تدور كُلُّها حول الفكرة نفسها، وهي أنَّ **القياس:** حَمْلُ ما لم يُسْمَع عن العرب على ما سُمِع، وأنَّ المَنقولَ يُعَدُّ القاعدةَ التي تُطَبَّقُ عليها الأمثلة وتُقَاس.

وقد وَرَدَ في هذا الأصل العديد من مسائل" شرح التعريف في ضروري التصريف"، عند ابن إياز وعز الدين، وسيَعرِضُها البحث على النَّحو الآتي:

---

(١) لسان العرب ١٢ /٢٣٤.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٣ .

(٤) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، ١٩٩٧م ١٧ . نقلا عن الرماني كتاب الحدود في النحو ص٣٨ ضمن (رسائل في النحو و اللغة).

المسائلُ الصَّرفيَّة التي تَمَّ ترجيحُها أو مخالفتُها، بدليل القياس عند ابن إياز وعز الدين

أولاً–المسائل التي وافق عز الدين ابن إياز في ترجيحها بدليل القياس:

المسألةالأولى: إعلالُ اسم الفاعل لاعتلال فعله:

استدلَّ ابن إياز لإعلال اسم الفاعل، لاعتلال فعله بقوله: "اسم الفاعل لمَّا كان بينه وبين الفعل مضارعةٌ ومشابهةٌ، وذلك لأنَّه جارٍ عليه في عِدَّة حروفه وسكونه، فـ: "يضرب" كـ "ضارب"، لذلك عملَ عملَه، وَجَبَ أنْ يصحَّ بصحته، ويعتلَّ باعتلاله، ليكون العملُ فيهما من جهةٍ واحدةٍ، ولولا اعتلالُ فِعْلِه، لَمَا اعتَلَّ، فإذا قلت: "قائمٌ" فالأصل: قاوِم" [١] .

وكذا استدلَّ عز الدين اعتلال اسم الفاعل لاعتلال فعله، بقوله: "تبدل الهمزة من الياء والواو التي في اسم فاعل فِعْلٍ، اعتلت فيه كـ:"قائم، وبائع"، ثم أبدلت الواو والياء همزة؛ لشبه اسم الفاعل بالفعل في جريانه عليه في عدة حروفه، وحركته، وسكونه؛ ولذلك عمل عمله، فوجب أن يصح بصحته، ويَعْتَل باعتلاله، فلو لم يَعْتَلَّ في الفعل، لا يعتل فيه، كـ: "عَوِر"، فهو عَاور" [٢].

المسألة الثانية: من مواضع حذف الياء(حذف الياء ثالثة عيناَ عند النَّسب):

استدلَّ ابن إياز على حذف الياء ثالثة عيناَ في: " تَحِيَّة" ،عند النسب إليها؛ لمشابهتها في اللفظ لياء حَنِيفَة، وبجِيلَة بقوله: " ثالثة "عيناً"، يريد نحو: "تحيَّةٍ" فإنَّك تنسب إليها: "تَحْوِيّ"، وذلك لأنَّ أصلها: "تحيِيَةٌ"، ووزنها: (تَفْعِلَةٌ) نقلت حركة الياء الأولى، وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياءُ في الياء، فلما أردت النسب، فررت من اجتماع الياءات، حذفت العين؛ لأنها مُشابهةٌ في اللفظ للياء الزائدة في: "حنيفة وبَجِيلة"، وأبدلت من الكسرة فتحة، وقلبت الياء الفاً، والألف واواً، فوزنهُ الآن: (تَفَلِيّ)"[٣].

وكذا استدلَّ عز الدين، على حذف الياء ثالثة عيناَ: في" تَحِيَّة" عند النسب إليها؛ لمشابهتها في اللفظ لياء حَنِيفَة، وبَجِيلَة، بقوله: " تحذف الياء إذا كانت ثالثة عيناً، وذلك نحو: تَحِيَّة، أصله: تَحْيِيْة، نقلت حركة الياء الأولى، وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياء في الياء، فلما نسبت إليه، فررت من

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٠٥.

(٢) نفسه، عز الدين٩٥

(٣) نفسه، ابن اياز ١٦٤–١٦٧ .

اجتماع الياءات، حَذَفْتَ العين؛ لأنها مشابهة في اللفظ، لياء حَنِيفَة، وبجِيلَة، وأَبْدَلْتَ الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أَبْدَلْتَ الألف، واواً، فقلت: تَحَويٌّ فوزنه تَفَلِيٌّ"[1] .

المسألة الثالثة: تصغير جَدْوَل و قَسْوَر:

رجّح ابن إياز، تصغير جدول، و قَسْوَر، بحمل التصغير على التكسير، بقوله: " قُسَيْوِر في تصغير: قَسْوَر، وجُدَيْوِل في تصغير: جَدْوَل، وإنَّما سلمت حملاً على قَسَاوِر، و جَدَاوِل؛ وذلك لأنَّ التصغير، والتكسير، من وادٍ واحدٍ، فيُحمل هذا على ذاك تارة، وذاك على هذا أخرى، والجَيِّد أن يقول: "قُسيّر، وجُديّل، فيقلب لما ذكرناه"[2]

كما رجّح عز الدين، الجَيِّد في تصغير: جَدْوَل، و قَسْوَر، بحملهما على التكسير، بقوله : "جُدَيْوِل، تصغير: جَدْوَل، والجيِّد في تصغيره : جُدَيِّل، وكذلك قُسَيْوِر تصغير: قَسْوَر، وإنَّما سلمت، حملاً على قَسَاوِر، وجَدَاوِل" [3].

ثانياً–المسائل التي تَفَرَّد ابن إياز في ترجيحها بدليل القياس:

المسألة الأولى: إلحاق بناء"خِرْوَع" ببناء"دِرْهم" ليس بمقيس:

أورد ابن إياز، أن من معاني الزيادة، أنْ تكون زيادة للإلحاق، فقال: "كذا خروع ملحق بـ"درهم"، وذكر أبو الفتح أنه ليس في اللغة : "فعول" إلا "بِرْوَع"،في اسم ناقة، و "جِدْوَل" لغة في الجَدْوَل، و خِروع، وهذا الإلحاق ليس بمقيس، وإنَّما المقيس الإلحاق، باللام كـ: "قُعْدَدٍ" و"مَهْدَدٍ"، و"جَلْبَبٍ"[4].

المسألة الثانية: الزَّائد من المُضَعَّف:

احتجَّ ابنُ إيازٍ، لكلٍّ من الخليل، و يونس في الزَّائد من المُضَّعف؛ فاحتجَّ للخليل بما جاء على القياس، بقوله:" قولهم في"الصُّواغ: الصِّياغ"؛ لأنَّه إمَّا أنْ تُقْلَب الواو الأولى، ياء، وتقلب الثانية لها، أو

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين ١١٩، ١٢٠.

(٢) نفسه، ابن إياز ١٨٧، ١٨٨ .

(٣) نفسه، عزالدين١٣٢، ١٣٣.

(٤) نفسه، ابن إياز٤٥، ٤٦.

تقلب الثانية، ياء، وتقلب الأولى لها، وقلب الأولى أَوْلَى؛ لأنَّها ساكنة، والتَّطرُّق على السَّاكن بالتغيير، أَوْلَى من التَّطرق على المتحرك، وما أسرع إليه التغيير هو أَوْلَى بالزيادة. الحُجَّة الثانية: قولهم : "صَمَحْمَح" الصاد، والميم أصلان، الميم الثانية هي عين الكلمة المكررة، ولا يفصل بين العينين، إلا بزائد، كما تقول في: "عَثَوثل" ،و"عقنقل" ، إذاً نعد الحاء الأولى زائدة، وكذلك الميم الأولى"[1] .

كما أَوْرَد ابن إياز، حُجَّة يونس في عدِّه الثاني هو الزائد، وعرض أدلته، بما جاء على القياس، لما ذهب إليه يونس بقوله: "الدليل الأول: قولهم: "الخنافق" ،في جمع : "خنفقيق"، ولا يخلو إما أن يكون حذف القاف الأخيرة، أو الأولى؛ فلو حذف الأولى، لقال: "خنافيق"، إذ كان واحده : خنفيق"، والياء الرابعة تثبت، ولا تحذف، فلما لم يكن كذلك، دل على حذف الثانية، فيبقى: "خنفقي"، ثم حذفت الياء؛ لأنها خامسة، وتقدم أنَّ الزائدة أولى، بالحذف. الدليل الثاني: في قولهم : "اقْعَنْسَس"، والنون إنما يكتنفها أصلان، كـ: "احْرَنْجَم"، فَوَجَبَ أنْ تكونَ السِّين الأُوْلَى في: "اقْعَنْسَس" أصليَّة، والثَّانية زائدة، فاعرفه"[2] .

المسألة الثالثة: زيادة الهمزة الأولى عند اجتماع همزتين في أول الكلمة:

رجّح ابن إياز، زيادة الهمزة الأولى، دون الثانية عند اجتماعهما في كلمة واحدة، بقوله: "آدم، وأصله "أَأْدم" بهمزتين، الأولى زائدة، والثانية، فاء الكلمة، فخففنا في الكلمة وجوبا؛ كراهة لاجتماعهما، فإن قيل: هلا كانت الأولى فاء الكلمة، و الثانية زائدة ؟ إنا نقول: يفسر ذلك شيئان، أحدهما: أنَّ الهمزة تقل زيادتها حشواً، ويكثر أولاً، والحمل على الكثير المُطَّرد، أُوْلَى، والثَّاني: أنَّ وزنَه على هذا: "فاعل" كـ : "سائل"، فيجب أن يصرف، فلما لم يرد مصروفاً، دلَّ ذلك على أنَّه "أفعل"، ولا يقال: "آدمُ "، كـ: "حاتمٍ"، لأنَّا نقول: يجب صرفُه"[3].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٥٩، ٦٠.

(٢) نفسه، ابن إياز ٦٠، ٦١ .

(٣) نفسه، ابن إياز ١٢٤ .

المسألة الرابعة: صُبابة، وصُوَّابَة، شاذ في القياس والاستعمال:

رجّح ابن إياز، ما وَرَدَ عن الفراء، قوله: "صُبابة قومه، وصُّوابَة قومه" شاذ في القياس،

والاستعمال، فقال: "قالوا فلانٌ في صُبابة قومه، وصُّوابَة قومه أي : في خيارهم. حكاها الفراء، وهذا شاذٌّ، في القياس، والاستعمال؛ لأنَّ القلب إذا ضَعُفَ مع المجاورة في: "صيّم" كان مع الفعل أولى، بالضعف، وأمَّا الاستعمال؛ فلقلَّة استعماله"(١).

المسألة الخامسة: إعلال أكرم أقيس في الحمل عليه من إعلال "أعد":

- رجّح ابن إياز،أنَّ إعلال "أكرم"، أقيس في الحمل عليه، من إعلال "أعد"، بقوله: "أما أكرمَ، فأصلُهُ: " أُأَكرم"، بهمزتين: الأولى همزة المتكلم، والثانيةُ الزائدة في: "أكرمَ"، فاستثقِلَ اجتماعُهُما، فحذفت الثانية؛ لأنَّ الأولى لمعنىً، ثم حذف في: "نكرمُ"، ويكرمُ، وتكرمُ، حملاً على: "أكرمَ"، وعندي: أنَّ هذا أقيس في الحمل، من باب: "أعدُ"، لأنَّ الأصل هنا المتكلم، وباقي الأفعال محمول عليه، وهذا الاصل: "يَعدُ"،وهو فعل الغائب، وهم يقولون: المتكلم أصل، فكان حمل فعله أصلاً، أولى من حمل فعل غيره أصلا، وأيضاً فإنَّ المحذوف هنا حرف زائد، و هناك حرفٌ أصلٌ، وهو فاءٌ، وحذف الزائد، أسهل من حذف الأصل"(٢) .

المسألةالسادسة: المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول وثانيه ياء:

اتَّفَق سيبويه والأخفش، على أنَّه يُكْسَر أول الجمع، إذا كان مضموماً، و ثانيه "ياء"؛ لتظهر الياء، واختلفا في المفرد، فقاسهُ سيبويه على الجمع؛ فِراراً من القلب، وخالفهُ الأخفش، فأبقى الضَّمَّة، فانقلبت واواً .وقد أورد ابن إياز،، تعليلات وأدلَّة، رادّاً بها حُجج الأخفش، ليدَلِّلَ صِحَّة مذهب سيبويه، ومخالفاً ما ذهب إليه الأخفش؛ فقد ردَّ حُجَج الأخفش في إبقائه الضَّمَّة، وعدم القلب في المفرد، فقال: "ولقائل أنْ يجيب عن الأول: بما تقدَّم من قِلَّة التغيير، وعن الثاني: بالبعد عن الطرف، و غير خَفِيّ أَنَّ القُربَ منه، له أثرٌ في الإعلال، و البُعْدَ عنه، له أثرٌ في التصحيح، دليله إعلال: "صُيَّمٌ" ،و صِحَّةُ: "صُوَّم" إلا شاذاً، وعن الثالث: أَنَّ الفعل قُصِدَ به هنا التعجب، فلو غُيِّر،

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز١٩٥.

(٢) نفسه، ابن إياز ٢٣٧، ٢٣٨.

لاخْتَلَّ هذا المعنى، وعن الرابع: أنّه بَعُدَ عن الطرف. أما قولهم: "طُوبى"، فلأنَّ ألف التأنيث بُنِيت الكلمة عليها، لهذا سبق بها في الجمع، ويُجْرُون التأنيث بها، مُجرى تأنيثين، فهي لازمة، وأمّا "مَضُوفَة"؛ فلأنّ الكلمة أيضاً، مبنية على الياء، فلا يسوغ تقدير انفصالها، لأن: "مَفْعُلاً" يأتي بغير تاء" (١) .

ثالثاً–المسائل الصرفية التي تَفَرَّد عز الدين، في ترجيحها بدليل القياس:

تَفَرَّد عز الدين بترجيح مسألتين، بدليل القياس على النحو الآتي:

المسألة الأولى: حذف حرف اللِّيْن عند النَّسب إلى فُعَيْل في المذكر نحو: "قُرَشِيٌّ"

دلّل عز الدين على أنَّ النَّسَب إلى "قريش" قُرَشِيّ شاذ. فأورد المواضع التي يُحْذَف فيها حرف اللين إذا فَصَل حرفُ اللِّيْن العينَ عن اللام عند النَّسَب، ومن شروط عدم حذفه، ألا يقع في بناء "فُعَيْل" مُذَكَّراً، فجاء حذفه شاذاً في "قُرَشِيّ"قال : "...وأنْ لا يكون مذكرا، فالقياس في فُعَيْل أنْ يقال : فُعَيْلِيّ كـ : قُرَيشِيّ، وقُرَشيٌّ شاذ"(٢) .

المسألة الثانية:قياس ماهان وداران:

دلّل عز الدين على مجيء ماهان وداران، شاذَّان، فعارض بذلك السماع بالقياس، وأورد ما جاء منهما على القياس فقال : "إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسم صَحَّت فيه الواو والياء؛ لأنَّ هذه الزيادة مُزيلةٌ لشبه الاسم بالفعل، ومَاهَان ودَارَان شاذان، وقياسهما : مُوهان، ودوران"(٣).

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف، ابن إياز ١٥٥،١٥٦.

(٢) نفسه، عزالدين١٢١.

(٣) نفسه، عز الدين١٤٣.

المبحث الثالث: الإجماع

الإجماع لغة : "أنْ تجمعَ الشيء المتفرق جميعاً، فإذا جعلته جميعاً بقي جميعاً، ولم يكد يتفرق كالرأي المعزوم عليه الممضي" (١) .

ونَخْلُصُ من هذا التعريف أنَّ الإجماع لغةً يعني: العزم والاتفاق. وقد تعددت التعريفات للإجماع اصطلاحاً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

الإجماع اصطلاحاً: "المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة" (٢).

وقريب من التعريف السابق تعريف الجرجاني له بقوله: " هو العزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد" (٣). **أو** "هو إجماع أهل البلدين، مالم يخالف نصاً، أو قياساً، إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الأمة، وإنما هو منتزع من استقراء اللغة"(٤).

حُجِّيَّة الإجماع:

قال ابن جني: "اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حُجة إذا أعطاك خصمُك يده ألا يُخالفَ المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إنْ لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجة عليه، وذلك أنَّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله – ﷺ–من قوله: "أُمَّتِي لا تجتمعُ على ضلالةٍ". وإنَّما هو علمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة" (٥) .

الإجماع نوعان: إجماعٌ شرعيّ، وإجماعٌ لُغَوِيّ

"إذا كان الإجماع على حُكم شرعي من أحكام الدِّيْن، كـ : الحِل والحُرمة، أو الوجوب والامتناع، أو نحو ذلك، كان إجماعاً شرعياً، يُعْنَى به علماءُ أصولِ الفِقه؛ أمَّا إذا كان الإجماعُ

(١) لسان العرب ١٩٨/٣.

(٢) الاقتراح ١٨٧.

(٣) التعريفات ١٠.

(٤) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ٥٥.

(٥) الخصائص ١ / ١٨٩ .

على حُكمٍ لُغَوِيٍّ، كإجماعهم على أنَّ الجرَّ خاصٌ بالأسماء، ولا جَرَّ في الأفعال مثلاً، فذلك إجماعٌ لُغَوِيٌّ يُعْنَى به عُلماءُ أصولِ النَّحو" [١] .

وقد عَرَضَ العلماء للإجماع اللُّغويّ ثلاثة أنواع:

١. إجماعُ الرُّواة:

ويكون باتفاق الرُّواة على رواية معينة، لشاهد من الشواهد.

٢. إجماع العرب:

عَرَضَ السيوطي لإجماع العرب من غير النحاة و الرُّواة، واعْتَدَّ به أصلاً، يُحْتَجُّ به إنْ أمكن الوقوف عليه، بقوله:" وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أنْ يَتَكَلَّم العربيّ بشيء، و يَبْلُغهم و يسكتون عليه"[٢] .

٣. إجماع النُّحاة:

"المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة" [٣]. وقد عقد له ابن جني في مصنفه الخصائص فصلاً بعنوان:" القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"[٤].

هل يجوز مخالفة الإجماع الواقع من النُّحاة؟

مخالفةُ الإجماعِ الواقعِ من النُّحاة، اخْتُلِفَ في جوزاها، فأجازها بعضهم، ومنعها آخرون. و كان ابن جني من المُجِيْزِيْن، بشرط أنْ لا يخالفُ القائل بها المنصوص، ولا المقيس على المنصوص... ،أمَّا الذين منعوا مخالفة الإجماع، فَيُمَثِّلَهم أبو البركات ابن الأنباري، الذي استدلَّ بالإجماع كثيراً، في الرد على النُّحاة، الذين تفردوا بآراء، بنوا عليها أحكاماً مخالِفةً، لِمَا أَجْمَع عليه النُّحاة، واعتبر المخالفة غير جائزة، ووصف الرأي المخالف، بالفساد والخطأ، أو ردَّ بعضَ الأحكامِ والآراءِ قياساً على مواضع، وَرَدَ الإجماع بامتناعها[٥].

---

(١) أصول النحو العربي ٧٩ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ١٩٣ .

(٣) نفسه ١٨٧ .

(٤)الخصائص ١/ ١٨٩ .

(٥) الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت١٣٩٤هـ-١٩٧٤م٤٣٥، ٤٣٨.

وقد وَرَدَ هذا الأصل في بعض مسائل" شرح التعريف في ضروري التصريف"، عند كلٍ من ابن إياز، وعز الدين على النحو الآتي:

أولاً-المسائل الصرفية التي اتفق ابن إياز وعز الدين في ترجيحها بدليل الإجماع

اتفق ابن إياز وعز الدين، في ترجيح المسألتين الآتيتين بدليل الإجماع

المسألة الأولى: أوزان الاسم الخماسي المجرد:

أورد ابن إياز، اتِّفاق الأئمة على الأبنية الأربعة للخماسي، ورجَّح ذلك بردِّه البناء الذي أضافه ابن السراج، فقال: الخماسي له أربعة أبنية وقع عليها الاتِّفاق...وقد ذكر ابن السراج، بناء خامساً هو: هندلع لبقلة، والظاهر أنَّه رباعي، و نونه زائدة، ووزنه فُنْعَلِلٌ"[١] .

وكذلك أورد عز الدين، قوله: والخُماسيّ أربعة أبنية متفق عليها [٢] ،وذكر ما ذكره ابن إياز فيها.

المسألة الثانية:جمع ما كانت عينه واواً ساكنة في المفرد، مفتوح ما قبلها:

دلّل ابن إياز، على عدم إعلال اللام في: "طوى" بقلبها همزة؛ لأنَّ توالي إعلالين على الكلمة مرفوض، في كلامهم، فقال: "طَوَى"، جمع : طيَّان، فإنَّ العين لو اعتلت بالقلب ياء، مع اعتلال اللام بالقلب همزة، لَتَوالَى إعلالان، إعلالُ العين، وإعلال اللام، وذلك مرفوضٌ في كلامهم، لم يجئ منه سوى: "ماءٍ"، و"شاءٍ"، وأصلهما: مَوَهٌ ،وشَوَهٌ؛ فقلبت العين ألفاً،؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، و قلبت الهاء، همزة"[٣] .

وكذا رجَّح عز الدين-كما فعل ابن إياز-عدم وقوع الإعلال في العين، دون اللام في نحو: "طواء"، لتوالي إعلالين على الكلمة، وهذا مرفوض فقال: "فإن اعتلت اللام، نحو: طِوَاء

جمع طَيّان- وهو الجائع – لم تعتل العين؛ لئلا يتوالى إعلالُ، العَيْن، واللام، وذلك مرفوض عندهم، لم يجئ منه، إلَّا "ماء، وشاء" [٤].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز٣٣، ٣٤.

(٢) نفسه، عز الدين ٦٨- ٧٠ .

(٣) نفسه، ابن إياز ١٤٠.

(٤) نفسه، عز الدين١٠٩.

ثانياً- المسائل التي تَفَرَّد بها ابن إياز في الترجيح بدليل الإجماع

تَفَرَّد ابن إياز في ترجيح مسألة واحدة بدليل الإجماع، وهي:

الحُكْم بزيادة الألف والنون، إذا اجتمعتا في كلمة واحدة:

رجَّح ابن إياز، زيادة الألف والنون، إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، إلا أنْ تقوم دلالةٌ على الأصالة، نحو: "فتيان وحسَّان"، فأورد ما عليه التصريفيون فيها، بقوله: "قال التصريفيون: متى رأيت ألفاً و نوناً، فاحكم بأنَّهما زائدتان، إلا أنْ تقوم دلالةٌ على الأصالة كما في: "فتيان" و هو من "الفتى" ، وكذلك "حسَّان"، إذا أخذته من الحُسْن"[1].

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز ٦٦.

النتائج

بعد عرض المسائل التي رجَّح فيها الشارحان آراءهما بالأصول الثلاثة: السماع، والقياس و الإجماع ، وإبراز مواطن الاتفاق، والاختلاف بينهما، يفضي البحث إلى ما يأتي :

- ورد من أصول الصناعة الصرفية، في شرحي التعريف في ضروري التصريف، ثلاثة أصول هي: السماع، والقياس، والإجماع، دلَّل بها الشارحان على ما عرضاه، من مسائل صرفية سواء بالموافقة، أو المخالفة .
- غلبت المسائل الصرفية التي تم ترجيحها، أو مخالفتها، بدليل السماع عند الشَّارِحَيْن، على المسائل التي تم ترجيحها، أو مخالفتها بدليلي: القياس، أو الإجماع، ولا عجب في ذلك؛ لأنَّ كلا الشارحين، كان منهجه في شرحه التوضيح، والتفسير، والتعليل، وإيراد ما سمع عن العرب في هذه المسائل أولاً، ثم القياس عليه، إنْ لم يجدا سماعاً.

أما عن المسائل التي اتفقا في ترجيحها على الأصول الثلاثة؛ فهي على النحو الآتي:

أ- **المسائل التي اتفقا في ترجيحها بدليل السماع:**

بلغ عدد المسائل الصرفية التي اتَّفق الشارحان في ترجيحها، بدليل السماع، ثلاث عشرة مسألة وهي كالآتي:

المسألة الأولى:أوزان الاسم الثلاثي، المسألة الثانية:أوزان الرباعي، المسألة الثالثة:الخلاف في أصالة الثاني من الحرف المكرر، المفصول بينه وبين الأول بحرف أصلي، المسألة الرابعة: زيادة نون نرجس، المسألة الخامسة، زيادة نون عُرُنْد، المسألة السادسة: زيادة نون كَنَهْبُل، وتاء تَنْضُب، المسألة السابعة: إبدال الهمزة في "كساء ورداء"، المسألة الثامنة: شذوذ إعلال "ثِيَرَة" قياساً، لا استعمالاً، المسألة التاسعة: وقوع الإعلال في "أَدْلٍ" جمع: "دَلْو"، المسألة العاشرة:إبدال تاء الافتعال، المسألة الحادية عشرة: جواز الفك والإدغام في: ردَّ، المسألة الثانية عشرة، من حالات عدم وقوع الإدغام في المثلين، المسألة الثالثة عشرة، مضارع الفعل المعتل (المثال الواوي).

ب- **المسائل التي اتفقا في ترجيحها بدليل القياس:**

بلغ عدد المسائل الصرفية التي اتفق الشارحان، في ترجيحها بدليل القياس، ثلاث مسائلٍ

هي:المسألة الأولى: إعلال اسم الفاعل لاعتلال فعله، المسألة الثانية، من مواضع حذف الياء(حذف الياء ثالثة عيناَ عند النَّسب) ،المسألة الثالثة، تصغير جَدْوَل و قَسْوَر.

ت- المسائل التي اتفقا في ترجيحها بدليل الإجماع:

بلغ عدد المسائل الصرفية التي اتفق الشارحان، في ترجيحها بدليل الإجماع، مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: أوزان الاسم الخماسي المجرد، المسألة الثانية: وقوع إعلالين في كلمة واحدة، مرفوض .

- وقد وافق عز الدين ابن إياز، في أغلب المسائل الصرفية التي تناولها، ودلَّل لها على الأصول الثلاثة، وخاصة أصل السماع.

تَفَرَّد ابن إياز و عز الدين، في ترجيح بعض المسائل الصرفية، بالأدلة الثلاثة، وسيعرضها البحث على النحو الآتي:

أولاً- المسائل الصرفية التي تَفَرَّد بها ابن إياز في الترجيح بالأدلة الثلاثة:

أ- السماع:

المسألة الأولى:كثرة استعمال الاسم الثلاثي، المسألة الثانية،التاء أصلٌ، و الهاء بدلٌ منها، المسألة الثالثة، هَمْزُ مصائب، المسألة الرابعة، قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة ، المسألة الخامسة-،اجتماع همزتين متحركتين متطرفتين في كلمة واحدة، وإبدال الثانية ياءً.

ب- القياس:

المسألة الأولى: إلحاق بناء"خِرْوَع" ببناء"دِرْهم" ليس بمقيس، المسألة الثانية،الزائد من المُضَعَّف، المسألة الثالثة، زيادة الهمزة الأولى عند اجتماع همزتين في أول الكلمة،المسألة الرابعة: صُبابة، وصُوَّابَة شاذ في القياس، والاستعمال، المسألة الخامسة: إعلال أكرم أقيس في الحمل عليه من إعلال "أعد"،المسألة السادسة: المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول، وثانيه ياء.

ت- الإجماع:

تَفَرَّد ابن إياز، في ترجيح مسألةٍ واحدةٍ بدليل الإجماع وهي:الحُكْم بزيادة الألف والنون إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ.

ثانياً- المسائل الصرفية التي تَفَرَّد بها عز الدين في الترجيح بالأدلة الثلاثة:

أ- السماع:

المسألة الاولى: إبدال الهمزة الثانية ياء في "أَئِمَّة"، المسألة الثانية،حذف همزة "خُذْ، و كُلْ، و مُرْ" في فعل الأمر، المسألة الثالثة، قوة التَّتميم في فعل الأمر: "مُرْ".

ب- القياس:

المسألة الأولى: حذف حرف اللِّيْن عند النَّسب إلى فُعَيْل في المذكر نحو: "قُرَشيٌّ"

المسألة الثانية:قياس ماهان وداران.

أمَّا الأجماع، فلم ينفرد عز الدين برأيه في ترجيح، أو مخالفة أيّ مسألة ،عدا ما اتفق عليه، وتمَّ ذكره سابقاً.

- غلبت المسائل الصرفية التي رجَّحها ابن إياز بالأدلة الثلاثة، على المسائل التي رجحها عز الدين على هذه الأدلة؛ و لعل السبب في ذلك يرجع إلى: المنهج الذي اتبعه كل منهما؛ فقد اتبع ابن إياز منهج الإسهاب إلى حدٍ ما، وإيراد آراء بعض العلماء في هذه المسائل، و تعليلاتهم لها، ثم الرد على هؤلاء العلماء ، إمَّا بالترجيح، أو المخالفة أحياناً، مدللاً بالأصول الثلاثة. بينما اتبع عز الدين، في عرضه للمسائل، والتعليل لها، منهج الاختصار، و الإيجاز دون إخلال، و كان ينسب الرأي لصاحبه، دون تناوله بالشرح، والتحليل، و التعليل، كما كان يفعل ابن إياز.

وافق عز الدين ابن إياز، في أغلب المسائل التي عرضها، -باستثناء المسائل التي تَفَرَّد بها كلٌ منهما- ولم يخالفْه، إلا في مسألتين هما: زيادة الهاء في أُمَّهات [1]، وإبدال الياء من الواو لاماً "لفعلى" في الاسم، و الصفة [2] ؛ فقد أثبت عز الدين زيادتها، بما ورد من سماع، بينما أثبت ابن إياز أصالتها بما ورد من سماع ، كما مثَّل عز الدين، لوقوع الإبدال في الصفة المحضة ،بينما أنكر ابن اياز ذلك.

---

(١) ص ٥٩، ٦٠ من البحث.

(٢) ص ١٢٠ – ١٢٢ من البحث.

الخاتمة

وفيها :

- **أولاً-** النتائج .
- **ثانياً-** التوصيات.

الحمدُ لله المُنْعِمُ المُتَفَضِّلُ علينا بنعمةِ العلم، ونسألُ اللهَ أنْ يكون عَمَلُنا هذا، لَبِنَةً عِلْمِيَّةً مُتَمَيِّزَةً يفيدُ منها كلُّ واردٍ لهذا المَنْهَلَ. لِكُلِّ بدايةٍ نهايةٌ، ونِهَايَةُ بحثِنَا خاتِمَتُه، حيثُ النَّتائجِ والتَّوصيات.

أولاً – النتائج:

١. التعريف في ضروري التصريف لابن مالك كتاب مختصر، ضم العديد من المسائل الصرفية الدقيقة، التي تحتاج إلى توضيح وتفسير، لذا تَصَدَّر لشرحه عدد من الشارِحِيْن، منهم عالمان جليلان: الحسين بن بدر بن إياز، وعز الدين عمر بن أحمد بن محمد المقدسي.

٢. اتَّصف ابن اياز، وعز الدين، بالأمانة العلمية، فكانا يَرُدَّان النقل إلى أصحابه، فأحياناً يذكران اسم الإمام، واسم مصنفه، وأحياناً اسم الإمام دون مصنفه، وقد كانت نقولات ابن إياز، أكثر منها عند عز الدين؛ وذلك لاختلاف منهجيهما.

٣. شرحا التعريف في ضروري التصريف لابن إياز، ولعز الدين، من الكتب القيِّمة، التي تساعد الدارسِيْن على فهم المسائل الصرفية الدقيقة، لما تميَّزا به من تعليلٍ، وتفسيرٍ، وتوضيحٍ، وتمثيلٍ، لهذه المسائل، بأسلوبٍ واضحٍ سَلِس مفهوم،وقد تناولا الأبواب الصرفية الآتية: أوزان الأسماء المجردة، أوزان الفعل الثلاثي المجرد، حروف الزيادة، مواضع حروف الزيادة، أدلة الزيادة، الإبدال، الإعلال، النسب، التصغير، الإدغام.

٤. شرحُ التعريف في ضروريّ التَّصريف لابن إياز من الشروح المُعَمَّقَة، تناول فيه شارحه المسائل المعروضة، بشيء من التَّعمُّق والتَّوسُّع، ونقلٍ لآراء العلماء، وتوثيقِ أسماء بعض مصنفاتهم، وعرض مسائل وأمثلة مشابهة لهذه المسائل، وقد أورد تنبيهات، وأسئلة افتراضية في بعض الأحيان، فمن أراد أنْ يُلِمَّ بجميع جوانب المسألة، ويطَّلع على آراء بعض العلماء فيها وأقوالهم وحججهم، فَعَلَيْه بتناول هذا الشرح.

٥. شرح التَّعريف في ضروريّ التَّصريف لعز الدين من الشروح التي تمتاز بالتَّوضيح، والتَّفسير، والتَّعليل، وسهولة العبارة، والتَّمثيل، ولكن بإيجاز دون إخلال، فمن أراد الوصول للمعلومة دون إطالةٍ، أو خوضٍ في مسائلَ خلافٍ فَعَلَيه، الرجوع إلى هذا الشرح.

٦. اتَّبعَ ابنُ ايازٍ منهجَ الاستقصاء في شرحه؛ فقد كان يذكُرُ الرأيَ منسوباً لصاحبه، أو منسوباً لأحدِ المذهبَيْن، البصريّ أو الكوفيّ؛ فيتناوله بالشرح، والتَّحليل، والتَّعليل، مورداً أقول العلماء فيه و مُتَناولاً هذه الآراءَ أيضاً بالتَّحليل، والتَّعليل، ويحْتجُّ لهم، وأحياناً يَنْقضُ حُجَجَهم بِحُجَجٍ

أُخرى، ويذكرُ أَدِلَّةً تؤيدُها، أو تخالفها، مع ذِكر أمثلةٍ مُشابهةٍ لها، ثم ترجيح ما يراه راجحاً، و مخالفة ما يراهُ مُخالفاً، وأحياناً كان لا يورد رأيَه في بعض المسائل.

٧. اتَّبَعَ عزُّ الدين منهجَ الإيجاز، دون إخلال في طريقة عرضه لمسائل الخلاف؛ فقد كان يَنْسِبُ الرأيَ المخالف لصاحبه، أو ينسبه لأيٍّ من المذهبَيْن، البصريّ أو الكوفيّ، دون الخوض في تعليلاتٍ، أو تفسيراتٍ، أو ترجيحات لهذا الرأي، أو يُبْدِي رأيَه فيها، إلَّا في القليل منها.

٨. احْتجَّ ابن إياز، وعز الدين، بأصول النحو الثلاثة: السماع، والقياس، والإجماع، وكان عدد المسائل التي رجحها ابن إياز، يفوق عدد المسائل التي رجحها عز الدين بهذه الأصول؛ و لعل السبب في ذلك يرجع إلى المنهج الذي اتبعه كل منهما؛ فقد اتبع ابن إياز منهج الإسهاب و إيراد آراء بعض العلماء في هذه المسائل، و تعليلاتهم لها، ثم الرد على هؤلاء العلماء ، إمَّا بالترجيح، أوالمخالفة أحياناً، مُستدلاً بالأصول الثلاثة، كما أنَّ ابن إياز صاحب تعاليل كما قال عنه أبو حيَّان، ؛بينما اتَّبع عزُّ الدِّين في عرضه للمسائل، و التَّعليل لها منهج الاختصار، والإيجاز دون إخلال؛ فكان يَنْسِبُ الرَّأيَ لصاحبه، دون تناوله بالشَّرح، و التَّحليل، والتَّعليل، كما كان يفعل ابن إياز.

٩. تنوعت الشواهد في الشَّرحَيْن من قرآنٍ كريم، وأبياتٍ من الشَّعر، وما ورد على لغات العرب، وكانت الشواهد في شرح عز الدين، نفسها في شرح ابن إياز، مع زيادات قليلة في شرح ابن إياز، ولكنَّها كانت قليلة في الشَّرحَيْن؛ ويرجع السبب في ذلك؛إلى أنَّ كتاب "التَّعريف في ضروريِّ التَّصريف" لابن مالك كتابٌ مُختَصر.

١٠. تأثر عز الدين كغيره من الأئمة، بشرح التعريف لابن اياز، فقد كان تناوله لبعض المسائل، نفس تناول ابن إياز، ولكن بأسلوبٍ مُخْتَصَرٍ، و كانت بعضُ تعليلاتِه توافق تعليلاتِ ابنِ إيازٍ في شرحِه.

١١. بلغ عدد المسائل الصرفية التي تناولها البحث، وعرض لها الشارحان أربعاً وثلاثين مسألةً؛ منها سبع عشرةَ مسألةً، وقع فيها خلاف بين أئمة هذا الفن، وسبع عشرةَ مسألةً لم يقع، مُوَزَّعَةً على حقولٍ مختلفةٍ في هذا البحث. وقد حَظِيَت مسائلُ الخلاف بين البصريين أنفُسِهم العددَ الأكبرَ، من مسائلِ الخلاف في هذين الشرحين؛ إذ بلغ عددها إحدى عشرةَ مسألةً ،بينما بلغ عدد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ست مسائل.

١٢. وافق ابن إياز البصريين في أغلب المسائل التي تم عرضها وشرحها، وكان يميل إلي مذهب سيبويه، في بعض المسائل التي يُبْرِزُ فيها آراءَ بعض العلماء.

١٣. أمَّا عز الدين، فلم يبرز رأيه بوضوح، بسبب عدم تناوله للخلاف في أغلب المسائل، وكان يعرض المسألة بشيء من الاختصار، وبالرُّغم من عدم تناول عز الدين للخلاف بشيء من التفصيل، إلا أنَّه وافق البصريين في أربع مسائل وهي: الميزان الصرفي، اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة دون فصل بينهما، وإبدال الثانية منهما ياءً، أوزان الفعل الثلاثي، حذف الساكن من بناء "مفعول" مما كانت عينه واواً، أو ياءً من الفعل الثلاثي، ووافق الفرَّاء ،ومن تبعه من الكوفيين في مسألة واحدة هي: أوزان الاسم الرباعي المجرد، فكان مذهبه انتقائياً.

١٤. وافق عز الدين ابن مالك، في كل المسائل التي عرضها المصنف، وذكرها البحث. ووافق ابن إياز في أغلب المسائل التي رجَّحها، –باستثناء المسائل التي انفرد بها كلٌ منهما–ولم يخالفه إلا في مسألتين وهما :إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى في الصفة المحضة؛ فقد مثَّل عز الدين للإبدال في الصفة المحضة، بينما أنكر ابن إياز ذلك، وزيادة الهاء في أمهات؛ فقد أثبت عز الدين زيادتها بما ورد من سماع، بينما أثبت ابن إياز أصالتها بما وَرَدَ من سماع.

١٥. وافق عز الدين ابن إياز، في تناوله للمسائل التي لم يَدُرْ خلافٌ فيها، ولكن كان الاختلاف بينهما في المنهج، الذي اتَّبَعَهُ كلٌّ منهما.

١٦. كان عز الدين أكثرَ اختصاراً ، وأيسرَ أسلوباً ،وانتقاءً للكلمات السَّهلة، والأمثلة في بعض الأحيان.

١٧. نَسَبَ عددٌ من الأئمة، ومنهم الشَّارحان، بعضَ الآراءِ الصَّرفية لأئمة هذا الفن، وقد جانب هؤلاء الصواب في نَسْبِهم؛ إذ أُلْبِسَ عليهم؛ وقد أثبت البحث عكس ما نُسِبَ إليهم.

١٨. شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى" إيجاز التعريف في علم التصريف" المُقَدَّم من الباحث: أَحمد دولة محمد الأَمين ، بجامعة أُم القرى، مكة المكرمة١٤١١هـ – ١٩٩٠م،وقد جانب الباحث الصواب في الشق الثاني من عنوان الدراسة، بقوله:" المسمى إيجاز التعريف في علم التصريف"؛ وذلك لأنَّ تصريفَ ابن مالك الذي قام بتحقيقه، هو" شرح التعريف في ضروري التصريف"، وليس "إيجاز التعريف في علم التصريف"، كما تم مطابقة هذا الشرح، بشرح التعريف بضروري التصريف،تحقيق الأستاذ الدكتور/ هادي نهر، وهلال ناجي المحامي و تبيَّن أنَّه يطابقه في جميع المسائل، والشرح، إلَّا في بعض الأماكن التي وقعت فيها أخطاء لُغويَّة، في "شرح التعريف بضروري التصريف" تحقيق، الأستاذ الدكتور/ هادي نهر، و هلال ناجي المحامي، تمَّ تصحيح ما وَرَدَ منها في البحث من: "شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى" إيجاز التعريف في علم التصريف"، تحقيق أحمد دولة الأمين.

ثانياً-التوصيات:

- عز الدين من المغمورين، وله من الكتب، كما نصَّ محققُ شرح التعريف في ضروري التصريف، محمد عمار السالم، لم تر النور تحتاج لمن يظهرها إلى النور؛ كي يفيد منها كل من يطلبها؛ فقد أورد من أسباب تناوله هذا الشرح قولُه:" إنني بخدمتي لهذا الكتابِ، وإخراجه أكونُ أولَ من يكشف الستار عن عالم جليل، ولُغوي كبير، يجهله أكثرُ المتخصصين في هذا الميدان؛ بسبب خلو معظم كتب التراجم من ذكرٍ له، مع أنَّه حَرِيٌّ بأنْ يُعرَف،غير أنَّ كُتُبَه لم يحظَ بشيءٌ من التحقيق، والطباعة حسب علمي"[1] .وقد بحثتُ فيما وقع بين يديّ من كتب التراجم فلم أجد فيها إلا القليل تَمَّ توثيقها في البحث.
- وقعت جُمْلَةٌ من الأخطاءِ اللُّغويةِ، وسَقْطٌ في بعض الأحيان في شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، الصادر عن دار الفكر ، الطبعة الأُولى، عمّان- الأُردن ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢م، يحتاج إلى إعادة تحقيق وتدقيق، ومن هذه الأخطاء عنوان الكتاب، فقد نَصَّ محققا الكتاب، أنَّه بِعُنْوان:" شرح التعريف في ضروري التصريف"، بقولهما في بداية التحقيق عندما عرضا لمصنَّفات ابن مالك، فقالا: "التعريف في ضروري التصريف، وقد وصلت إلينا منه مخطوطةٌ فريدةٌ، أنجزنا تحقيقها، وكتابنا هذا هو شرح لكتاب ابن مالك، حُبْرَة أحد كبار التصريفيين في عصره، وأحد أعلام النحاة، وهو جمال الدين الحسين بن بدر الدين بن إياز"[2]،وقد تمَّ التنويه بالأخطاء التي وقعت في هذا الشرح، ووردت في مسائل هذا البحث، وتصحيحها من "شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمَّى "إيجاز التعريف في علم التصريف"، تحقيق أحمد دولة الأمين، إلَّا أنَّ هناك أخطاءً، لا زالت باقيةً في هذا الشرح، لم يتناولها هذا البحث، تحتاج إلى تصحيح .
- التعريف في ضروري التصريف لابن مالك من الكُتب القَيِّمَة، خاصةً أنَّه لإمامٍ من أئمةِ اللُّغة، وجِهْبِذ من جَهَابِذِها؛ لِذا نهيبُ بالمَعْنِيِيْن تَزْوِيْدَ مَكْتَبَاتِنَا الفلسطينية، و خاصةً مكتباتِ الجامعات بهذا الكتاب ؛ فهو غيرُ موجودٍ في أيٍّ من المَكْتباتِ الفلسطينية، على حدِّ عِلْمِ الباحثة.

---

(١) شرح التعريف في ضروري التصريف،عز الدين٨.

(٢) نفسه، ابن إياز١٢.

الفهارس الفنية

وفيها :

- **أولاً–** فهرس المسائل الصرفية.
- **ثانياً–** فهرس المسائل الخلافية.
- **ثالثاً–** فهرس المصادر والمراجع.
- **رابعاً-** فهرس المحتويات.

أولاً – فهرس المسائل الصرفية

مسلسل	المسألة	رقم الصفحة
	الفصل الأول	٣٣
١.	أصول الميزان الصرفي.	٣٤
٢.	أوزان الاسم الثلاثي المجرد.	٣٩
٣.	أوزانُ الاسم الرُّباعي المجرد.	٤٢
٤.	أوزان الاسم الخماسي المجرد.	٤٥
٥.	الأصلي والزائد من الحروف.	٥٠
٦.	الزَّائِد من المُضَعَّف.	٥٧
٧.	زيادة الهاء في"أُمَّهات".	٥٩
٨.	زيادة النون في"نَرْجس وعُرُنْد وكَنَهْبُل" والتاء في "تَنْضُب".	٦١
٩.	أوزان الفعل الثلاثي المجرد.	٦٣
	الفصل الثاني	٦٩
١٠.	جمع ما كان أوله واوين.	٧٠
١١.	المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول وثانيه ياء.	٧١
١٢.	جمع ما كانت عينه واوا ساكنة في المفرد مفتوح ما قبلها .	٧٣
١٣.	إبدالُ الألفِ همزةً في الجمع من مزيدٍ لِمَد الواحد.	٧٤
١٤.	قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة.	٧٩
١٥.	إبدال الواو من الياء الساكنة عند التأنيث.	٨٢
١٦.	زيادة التاء للتأنيث.	٨٣
١٧.	تصغير ما ثالثه ألف.	٨٨
١٨.	الجيِّد في تصغير جدول و قسور.	٨٩
١٩.	تصغير"أَيِمَّة".	٩٠
٢٠.	النَّسَب لما ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك.	٩٥
٢١.	النَّسَب لما ثانيه ياء منقلبة عن أصل" الواو".	٩٨
٢٢.	النَّسَب لما رابعه ألف لغير تأنيث.	٩٩

مسلسل	المسألة	رقم الصفحة
	الفصل الثالث	١٠٦
٢٣.	إبدال الهمزة الساكنة بعد متحركة مدة تجانس حركة ما قبلها.	١١٢
٢٤.	إبدال الهمزة الثانية ياءً عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما.	١١٣
٢٥.	إبدالُ الياء من الواو الكائنة عَيْنَ مَصْدَرٍ اعْتَلَّت في فِعْلِه.	١١٩
٢٦.	إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى".	١٢٠
٢٧.	حذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها.	١٢٣
٢٨.	من مواضع حذف الياء.	١٢٥
٢٩.	حذف أحد الساكنين من بناء مفعول من الفعل الثلاثي معتل العين الواوي، واليائي.	١٢٧
٣٠.	حذف ألف"إفعال، واستفعال"، وتعوَيض هاء التأنيث منها.	١٣١
٣١.	حذف فاء الفعل المضارع المعتل (المثال الواوي).	١٣٣
٣٢.	بعض الحالات التي لا يُدْغَم فيها المِثْلَان.	١٣٥
٣٣.	الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء وضم العين، أو كسرها.	١٣٧
٣٤.	جواز الفك والإدغام في"قَوُوان".	١٣٩

ثانياً – فهرس المسائل الخلافية

مسلسل	المسألة	رقم الصفحة
	المبحث الأول – مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين	١٥٤
١.	المسألة الأولى: أوزانُ الاسم الرُّباعي المُجَرَّد.	١٥٤
٢.	المسألة الثانية: زيادة الهاء في أُمَّهات.	١٦٠
٣.	المسألة الثالثة: الاسم من حيث التذكير والتأنيث(زيادة تاء التأنيث).	١٦٣
٤.	المسألة الرابعة: اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة دون فصل بينهما، وإبدال الثانية منهما ياءً.	١٦٨
٥.	المسألة الخامسة: حذف ألف "إفعال، واستفعال"، وتعْوِيض هاء التأنيث منها	١٦٩
٦.	المسألة السادسة: أوزان الفعل الثلاثي المجرد	١٧٤
	المبحث الثاني – مسائل الخلاف بين النحاة البصريين، و موقف الشَّارِحَيْن منها	١٨٠
٧.	المسألة الأولى: أوزان الاسم الخماسي.	١٨٠
٨.	المسألة الثانية: الزَّائد من المُضَعَّف.	١٨٣
٩.	المسألة الثالثة: قلب ثاني اللينين بعد ألف الجمع همزة.	١٨٧
١٠.	المسألة الرابعة: المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول وثانيه ياء.	١٩٠
١١.	المسألة الخامسة: الاسم من حيث التَّصغِير(تصغير أُبيَّة).	١٩٤
١٢.	المسألة السادسة:النَّسب لِمَا ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك.	١٩٧
١٣.	المسألة السابعة:إبدال الهمزة الثانية ياءً عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة دون فصل بينهما إذا كانت موضع اللام.	٢٠٠
١٤.	المسألة الثامنة: إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى" في الاسم و الصفة.	٢٠٢
١٥.	المسألة التاسعة: حذف أحد الساكنين من بناء مفعول مما كانت عينه واواً أو ياءً من الثلاثي.	٢٠٦
١٦.	المسألة العاشرة: الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء، وضم العين أو كسرها.	٢٠٩
١٧.	المسألة الحادية عشرة: جواز الفك والإدغام في "قَوُوَان".	٢١٢

ثالثاً – فهرس المصادر والمراجع

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، العلامة الشيخ، أحمد بن محمد البنا، (ت١١١٧هـ)، تحقيق، د.شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب،بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣. إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن محمد بن علَّان بن إبراهيم البكري الصديقي،(ت١٠٥٧هـ)، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير، الدين محمد بن يوسف الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق، رجب عثمان محمد، مراجعة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، أبو زكريا ،يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري،(ت١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق، عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦. إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي عبد المجيد اليماني، (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق،عبد المجيد ذياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د.ت.
٧. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧ م.
٨. الأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ:ابن السراج، (ت٣١٦هـ)، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت .
٩. أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢م.
١٠. الأعلام، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي،(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين،ط ١٥، ٢٠٠٢م.
١١. الإغراب في جدل الإعراب، من رسالتين لابن الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ابن الأنباري،(ت٥٧٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
١٢. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي،(ت٩١١هـ)، قرأه وعلَّق عليه، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٦م.
١٣. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك،(ت٦٧٢هـ)، تحقيق، سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج ،الرياض د.ت.
١٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة،أبو الحسن، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، (ت٦٢٤هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

١٥. الانتصار لسيبويه على المبرد:أبو العباس،أحمد بن ولَّاد التميميّ النحويّ،(ت٣٣٢هـ)، تحقيق،د.زهير عبد المحسن السلطان،مؤسسة الرسالة ،بيروت١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري،(ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.
١٧. إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت٦٧٢هـ)، محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
١٨. إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق، محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق، د. حسان راتب أحمد المصري، دار سعد الدين للطباعة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢١. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله للعربية، د. رمضان عبد التواب، راجعه، د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف د.ت.
٢٢. تاريخ ابن قاضي شهبة، أبو بكر، تقي الدين بن أحمد بن قاضي شهبة، (ت ٨٥١هـ)، تحقيق، عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق١٩٩٤م.
٢٣. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢٤. تفسير الكشاف، أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي،(٥٣٨هـ)، اعتنى به و خرج أحاديثه وعلق عليه،خليل مأمون شيحا،دار المعرفة، بيروت- لبنان ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٢٥. التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ) تحقيق، كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٦. الجُمَل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، اعتنى بتصحيحه و شرح أبياته، ابن أبي شنب جول كربونل، الجزائر ١٩٢٦م .
٢٧. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري، (ت٣٢١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٥هـ.

٢٨. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي،(ت٣٧٧ هـ)، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، د.ت.
٣٠. الدارس في تاريخ المدارس،عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقيّ،(ت٩٧٨هـ)، أعدَّ فهارسه،إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣١. دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٣٢. دراسات في الصرف، د. أمين علي السيد، مكتبة الزهراء ١٩٨٩ م .
٣٣. الدليل الشافي على المنهل الصافي، أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري،(ت٨٧٤هـ) تحقيق، فهيم محمد شلتوت، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ت.
٣٤. ديوان الأخطل، شرح وتقديم، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،ط٢،بيروت لبنان ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٥. ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة، بيروت ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م .
٣٦. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق، د.عِزَّة حَسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٣٧. ديوان أبي النجم العجلي ،جمع وشرح وتحقيق، محمد أديب عبد الواحد جمران مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٨. السبعة في القراءات، أبو بكر بن أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي،(ت٣٢٤ هـ) تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف،مصر د.ت.
٣٩. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق، د. حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٠. سُنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني،(ت٢٧٥هـ)، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤١. الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٤٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي،(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق، عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق- بيروت د.ت.
٤٣. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن المرزبان السيرافي، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق، د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٤٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت٩٠٠هـ) تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م .
٤٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ، خالد بن عبد الله الأزهري،(ت٩٠٥هـ)، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
٤٦. شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني،(ت٤٤٢هـ)، تحقيق، إبراهيم بن سليمان البعيمي مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
٤٧. شرح التعريف بضروري التصريف،الحسين بن بدربن إياز(ت٦٨١هـ) تحقيق، هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .
٤٨. شرح التعريف في ضروري التصريف، عز الدين عمر بن أحمد،(ت٧٤٨هـ)، تحقيق، محمد بن عبد الحي عمار السالم، الجامعة الاسلامية ،المملكة العربية السعودية المدينة المنورة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٤٩. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي،(ت٦٨٦هـ)، حققها وضبط غريبها، محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٥٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي (ت٧٦٩هـ)، دار إحياء الكتب الإسلامية، إيران، د.ت.
٥١. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي،(ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٥٢. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان،(ت٣٦٨هـ)،تحقيق، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٣. شرح المفصل ،أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، قدم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

٥٤. شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ-١٩٧٣.
٥٥. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (ت٦٨٦هـ)، تحقيق، باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٥٦. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق، الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٥٧. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي،(ت٦٦٩هـ)، تحقيق، السيد إبراهيم السيد، دار الأندلس ١٩٨٠م.
٥٨. طبقات الشافعية الكبرى،أبو نصر، تاج الدين عبد الوهاب السبكي،(ت ٧٧١هـ)، تحقيق، محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، د.ت
٥٩. طبقات النحاة واللغويين، تقي الدين بن قاضي شهبة، (ت٨٥١هـ)، تحقيق، محمد غياض، طبع جامعة بغداد، مطبعة النعمان، النجف الأشرف د.ت.
٦٠. العبر في خبر من عبر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦١. العين مرتباً علي حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٠هـ)، ترتيب وتحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦٢. الفصيح، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة، عاطف مدكور، دار المعارف، د.ت .
٦٣. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بـ:ابن النديم (ت٣٨٥هـ)، تحقيق، إبراهيم رمضان، دار المعرفة، ط٢، بيروت- لبنان ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٤. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق، إحسان عباس،دار صادر،بيروت د.ت.
٦٥. القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة ط٨،بيروت- لبنان ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٦٦. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق ١٩٩٧م .
٦٧. الكتاب، أبو عمرو، عثمان بن قنبر الشهير بـ "سيبويه"، (ت١٨٠هـ على خلاف)، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بـ "حاجي خليفة تصحيح محمد شرف الدين، و زميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان د.ت.
٦٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن محمد المعروف بـ: ابن منظور،(ت٧١١هـ)، دار صادر، طبعة جديدة محققة٢٠٠٠م.
٧٠. لُمع الأدلة في أصول النحو، من رسالتين لابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال بن محمد الأنباري،(ت٥٧٧هـ)، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية١٩٥٧ م .
٧١. المبدع في التصريف،أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ) تحقيق عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت١٤٠٢هـ-١٩٨٢.
٧٢. المبسوط في القراءات العشر،أبو بكر أحمد بن الحسينين مهران الأصبهاني النيسابوري(ت٣٨١هـ) تحقيق سبيع حمزة حاكمي،مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق د.ت.
٧٣. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب،(ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق، د.عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥،القاهرة ١٣٧٤هـ-١٩٥٦م .
٧٤. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، دار المعارف ١٩٦٧م .
٧٥. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط٢، مصر ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
٧٦. المساعد على تسهيل الفوائد بهاء الدين بن عقيل،(ت٧٦٩هـ)، تحقيق، محمد كامل بركات مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة د.ت .
٧٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت ٢٠٧هـ)عالم الكتب، ط ٣، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧٨. معاني القرآن وإعرابه ،أبو اسحق إبراهيم بن السري الشهير ب: الزَّجاج، (ت ٣١١هـ)، تحقيق، د. عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
٧٩. معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ١٤١٢هـ -١٩٩١م.
٨٠. معجم الأدباء، أبو عبد الله،شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت٦٢٦هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان١٩٩٣م.
٨١. معجم البلدان،أبو عبد الله،شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي،(ت٦٢٦هـ)، دار صادر،بيروت، د.ت.

٨٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، د.ت.
٨٣. معجم المصطلحات النحوية والصرفية والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، د.ت .
٨٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، مصر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٨٥. المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ط ٢، القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
٨٦. المقتضب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٨٧. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي،(ت٦٦٩هـ)، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان ١٩٩٦م.
٨٨. المنار المنيف في الصحيح و الضعيف، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قَيِّم الجوزية،(ت ٦٩١هـ)، تحقيق، يحيى بن عبد الله الثمالي، عالم الفوائِد د.ت.
٨٩. منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين،أحمد إبراهيم عمارة، الجامعة الاسلامية المدينة المنورة، ط ٤،السعودية ١٠٤٨هـ.
٩٠. المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق، إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٩١. الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٩٢. نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٨هـ.
٩٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، دار المعارف، ط ٢، د.ت.
٩٤. نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ) تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت١٣٨٨ هـ-١٩٦٨م.
٩٥. النهاية في غريب الحديث والأثر،أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق، طاهر أحمد الزاوى ،محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

٩٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي، (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
٩٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي،(ت ٩١١هـ)، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
٩٨. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي، (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق، أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط ١، بيروت- لبنان١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
٩٩. الوفيات، تقي الدين محمد بن رافع السلامي، (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق، صالح مهدي عباس راجعه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

الرسائل الجامعية:

١٠٠. المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ، أطروحة مقدمة من الدكتور، محمد صفوت محمد علي مرسي، جامعة الأزهر، د.ت.
١٠١. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، جزء من رسالة ماجستير ، تحقيق، نادية علي الدولة، ، جامعة القاهرة ١٩٧٦.
١٠٢. شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى "إيجاز التعريف في علم التصريف"دراسة وتحقيق،رسالة ماجستير، أحمد دولة الأمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

رابعاً – فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	**د**
شكر وعرفان	**ز**
الملخص	**ح**
ABSTRACT	**ي**
مقدمة	**ك**
التَّمهيد	**١**
ابن مالك وكتابه "التَّعريف في ضروريّ التَّصريف"	**١**
المبحث الأول: ابن مالك وشارحَي الكتاب [سيرتهم العلمية] وآثارهم	٢
أولاً –المصنف ابن مالك:	٢
شيوخه:	٢
تلاميذه:	٣
مكانته العلميَّة:	٣
آثاره العلمية:	٤
تأثيره في الخالفين:	٥
وفاته:	٧
الشارح ابن إياز:	٨
شيوخه:	٩
تلاميذه:	١٠
مكانته العلمية:	١٠
آثاره:	١٠
وفاته:	١١
الشارح عز الدين عمر:	١٣
شيوخه:	١٣
تلاميذه:	١٣
مكانته العلمية:	١٤
مؤلفاته:	١٤

وفاته: ---------- ١٥
المبحث الثاني: بين التعريف في ضروري التصريف وشرحيه---------- ١٦
أولاً–التعريف في ضروري التصريف، ومنهج ابن مالك فيه: ---------- ١٦
أ– موضوعات كتاب التعريف في ضروري التصريف: ---------- ١٧
ب– منهج ابن مالك في كتابه "التعريف في ضروري التصريف": ---------- ١٨
ت– أثره في الخالفين:---------- ١٨
ثانياً–كتاب شرح التعريف بضروري التصريف للحسين بن بدر بن إياز موضوعاته ومنهجه فيه: -- ١٩
أ– موضوعاته:---------- ١٩
ب–منهج ابن إياز في شرح "التعريف بضروري التصريف": ---------- ١٩
ثالثاً–شرح التعريف في ضروري التصريف لـ: عز الدين بن أحمد المقدسي ومنهجه فيه:----- ٢٢
أ–موضوعاته: ---------- ٢٢
ب–منهج أبي حفص عز الدين بن أحمد في شرح التعريف في ضروري التصريف: – ٢٢
ت–أهمية الشرحين: ---------- ٢٥
المبحث الثالث: بين مَتْن "شرح التعريف في ضروري التصريف" لـ:ابن إياز ،وعز الدين من حيث
مصادر الشرحين، وتأثيرهما: ---------- ٢٥
أولاً– شرح التعريف بضروري التصريف لـ: ابن إياز: ---------- ٢٥
أ–مصادره:---------- ٢٥
ب–تأثيره في الخالفين: ---------- ٢٨
ثانياً –"شرح التَّعريف في ضروريّ التَّصريف" لـ: عز الدين---------- ٢٩
أ– مصادره: ---------- ٢٩
ب–تأثيره في الخالفين: ---------- ٣٢
الفصل الأول : من المسائل الصرفيَّة في المِيزانِ الصَّرفِيّ وأوزانِ الكَلِم.....٣٣
المبحث الأول:أصولُ الميزان الصرفي ---------- ٣٤
المبحث الثاني: أوزان الاسم المجرد ---------- ٣٩
١. أوزان الاسم الثلاثي: ---------- ٤٠
٢. أوزانُ الاسم الرُّباعي: ---------- ٤٢
٣. أوزان الاسم الخماسي: ---------- ٤٥
المبحث الثالث: أوزان الاسم المزيد ---------- ٤٧

أ- حروف الزيادة: ---------- ٤٧
ب- أضرب الزيادة: ---------- ٤٨
ت- أُمَّهَات الزوائد: ---------- ٤٨
ث- سبب تخَصيص هذه الحروف بالزيادة: ---------- ٤٨
ج- أدلَّة الزيادة: ---------- ٤٩
ح- الأصلي والزائد من الحروف: ---------- ٥٠
خ- الزَّائِد من المُضَعَّف: ---------- ٥٧
د- زيادة الهاء في"أُمَّهات": ---------- ٥٩
ذ- زيادة النون في "نَرْجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل"، والتاء في "تَنْضُب": ---------- ٦١
المبحث الرَّابع: مسائل في الأفعال ---------- ٦٣
أوزان الفعل الثلاثي المجرد: ---------- ٦٣
النتائج ---------- ٦٦
الفصل الثَّاني : من المسائل الصَّرفيَّة في الأسماء ٦٩
المبحث الأول: الإفراد والجمع ---------- ٧٠
أولاً- جمع ما كان أوَّلُه واوين:---------- ٧٠
ثانياُ- المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول وثانيه ياء: ---------- ٧١
ثالثاً- مجيء الجمع مما كانت عينه واواً ساكنةً في المفرد، مفتوح ما قبلها: ------- ٧٣
رابعاً-إبدالُ الألفِ همزةً في الجمع من مزيدٍ لِمَد الواحد: ---------- ٧٤
خامساً- قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة: ---------- ٧٩
المبحث الثاني- التذكير والتأنيث ---------- ٨٢
أولاً-إبدال الواو من الياء الساكنة عند التأنيث: ---------- ٨٢
ثانياً- زيادة التاء للتأنيث: ---------- ٨٣
المبحث الثالث- التَّصغِير ---------- ٨٥
أولاً- تصغير ما ثالثه ألف: ---------- ٨٨
ثانياً- الجيِّد في تصغير جَدْوَل و قَسْوَر: ---------- ٨٩
ثالثاً- تصغير"أَيِمَّة": ---------- ٩٠
المبحث الرابع – النَّسَب ---------- ٩٤
أولاً-النَّسَب لما ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك: ---------- ٩٥

ثانياً–النَّسَب لما ثانيه ياء منقلبة عن أصل" الواو":---------- ٩٨
ثالثاً –النَّسَب لما رابعه ألف لغير تأنيث: ---------- ٩٩
النتائج ---------- ١٠١
الفصل الثالث : من المسائل الصَّرفيَّة المشتركة بين الأسماء والأفعال ١٠٦
المبحث الأول: الإبدال ---------- ١٠٧
أولاً–إبدال الهمزة الساكنة بعد متحركة مَدَّة تُجانس حركة ما قبلها: ---------- ١١٢
ثانياً– إبدال الهمزة الثانية ياءً، عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما: ---------- ١١٣
ثالثاً– إبدالُ الياء من الواو الكائنة عَيْنَ مَصْدَرٍ اعتَلَّت في فِعْلِه: ---------- ١١٩
رابعاً– إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى" في الاسم و الصِّفة:---------- ١٢٠
المبحث الثاني– الحذف ---------- ١٢٣
أولاً– حذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها:---------- ١٢٣
ثانياً– من مواضع حذف الياء: ---------- ١٢٥
ثالثاً– حذف أحد الساكنين من بناء مفعول، من الفعل الثلاثي معتل العين الواوي، واليائي:--- ١٢٧
رابعاً– حذف ألف "إفعال، واستفعال"، وتعوَيض هاء التأنيث منها: ---------- ١٣١
خامساً– حذف فاء الفعل المضارع المعتل (المثال الواوي):---------- ١٣٣
المبحث الثالث– الإدغام ---------- ١٣٥
أولاً– بعض الحالات التي لا يُدْغَم فيها المِثْلَان: ---------- ١٣٥
ثانياً–الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء وضم العين أو كسرها:---------- ١٣٧
ثالثاً– جواز الفك والإدغام في"قَوُوان": ---------- ١٣٩
النتائج ---------- ١٤٢
الفصل الرابع : من المسائل الخلافيَّة في شرحي "التَّعريف في ضروريِّ التَّصريف" وموقف الشَّارِحَيْن منها ١٤٧
المبحث الأَول: من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وموقف الشَّارِحَيْن منها:---- ١٥٤
المسألة الأولى: أوزانُ الاسم الرُّباعي:---------- ١٥٤
المسألة الثانية:زيادة الهاء في أمهات: ---------- ١٦٠
المسألة الثالثة:الاسم من حيث التذكير والتأنيث(زيادة التاء للتأنيث):---------- ١٦٣
المسألة الرابعة: اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما وإبدال الثانية

منهما ياءً: ---------- ١٦٩
المسألة الخامسة:حذف ألف "إفعال، واستفعال"، وتعْويض هاء التأنيث منها: ------ ١٧٠
المسألة السادسة: أوزان الفعل الثلاثي المجرد: ---------- ١٧٥
المبحث الثاني– من مسائل الخلاف بين النُّحاة البصريين،وموقف الشَّارِحَيْن منها:------ ١٨١
المسألة الأولى: أوزان الاسم الخماسي : ---------- ١٨١
المسألة الثانية:الزَّائد من المُضَعَّف: ---------- ١٨٤
المسألة الثالثة: قلب ثاني اللَّيِّنَيْن بعد ألف الجمع همزة:---------- ١٨٨
المسألة الرابعة: المفرد فيما كان الجمع منه مكسور الأول، وثانيه ياء: ---------- ١٩٢
المسألة الخامسة: الاسم من حيث التَّصغِير :(تصغير "أَيِمَّة)---------- ١٩٥
المسألة السادسة:النَّسب لِمَا ثالثه ورابعه ياء متحركة بعد متحرك: ---------- ١٩٨
المسألة السابعة: إبدال الهمزة الثانية ياءً عند اجتماع همزتين متحركتين في كلمة واحدة، دون فصل بينهما إذا كانت موضع اللام: ---------- ٢٠٢
المسألة الثامنة: إبدال الياء من الواو لاماً لـ "فُعْلَى" في الاسم و الصفة: ---------- ٢٠٣
المسألة التاسعة: حذف أحد الساكنين من بناء مفعول مما كانت عينه واواً، أو ياءً من الثلاثي: ---- ٢٠٨
المسألة العاشرة:الإدغام فيما جاء على" فَعُلان" بفتح الفاء، وضم العين،أو كسرها: --- ٢١١
المسألة الحادية عشرة: جواز الفك والإدغام في "قَوْوَان": ---------- ٢١٤
النتائج ---------- ٢١٨
الفصل الخامس : الأصول النَّحوية التي اعتمدها ابن إياز وعز الدين في المسائل الصرفية ٢١٩
المقصود بالأصول : ---------- ٢٢٠
أدلَّة النحو : ---------- ٢٢٢
المبحث الأول– السماع ---------- ٢٢٤
مصادر السَّماع:---------- ٢٢٥
المسائل التي تم ترجيحها، أومخالفتها، بدليل السماع عند ابن إياز، وعز الدين ----- ٢٢٥
أولاً–المسائل التي وافق عز الدين، ابن إياز في ترجيحها بدليل السماع: ---------- ٢٢٥
ثانياً–المسائل التي تَفَرَّد بها ابن إياز في الترجيح بدليل السماع:---------- ٢٣٠
ثالثاً– المسائل التي تَفَرَّد بها عز الدين في التَّرجيح بدليل السَّماع:---------- ٢٣٢
رابعاً–المسائل التي خالف بها عز الدين ابن إياز: ---------- ٢٣٣
المبحث الثاني: القياس ---------- ٢٣٤

المسائلُ الصَّرفيَّة التي تَمَّ ترجيحُها أو مخالفتُها، بدليل القياس عند ابن إياز وعز الدين ---- ٢٣٥
أولاً–المسائل التي وافق عز الدين ابن إياز في ترجيحها بدليل القياس: ---------- ٢٣٥
ثانياً–المسائل التي تَفَرَّد ابن إياز في ترجيحها بدليل القياس:---------- ٢٣٦
ثالثاً–المسائل الصرفية التي تَفَرَّد عز الدين، في ترجيحها بدليل القياس: --------- ٢٣٩
المبحث الثالث: الإجماع---------- ٢٤٠
أولاً–المسائل الصرفية التي اتفق ابن إياز وعز الدين في ترجيحها بدليل الإجماع---- ٢٤٢
ثانياً– المسائل التي تَفَرَّد بها ابن إياز في الترجيح بدليل الإجماع---------- ٢٤٣
النتائج ---------- ٢٤٤
الخاتمة ٢٤٧
أولاً – النتائج: ---------- ٢٤٨
ثانياً–التوصيات: ---------- ٢٥١
الفهارس الفنية..... ٢٥٢
أولاً– فهرس المسائل الصرفية ---------- ٢٥٣
ثانياً– فهرس المسائل الخلافية---------- ٢٥٥
ثالثاً– فهرس المصادر والمراجع ---------- ٢٥٦
رابعاً– فهرس المحتويات ---------- ٢٦٣